الجزء الاول من الاشباه
والنظاير النحويه
للسيوطي
رحمه الله
امين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم

كبيكج كبيكج كبيكج
يا كبيكج احفظ الورق

من منح الله سبحانه
وتعالى على المولى
محمد امين المطوكي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظاير وحمدا لله المتفضل
بغفران الكبائر والصغاير ولا اله الا الله وحده لا شريك
له العالم بما في الضماير والله اكبر من ان يتطرق اليه
سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر ولا حول
ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام على
رسوله محمد المنسوب اليه مجموع الفضايل والمفاخر المذكور
في كتب الله باشرف الاسماء والالقاب والنعوت والماثر
وعلى اله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر اما بعد
فان فنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنوني
ومبتدا الاخبار التي كانت في احاديثها سمري وشجوني
طالما اسهرت في تتبع شواردها عيوني واعملت فيها
بدني اعمال المجد ما بين قلبي وبصره ويدي وظنوني ولم
ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها قديما وحديثا واسعى
في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا الى ان وقفت منها على
الجم الغفير واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا
بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير والفت فيها الكتب
المطولة والمختصرة وعلقت التعاليق ما بين اصول
وتذاكر واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما دثر

من

من معالمهم وما رووه او رووه وما انفرد به الواحد
منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه
وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وامرائهم
من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات
ومدارسات ومسايرات وفتاوى ومراسلات
ومعاياة ومحاجاة وقواعد ومناظيم وضوابط وتقاسيم
وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي
من ذلك جمل ودونتها رزما لا ابالغ واقول وقر جمل
وكان مما سودته من ذلك كتاب طريف لم اسبق الى مثله
وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله ضمنته
القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظاير وخرجت عليها
الفروع السائرة سير المثل السائر واودعته من الضوابط
والاستثناءات جملا عديدة ونظمت في سلكه من النوادر
الغريبة والالغاز كل فريدة ولم يكن انتهى المقصود منه
لاحتياجه الى الحاق ولا اسود بتسطير جميع ما ارصد له
من بياض الاوراق فغيبته بضع عشرة سنة وخبره
منه الكائبون والطالعون ثم قدر الله تعالى ان اصبت
بفقده فانا لله وانا اليه راجعون فاستخرت الله تعالى
في اعادة تاليفه ثانيا والعود ان شاء الله احمد وعزمت
على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فتواجل من
تمهلات بقصد واعلم ان الحامل لي على تاليف ذلك

الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه
فيما صنفه المتأخرون فيه والفوه من كتب الاشباه والنظائر
وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في قواعده ان الفقه
انواع الاول معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه
صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني الثاني
معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب
الشيخ ابي محمد الجويني الثالث بناء المسائل بعضها على بعض
لاجتماعها في مأخذ واحد واحسن شيء فيه كتاب السلسلة
للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح وقد
يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي
في مثله وهذه سلسلة طويلة الرابع المطارحات
وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان الخامس
المغالطات السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن الحيل
وقد الف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقة وابو حاتم القزويني
وغيرهم التاسع معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب
من الاوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات
العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد
التي ترد اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها
واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد
وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى وهذه الاقسام
اكثرها اجتمعت في كتاب الاشباه والنظائر للقاضي تاج الدين

السبكي

مطلب الفقه انواع

السبكي ولم يجتمع في كتاب سواه واما قواعد الزركشي
فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب الاشباه
والنظائر للامام صدر الدين بن الوكيل وفيه كثير وقد
قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده
له في ذلك كما ذكره في خطبته واول من فتح هذا الباب
سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في
قواعده الكبرى والصغرى والف الامام جمال الدين الاسنوي
كتابا في الاشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير
جدا نحو خمس كراريس مرتب على الابواب وله ايضا كتابان
في قسمين من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقه
الفقهية على القواعد الاصولية والكوكب الدري في تخريج
الفروع الفقهية على القواعد النحوية وهذان القسمان
مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والف الامام
سراج الدين ابن الملقن كتاب الاشباه والنظائر مرتبا
على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي ودون ما قبله
والفت كتاب الاشباه والنظائر مرتبا على اسلوب اخر
يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده
في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه
فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه قواعد الزركشي
من حيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم وقال
الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه

نزهة الالبا في طبقات الادبا علوم الادب ثمانية اللغة
والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة
الشعر واخبار العرب وانسابهم قال والحقنا بالعلوم الثمانية
علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو
فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة
وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول
الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفا به لان النحو معقول
من منقول كما ان الفقه معقول من منقول وقال الزركشي
في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة
علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نضج ولا
احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم
الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله تعالى مشتمل
على سبعة فنون الاول فن القواعد والاصول التي ترد
اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم
وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء
والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت في
ضمن كل قاعدة ما لائمة العربية فيها من مقال وتحرير
وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد
وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الايات القرانية
والاحاديث النبوية والابيات الشعرية وتراكيب العلماء
في تصانيفهم المروية وحشوتها بالفوائد ونظمت

في

في سلكها فرائد القلائد الثاني فن الضوابط والاستثناءات
والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل
ضابط ببابه وهو احدى الفروق بين الضابط والقاعدة
لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمع
فروع باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذلك
اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون
عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا
الفن لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل
من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال
ذلك الثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد
الف فيه قديما تاليفا لطيفا مسمى بالسلسلة كما سمى
الجويني تاليفه في الفقه بذلك والف الزركشي كتابا
في الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع فن
الجمع والفرق الخامس فن الالغاز والاحاجي والمطارحات
والممتحنات وجمعتها كلها في فن لانها كلها متقاربة
كما اشار اليه الاسنوي في اول الغازه السادس فن
المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات
والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات السابع
فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية
ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة
هو كتاب الاشباه والنظائر فدونك مولفا تنشد

اليه الرجال • وتتنافس في تحصيله فحول الرجال • واني ارجو الله
سبحانه الضارعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة • وان يمن فيه
بالتوفيق للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب
الجسد والقريحة • فهو الذي لا يخيب راجيه • ولا يرد داعيه
قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد
ابن رستم الطبري ثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب
ابن اسحاق الحضرمي ثنا سعيد بن اسلم الباهلي ثنا ابي
عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه فرايته مطرقا مفكرا فقلت فيم
تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا
احييتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم • الكلام كله
اسم وفعل وحرف • فالاسم ما انبا عن المسمى • والفعل ما انبا
عن حركة المسمى • والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل
ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشيا ثلاثة ظاهر ومضمر وشي ليس بظاهر
ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر
ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها
عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان
وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت

لم

لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها قال ابن عساكر
في تاريخه كان ابو اسحاق بن عقيل النحوي المعروف بابن
المكبري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدؤلي التي
القاها عليه علي بن ابي طالب وكان كثيرا ما يعد بها اصحاب
الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد
ابن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها منه في سنة
ست وستين واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا
لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل
حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب
بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكر الكرماني حدثني شرابيل
عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني ابو عبد الله
محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد
الله بن رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي رضي الله
عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لابي
العباس احمد بن منصور بن يحيى بن ابي بكر الكرماني
مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا
بين نفسه وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه
التي سماها التعليقة فهي في اول امالي الزجاجي نحو من
عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى

فن القواعد في الاصول العامة

• وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير ولا ابتداع

الى افراده بخطبة الكتاب بخطبة الكتاب لقرب العهد بها
وهو مسمى بالمساعد العلية في القواعد النحوية ●

حرف الهمزة الاتباع وهو انواع فمنها اتباع حركة اخر الكلمة
المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرا الحمد لله
بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام واتباع حركة اول الكلمة لحركة
اخر الكلمة قبلها كقراءة من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا
لحركة الدال واتباع حركة الحرف الذي قبل اخر الاسم المعرب
لحركة الاعراب في الاخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء
والنون تتبعان الهمزة والميم في حركتهما تقول ان امرؤ هلك
ما كان ابوك امرء سوء ولكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث لهما
في اتباع العين اللام واتباع حركة الفا للام وذلك في مرء
وفم خاصة فان الميم والفا يتبعان حركة الهمزة والميم
في بعض اللغات فيقال هذا مرء وفم ورايت مرءا وفما
ونظرت الى مرء وفم ولا ثالث لهما واتباع حركة اللام للفا
في المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذا لم يفك الادغام
فيهما في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر
ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم واتباع حركة العين
للفا في الجمع بالالف والتا حيث وجد شرطه كثمرة وثمرات
بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم
واتباع حركة اللام للفا في البناء على الضم في منذ
فان الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون

حاجزا

حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك يا ابنة على الفتح
اتباعا لفتحة البا ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم
من لك ام ابواب فتح الدال اتباعا لفتحة البا ولم يعتد بسكون
اللام واتباع حركة الفا للعين في لغة من قال لدن لد
قال ابن يعيش من قال لد بضم الفا والعين فانه
اتبع الضم الضم بعد حذف اللام واتباع حركة الميم لحركة
الخا والتا والعين في قولهم منخر ومنتن ومغير وقال
ابن يعيش منهم من يقول منتن بضم التا اتباعا لضمة
الميم ومنهم من يقول منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة
التا والنون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير
حصين وقالوا كل فعل على فعيل بكسر العين وعينه حرف
حلق يجوز فيه كسر الفا اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس
ومنه اتباع حركة فا كلمة لحركة فا كلمة اخرى
لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى
او حركتها لحركتها لذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول
ما سمعت له جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له
حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابي
في ديوان الادب يقال رجس نجس فاذا افردوا قالوا
نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة
تجنبها كقوله تعالى وجئتك من سبا بنبا انا اعتدنا
للكافرين سلاسل واغلالا وسعيرا في قراءة من نون الجميع

وحديث اتقى بلالا ولا تخف من ذى العرش اقلالا
ومنه اتباع كلمة لاخرى فى فك ما استحق الادغام
لحديث ايتكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب
الحواب فك الادبب وقياسه الادب اتباعا للحواب
ومنه اتباع كلمة فى ابدال الواو فيها همزة لهمزة
فى اخرى كحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل
موزورات لانه من الوزر وقال ابو على الفارسى
فى التذكرة لا يبعد ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع
لان الاول ينبغى ان يجى على القياس والاتباع
يتبع فى الثانى وانما مازورات على باجل قال والغدايا
والعشايا الاذلالة فيه لانه غدايا فى جمع غدوة مثل
حرة وحرائر وكنة وكنائن ومنه اتباع كلمة فى
ابدال واوها ياء لياء فى اخرى كحديث لا دريت ولا تليت
والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع كلمة
ضمير المذكر لضمير المؤنث لحديث اللهم رب السموات السبع
وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين
وما اضللن والاصل اضلوا لضمير الذكور لان الشياطين
من مذكر من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن
وكذا قوله فى حديث المواقيت هن لهن اصله لهم اى
لاهل ذى الحليفة وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا
لقوله هن ومنه اتباع اليزيد للوليد فى ادخال اللام

عليه

عليه وهو علم فى قول الشاعر
رايت الوليد بن اليزيد مباركا قال ابن جرير حسن دخول
اللام فى اليزيد الاتباع للوليد وقال ابن يعيش فى
شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام
اذا كان مضافا الى علم او ما يجرى مجرى الاعلام من الكنى
والالقاب فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى
اب وام وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم
يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوى فصله
مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة
للصلة والموصول من وجه وحذفوا تنوين الموصوف
ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال
واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه
سيبويه بامرئ وابنم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة
وحركة النون فى ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت
هذا زيد بن عمرو وهند بنت عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر
وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك
عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت
المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز
السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رايت زيد بن
عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول فى الجر مررت
بزيد بن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد

بعضهم ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه
وسكون البا بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن
تنبيه انما سقط قال ابن جنى فى المحتسب فى
قراة الحمد لله بالاتباع هذا اللفظ كثر فى كلامهم وشاع
استعماله وهم لما كثر واستعماله اشد تغييرا كما جاءهم
لذلك لم يك ولا ادر ولم ابل وايش تقوله وجا يجى
وسايجى بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة
استعماله اتبعوا احد الصوتين الاخر وشبهوهما بالجزء
الواحد فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمد لله كابل
واطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما
من موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فقياس الاتباع
ان يكون الثانى تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب
والمسبب وينبغى ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب
فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مذ وشد
وشد وفر تتبع الثانى للاول فهذا اقيس من اتباعك
الاول للثانى نحو اقتل اخرج والاخر ان ضمة الدال
فى الحمد لله اعراب وكسرة اللام اتباع فى لله بنا وحرمة
الاعراب اقوى من حرمة البناء والاولى ان يغلب الاقوى
على الاضعف لا العكس ومثل هذا فى اتباع الاعراب
البناء قوله ٭ ٭ ٭ ٭ ٭ ٭ ٭
وقال اضرب الساقين امك هابل ٭ كسر الميم لكسرة

الهمزة انتهى وفى الكشاف قرا ابو جعفر للملايكة اسجدوا
بضم التا للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية
بحركة الاتباع الا فى لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله **فايدة**
قال ابن ابان فى شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت
الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا
كانت قد ازالت حركة اللام مع قوتها للاتباع وذلك
ما حكاه الفرا من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
وقلبوا ايضا اليا الى الواو مع ان القياس عكس ذلك
فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه
كان الاتباع فى نحو مذ وشد اجوز واحسن اذ ليس فيها
نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به
لضعفه انتهى **فايدة** عدمن الاتباع حركة الحكاية
قال ابو حيان فى شرح التسهيل اختلف الناس فى الحركات
اللاحقة لاى فى الحكاية فقيل هى حركات اعراب نشات
عن عوامل وقيل ليست للاعراب وانما هى اتباع للفظ المتكلم
الى الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة
الخضراوى فى كتابه المسمى بالاعراب من اسرار الحركات
فى لسان الاعراب حركة المحكى فى حال حكاية الرفع منهم
من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة فى تكلف تقدير رفعه
مع وجود الحركة وانما قيل به فى حالة النصب والجر
للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حملا

لحالة الرفع على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب
النحاة وانقيس بمذاهب البصريين الا تراهم ردوا على
الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم
كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى
الاتساع عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال
اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك
لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه
وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله
في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه
المضاف اليه مقام المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول
نحو واسئل القرية والمعنى اهل القرية ولكن البر البر
من امن والثاني نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد
عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما والمعنى
وولد له الولد ستين بل مكر الليل والنهار نهاره صائم
وليله قائم يا سارق الليلة اهل الدار المعنى مكر في
الليل صائم في النهار سارق في الليلة قال وهذا الاتساع
في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين
يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وهذا ان شئت
مفعولات على السعة وعلى ذلك قولك سير به فرسخين
يومان فتقيم يومان مقام الفاعل وقال في موضع
اخر ان بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع

اذ كان

اذ كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما
ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما
مقام الفاعل فدل تركت العرب لذلك انهما بابان وضعا
في غير موضعهما وان كان ذلك اتساعا منهم فيهما لان المفعول لانه
كلاهما تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدا وخبرا
هذا كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا الباب
لقلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو
حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المتصرف
فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يجز ذلك
لما جاز ان يبنى للفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب
شديد لان بناءه للفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع
فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته
زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال في المبسوط وهذا الاتساع
ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان كان
له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به
فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك
ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا
شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما
على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول
به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتسع فيه
والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون

معمولا كما يتوسع في الظروف فتكون اذا اجريت اخبارا بمنزلة
الاسماء الجامدة ولا يجري صفة بهذا الاعتبار وان كان
بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة • قال واذا توسع فيها
وكانت متصرفة على اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا للمصدر
او خاصة نحو ضرب بزيد وسير البريد فربما جازت التثنية
والجمع انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسائل
الاولى انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا
فلا يجوز التوسع في ما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف
للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويبنى
اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف
المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر
المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه
لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف
المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين
نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في الظرف جعل
مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ اضماره غير مقرون
بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية
سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع
الى الاصل وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان
لم تقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدا منصوبة كما
تقع الظروف ولم يسمع نحو يوم الخميس كان سفري اياه الا

انه

انه تغيرت بفي ذلك هذا على ان الضماير لا تنتصب ظروفا
لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما
يصح عمل الاستقرار فيه قال ولم ار احدا نبه على هذا
التنبيه الثالثة يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر
على طريقة الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق
المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو
يا سارق الليلة اهل الدار ويا سروق الليلة اهل
الدار ذكرها سيبويه قال الفارسي واذا اضيف الى
الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون
ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة
اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف
جر نحو غلام لزيد • وقال الخضراوي هذا غير لازم لان
المضاف تقدر باللام ومن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة
• قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير معنى
وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء
• وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي
لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به
وجد في باب لا والنداء فاذا جاز لفظا فمقدرا اولى • قال
نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه
الخافض خرج عن الظرفية • الا ترى ان وسطا اذا دخل
عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها

ووسمه المتوجه اسببن لا تكون الاسماء والسبب في
خروج الظروف بالمتصرف عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره
الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة
الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان
اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها لا يثنى
ولا يجمع ولا يوصف • قال فلما كانت كذلك ارادوا ان
يدخلوا بها ما يدخلون في الاسماء اسراجه قد يسند
الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف يوما عبوسا
قمطريرا ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد
عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم • وقال
بعضهم ويولد ويبتدأ منه ويبدل وان لم يجز ذلك
في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها خلاف المفعول
وتوقف في اجازته صاحب البسيط تنبيه ظاهر
كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف • وقال
في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة
كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد
قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول
ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع في الظرف
اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا باجماع لان المتوسع فيه
تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به
•• س يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ينبني
على

على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه
فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي تقتضيه النظرات
لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت
المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد
فعملها بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان
مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمتنع منه • ونظير ذلك قولهم
دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز
ووصوله دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع
عليه مجازان • والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع
معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم
ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي
الى اثنين او ثلاثة خلاف • ذهب الجمهور الى الجواز
وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معها كما سمع مع اللازم
قالوا يوم الجمعة صمته • وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا
• ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى
الى ثلاثة بحق الاصل • وبابه اعلم واري فرع عن علم وراى
والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك
الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع من المتعدي الى ثلاثة
لانه ليس لها ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة
• واجاب الجمهور بان الاتساع ليس بمعنى التشبيه بدليل
جريانه مع اللازم مسالة اذا توسع في واحد لم يتوسع

فيه نفسه مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه
ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل يجوز
ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف
ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع في الظرف فيبعد
او في المعنى فيبعد لانه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد
● وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال
الا ان احد المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى
وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة
اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه
واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير
عطف ولا ما يجري مجراه اجتماع الامثال ولذلك
يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل فمن الاول قالوا
في دهدهت دهديت قلبوا الهاء الاخيرة يا لكراهة
اجتماع الامثال وكذلك قولهم في حاحا زيد حيحي زيد
قلبوا الالف يا لذلك ● وقال الخليل اصل مهما الشرطية
ماما قلبوا الالف الاولى ها لاستقباح التكرير وقالوا
النسب الى نحو شج وعم شجوي وعموي بقلب اليا
واوا لكراهة لذلك ● وكذلك قالوا في نحو حي حيوي
وفي نحو تحية تحوي لذلك ● وهنيهة اصله هنية
فابدلت الثانية من اليا كراهة لاجتماع الامثال ● والحيوان
من ذلك عند البا واصله حييان قلبت اليا الثانية

واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة اجتماع الامثال ●
وكذا دينار وديباج وقيراط ودماس وديوان اصلها
دنار ودباج وقراط ودماس ودوان فلما لحدهم في النطق ياء لذلك
ولبيت اصله لبب فلبت اليا الثانية التي هي اللام
يا هروبا من التضعيف فصار لبي ثم ابدلت اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لبا وعوحرا وصغرا
تقلب منه الهمزة في التثنية واوا ● قال الشلوبين
وسببه اجتماع الامثال فان هناك الفين وبينهما همزة
والهمزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى
من قلبها يا لان اليا قريبة من الالف والواو ابينت
في القرب اليها مثلها ● واجتماع بين الامثال مكروه عندهم
فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجتمع بين الامثال
من قلبها يا ● ومن ذلك حذف احد مثلي ظللت
ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست
ومن ذلك حذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين
وقيل ونحو مقيس على الاصح ● وقال ابن مالك يحفظ
ولا يقاس عليه ● وقال الفارسي يقاس في ذوات
الواو دون ذوات اليا وحذف اليا المشددة من الاسم
المنسوب اليه عند لحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال
كسكرسي وبختي ومرمي الا في نحو كسا اذا
صغر ثم نسب اليه فانه يقال كسيي بيائين مشددتين

وستأتي عنه وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو عطاء وكساء
ورداء واداوة وعاوية ومعاوية واحوى لانه يقع في ذلك
بعد ياء التصغير ياآن فيستثقل اجتماع اليآت وبيانه
ان ياء التصغير تقع ثالثة فتقلب الف المد ياء وتعود الهمزة
الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها
فاجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء بدل الف المد والياء بدل
لام الكلمة ولفظه عطييي فتحذف الاخيرة لانها طرف و
والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم
ياء التصغير فيما بعدها فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها
لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المد
• ويقال عطي وفي اداوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب
الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير
في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة • ويقال ادية
ويقال في عاوية ومعاوية عوية ومعية وفي احوى احي
ذكره في التسهيل ومن ذلك قولهم لتضربن يا قوم ولتضربن
يا هند فان اصله لتضربونن ولتضربينن حذفت نون الرفع
لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجوني
كراهية اجتماعها مع نون الوقاية قال ابن عصفور في شرح
الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في اتحاجوني لان اجتماعها
مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية
لان النون الشديدة بمنزلة حرفين ونون الوقاية حرف وحكم النون

الخفيفة

الخفيفة حكم النون الثقيلة في الادغام حذف علامة الاعراب
موصلة لانها في معناها ومخففة منها انتهى • ومن ذلك قال
ابو اسحاق في التبيين تصغير ذوا تا واصله ثلاث ياآت عين
الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احديها لثقل اجتماع
ثلاث ياآت • والمحذوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا
تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد
المتحركة والالف هي بدل من المحذوف والتصغير يرد الاشياء
الى اصولها • ومن ذلك قولهم في جمع اخوات وابوات ولم يرد
المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون • قال
ابن جني لانه كان يؤدي الى اجتماع ضمات وكسرات فلما
ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد • حتى كان
هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقيل اخوان وابوان • ومن
ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاحسن في ابي ان يبنى
بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة
ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لان ما اول
المثلين فيه ساكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثالثة
غير مدغم فيها لان المشدد لا يدغم لانه واجب تحركه والمدغم واجب
السكون فحذفت الثالثة • ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف
فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وجاء بابي بالسكون
كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت • ومن
ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما تدخل اللام في خبر ان

[illegible] حروف النفي [illegible]
[illegible] [illegible] وجرد [illegible] النفي
[illegible] وجوب [illegible]
[illegible] بعام [illegible] [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] وصروريا او لوجه [illegible]
[illegible]
الامثال حكايتهم [illegible] من دون اي [illegible]
[illegible] من اجتماع [illegible]
[illegible] واجاز الاخفش [illegible] ومن [illegible]
[illegible] في شرح [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] اجتماع الامثال وهم يستعملون
[illegible] الامثال [illegible] التي اجتمعت [illegible]
[illegible] والحركة التي قبلها [illegible]
الحركات [illegible] [illegible]
الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا [illegible]
[illegible] على [illegible] انهم [illegible]
[illegible] في غزو [illegible] لم يستعملوا الضمة [illegible]
هناك لكون [illegible] واحملوا [illegible]
الفعل لقلته ٭ ومن ذلك [illegible] ابن عصفور [illegible]

الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه
يودي الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم
يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لانه الالف
اذا كان بعدها ساكن غير مدغم حذفت فيلزم ان يقال هل
تضربن فتعود الى مثل ما هربت منه فلذلك عدلوا عن
الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون
الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان
٭ قال ابن فلاح في المغنى فان قيل قد وجد اجتماع الامثال
في نحو يدنا من غير استثقال قلت نا ونا النسب بمنزلة كلمة
مستقلة ٭ وقال ابن الدهان في الغرة اذا كنا قد استثقلنا
الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمناه ومنه
ما حذفنا احد الحرفين ٭ ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال
الاول مد واصله مدد ٭ ومثال الثاني ظلت واصله
ظللت ومثال الثالث تقضى البازي واصله تقضض
فالاولى ان تستثقل في الحروف المعتلة فان اعترض بزيدي
واجتماع الامثال يا آت وكسرات فالجواب ان ياء النسب
في تقدير الطرح كتاء التانيث ٭ ومن كراهة اجتماع المثلين
فتح من الرجل والم الله لتوالي الكسرتين ولعدم ايضا
عن الرحل ٭ وفي شرح المفصل للسخاوي لا يجوز ان انّ ربك
مطلق بحجر عند سيبويه ٭ وذكرات العرب اجتنبت
ذلك كراهة لاجتماع اللفظين المشتبهين واجازه لك

الكوفيون فان فصلت بشي جاز ذلك بانفاق نحو انه سيدنا
ان زيدا في الدار ٭ ومن ذلك قول السيرافي ان قيل لم ضم
ضم الاول في المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر
ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان
الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم
يبق الا الكسر والضم فاختاروا الضم لان اليا علامة التصغير
وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه
بالكسر فلو كسروا الاول لاجتمعت كسرتان مع اليا فعدلوا
الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال [illegible]
[illegible]
عقد لذلك ابن جني بابا في الخصايص وقال من الاول
قوله ٭ الحمد لله العلي الاجلل ٭ وقوله ٭
يشكو الوجا من اظلل واظلل ٭ وقوله ٭
وان رايت الحج الرواد ذا ٭ تقاصرا بالعمر ومواددا
ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ٭ فهذا عندنا على اجراء
اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب
بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو ضرب
بكر وجعلك ٭ فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد
ونحوه مما لزم فلم يفارق ٭ ومن ذلك ما حكوه من قول
بعضهم عوى الكلب عوية ٭ وهذا عندي وان كان
لازما فانه اجرى مجرى بنايك من باب طويت فصححه

وهو

وهو قولك طوية كقولك امراة جوية ولوية من الجوى
واللوى فانه خفف حركة العين فاسكنها فلت طوية
وطوية ولوية فصحت العين ولم تعلل بالقلب والادغام
لان الحركة فيها منوية ٭ وعلى ذلك قالوا في فعلان من
قويت قويان فانما اسكنوا عين العين ايضا ولم يردوا اللام
ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين
فلذلك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها بباب امراة جوية
ولوية وقويان فان قلت فهلا قالوا ايضا على قياس
هذا طويت ثوب طوية وشويت اللحم شوية فالجواب
انه لو نص ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست
عوى فيه مزية على طوى وشوى شوى كما ان الحين
لحايم وقايم مزية يجب لها العدل بها الى خشم وقيم على
مالك وحايم ادم يقولوا تلك والخيم وعلى ان ترك
الاستنكار لما فيه اعلال او استثقال هو من ذلك
قراة ابن مسعود فقولا له قولا لينا وذلك انه اجرى حركة
اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة
في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول ابن عمر
زيادنا نعامة لاتنسيناها ٭ نبي الله فينا والكتاب الذي تتلوا
ويروى حق الله ويروى لا تنسينها تقى الله ٭ ونحوه
ما انشده ابو زيد من قول الشاعر
واطلس يهديه الى الزاد انفه اطاف بنا والليل داجي العساكر

فقلت لمن صاحبي ورابته • ونحن على حوص دقاق عود اسر
الى عوف الديب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد الفين
التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين وكذلك شبه
ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقلا وان كانت
لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قم الليل وقم الليل •
وحركة الاطلاق بجارية مجرى حركة اسقاطها في سيره • ومثله
قول الضبي ... كلما جمعت البيد لم يهلعوا ولم
يحمو • يريد ولم يحموا فلم يحفل بحركة الميم واجراها مجرى
غير اللازم ما ذكرناه وغيره فلم يردوا الياء المحذوفة
من لم يكن • وان شئت قلت في هذين ان التي لتحرك
من حرف كالتي الاخرها منه في قوله •• •• ••
كعاث كف ما تليق درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما
وقوله الاخر بالذي تردان الى تريدان ومن سار
وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر
... فقلت همزته ... حكاها ابو عثمان • ومن قال
الحمر قال حركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة
والنية بقاؤها جائز فيها ونحو ذلك قول الاخر •• ••
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح
فاسكن الحاء التي كانت تحركت لالتقاء الساكنين في بح
الان لما تحركت لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرا قالوا
الان جئت بالحق فاسقط واو قالوا لما تحركت لام الان

والقراة

والقراة المعروفة قالوا الان باقرار الواو على حذفها لان الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر •
حدبدبى بدبدبى منكم لان • ان بني فزارة بن ذبيان
قد طرقت ناقتهم بانسان • مشيا سبحان ربي الرحمن
اسكن ميم منكم لما تحركت لام الان وقد كانت متحركة
عند التخفيف في قولك منكم الان فاعتد حركة التخفيف
وان لم تكن لازمة • وينبغي ان يكون قراءة ابي عمرو وانه
اهلك عادا الاولى على هذه اللغة وهي قولك مبتدئا ولى
لان الحركة ... في اللام اثبتت معها ... قوله من قال الحمر
وان كان ... على هذا ايضا جائز لان الادغام وان كان
بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن نحو
في شد ومد وفرار رجل وغض وعود ذلك ومثاله
ما انشده ابو زيد •• •• •• •• ••
الا يا عمد عندي عمير • ارث لان وصلك ام جديد
ادغم تنوين رث في لام لان ومما يحمل على ... قوله
الله تعالى لكنا هو الله ربي واصله لكن انا تخفف الهمزة
بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى
غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين
فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى وقياس
... من قرا قالوا الان بحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام
ان يظهر التنوين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول

للكتاب لا ظهار كما تقول في تخفيف حوأبة وجيأل حوبة
وجيل فيصح حرف اللين هنا ولا ينقلبان لما كانت حركتهما
غير لازمة ٭ ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤي
رويا ونوي فهذه الواو هنا وان سكنت قبل الياء من نيات
قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضوء ونوء
تخفيف ضوء ونوء لتقدير حركة الهمزة واراد فك اياه ٭
ولذلك ايضا صح نحو شيء وفي تخفيف شيء وفيء لذلك
٭ [illegible] باعلى ثقلت من اجرى غير اللازم مجرى
اللازم فقال لكنا كيف قياس قوله اذا خفف حوأبة
وجيأل انقلب حنوب خادته وحال ام تقيم على التصحيح
فتقول حوبة وجيل قال القلب لسبيل اليه وادعا
الى انه اغلظ من الادغام فقد يقدم عليه فانه قد تحتمل
تعد عليه العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم
ريا ورية في تخفيف رؤيا ورؤية فيحتمل العرف انك
لما صرته الى لفظ رويا وروية ثم قلبت الواو الى اليا
فصار الى ريا ورية انما قلبت حرفا الى اخر كانه هو الا ترى
الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فكانك لما
قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها
هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنهما الاحكام
الكثيرة التي قد احطنا بها علما وان وما يجري من كل
واحد من الحرفين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية

انتهى

انتهى ٭ وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال
ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب اللازمة
على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حرفها لا يعرى من
حركة فلذلك قالوا عصي ورحى كما قالوا قال وباع ولذلك
قالوا تسنى ويرضى كما قالوا في الماضي رمى وغزا انتهى
[illegible]
[illegible] ابن جني في الخصائص بابا لذلك
قال [illegible] قولهم اقتتل القوم واشتتموا
فهذا انما يبانه [illegible] وحصل لك الا انه احسن
من قوله الحمد لله العلي الاجلل وبابه لان ذلك انما
يظهر مثله [illegible] نحو اقتتل واشتتم مستحسن
وعن [illegible] وكذلك باب قولهم يضربونني وهما
يضربانني اجري وان كان منفصلا مجرى يضرباني نعم
ويشتموننا وهما ٭ ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب
هذه لا يجوز ان يكون بعدها نون ٭ الا ترى انك تقول
ضربني زيدا او يكرمونك ولا يلزم [illegible] نحو لم يضربني
ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة
تعالى يضرباني وقل اتحاجونا في الله [illegible] ايضا نحو اقتتل
فقالوا قتل ٭ ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول
قتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل
مع حركة الفا لما كانت الحركة عارضة للنقل او لالتقاء

ابي الكتب ومن ذلك قولهم هاء الله اجري مجرى
دابه وشابه ولذلك جراه من قرا ولا انساجوا وحتى
اذا ادار كوفيها ومنه عندك قول الراجز

في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر

كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء وقال اراد النون
الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها علما
جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه ينقض الغرض اذ كان
التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من
مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه
اراد ايوم لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها
والقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره ايوم لم يقدرم
ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدرام فحرك
الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار يقدر
يقدرأم واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء وعوضا من
التخفيف قولهم في المرأة والكماة اذا خففت الهمزة
امراة وكماة وقد كنت ذكرت انشئ ابا علي بهذا
منذ بضع عشرة سنة فقال انما هذا يجوز في المنفصل
وانت له فانت انما تكلم ذكرا انهم المتصل مجرى المنفصل
فلم يرد شيئا ومن ذلك اجراء المنفصل مجرى المتصل
قوله وقد بدا هنك من المئزر فشبه هنك
بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه

فاليوم

فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل
ولذلك ما انشده ابو زيد فاليوم فاليوم
فهو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك بوزن علم ولذلك
ما انشده ابو زيد ايضا من قوله

واحذر فلا تكثر كريا اعوجا لان ترك بوزن علم
وقد خرج على ذلك قراءة الم تر الى الملاء من بني
اسرائيل بسكون الراء قال ابن جني وهذا الباب نحو
من الذي قبله وفيه ما يحسن ويحسن وفيه ما لا
يحسن ولا يقاس ولكل وجه

باب في اجراء ...

قال ابو حاتم من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوي
بحذف الياء الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب ففرار
من اجتماع الياءات واما الحذف فلانها اجريت مجرى
رمية ووزنها تفعلة فحذفت الياء كما اذا نسبت
الى صحيفة تقول صحفي كذلك اذا نسبت الى رمية تقول
رموي لانك تحذف الياء وهي المدغمة في لام الكلمة
كما حذفتها في صحيفة واما تحية فالياء الاولى فيها ليست
...ها اما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة و
... ثم ادغمت واجري الاصلي مجرى الزائد لشبهه
به لفظا فقالوا تحوي قال ومثل تحية ثنية وهي
... قال ولا احفظ لهما ثالثا انتهى ومنه ايضا

ما اجازه ابو علي من قولهم في تثنية ما همزته اصلية
نحو قراء ووضاء قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة
وغيره يقرها من غير قلب لانها اصلية فيقول قراءان
ومن [illegible] هم في تثنية ما همزته منقلبة عن
حرف الحاق نحو علباء وحرباء علباان بالاقرار تشبيها لها
بالمنقلبة عن الاصلي • وقول بعض الكوفيين
في تثنية نحو حمراء حمراان باقرار الهمزة من غير تغيير لانه
لما قلبت الف التانيث همزة التحقت بالاصلية فلم تغير
كالاصلية • لا [illegible] نحو جمل مقصود العرب وعليه
مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا الضماير بانها اخصر
من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام
اسما كثيرة فانه في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قام
مقام عشرين ظاهرا وبدا لا بعد الى المنفصل مع امكان
المتصل وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة
فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف لان حرفه وضع
للاغناء عن اعادة العامل وباب التثنية والجمع لانهما اغنيا
عن العطف وباب نايب الفاعل لانه دل على الفاعل
باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه وباب التنازع
وباب علمت انك قايم لانه محل لاسم واحد سد مسد
المفعولين وباب طرح المفعول اختصارا على حمل
المتعدي كاللازم وباب النداء لان الحرف فيه نايبة

مناب

مناب ادعو وانادي • وادوات الاستفهام والشرط فان
كم مالك يغني عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون
وهكذا الى ما لا يتناهى والالفاظ الملازمة للعموم
كاحد • واكثروا من الحذف فتارة حرف من الكلمة كلم
يك ولم ابل • وتارة للكلمة باسرها • وتارة للجملة
كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند
الاستطالة كحذف عايد الموصول فانه كثير عند طول
الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذفت الف [illegible]
اذا كانت رابعة عند التثنية لطول الكلمة • وقال
ابن يعيش في شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد
بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان
• وقال ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب سمعا
للاختصار وفيها بيانات ان فاعليها في كلفة معمولون
نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط • وقال
ابن يعيش المضمرات وضعت نايبة عن غيرها من الاسماء
الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما تجيء حروف
المعاني نيابة عن غيرها من الافعال فانك اذا قلت
حروفها كما قلت حروف المعاني • وقال ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح ثم لله درك من رجل
من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت
من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة

للعلم وطلبا للاختصار • قال ونظير هذا قولك كل رجل
يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستعملوا ووضعوا
المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى
وطلبا للاختصار • وقال ابو البقاء في اللباب وتلميذه
الاندلسي في شرح المفصل انما دخلت ان على الكلام
للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام
مع حصول الغرض من التوكيد فان دخلت اللام في
خبرها كان آكد وصارت ان واللام عوضا عن ذكر
الجملة ثلاث مرات وهكذا ان المفتوحة اذ لولا ارادة التوكيد
لما كان مكانه قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق
زيد انتهى • ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول
سيبويه من ان الشرطية وما النافية لانها تغني عن
اظهار جمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط
• وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما المزيدة
عوضا من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت وجعل
اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله
في نحو اما زيد فقائم • وقال ابن اياز في شرح الفصول
انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف طلبا للاختصار •
الا ترى انك لو لم تأت بمن واردت الشرط على الاناسي
لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي تفي به من لانك اذا قلت
من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بان

لاحتجت

لاحتجت ان تذكر الاسماء ان يقم زيد وعمرو وبكر وزيد
على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام
انتهى • ومما وضع للاختصار اسماء العدد فان عشرة ومائة
والفا قائم مقام قولك درهم ودرهم ودرهم الى ان تأتي بجملة
ما عندك مكررا هكذا • ومن ثم قالوا ثلاثمائة درهم
ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة
الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا
الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة
اشياء العدد الاول والثاني والمعدود فخصوا بالتوحيد
مع امن اللبس هكذا علله الزمخشري في الاحاجي • واورد
عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم
يكتفوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء قال والجواب
في التوحيد ان المائة لما كانت مؤنثة استغني فيها بلفظ
الافراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف الالف • وقيل
انما جمعوا في الالف دون المائة لان الالف آخر مراتب
العدد فجعلوا الامر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال • ومما
بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لان قولك
عندي تسعون اخصر من مائة الا عشرة • وقال الشيخ جمال
الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير من اختصارهم
لانهم استغنوا بياء التصغير عن وصف المسمى
بالصغير بعد ذكر اسمه • الا ترى ان ما له وصف لا يجوز تصغيره

فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف ● وقال
الاندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر
على جهة الاختصار ● وقال ابن يعيش في شرح المفصل
وصاحب البسيط انما اتي به للاعلام بالاختصار وترك التطويل
بتعداد الصفات ● الا ترى انه لولا التصغير لاحتجت اذا
اردت الاخبار عن واحد من الرجال بصغره ان تعدد صفاته
حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع ● قال
صاحب البسيط ولهذا المعنى قال النحاة العلم عبارة
عن مجموع صفات ● وقال صاحب البسيط في شرحه
وضع اسماء الافعال للاختصار والمبالغة اما الاختصار
فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع
كصه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه
يا زيدون وصه يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة
لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن
● واما المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ في
الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة
الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مسماها
مغنية عنها ● وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في التعليقة على المقرب كان الاصل ان يوضع لكل مؤنث
لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير واتان وجدي وعناق
وحمل ورخل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا

ان

ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر فاختصروا ذلك
بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث تارة في
الصفة كضارب وضاربة ● وتارة في الاسم كامرئ وامرأة
ومرء ومرأة [illegible] وبلد وبلدة في غير الحقيقي
ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ
والعلامة للتأكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش
ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة ● وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معط التصغير وصف في المعنى ●
وفائدته الاختصار فاذا قلت زيد احتمل التكبير والتصغير
فاذا اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع الاختصار
قلت رجيل ● ولذلك لا يصغر الفعل ● وقال ابن [illegible]
فان قيل ما فائدة العدل فالجواب انه اخصر
من عامر ● وقال ابن يعيش في شرح مواجهة الفاعل اذا
كان مخاطبا في امره وجهان ● احدهما ان يبني صيغة
الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وما هو بمعناه
نحو قم واقعد ● والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله
المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر
فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل
عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا
وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه
في الامر ولم يجئ في الضمير فيما سمعنا ● وقال في البسيط

لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان
بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر
والمكان والفعل يدل على المصدر بلفظه والزمان طلبا للاختصار
والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسماء للزم الاتيان بالفعل
وبلفظ المكان والزمان • وفيه ذهب بعضهم الى ان باب
مثنى وثلاث ورباع معدول لان عدد مكرر طلبا للمبالغة
والاختصار • وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين باي
الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك
ام عمرو اخصر من قولك اي الرجلين عندك زيد او عمرو
• وقال ابن يعيش فسر سيبويه بين القاب حركات
الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاول رفعا ونصبا
وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق
والاستغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في
التسمية فائدتان الايجاز والاختصار • اختصار المختصر
لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا
• قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر
حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام
لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا
لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به • ومن ثم ايضا
لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما
ولا الحال النائبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله .

لانه اختصار للفعل • وفي شرح التسهيل لابي حيان لا يجوز
حذف لام كي لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس
فلا ينبغي ان يقال بشيء منه الا حيث سمع • وسبب
ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من
الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون
على حرف او حرفين وما وضع موجودا بمعنى الفعل واختصر
في حروف وضعه لا يناسبه الحذف • وقال ابن هشام في
حواشي التسهيل لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها
حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا به • وقال
صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف جواب اما
حروف المعاني وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على
المعنى ولانهم جاؤوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل
معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم
بزيادته • فلهذا مذهب البصريين المصير الى التاويل
ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف • وقال
ابن جني في الخصائص في تفسير قول ابي بكر انما دخلت
الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد
فقد اغنت ما عن انفي وهي جملة فعل وفاعل واذا
قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف
وكذا ليت نابت عن اتمنى وهل عن استفهم والباء في
قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة وغير ذلك

وفي قولك امسكت بالحبل نائبة عن مباشرته وملاصقته
بيدك له ومن ذلك قولك اكلت من الطعام نائبة عن
البعض اي اكلت بعض الطعام وكذلك تتمة ما لم نسمه
فاذا كانت هذه الحروف نوائب نائبة اكثرها عن جمل
وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تنتهك وتجحف بها
قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار بها لم يجز ان
تعمل في شيء من الفضلات الظرف والحال والتمييز
والاستثناء وغيره لك وعلته انهم قد نابوا بها عن
الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا
ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه وقال ابن يعيش بعد
حرف يأباه القياس لان الحروف انما جيء بها اختصارا
ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن انفي وهمزة
الاستفهام نائبة عن استفهم وحروف العطف عن اعطف
وحروف النداء نائبة عن ادعو فاذا اخذت تحذفها
كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف
النداء لقوة الدلالة على المحذوف فصارت القراين الدالة
كالتلفظ به وقال الصاليس الاصل في الحروف ان لا تحذف
الا ان يكون مضاعفا فيخفف جوازا ولكن ورد [illegible]
[illegible] وحذف احدها فالمحذوف الاول او الثاني فيه
[illegible] احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون
الرفع جاز حذف احدها تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني وفي

المحذوف

المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه
الى الاول ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف
بلا سبب كقوله
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولم يعهد ذلك في نون
الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن
الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم
وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها حرفية ونون الوقاية
كلمة وحذف الجزء اسهل وذهب المبرد والسيرافي
والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط
وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى
بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل
واليها نسب الحذف وفيه لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه
وان الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف تنبيه
اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز
حذف احدها وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية
وعليه الجمهور وقيل نون ان لان نون الوقاية
دخلت للفرق بين اني واني وما دخل للفرق لا يحذف
ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة
والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها
طرف على قولين صحح ابو البقاء الثاني واولهما [illegible] تنبيه
اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربع المذكورة جاز

حذف احدهما نحو اناو لكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة
او الثانية المدغم فيها وجهان القولان السابقان ولم يجز
هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا يحذف
ثم رايت ابن الصايغ قال في تذكرته في كلام ابي علي
في الاغفال ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب
في قولنا كانا وانا ومن نحو قولنا هي تكلم قال وذلك على
لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر بن شقير لئن يذهب
في ان المحذوف من لا ان اللام الاصلية لا لام الاضافة
كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما ورد من هذه المكررات
انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر
لا في المبدو به الاول ثم قال بعد ذلك والذي رجحه
ابو علي ان المحذوف من اننا وكاننا انما هو النون الوسطى
دون نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون
الضمير **مسئلة** اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث
نحو يسوء الفاليات اذا فلينني والاصل فلينني فحذف
فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال
المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا يليق
بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان
وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه وقال
سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا
على تامروني ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف

فيه **الخامس** المضارع المبدو بالتاء اذا كان ثانيه
تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى
التاءين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما
الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى
وهو المضارعة ورجحه ابن مالك في شرح الكافية
بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق
بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف قال وقد يفعل
ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة
تنزيلا قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف
من التاءين هي الثانية لان المحذوف من النونين
في القراءة المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزفاف
في شرح الايضاح بان الثانية هي التي تعل فتسكن وتدغم
في تذكرون فهي الحقيقة بالاعلال دون الاولى لحقها الحذف
دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال **مسئلة**
الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس واحس
اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحـ
ـسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال
ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو
العين او الثاني وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه
جزم في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال قد حذف
الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك

قولهم ظلت ومست ونحو ذلك فان قيل ما الدليل
على ان المحذوف الاول قيل قول من قال ظلت ومست
فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء لا القاها عليها في جئت
وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لحرك
ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المكررة نحو دينار
كما قلب الثاني تظنيت وتقضيته وخففت الهمزة الاولى
كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها [illegible] لا سيما اذا
خففت باوها كقوله ... ...
في بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب
• قيل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام
• اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول وقال ابن اياز
في شرح الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف يتيمين من
حسبما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او
لامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام
لان الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع كثير بخلافه
في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين
احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من
الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها [illegible]
انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد
اولى من الاصلي بالحذف [illegible] باب الامثلة الخمسة
اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع

ثلث

ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة
وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا [illegible]
ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذوو بوزن فعل
وعند ابن كيسان ذوو بفتح فحذفت احدى الواوين قال
ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الثانية وهي
اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولى
وهي العين وعليه اهل قرطبة [illegible] والشيخ
ابن الصائغ في قوله ... ...
ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
الذي ذكروه ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية
ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن المحذوفة الا ان
يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف منها [illegible] عشر
ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفا منقلبة
عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند اخرين ولامها من ياء
باتفاق • وجزموا بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا
ثم رايت الخلاف فيه محكيا في البسيط قال اكثر النحاة على
ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احق بالحذف قياسا
على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين ...
فتعليق الحكم بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف
عينه والموجود لامه لان العين ساكنة والساكن اضعف
من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه

اعد من علته قلب الياء القالات العين تكون ساكنة
ولا توجد فيها علة القلب ● واما اللام فتحركه وقد احدفت
العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح
ما قبله الثاني عشر قال بدر الدين بن مالك في قوله
تعالى واما ان كان من المقربين فروح ان اصل اما فاقلبه
على ان كان واخرت للروم الفصل بين اما والفاء التي
هي فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية لدلالة الكر
المحذوف الثالث عشر اذا صغرت كساء قلت كسي
وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات يا التصغير واليا المنقلبة عن
الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف احدها
● وهل المحذوف اليا الاخيرة التي هي لام الكلمة او اليا المنقلبة
عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله
ابو حيان بعد ان جزم بالثاني الرابع عشر اذا نسبت الى
نحو طيب وسيد ونحوه حذفت احدى اليائين فقلت طيبي
وسيدي تخفيفا ● وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى
كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان
بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات فكان حذف
المتحركة اولى ● وقال الزمخشري في الفائق هين ولين
مخففان من هين ولين والمحذوف من يائيهما الاولى
وقيل الثانية الخامس عشر يجوز حذف احدى اليائين
من اي قال الشاعر [illegible]

تنظرت نصرا والسماكين ايهما ● وقد جزم ابن جني في
ذا القد بان المحذوف الثانية وهي اللام لعلة حذف
العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت
السادس عشر اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة
قطع كءامنتم من في السماء فانها ترسم بالف واحدة وتحذف
الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل
الاولى وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل
الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لان بها
حصل الاستثقال ولانها تسهل والسهل اولى بالحذف ولان
الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت السابع عشر
اذا وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا وقف عليه
بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة
والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا في الوقف
قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين
● قال والمحذوف هي الاولى عند سيبويه والباقية التي
هي بدل من التنوين فقال وكانت الاولى اولى بالحذف
لان الطارئ يزيل حكم الثابت ● قال فان كان المقصور غير
منون نحو رايت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا ●
وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف
النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فظاهر كلام
سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف

من الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف
الاصلية لزوال مانع اثباتها • وذهب المازني الى انها بدل
من التنوين لان قبل التنوين فتحة في الاصل لفظا حالا
عصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رايت زيدا
• وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والجر
الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين
لكن في الشرح خبيه وبنيته اذا صغرت اليهما قلت
نحوى ونابي بحذف احدى المثالين وقلب الاخرى واوا واوا
المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة
• الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان · شرح
ابن رمية منسوب اليه رموي كذلك والمحذوف الياء الاولى
وهي ياء المدة المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك
باب مرمي اذا قيل فيه مرموي المحذوف منه الياء الاولى
وهي الزائدة المنقلبة من واو مفعول والباقية المنقلبة
هي لام الكلمة جزموا به الشرح قال صاحب
المرشح اذا صغرت اسود وعقابا وقصيبا وحمارا قلت
اسيّد وعقيّب وقصيّب وحمير باسند ياء مكسورة فاذا
نسبت الى هذا حذفت الياء المتحركة التي تلي اخر الاسم
فقلت اسيدي وقصيبي بياء ساكنة بعد ان حذفت
قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء
فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لانها اولى

بالحذف

بالحذف وسبب التصغير الثاني والشرح
اذا جمعت همزتان متحركتان في كلمتين نحو جاء اجلهم
والتقضا الى اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا
• ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت اخر الكلمة
محل التغيير • ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان
الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح
الشافية الشرح باب الافعال والاستفعال
معتل العين كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام
نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء فانقلبت الفا
لمجانسة الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقاء
الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث واختلف النحويون
في المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف
افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف
ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك • وذهب
الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة
مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع
ومصوون نعمل بهما ما عمل باقامة واستقامة من نقل
حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول
عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف
احدهما • واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه
الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف •

وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول
لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول
الخامس والعشرون يستحيي بيائين في لغة
الحجاز • واما تميم فتقول تستحي بياء واحدة • قال في
الشامل فحذفوا احدى اليائين • قال ابو حيان اما التي
هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام
الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي
كحاله يجر وما فنقل حركة اليا الى الحا التي هي فاء الكلمة
وسكنت اليا • واما حذف عين الكلمة فنقل حركة
اليا التي هي عين الكلمة الى الحا فالتقى ساكنان اليا التي
هي عين الكلمة واليا التي هي لام فحذف الاول لالتقاء
الساكنين • فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة
يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل السادس
والعشرون باب حزاية وعذارى فيه لغات • التشديد
وهو الاصل والتخفيف هربا من ثقل الجمع مع ثقل
التشديد ثم الاولى بالحذف اما التي هي بدل من الف
المد لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية والمبدلة
من الف التانيث بمنزلة الاسمين فهي احق بالثبوت
وما قبلها احق بالحذف قاله في البسيط السابع والعشرون
قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين
• قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام

واما

واما حذف همزة الفعل في الماضي فبعيد الثامن والعشرون
باب جاء وساء اسم فاعل من جاء وشاء اصله جائي
وشائي لان لام الفعل همزة • ثم ذهب الخليل ان الهمزة
الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت
في شاك وهار • ومذهب سيبويه هي عين الفعل اسـ
استثقالا لاجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة يا على حركة
ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض
وزنه على هذا فاعل • وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب
وآل هذا الى ان في المحذوف قولان قول سيبويه اللام
وقول الخليل العين التاسع والعشرون نحو ما زيد
زيد البعلات وبين ذراعي وجبهة الاسد • في المحذوف
خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني وحجته
ابن هشام • قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع
الله يد ورجل من قالها اجمعوا على انه هنا مضافا اليه
محذوفا من احدهما • واختلفوا من ايهما حذف فمذهب سيبويه
حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر
موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الاول
يكون مقدما على المدلول عليه • ومذهب المبرد ان الحذف
فيه من الاول مع انه كان حقه وان رجل مضاف الى من المذكور
ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يأتي

قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل بيد من قالها ورجله
وحسن ذلك عندي كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستكره
لذلك انتهى • بلا دون نحو زيد وعمرو قايم ومذهب
سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو
زيد زيد البعلاي ان الحذف من الثاني • قال ابن الحاجب
انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف
اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب • واما هنا فلان قايم
خبر عن الاول لوقع في موضعه ولا ضرورة تدعو الى تأخيره
اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قايم وعمرو من غير
قبح في ذلك انتهى • وقيل ايضا لان المبتدا بين عامل
في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه • قال ابن هشام ويلزم
من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال
والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من
الاول في قوله • نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
ومن الثاني في قوله • فاني وقيار بها لغريب • معادن
في الخلف [illegible] ذات اصلها ذويه تحركت الواو والياء
تقلب كل منهما الفا فالتقى الفان فحذفت احداهما • قال
ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها
الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل
في اقامه واستقامه ان يكون المحذوف الاولى • وقياس
قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية • بلاني و [illegible]

قولهم

قولهم لاه ابوك في لله ابوك • قال الشلوبين في تعليقه
على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام
التي للتعريف • وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفه ولام
الله الاصلية والمبقاه لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح
مع المضمر قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف الجار وابقاء
عمله وهو مع ذلك حرف معنى • واما انا فلم احذف
حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له • قال الشلوبين وهذا
الذاهب قد وافقنا في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح
بين حرف لمعنى وبين ابقاء عمله حرف الجر وحرف الاسم
فزعمنا ان المحذوف حرف الجر • وزعم ان المحذوف اللام
الاصلية • ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء
عمله • وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف
الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله •
وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره
• وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم
لا يعمل غيرهم ذلك وجميع العرب يقولون لاه ابوك
بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة
لما فتحها الا من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو
فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى • كقاض والتلي •
الآن اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت
الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها

نحو فعت بعد الهمزة حكاها في البسيط ● **فصل**
من نظاير ذلك وهو عكس القاعدة ● قال ابو حيان اختلف
النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو الزايد فذهب
الخليل الى ان الزايد هو الاول فاللام الاولى من مسلم
هي الزايدة وكذلك الراء الاولى من بلز ● وذهب
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزايد
● حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه
امهات الزوايد وهي اليا والواو والالف ● الا ترى
انها تقع زايدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل
وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب ● فاذا جعلنا الاولى
من سلم وبلز زايدة كانت واقعة موقع هذه الحروف
وكذلك في قردد وما اشبهه مما تكررت فيه المضاعفات
الاول هو الزايد عند الخليل ● وحجة يونس ان المثل
الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد ● الا ترى
ان الواو والياء تأتيان متحركتين نحو جهور وعثير
ورابعتين نحو كنهور وعربية ● فاذا كان الثاني من
سلم وبلز زايدا كان واقعا موقع هذين الحرفين
● قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس
لانه ليس فيه اكثر من التانس بالاتيان بالنظير ●
واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال
بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب ● فهذا

يدل

يدل على احتمال الوجهين ● واختلف في الصحيح فذهب
الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل
على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما
من كلامهم ● قال وذلك ان النون في افعنلل من ابنية
لم توجد الا بين اصليين نحو احرنجم فينبغي ان يكون
ما الحق به من الثلاثي بين اصليين لئلا يخالف الملحق
الملحق به وقد تبين ذلك ان الاول هو الاصل والثاني
هو الزايد ● واذا ثبت ذلك في هذا ثبت في ساير المضاعفات
شبهه ● وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل
بدليلين ● احدهما قول العرب في تصغير صمحمح صميمح
فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزايدة لانه لا يجوز
حذف الاصلي وابقاء الزايد ● والثاني ان العين
اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون
الا زايدا نحو عثوثل وعقنقل ● الا ترى ان الواو والنون
انما صارتا بين العينين زايدتين ● فاذا ثبت ذلك
تبين ان الزايد من الحاءين في صمحمح هي الاولى لانها
فاصلة بين العينين الاخيرين زايدة واذا تبينا
ان الزايد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول
حمل ساير المواضع عليهما ● وذهب ابن خروف والشلوبين
الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه
وذهب ابن مالك الى تعيين الحكم بزيادة الثاني والثالث

في صمحمح وكوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني
في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة • قال
ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا
لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته • وفي
البسيط اختلف في مغدودن هل الزائد فيه الدال
الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره مغيدن
بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة • وعلى
الثاني مغيدين بقلبها ياء لانها رابعة فلا تحذف
تنبيه باب اقعنسس قال ابن مالك ثاني
المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع الف احرنبى
• قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبى
باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد
الذي للالحاق الا اخيرا وهي الالف • وكذلك ما جيء
به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل
لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم
عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى
واحدا • الا ترى انها مشتقة من الحدب والقعس
فلذلك كانت الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة
• ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين
ابن النحاس عن قولهم هذان بالتشديد ما النون
المزيدة فقلت له الاولى فقال قال الفارسي في التذكرة

هي

هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها
ولا يفصل بينهما فقلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون
زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا او زدناها
ساكنة ثم اسكنا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام
بالكسر على اصل التقاء الساكنين • وعلى ما ذكرته
نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي
لقلة العمل • ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف
والنون ليستا متلازمين فيكره الفصل بينهما • الا ترى
انه كثيرا ما ينفكان بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى
• وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون
الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا • ومن ذلك
قول زهير

ارأني اذا ما بت بت على هوى ∴ فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
وقول الاخر فرايت ما فيه فثم رزئته • قال السخاوي
في شرح المفصل احد الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم • قال
وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا
فالقضاء بزيادة الفاء اولى • وقال صاحب البسيط زاد
الفاء ثم وقيل ثم هي الزائدة دون الفاء لحركة التصدر
فصل ويناظر ما نحن فيه مسألة قال الشيخ
بهاء الدين بن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على
ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف ها

على اللغة الفصحى • واختلفوا فيما بدل من الاخرى فذهب
البصريون الى ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب
الكوفيون الى عكس ذلك • واستدل البصريون على
ان بعض العرب يجري الثاني الوصل والوقف كقوله ::
ما بخالك بكفى مسلمت • ولا كذلك الها فعلمنا ان التاء هي
الاصل وان الهاء بدل منها وايضا فانا لم نر موضعا تثبت فيه
التاء للتانيث بالاجماع وهو الفعل نحو قامت وقعدت وليس
لنا موضع تثبت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل
اولى لما يؤدي قولهم اليه من تكثير الاصول • واستدلوا
ايضا بان التاء ثبتت في الوصل الذي ليس محل التغيير والهاء
انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير • فالمصير الى ان ما
في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس
في محل التغيير • [illegible] النكرة والمعرفة غلبت المعرفة
نحو هذا زيد ورجل منطلقين فنصب منطلقين على الحال
تغليبا للحال للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في
شرح المفصل اذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر
وبذلك استدل على انه الاصل والمونث فرع عليه •
وهذا التغليب يكون في التثنية وفي جمع وفي عود ضمير
وفي الوصف وفي العدد • واذا اجتمع طالبان روعي الاول
فيه شرح [illegible] اذا اجتمع القسم والشرط جعل
الجواب للاول منهما ما لم يتقدمهما شيء • [illegible] ان العرب

راعت

راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط
وعندي ثلاث من البط ذكور فاتوا بالتاء مع ثلاثة
لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط • ومنها
قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول حرصا
على عدم الفاعل • اذا دار ان يكون حرف موجود
في الكلمة اصليا او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا
عنه اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية
وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة
لامات الكلمة لا زوائد للاشباع • واذا اجتمع الواو والياء
غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن [illegible]
في الغرة • اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم
نحو فعلنا واذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو
فعلتما • [illegible] الفعل بفاعله اشبه الحرف فلذلك لم
يستحقا الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال
ووجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزءا الفعل عند
ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم • وايضا فان الفعل بفاعله
قد يصاغ بمعنى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم • اذا دار
الامر بين [illegible] و[illegible] فالحمل على الاول اولى ومن ثم رجح ابو
حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا هي لام سبب على جهة
المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة او لام العاقبة

لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجدد كان المجاز
اولى لان الوضع يوول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز
ليس كذلك • وقال ابن فلاح في المعنى اختلف في
المضارع يشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض
الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار • وقال ابن
العوص في شرح الدرة الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة
فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة
اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى [illegible]
الامر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف اولى
لان باب الترادف اكثر من باب الحذف • مثاله قولهم
سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندي وهندكي فهذه
الالفاظ بمعنى واحد وتعارض امران احدهما ان يكونا اصلين
ويصيرهذا من الترادف • والاخر ان تقول حذفت الراء
من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الراء
زائدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة
في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه
حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد [illegible] الاحتمال
بين يكونه في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى
اعظم حرمة اذ اللفظ خادم المعنى وانما اتى بالالفاظ لاجله
ذكره ابن الصائغ في تذكرته وبنى عليه زيادة كان في قوله

وجيرات

وجيرات لنا كانوا كرام • على القول بانها تامة لان المعنى
ح وجدوا اي ما مضى وذلك معلوم فيصير الجملة ح حشوا
لا معنى لها [illegible] الفعل الى الكلم لزمته احكام الاسماء
ذكر هذه الفائدة ابن يعيش في شرح المفصل • ومن
ثم تطعن همزة اخذت اسما باخلاه واصله فعل امر

[illegible] ابن بين علمين فله خصائص

[illegible] انه يحذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن
كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو قال ابن يعيش وسواء
في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله [illegible]
ما زلت اغلق ابوابا وافتحها حتى اتيت ابا عمرو بن عمار
قال فحذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر
ابن عمار [illegible] يجوز حكاية العلم الموصوف به لمن قال
لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو لانهما
صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغير
ابن ولا المتبع بشيء من التوابع اصلا [illegible] او التوكيد
نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال
• وجاز في المنادى [illegible] الضم على الاصل
[illegible] الاتباع فتح الدال من زيدا تباعا لفتحة النون
• قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان
تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة
• والعلة في ذلك انها جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد

ولذلك لا يجيز الوقوف على لام الاول و بدا بالثاني
فيقال ابن فلان تحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال
ولانه لا يسوى فصله مما قبله سبق
قال الزجاج في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق
الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشي لم يكن ثم كان
والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه
بالماضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال
ثم الماضي فان قيل اذا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن
المستقبل لا يشركه فيه غيره فيعرف بلفظه انه للحال كما كان
للماضي لفظ يعرف به انه ماض فالجواب قالوا ان
المضارع الفعل المستقبل الاسما بوقوعه موقعها وبسائر
الوجوه المضارعة المشهورة ذلك فاعرب وحصل بلفظ ما
يقع بمعنيين حملا له على شبه الاسماء كما ان من الاسما ما يقع
بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل
المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون مضارعا بالاسماء
حيث ضارعها والماضي لم يضارع الاسما ويكون له عوض فبقي
مبني على حاله كما ستغنى هو باب كبير واسع وكثيرا
ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ● من ذلك استغناؤهم
عن تثنية سوا بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا
سواآن وبتثنية ضبع الذي هو اسم المونث عن
تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم

يقولوا

يقولوا ضبعانان ● وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض
الالفاظ عن بعض الا ترى انهم استغنوا بهم بترك وتارك
عن وذر وواذر ● وبقولهم رجل آلى [illegible] وامرة عجزا
عن اليا في اشهر اللغات ● وقد عقد ابن جني بابا في
الخصائص في الاستغنا بالشي عن الشي وقال فيه
قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشي عن الشي
حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة ●
فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذر وودع وبلمحة
عن ملمحة وعليه لسرت ملامح وبشبه عن مشبه
وعليه جاء مشابه وبليلة عن ليلاة وعليه جاء ليالي
على ان ابن الاعرابي قد انشد
في كل يوم ما وكل ليلاه ● وهذا شاذ لم يسمع الا من جهة
الجهة وكذلك استغنوا بابيق عن ان يأتوا به والعين
في موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا ابوق
الا في شي شاذ حكاه الفرا وكذلك استغنوا بقسي
عن قووس فجاءت الاسماء مقلوبة ومن ذلك استغناؤهم
بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم يأتوا فيه بجمع
الكثرة وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع القلة ● ولكنه
ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة ● وكذلك استغنوا
بقولهم ما اجود جوابه عن هو افعل منه في الجواب
واستغنوا بهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه

جاء بغيره • ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا من
الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح
من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه ح و ش ب عارية
من الواو الزائدة • ومنه كوكب لم يستعمل منه ك ب •
ومنه قولهم دردري لا يعرف ددر ومثله كثيرة ذوات
الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة • فمن الاربعة
قلنقس وصنربج وسمندع وعثنثل وسرومط
وعجنتاز ونشخبث ونسعتب وهرسف ومن ذوات
الخمسة جعفليق وحنبريت ودردبيس وعضرفوط
وقرطبوس وقرعلانة وفنجليس ومن ذلك
استغناؤهم بواحد عن اثنين وباثنين عن واحدين
وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين وبعشرين
عن عشرتين وما جرى هذا المجرى • واجاز ابو الحسن ظننت
زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان وقال
استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى
كلام ابن جني • وقال الزمخشري في الاحاجي سرادق وحمام
وبوان في الاسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها
الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك
استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء •
من ذلك استغناؤهم بابنيه عن ختاه وبمثله عن كله
• وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به

استغناء

استغناء وذكرانات وبنانات • ومن عكس ذلك
استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء •
وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع وجمع
واجمع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرئ
بقولهم قوم • وقال ايضا كانت العرب استغنت عن الجزم
بغيره بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم
من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان
هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسما
ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه
بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيات واستغنوا بذلك
عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في
الاسماء المبهمة • وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير
عُشَيّ عن تصغير قصر بمعناه • وبقولهم في جمع صبي وغلام
صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في صغير
وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن صغرا وصبحا
وسمنا وبقولهم في نحو ولي وغني اوليا واغنياء عن فعلاء
• وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم
وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء
خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انما جمع حكيم وحفيظ
على وجه الشذوذ وكذا قولهم بررة عندي انه
من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بارّ وبررة

وليس جمعًا لتركه واخلاطها في التسهيل وباب الاستغناء
في الجموع اكثر من ان يحصى • وقال ابن يعيش لعلم
انه من لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه
بتعريف العلمية عن تعريف اخر • وفي البسيط باب افعل
فعلا وفعلان فعلى لا يلحقه تا التانيث استغنا بفعلا
وفعلى عن التانيث بها • وقال قد يكون الجمع المفرد
في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن
جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر
بعضها نحو انا اودعه تركا • وبمطاوع بعض الافعال عن
مطاوع بعض نحو نحته فنزل ولم يقولوا فانزل فمن ما جاء
من الجمع لمفرد ومقدر باطل واباطيل وقياس مفرده
ابطال او ابطيل وعروض واعاريض وقياس مفرده
اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع •
الاسم اصل والفعل والحرف فرع • قال الشلوبين والدليل
دخول فيه التنوين دونهما الدليل على انه اصل وانهما
فرعان • قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف
فرعان لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد
كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك
على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه
وايضا فان الاسم يخبر به وعنه والفعل لا يكون الا مخبرا
به والحرف لا يخبر به ولا عنه فلما كان الاسم من الثلاثة

هو

هو الذي يخبر به وعنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه
اصل في الكلام دونهما انتهى • وقال الزجاجي في كتاب
الايضاح علل النحو باب القول في الاسم والفعل والحرف ايهما اسبق
في الرتبة والتقديم • قال البصريون والكوفيون الاسماء
قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء • وذلك ان الافعال
احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء • فالاسم
قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله • واما
الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها
واعراب تؤثره • وقد دللنا على ان الاسماء سابقة للاعراب
والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال
مؤثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان يكون بعدها
مسئلة يلزم القائلين بهذه المقالة ان يقال
لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل
قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم تعرفون ان
الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف
قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم لكم على اوضاعكم ومعانيكم
الجواب ان يقال ان هذه المقالة ليس
يشبه هذا الحدث المحدث ولا العلة والمعلول وذلك
انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها
سابق لفعله وكذلك فيه لا الجسم فنقول ان الضارب
سابق لضربه الذي اوقعه بالمضروب لا عيب من ذلك

ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب ● وتقول الضبات
النجار سبق للباب الذي نجره ولا عجب من ذلك ان يكون
سابقا للخشب الذي منه نجر الباب ● وكذلك مسالة هذه
الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجسامها
فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال
الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا عجب من
ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال بتعينها
وهذا بين واضح انتهى ● الاسم اخف من الصفة
وذلك لان الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى
الموصوف وبتحمل الضمير وفرعوا على ذلك فروعا
منها انه يجمع بالالف والتاء ساكن فيه العين في الصفة
كصعبة وصعبات وخدلة وخدلات وعبلة رغد وعشنات
رغدات وطريق نهج اى واضح وطرق نهجات ويحرك في
الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة
وسدرات وغرفة وغرفات قال ::
لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى ● وشذ تحريك الصفة
في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اى قليلات الالبان
● وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد فجاء
الجمع على لغته وتسكين جسم عروة في قوله ::
ابت ذكر عودن احشاء قلبه ::
خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل

قال

قال في البسيط وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة
وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال وتباين
ثقل الصفة من اوجه احدها انها تناسب الفعل
في الاشتقاق ثانيها انها تناسبه في تحمل الضمير ثالثها
انها تناسبه في العمل رابعها انها تفتقر الى موصوف
تتبعه فلما تعلقت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب
فكانت زيادة الحركة للمفرد على الخفيف اولى من زيادتها
على الثقيل ● وقال ابن يعيش في شرح المفصل الفرق
بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة
ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل
والصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم
المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات
الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية
ومصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة ● قال
والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات
وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين ●
الذات والآخر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة
تضمنية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه
فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو
المسمى الاستخفاف بسطت الكلام عليه
مما يتعلق باللغة في المزهر ● وذكرتنا فوائد متعلقة بالنحو

لا اوّل مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر •
وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقا
في التبيين وماكان الخلاف واضحا في اشتقاق احدهما
من الاخر لزم في ذلك بيان شيئين •• احدهما حد
الاشتقاق و [illegible] ان المشتق فرع على المشتق منه
اما [illegible] فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله
الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه
الاصل • فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم
منه التعرض للفرع والاصل واما [illegible]
• فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية
• فالاصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى
• وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف
• مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زيد على الاصل • والمثال
• في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة
• المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك
• فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف
الاصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم
من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى اخر وقال
الزملكاني في شرح المفصل احد الخلاف بين البصريين
والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او بعكسه
الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم هو عبارة عن

الاتيان

الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على
الاخر في المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم
• وقوله عليه الصلاة والسلام ذو الوجهين لا يكون
عند الله وجيها • واما قوله تعالى وجنى الجنتين دان
فشبه المشتق وليس به لان الجنى ليس من معنى الجنتان
وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة
في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما • اما المشاركة
في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والوجدان والوجد
من باب الاشتقاق • واما المشاركة في الحروف الاصول
فلانهم لا يقولون ان الكاذب والمين من اصل واحد ••
واما التغيير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه •• ثم
ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد
يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الاخر
في المعنى ولا يلزم ان يكون المصادر التي هي من اصل
واحد بعضها مشتق من بعض وكل [illegible]
وعنه وحسبت الحساب حسبا وحسبانا وقدرت
من التقدير قدرا وقدرانا وقدرت على الشيء بمعنى
قويت عليه قدرة وقدرانا ومقدرة ومقدرة ومقدرة
• فهذا وغيره متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما
مشتق من الاخر على ان ذلك بحث لفظي آيل الى مجرد
اصطلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول

ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه • قال
وانما قلت من غير جنس معناه تخرج التثنية والجمع
ودخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه
نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان • قال وهذا
ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر
لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على
الزمان المخصوص انتهى • قال ابو البقاء
في التبيين الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق
منها وهو وجه الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على
المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة
ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق
الا في الفرع الذي هو الفعل • وذلك ان المصدر له معنى
واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان
بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو
بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه
المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث
والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده
• وقد مثل ذلك بالمفرغ من الفضة فانها كالمادة المجردة
عن الصورة • فالفضة من حيث هي فضة لا صورة
لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او تاج او قرط كانت تلك

الصورة مادة مخصوصة وهي فرع على المادة المجردة
كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث
وحده • فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الاصل
طريقة اخرى وهي انه يقول الفعل يشتمل لفظه
على حروف زائدة على حروف المصدر يدل تلك الزيادة
على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من
المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة
فيه اصل لما فيه الزيادة طريقة اخرى وهي ان
المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض
المعاني الاول وذلك يخل بالاصول بيان هذه
ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة
وهي دلالته على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد
والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يزول عنه
ذلك كله الا الدلالة على الحدث • قال واحتج الاخرون
وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان
ان يفيد تثبيت الاصول وتوسعة المعاني • وهذا
عكس اشتقاق المصدر من الفعل • قال واحتج
الكوفيون بوجهين احدهما ان المصدر يعتل لاعتلال
الفعل والاعتلال حكم تستحقه علته فاذا كان الاعتلال
في الفعل اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك
صام صياما وقام قياما فاعلوا في فاما اصل اعتلت

والفعل فاعملت في القيام وانه لا تقول اعمل قائما عمال
القيام ٭ مسألة ان الفعل يعمل في المصدر كقوله ضربته
ضربا فضربا منصوب بضربت والعامل مؤثر في المعمول
والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا
لغيره فالجواب وجواب اخر ان عدوا الى قولهم
وذلك ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف ونقل الحروف
وباب ذلك الافعال لان صيغها تختلف لاختلاف
معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا لتحركها
فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة
للتغيير قائمة في المصدر وهو النقل وما الوجه
الثاني فهو في غاية السقوط وجواب من
منعه او وجه احدهما ان العامل والمعمول من
قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل
احدهما على الاخر اشتقاقا وبيان ان المصادر قد تعمل
عمل الفعل كقوله يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك
على انه اصل وثانيها ان الحروف تعمل في الاسماء
والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا
عن ان يكون مشتقة من الاسماء او الافعال انتهى
الثانية قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل
من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر
عنها كقوله اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر

عنه

عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورا بالاضافة والمضاف
اليه تابع المضاف ٭ فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل
للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ
لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدوا به فلم يبق
الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف
على معان في الاسماء ٭ وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا
بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله
عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان
يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان
يشتق من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة
عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف
بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه
يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه
لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم
كاستحالة اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه
والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه
وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه فان
قيل كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على
الحدث ٭ قلنا انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه
بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ٭ ومن ثم
وجب ان لا يثنى ولا يضاف ولا يعرف بشيء من الات التعريف

اذ التعريف يتعلق بالشئ بعينه لا بلفظ يدل على معنى
في غيره • ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان
يبنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما
اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا
تضمن معنى الحرف بنى • ولما في معناه من دلالة الفعل
على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو
من ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحرف فانك
تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من
ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت
المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا
على معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال الثلاثة
الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي
لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة
على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل •
الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا
افعله ما لاح برق وطار طائر لانهم يريدون الحدث
مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال
من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي
اخف ابنية الفعل • وكذلك فعلوا بعد التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية
بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال •

ولذلك

ولذلك لم تحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي
• وكذلك الآن على ثلاثة اضرب ضرب يحتاج
الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث ف
يشتق منه الفعل الدال على كون الفاعل مخبرا عنه
وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث
• وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق
من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل
ولا تختلف ابنيته • وضرب لا يحتاج الى الاخبار
عن فاعله بل يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق
مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن
العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من
التقييدات بالزمان وبالاحوال ولذلك وجب نصبه
كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله
وويحه واما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج
الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما ونصبهما النصب
لانه مقصود اليه وما النصب لانه مقصود اليه بالذكر
زيدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين
• وكذلك زيدا اضربه بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما
لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي
ولكن يبعد عندك قول النحويين انه معمول مقدم
وان كان المعمول لا يتقدم على العامل في الفعل كالحرف

لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي
للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف
ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا عمدا احد معموليه
وهو الفاعل فقدمه عليه ومن اجله صيغ • واما
المفعول فلم يبال به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده
على الفاعل • الا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف
فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه
واما زيد اضربه فينتصب بالفعل اليه كما قال الشيخ
انتهى كلام السهيلي • قال ابن القيم في بدائع الفوائد
وهذا الفصل من العجب كلامه ولا اعرف احدا من النحاة
سبقه اليه ا
قال ابن يعيش في شرح المفصل
قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد
وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين بشيء دون شيء
للفرق • الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع
وعديل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو عدل
والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه
فيه الآخر للفرق • ومثله بناء حصين وامراة حصان
والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز
من يكون فيه ويلجأ اليه والمراة تحرز فرجها • وكذلك
النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك
والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك •

وانه

وان كانت بمعناها للفرق انتهى • قال ابن يعيش
الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل
ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر اخذ من الاول كضارب
من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة
من الصرف لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير
معنى الاصل الذي هو الضرب • والعدل ان تريد
لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموع لفظا
والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون
في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع
عن المعدول عنه انتهى • وقال الرماني العدل
ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن تقدير وضعه
موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لانه مضمن
ولم يشغل المشتق موقع المشتق منه حكاه في البسيط
المسئلة • قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء
الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن
على معرفة الاصل والزائد وانما يعرف ذلك
بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها
وزن كالحروف • وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى
بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزائد
ولا يتحقق ذلك في الاعجمية انتهى • المسئلة • اختلف
هل يدخل الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا

[illegible] وشرح [illegible]
[illegible] مجنونا [illegible]
[illegible] حقق [illegible]
[illegible] ان يكون
[illegible] من ذلك لفظ
[illegible]
[illegible] حقه ان انقضه
[illegible] وذلك ان
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] مقدر [illegible]
[illegible] الصار

[illegible]

على بعض المشتق منه الا انهم سموا الخرقة التي تشعر بها الحايض المتيلاء وذلك لانها لا تكاد تشعر بها ثم لما على هذا منفصلة من الموت وحده لفظا وان كان المراد بها انه لا تكاد تشعر بها ● وسموا الحرم النائله وذلك انه لا يكاد من حله ● فهذه نعله من نال وهو بعض لاسال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها صارت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامعة غير مشتقة كما ان الاوايل كذلك ● الا [illegible] جملة معنى لفظ ومن ذهاب الكوفيون ان معنى احسن به في التعجب امر لفظه ● واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن منها ها هنا ● قال ابن النحاس في التعليقة والكوفيون ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا لدليل فما الذي حملهم على تركه هنا وبجابت بان المحاسن موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وصيانة مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل بتوافقهما لفظا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا وجاء عكس ذلك انتهى ● ومن المواضع

اخارجة عن ذلك وورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في
سواء علي أقمت أم قعدت • ولفظ النداء بمعنى الاختصاص
في اللهم اغفر لنا أيتها العصابة [illegible]
[illegible] باللام من حيث كان معنى من المعاني وانما
انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ما عدا المخاطب لازم اللام
على الاصل ولما كثر في فعل المخاطب عنها حذفت مع
هي وحرف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى والمراد •
وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا
فيمن قراها بالتاء الفوقية • وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
• واثباته بغير اللام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس
في التعليقة

فصل في الافعال المتصرفة

ومن التصرف تقديم المنصوب على المرفوع واتصال
الضمائر المختلفة بها ذكره ابو البقاء في التبيين قال
وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان
تقديم المنصوب فيها غير جائز [illegible] عقد له ابن
جني بابا في الخصائص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ ادلة
ازمنة وعلما [illegible] واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة
عنيت بها واولتها صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها
• فمن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق • الا ترى انه تحرير هذا
القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك قلت
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط

في صدر

في صدر الجزء بين متقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فمنطلق
انما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول اما فزيد منطلق
كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان
هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانها هي بلفظ
العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما يقولون
مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى
فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ
حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين
الجزأين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة
العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين
في نحو قام زيد فعمرو • ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك
وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه
مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد ••
قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل
الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز • ولو
قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي وانتظرك طلوع
الشمس لم يجز • أفلا ترى الى اجرائهم الواو غير عاطفة
في هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجري الفاء غير العاطفة
في نحو اما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها
بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها • ومن ذلك قولهم

نحو جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا
اقرار التاء تناكرا لاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد
فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا شيء الا لاصلاح
اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية • الا ترى انك اذا قلت
تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة • وهذا
واضح فالعناية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى
ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها • ومن ذلك قولهم
ان زيدا لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة
وصدرها لا اخرها وعجزها وتقديرها لان زيدا منطلق
فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام
الى الخبر فصارت ان زيدا لمنطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر
ان لوجهين • احدهما ان اللام لو تقدمت وتاخرت ان لم يجز
ان تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه • والاخر انه
لو تاخرت ونصبت لادى الى ان تعمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما
بعدها • ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا عمرو واصل
الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا
ان زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا
حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عقد الكلام عليه
فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها
ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا
كان زيدا عمرو • ومن ذلك قولهم لك مال وعليك

دين

دين فالمال والدين هنا مبتدان وما قبلهما خبر عنهما
الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح
الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ اخروا
المبتدا وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا
ما فسد عندهم • وانما كان تاخيره مستحسنا من قبل انه
لما تاخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك
صلح به اللفظ وان كنا قد علمنا انه في المعنى مبتدا
• فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مؤونة هذا
الاعتذار لانه ليس مبتدا عنده • ومن ذلك امتناعهم
من الالحاق بالالف الا ان تقع اخرا نحو ارطى ومعزى
وحبنطى وسرندى • وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت
موضع حرف متحرك ودل ذلك على قوتها عندهم واذا
وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك
فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركه
• الا ترى انك لو الحقت بها ثانية فقلت خاتم ملحق
بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ
بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها
وادل على شدة تمكنها وليعلم بتسويغهم الصنعة فيها كون
ما هي فيه على وزن اصل من الاصول انها للالحاق
به وليست كذلك الف وعلى هذا به لا اصل لها
قبعثرى وضبغطرى لانها وان كانت لفظا طرفا ومونة

فان المثال الذي هو فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق
هذا به لانه لا اصل لنا سداسيا فاما الف قبعثرى
فتسمى من الالفات الزوائد في اواخر الكلم بالف لا للتانيث
ولا للالحاق ۞ ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في اخر
بنات الخمسة كما زادوا في اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة
فيه الالف استخفافا لها ورغبة في الاصلاح ودون اختيرتا
الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى
اخرها الا وقد ملت فلما تحملوا الزيادة في اخرها طلبوا اخف
الثلاث وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا
في نحو عضرفوط وجعفليق لانهما لو جاءا طرفا وسدا
مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما وكدت في احتمال
النطق بهما كل ذلك للاصلاح اللفظ ۞ ومن ذلك باب
الادغام في المتقارب نحو ود ووتد ومن الناس من
يقول ۞ ومنه جميع ابواب باب التقريب نحو اصطبر وازدان
۞ وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه ۞ ومن ذلك
تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو
ضربت وضربن وضربنا ۞ وذلك انهم جروا الفاعل هنا
مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في
الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحا للفظ ۞
ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة
كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة

فاصلحوا

فاصلحوا اللفظ بادخال الذي لتباشر بلفظ حرف
التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام اخوه
[illegible] اصلاح اللفظ كثير واسع ۞ وذكر ابن
يعيش في قولهم سواء علي اقمت ام قعدت ان سواء مبتدا
والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول
الفائدة ولذلك انهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته
حقه ۞ وقال ابن يعيش اعلم ان قولهم اقائم الزيدان
انما جاز نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فصار
الكلام لذلك فعل وفاعل ۞ وقائم هنا اسم من جهة
اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة
المعنى ارادوا اصلاح اللفظ لوقوع قائم مبتدا والزيدان
يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به
ولم يكن ثم خبر محذوف ۞ قال واما قولهم ضربي زيدا
قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر للفظ
واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر ۞ وذلك لان
ضربي مبتدا وهو مصدر مضاف لفاعل وزيدا مفعول
به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يجوز ان
يكون خبرا عن ضربي لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول
والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ولا يجوز ان يكون
حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه
المصدر الذي هو ضربي لان الفاعل في الحال هو العامل في ذي

محال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته
واذا كان من صلته لم يجز ان يخبر عنه بعد مسند الخبر
واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير
فاعل يعود الى زيد والتقدير ضربي زيدا اذا كان
قائما ثابت هي الخبر • وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت
ما قام الا زيد الا عمرو فلا بد من رفع احدهما ونصب الاخر
ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا
الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان
المستثنى منه محذوف • والتقدير ما قام احد الا زيدا
الا عمرو لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا
فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما
ونصب نصب الاخر • وقال ابن عصفور زيدت الباء في
فاعل افعل به في التعجب ولزمته حتى صار لفظ الفاعل
كلفظ المجرور في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة
ان افعل في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر
بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب
زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فارادوا ابقاءه والتزموا زيادتها
حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره في شرح المقرب
• وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه لمجرد
اصلاح اللفظ و [illegible] فمن ذلك قولهم
لكنك قائم لا نعم لو قالوا لكن انك لكان رجوعا الى ما فروا

منه

منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة
هاء لاصلاح اللفظ هذا قول المتقدمين • وقال ابو سعيد
فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل في لكن
تحذف بعدك اللامين والف اسمه وهمزة ان [illegible]
زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل
فعل امر يتبادر الى الذهن [illegible] تأخير الف في اما زيد
فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم
كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه [illegible] الضمير المتصل
الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله
وجيران لنا كانوا كرام على تقدير ابن جني [illegible]
تقديم المعمول في زيدا فاضرب على ما قبل من ان
الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب
زيدا [illegible] زيادة اللام في لا ابا لك على الصحيح
لئلا تدخل لا على معرفة [illegible] تأكيد الضمير
المرفوع المستتر اذا عطفت عليه نحو اسكن انت وزوجك
[illegible] تأكيد المجرور في مررت بك انت وزيد
على ما حكاه ابن اياز في شرح الفصول [illegible] دخول
الفصل في نحو زيد هو العالم [illegible] الفصل بين ان
والفعل في نحو علم ان سيكون لئلا يليها الفعل في اللفظ
وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث
ان الاصل في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم حذف

لهم

تشبه فصار فما ضرب زيدا فما وقعت المصدر واقعا موقع الأمر
اصلها فاللفظ [illegible] منها جملة
الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبره قال
ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقر او مستقر واقيم
الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه
ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار
مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار
وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف
ومنها خبر المبتدا الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج
عمرو تقديره لولا زيد حاضر قال ابن يعيش ارتبطت
الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدا
من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره
ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا اما لا
قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشيا يفعلها
فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل
الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به
وكثر حتى صار الاصل مهجورا ومنها [illegible] قال ابن يعيش
بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من
الاصول المرفوضة وقال الاستاذ ابو الحسين بن
ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله
يصح كما يصح الاخبار عن المراة من السوء لكن العرب

رفضت

رفضت ذلك كما انه مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك
تبيبنه تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان تصغير
لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به
وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه وجدت
الاخبار عنه ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه
لكن العرب رفضت ذلك وقال ايضا في قولك زيدا
اضربه ضعف فيه الرفع على الابتدا والمختار النصب
وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند
والمسند اليه ما لا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه
واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر
هنا ان تقدر مفردا يكون خبر الجملة في موضعه
كما قدرت في زيد ضربته وان قدمت فكيف جاء هذا
مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى فنقول
على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه
بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد
اذا انت تدبرته وجدت له نظائر الا ترى انه قام اجماع
النحويين على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيكون
ولا في نظيره فكذلك زيدا اضربه كأنه وضع موضع
مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق قط به
ويكون كما مر وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل
وان كانت الاصل لان اصل مرفوض [illegible]

ترد الاشيا الى اصولها ولذلك اعربت اي مع وجود
شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها الى الاعراب
الذي هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف
رد الى اصله من الجر [illegible]
لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة
بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك في تكملة
شرح التسهيل واستدل به على ان الجزم في نحو قل
لعبادي يقولوا التي هي احسن باضمار لام لا بتضمين
لفظ الطلب معنى الشرط [illegible]
ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان
مضمرة ارجح من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها
حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن اياز
فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب
والاضمار خلاف الاصل قلنا الاضمار جائز والمجاز اولى
من الاشتراك [illegible] الاشتراك خلاف الاصل
ولذا رد على من قال ان الاسم بعد لولا مرفوع بفعل
لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف
الاصل ۝ وعلى من قال في قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل
بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم
او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار على خلاف

القياس

مبحث الاعراب فيه مباحث الاول
في حقيقته قال ابن فلاح في المغني اختلف في حقيقة الاعراب
فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف
وهو مذهب [illegible] احدهما اضافة الحركات الى الاعراب
والثاني لا تضاف الى نفسه [illegible] ان الحركات قد تكون
في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة
[illegible] الى صاحبه [illegible] ولذا هذه الحركات
[illegible] للاختلاف في اخر الكلمة ۝ وذهب قوم الى ان
الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق [illegible]
[illegible] ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل
الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية
لعدم الاختلاف [illegible] انه يقال انواع الاعراب
رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس
[illegible] انها من باب اضافة الاعم
الى الاخص لتبيين نحو كل الدراهم وعن الثاني ان
[illegible] وجود الحركات في المبني على انها حركات اعراب لان
حركته ان حدثت بعامل فهي للاعراب والا فهي للبناء
[illegible] البصريون [illegible] عن لقب الاعراب
[illegible] غيره في الاعراب مذهبان [illegible] انه لفظي وهو
اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين ۝ وحده
في التسهيل بقوله ما جي به لبيان مقتضى العامل

من حركة او حرف او سكون او حذف ٭ السابع انه معنوي
والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه
واختيار الاعلم وكثير من المتأخرين وحدوه بقولهم
تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا ٭ وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية
قال ويدل عليه وجوه منها انه يقال حركات الاعراب
فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشيء
لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان
في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لامتنعت
الاضافة لم يكونا فيه ٭ ومنها انه قد تزول الحركة
في الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون
اعرابا ومنها تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد
منها معنى ٭ ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة في
جميع ذلك اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت
تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب
وصحت الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب
خاص وحقيقته في مغايرة العام للخاص تسوغ الاضافة
المغايرة وهي هنا موجودة ٭ واما الثاني فجوابه انا
لم نقل ان مطلق الحركة اعراب بل الحادث بالعامل
هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك ٭
واما الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به

وانما

وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك
واما الرابع فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها
ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف آخر المعرب به
وان الاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم
يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم
النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الاعراب
انما يفسر بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه
معنوي ومن خالف ولك تفسيره بغير ذلك فو تفسير
بعضهم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على
مخالفه ٭ وقال ابن مالك في شرح التسهيل الاعراب
عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر
الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة
او سكون او ما يقوم مقامهما ٭ وذلك المجعول قد
يتميز مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة
في نحو ضرب زيد غلام عمرو ٭ وقد يلزم للزوم مدلوله
كرفع لا نولك ان تفعل ولعمرك وكنصب سبحان الله
ورويدك وذي الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط
وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب
تغييرا ٭ وقد اعتذر عن ذلك بعض النحاة بان
ان ما لزم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح
للتغيير فيصدق عليه متغير على الوجه الذي لزمه

تغير والثاني ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو
تغير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذي
كان قبل التركيب • والجواب عن الاول
ان الصالح لمعنى ما يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى
حقيقة حتى يصير قائما به • الا ترى ان رجلا صالح
للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك
تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في
الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب
التغير الى ما لا تغير له في الحال والجواب عن الثاني
ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو
منتقل ايضا وحاله التغير فلا يصلح ان يحد بالتغير
الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص
من هذا القدح قولهم لتغير العامل فانه زيادة ذلك
توجب زيادة فسادا لان ذلك يستلزم كون محال المعنى
عنها حاصله بعامل غير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب
وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم
يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغير صح التعبير عنه بالمجموع
من حركة وغيرها على الوجه المذكور • وقال بعضهم
لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب
لان الشيء لا يضاف الى نفسه • وهذا قول صادر
عمن لا تامل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع

توافقهما

توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع
• واكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا او نوعا والثاني
كلا او جنسا • وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح
فلم يترك من استعماله خلاف ما ذكرنا وفيه ابـ
ـحاث في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين
قال ابن فلاح في المغني فيه ستة اوجه
احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام والثيب تعرب
عنها لسانها اي تبين • والمعنى على هذا ان الاعراب
يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه
الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل
اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب
كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته • والمعنى على
هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كانه ازال
عن الكلام التباس معانيه • الثالث انه مشتق
من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا
ان الكلام كان فسد لالتباس المعاني فلما اعرب فسد
بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان
صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب
• ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى
على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع •

مسـ[ـألة] ان المنقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية
لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة العجمية
ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب
موافق للغة العربية **البحث الثالث** في الاعراب
والكلام ايهما اسبق • قول الزجاجي في ايضاح علل
النحو ذلك قال قائل اخبرونا عن الاعراب والكلام
ايهما اسبق قيل له ان للاسماء مراتب في التقديم
والتاخير اما بالتفضيل او بالاستحقاق او بالطبع او على
حسب ما يوجبه المعقول • فنقول ان الكلام سبيله
ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام في حال
غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه
ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم • مثال ذلك
ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا
كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك
الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب معربا كان
وغير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية • وانما يدخل
الاعراب لمعان تعتور هذه الاشياء ومع هذا فقد
راينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريبا من معربه
كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح
وفعل الامر للواحد اذا كان بغير اللام مبني على الوقف
نحو يا زيد اذهب واركب وحروف المعاني مبنية

كلها وكثير من الاسماء عندهم مبني ولم تسقط دلالتها
على الاسمية ولا معانيها عنها او جعلت له فعلمنا بذلك
ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجبه ويدل
عليه • فالكلام اذن سابق في الرتبة والاعراب تابع
من توابعه • فان قال قائل فاخبرنا عن الكلام
المنطوق به الذي نعرفه الان بيننا اتقولون ان العرب
كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه
الاعراب ام هكذا نطقت به في اول تبلبل السنتها به •
قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم
تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته • فان قال
قائل افان حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم
الاعراب الذي لا يفعل اكثر المعاني الا به ثانيا وقد علمتم
انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد عرفنا ان الاشياء
تستحق المرتبة والتقديم والتاخير على ضروب فنحكم
لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد الا مجتمعة •
الا ترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود ومن
الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق
وان العرض قد يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق
فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر
الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا راينا السواد
تعاريا من الجسم بل لا يجوز رؤيته لانه المرئيات

فانما هي الاجسام الملونة ولا ندرك الالوان خالية من
الاجسام والاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود الحسنا
جسما اسود بعد ثنا بر ما شوهد كذلك من الاجسام
• وكذا القول في الابيض والاسود والاحمر وما اشبه ذلك
• ومنها انا نعلم ان الذكر في المرتبة متقدم على الانثى
ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر
الا انا وجدنا علمه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى
في خلق آدم وحواء • فاما في غيرهما فكذلك نعلم بخبر صادق
والاخبار نعلم كل واحد منهما صاحبه فلذلك نقول في الكلام
والاعراب نقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل بعد
الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا
لم يوجدا الا مفترقين • ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء
قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء
زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعد ذلك بل نطق بهما
معا ولكل حقه ومرتبته • وقد اجاز بعض الناس ان
يكون العرب نطقت بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه
المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به

باب الرابع

في ان الاعراب لم دخل في الكلام قال الزجاجي في الكتاب
المذكور فان قال قائل قد ذكرت ان الاعراب داخل
عقيب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله • الجواب
ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة

ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها
وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت
حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني • فقالوا
ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب
عمرو على ان الفعل واقع به • وقالوا ضُرِب زيد
فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم
يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه • وقالوا هذا
غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه
• وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها
ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك
او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة
على المعاني • هذا قول جميع النحويين الا قطربا
فانه عاب عليهم هذا الاعتلال • وقال لم يعرب الكلام
للدلالة على المعاني • والفرق بين بعضها وبعض قد
نجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني
واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني • فمما اتفق
اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا
اخوك وكأن زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف
معناه • ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك
ما زيد قائما وما زيد قائم اختلف اعرابه واتفق معناه
• ومثله ما رأيته مذ يومين ومذ يومان ولا مالَ

عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في
الدار احد الا زيدا ● ومثله ان القوم كلهم ذاهبون
وان القوم كلهم ذاهبين ● ومثله ان الامر كلُّه لله
وان الامر كلَّه لله وان الامر كلُّه لله قرئ بالوجهين
جميعا ● ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلًا ولا بخيلٍ ●
ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه
ومما اختلف اعرابه واتفق معناه ● قال فلو كان
الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون
لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله ● قال
قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف
يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون
ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا
يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك
جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى
انهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين
ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين
اربعة احرف متحركة لانهم في اجتماع الساكنين يبطئون
وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة
من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الاسكان ● قيل له
فهلا لزموا حركة واحدة لانها مجزئة لهم اذ كان الغرض
انما هو حركة تعتقب سكونا ● فقال لو فعلوا ذلك

لضيقوا

لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات وان لا
يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة ● هذا مذهب
قطرب واحتجاجه ● وقال المخالفون له ردا عليه لو كان
كما ذكر لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز
نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب
سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزأته
فهو مخير في ذلك ● وفي هذا افساد للكلام وخروج عن
اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم ● واحتجوا لما ذكره
قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف
الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها
بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي
تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما
فاعل والاخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب الفرق
بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ● واما الحروف
التي ذكرها فمحمولة على الافعال

قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف

● قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة
داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة
نحو الضمة في قولك هذا جعفرٌ والفتحة في قولك رايت
جعفرًا والكسرة في قولك مررت بجعفرٍ هذا اصله ومن
المجتمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر حرف في الاسم

المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب
فلو كان الاعراب حرفا لدخل على حرف • هذا مذهب
البصريين • وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة
وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد
الا في حرف • ثم قد يكون سكونا وحذفا وذلك في الجزم
في الافعال المضارعة وحرفا • وهذا ما ذكرنا لك
ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع • فان قال
قائل فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل
له يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات
نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت
معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل
شيء من هذا علة • فان قال قائل فهل يكون الاعراب
حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام • قلنا هذا الذي
ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار العرب وقد ذكرنا ان الشيء
له اصل يلزمه وهو يطرد فيه ثم تعرض لبعضه
علة تخرجه من جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب
• وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات
كما يقال بالاطلاق الصلاة واجبة على البالغين من
الرجال والنساء • ثم نجد منهم من يلحقه علة تسقط
عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد نجد
القطع ساقطا عن بعضهم • ولهذا نظائر كثيرة تركناها

حكم

حكم الاعراب • وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في
بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا
وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل
المؤنث المخاطب في المستقبل • وذلك في خمسة امثلة
من الافعال الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعـ
ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه وعلامة
الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها
علامة الجزم والنصب فان قال ما الذي اوجب
تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون
قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب
يدخل على اخر حرف في الكلمة • وذلك يوجب ان يسمى
حرف الاعراب واخر حرف في هذه الافعال النون فلو
جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال
الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك
ان يسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط
الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين
وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في
حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك
في تقديم الافعال على الاسماء في علامة من يثنى
ويجمع الفعل مقدما فكانت تصير كانه الواحد وتبطل
وبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها

في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في الرفع فان كان
في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم
يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها
كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وحمل النصب محمولا
على الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا ولن
يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما حمل النصب في تثنية الاسماء
وجمعها على الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء
فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان
وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون
وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف
النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة والجواب
في ذلك ان الالف يقال ان النون في هذه الافعال ضارعت
للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها
ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها
بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها
الجازم فان قال قائل فلم جعلت الحروف التي قبل
هذه النون حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان
الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو
في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء
الفعل ولا لامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا
ولم يجز ان تكون حروف الاعراب الفعل كذلك فان قال

قايل

[illegible] وقد جاز ان يجري اعراب الفعل المستقبل بعد
فاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون
وما اشبه ذلك جاء بعلامة الرفع رفع الفعل بعد
فاعل فيه وهو ثبات النون وهو بعد الفاعل [illegible] ان
يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء
معربا قيل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا
يستغني عنه بوجه ثم اتصل به مضمرا صار كبعض
حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع
الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة
والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك [illegible]
اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات
[illegible] قال الزجاجي في باب القول
في الاعراب لم وقع في اخر الاسم دون اوله واوسطه
قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى
فوجب ان ينطق به بكماله ثم يؤتى بالاعراب في اخره ●
وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول عندي [illegible] لان
[illegible] الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا
[illegible] اخرها اولا قولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا
[illegible] قولك قريش وقليس ولو كان الامر على ما ذهب
[illegible] هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف
[illegible] حتى يكمل بيانه ● قال والقول عندي فيه

هو الذي عليه جلة النحويين ان الاسم يبنى على
ابنية مختلفة • نحو فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعِل
وما اشبه ذلك من الابنية • فلو جعل الاعراب وسطا
لم يدر السامع احركة اعراب هي ام حركة بناء فجعل
الاعراب في اخر الاسم لانه لو وقف بحركة فيسكن فيعلم
انه اعراب واذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه • وقال
ابو اسحاق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول
لم يجعل الاعراب اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة
للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن
فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب
لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فاته وقوعه
اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة
لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية
وسباعية واوساطها مختلفة فلما فاته ذلك جعل اخرا
بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته • وقال اخرون
الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب
ان يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه
ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذه
الاقوال يجمع في معناه اعطاء الاعيان حكم المصادر
واعطاء المصادر حكم الاعيان قال ابن الشجري في
اماليه من مذاهب العرب المبالغة اعطاء الاعيان

حكم

حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان • فمن ذلك
[illegible]سم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو
[illegible] مضاف الى ما المصدرية ولفظ افعل انما
[illegible] بعض ما اضيفت اليه صار
[illegible] ولما اضافوا اخطب اليها وهي موصولة صار اخطب
[illegible] فالمعنى اخطب كون الامير فهذا وصف المصدر
[illegible] موصوف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك
[illegible] الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ كان لا تسد
[illegible] خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك
[illegible] زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان
اسم عين • ومن اعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه
بالمصدر وجرى خبرا عنه قوله تعالى وجاءوا على قميصه
بدم كذب اي مكذوب به • وقوله ان اصبح ماؤكم
غورا اي غائرا • وقوله ثم ادعهن يأتينك سعيا اي
ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم
[illegible] صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا • ومن ذلك
قوله تعالى انه عمل غير صالح [illegible] في احد
الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة
وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم
[illegible] الا اكل وشرب وما انت الا دخول وخروج
• ومنه قول الخنساء فانما هي اقبال وادبار فهذا

كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر • فاما تنزيل
المصادر منزلة الاعيان فلقولهم موت مائت وشيب
شائب وشعر شاعر انتهى الافعال نكرات
لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة
لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه
للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان يبتدئ بالاسم
الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر
الذي لا يعلمه ليستفيده • ذكر ذلك ابن يعيش في
شرح المفصل ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال
لا تصح • قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي
بها تعريف المضاف واخراجه من ابهام الى تخصيص
على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال
لا تكون الا نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء
فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم
قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل
منزلة الاسم واختص الزمان بذلك من بين
سائر الاسماء للملابسة بين الفعل وبينه • وذلك
لان الزمان حركة الفلك ولاقتران الزمان بالحدث
• وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح
اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين
على ان الافعال نكرات • قالوا والدليل على ذلك

انها

انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة
يقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف
لم يقع بها فائدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات
ولذلك لم تعرف • وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين
جملا كانت نكرات ولم تخرج عن حدها فان قيل فاذا كانت الافعال
نكرات جملا عرفت كما تعرف النكرات فالجواب عند
الزجاجي ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف كما انه
لا يضاف اليها ولا تدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول
الالف واللام على الجمل محال فان قيل لم لا يكون فيها
ما لم يضف اليها قلنا لان الفعل لا ينفك عن فاعل
مظهرا او مضمرا والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدا
وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافتها قال المص
[غير مقروء] الافعال مذكرة نص على ذلك الزجاجي
في الجمل قال الشلوبين وتعليله لان التانيث الحقيقي
والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها
• ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب
مصادرها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل
فيه مذكر بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على
مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره •
وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان
الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء كما

المقصود الاخبار بالقصة من الحدث وهو المصدر
والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على
حسب ما يراد به من تذكير او تانيث الا ترى ان
لفظ هند لما اريد به المونث كان مونثا ولفظ
زيد لما اريد به المذكر كان مذكرا • [illegible]
[illegible]
ترجم على ذلك ابن جني في الخصايص واورد فيه
ضرب قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمه
وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي
تتقاضاها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب
الذي عملها في المضاف • قال واصنع من ذلك لا خمسة
عشر لك فهذه الفتحة التي في لا عشر فتحة بناء التركيب
في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة الباقي قولك
لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة
الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك • ويدل على ان
فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي
يحدثها لا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني
الفعل نحو جاءني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة
عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يوثر فيها فالعامل الاضعف
الذي هو لا اولى • ومنه ضرب قولهم مررت بغلامي فالميم
ليستحق جر الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست

الموجبة

الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح
دليل ذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي
ورايت غلامي وهذا يوذن انها ليست كسرة اعراب
وان كانت بلفظها • ومنه ضرب قولك ليسعني حيث يسعك
فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل
و[illegible] والمعنى مختلف ومنه ضرب قولك
[illegible] الان فالفتحة فتحة بناء لانه وهي واقعة
موقع فتحة نصب الظرف ومنه قولك كنت عندك
في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة
[illegible] لمقتضيها الجر [illegible]
[illegible] وقفت اليوم والامس قبله [illegible]
[illegible] ببابك حتى كادت الشمس تغرب
وروي قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه
لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر
على البناء المعهود فيه واللام فيه زايدة وانما
عرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه
الظاهرة ملغاة زايدة للتوكيد • قال ومثله ما تعرف
بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زايدة قولك الان
انما يعرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زايدة
كما ذكره ابو علي [illegible] فيه فوايد الاولى
قال في الافصاح حقيقة ترك العمل مع التسليط

نحو زيد قايم ظننت • قال وما قول النحويين في نحو
انا زيد اذن يكرمك ان اذن الغيت عن العمل فعيبه
نحو حيث سموا الغا لان يكرمك في المثال خبر وما
دخلت عليه اذن محذوف جواب ان في نحو انا زيد اذن
قمت لقوم لان ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا او تقديرا
فكيف يجي ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا
تسلط عليه • لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه
الغا من حيث دخل على فعل مستقبل فيه في موضع ما على
وجه ما فلم تعمل فيه • قال ويدل على هذا انك اذا
قلت انا اكرمك اذن كيف يجي تسلط اذن على ما قبلها
وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليها انتهى [illegible]
قال ابو حيان لا ينكر الغا معاني الالفاظ كانما ولـ[illegible]
في الشي ما لا يكون في اصله واما الغاء العمل فلا يكون
الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال
فاجري في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما الف [illegible]
نظير باب ظن واخواته في الالغاء عند التاخر وفي التوسط
دونه اذن فانها تلغى اذا تاخرت فلا تنصب بحال نحو
اكرمك اذن وتلغى في التوسط في اكثر صورها وذلك
اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرني اذن
اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لاكرمنك
وبعد عاطف على ما له محل من الاعراب نحو ان تزرني

ازرك

ازرك واذن احسن اليك • فان كان العطف على
ما لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط
جاز فيها الالغاء رعيا لحرف العطف والاعمال لان المعنى
على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر
في لسان العرب الغاؤها • وكذا اذا توسطت بين مبتدا
وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء والاعمال بعلة
الكوفيين واختاره ابن مالك • ومذهب البصريين
انه يجب الالغا كما يجب في الصور السابقة • ونظير
اخر اسمه في خاطريات لابن جني • قال اذا كانت العين
حرف علة وله همزة حقق لفظها في موضعها نحو قائم
وقوم • وكذا ان تقدمت نحو اوزز واوزر فان تاخر
لم يحفظ لفظها نحو شاك وساك ولاث ولاث؟
• وذلك انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ لفظها
[illegible] وقال ابن يعيش الزيادة ثلاثة اقسام
[illegible] في اللفظ والمعنى • [illegible] في اللفظ دون المعنى
والعكس • فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب
[illegible] كان في ما كان احسن زيدا • [illegible]
حروف الجر الزوائد نحو كفى بالله شهيدا الامالي
[illegible] من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب
فابتدءوا بالنكرة وجعلوا مثلا كاحشفا والاشال
عمرو لا تغير • ومثله قولهم في المثل شي ما جاءبك

بقوله الرجل برجل جاه ومجيئه غير معهود في ذلك
الوقت • ومن ذلك قولهم في المثل في الغالب
لُقَ البينه وفي بيته يؤتى الحكم فتقدم الخبر وفيه
ضمير يعود على المبتدا المتاخر • ومن ذلك قولهم
اصبح ليل واطرق كرا بحذف حرف النداء من النكرة
لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف
النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز
في غيرها لكثرة الاستعمال لها • ومن ذلك قولهم
هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق ولا نتوهم زعماتك
• قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل
الذي هو انتوهم لانه جرى مثلا والامثال لا تغير
وظهور عامله ضرب من التغيير • ومثله قولهم
كليهما وتمرا اي اعطني • وامرا ونفسه اي دعه
واهلك والليل اي بادرهم • وكل شيء ولا شتيمة حر
قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء
كلها لانها امثال • وقال ابن السراج في الاصول
نعم وبئس وحبذا جعلت كالامثال لا ينبغي ان يستجيز
فيها الا ما اجازوه • وقال الزجاجي في الايضاح واما
العدول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم
فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل • قال الاصمعي
تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهب والله

يسلمك

يسلمك دعا له بالسلامة واذهبا بذي تسلمان
• والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون
والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية
مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل في غيرها
وان كثر اخذ القياس كذلك مجراها في كلامهم • واشتمل
ذلك فيها لغلبة في الكلام ا[illegible]
من النفي والايجاب النهي والاستفهام وغيرها تقول مثلا
قام زيد ثم يقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام
زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر لتقم عندي الايجاب بتركيب من
مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على
ذلك الغير وكلما كان نوعا احتاج الى ما يدل به عليه
كاحتياج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع
المنكر والتانيث الى علامة من تاء والف لانه فرع
التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل [illegible]
باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه
على التوضيح ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث في
باب الشرط لزمهما ما لانها لازمان للاضافة والاضافة
توضحها فلا يصلحان للشرط فاشترطنا ما يكفهما
عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ
ذكره ابن النحاس في التعليقة [illegible]
باب الشرط مبناه على الابهام قال الشيخ بهاء الدين

النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض
لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه
• وقال ابو حيان في تذكرته البدل اعم من العوض ومعناهما
في الاصطلاح • فالبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل
الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع
المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه • وربما اجتمعا
ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في اصطلاح
شيء • وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر :
هما نفثا في في من فمويهما • فيه وجهان احدهما
انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر وثانيهما
ان الميم بدل من الاول الواو وليست بعوض والبدل
يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض
لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض • قال
وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف
قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك
• وقال في موضع اخر قد يوجد في البدل فائدة لا توجد
في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام
الكلمة وتدل على التانيث • وقال ابن يعيش البدل
على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء
تخمه وتكأه • وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ
غيره على معنى احالته اليه • وهذا انما يكون في حروف

العلة

العلة التي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها
اياها وكثرة تغيرها • وذلك نحو قام اصله قوم فالالف
واو في الاصل وموسر اصله الياء وراس وادم اصل
الالف الهمزة وانما لينت لسكونها فاستحالت الفا فكل
قلب بدل وليس كل بدل قلبا • وقال ابن جني في
سر الصناعة باب في فرق بين العوض والبدل جماع
ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض
بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه
والعوض لا يلزم فيه ذلك • الا تراك تقول في لام
قام انها بدل من الواو والتي هي عين الفعل ولا تقول
انها عوض منها • وكذلك يقال في ياء ذئب وجؤنة ونحوها
انها بدل للتخفيف من همزة جؤنة وسائر ولا تقول
انها عوض منها • وتقول في لام عاري وداعي انها بدل
من الواو ولا يقول انها عوض منها • وتقول في العوض
ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا يقول انها
بدل منها فان قلت ذلك فانما هو تجوز في
العبارة • وتقول في ميم اللهم انها عوض من يا في اوله
ولا تقول بدل • وتقول في يا زنادقة انها عوض من
يا زناديق ولا يقول بدل • وفي يا اينق انها عوض
من واو انوق فمن جعلها ايفل ومن جعلها عينا
مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو • فالبدل

ثم تفرقا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل
عوضا والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر •
وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم
اجزائها • فكل ما مضى جزء منه خلف جزء من اخر يكون
عوضا منه • فالوقت الاتي الثاني غير الوقت الماضي
الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه
من البدل انتهى حرف التاء الثالث •

قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني التاليف
حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف • وقال الامام بهاء
الدين ابن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف
والتركيب انه لابد في التاليف من نسبة تحصل ذلك
تامة مع التركيب • فالمركب اعم من المولف • وقال
ابن القواس في شرح الفية ابن معط التاليف اخص
من التركيب من الالفة وهي الملايمة واصله في الاجسام
ثم اطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها • سماع
لا يقدم على المتبوع ومن فروعه اذا قلت ما قام
الا زيد الا عمرو رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما
بعده الرفع على البدل بدل البدا والنصب على
الاستثنا • تقول ما قام الا زيد الا عمرو وان شئت
الا عمرا وان قدمت الاخر نصبت التقديم على الاستثنا
لان التابع لا يتقدم على المتبوع التثنية ترد

الاشيا

الاشيا الى اصولها • قال ابو الحسن الابذي في شرح
الجزولية يعترض على الجزولي في اطلاقه بناء اسماء
الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول
بشرط ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء الى
اصولها من الاعراب • ولذلك لم يبن اثنا عشر • واما
قولهم يا زيدان فانما جاز بانه شابه الاعراب • الا ترى
انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى • ومن ذلك قول
من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات
معرب لان التثنية ردتها الى اصلها • ومما ترده التثنية
الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان
وفميان ويديان ودميان وذو ثاني تثنية ذات
وقلب الالف المقصور الى اليا والواو التي هي الاصل
نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو
او ياء عند ابن جني في الخصايص فصلا
• قال قد جاء في كتابه ضرب الاسم والفعل والحرف
فالاسم ياتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع
الاول ما غيره النسب قياسا كقولك في نمر نمري وفي
قاضي قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي عدي عدوي
ونحو ذلك • وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل
ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي
وفي دستوا دستواني وفي الانف انفي ودبيب

اخف كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احست •
وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت • وهذا عنده لا يقاس
عليه لا يقاس في شممت شمت وفي قصصت أقصت
• ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل
في الكرسد الرهقة في طيبت بطيت وكذا قولهم لم ابله
ومن تحريف الحرف قولهم لاتَ وثمتَ وفام زيد
فم عمرو اى ثم عمرو وصوره ان كان بدلا فانه ضرب من
التحريف وقالوا في سوف سو وسف حرفوا الواو تارة
والفا اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا امامن اما
في قوله وان تمن غريب فلن نقدما • مذهب سيبويه
انه اراد واما من غريب المركب فيه مباحث
الاول انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد • ومن
ثم رد على من زعم ان الا واما الاستفهام مركبتان
من همزة الاستفهام ولا وما النافية • وعلى من
زعم لن واذن ومتى ومهما واما ولولا • قال ابن يعيش
وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان • فلذا
استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم
المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه • قال ونظير ذلك
في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل
الثاني قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب
من الاعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة

وقيل

وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض
لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب • جملي
نحو تأبط شرا وشاب قرناها وبرق نحره • واضافي
نحو ذي النون وعبد الله وام قيس • ومزجي
وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم
الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعدي كرب وشبهه
بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف • ومن هذا
النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من
اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل وابراهيم
فبني على الكسر لذلك • وقال السخاوي في شرح
المفصل اكثر ما تطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه
الثالث قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة
من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد
وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين
احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من
الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما
على الآخر فهذا يتحتم بناؤه لتضمنه معنى حرف العطف
وذلك نحو خمسة عشر وبابه • الا ترى ان مدلول كل
واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما
على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف
العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا • والثاني ان يكون الثاني

وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمين
لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون
موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا
النوع فانه يجري مجرى ما فيه هاء التانيث من امتناع الصرف
في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة
تاء التانيث مما دخلت عليه • الا ترى انك تفتح اخر الاول
منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث • الرابع قال ابن يعيش
ان المركب في الترخيم كما في تاء التانيث فتقول في بعلبك
اسم رجل يا بعل وفي حضرموت يا حضر وفي سيبويه
يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجان ولا تزيد
على حذف التاء وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة ...
الاخر بمنزلة الاخرى جوهرا اذ كان حكم الاسم الاخر ...
في كثير من كلامهم • من ذلك التصغير فانه اذا ...
اسما واحدا لحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر ثم
ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يفعل ما فيه التاء
فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول
تميرة • ومن ذلك النسب فانك تقول في النسب
الى حضرموت حضرمي كما تقول في النسب الى البصرة
بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر
لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء • ومما يؤيد عندك
ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلاثة الى ...

والباب الاربعة الى الخمسة كان الاسم الثاني لا يلحق كالاسم
الاول بشيء من الاجنبية • وايضا فان الاسم الثاني
اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كان التاء
كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم يغير بناؤه
كتمرة وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب
ما ذكرناه حذفوا الاخر من المركب في الترخيم كما يحذفون
منه التانيث • الخامس قال ابن يعيش ركبت لا
مع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسة عشر فان قيل
ايكون الحرف مع الاسم اسما واحدا فقيل هذا موجود
في كلامهم • الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق
فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد • والمعنى علمت
انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك
لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره
قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة
وجعلا اسما واحدا • كذلك لا رجل في الدار فرجل
في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك
حذف منه التنوين وبني • قال وتركيب الاسم
مع الاسم من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر
وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه • قال واما
جعل ثلاثة اسماء بمنزلة شيء واحد فهو اجحاف

ولذلك لم يحكم بيتا بهما ولم يجز تركيب الاسم مع الفعل
مع اسم لا لانه ليس من العدل حمل ثلاثة اشياء
شيئا واحدا السادس قال ابو حيان قد يحدث
بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله • الا ترى ان هل حرف
استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا
ركبت مع لا نفي هلا صار المعنى على التحضيض ولم
تدخل الا على الفعل ظاهرا او مضمرا • وكذلك لو كانت
لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا
او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود
وخصصت بالجمل الاسمية • وقال الزمخشري الا مركبة
من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت
كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا • وقال
الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف
المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا كهلا
والا ولولا ولوما والا كذلك • وقال ابن يعيش
كاين مركبة اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا
كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن
لكل واحد منهما في حال الافراد • قال ولذلك نظائر من
العربية • وقال البخاري في تنوير الدياجي فان قيل
ليس في كاي معنى التشبيه ولا الاستفهام قلت
لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اي معناها

فان

فان قيل وكيف تكتب وهي كلمتان قيل
صيرت كلمة واحدة فغلبت تلك الكلمة الواحدة
كما قالوا بعلبك في بعل بك • قال ولما دخل هذه الكلمة
هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل
الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ان رسم بالنون
ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو •
قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين
في ضارب فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين
كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى • وقال
الشلوبين في شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان لن مركبة
من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال
وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم
التركيب ما حذرنا في هذه الصناعة تقليل الاصول
ما امكن لا تكثيرها ولذلك لم نقل في ضرب والضرب
واضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب
انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فرع عليه
• وقال ايضا اذما مركبة من اذ التي هي ظرف لما مضى
من الزمان وما احدث التركيب فيها انه نقلها الى الحرفية
والى ان صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت دلالتها
على الزمان الذي كانت تدل عليه • وقال ايضا
قيل ان مهما اصلها ماه التي بمعنى الكف ضمت اليها

ما تركبا فصار كالكلمة ولعدم وجدث قربا بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط • ولهذا نظاير كثيرة •
فاذا كثرت نظاير هذا القول كان اولى من قول الخليل
انه اصلها ما الشرطية ضمت اليها الزايدة • وفي سر
المفصل للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على
تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه • والذي حمل
النحويين على القول بالتركيب وان كان يجوز ان يكون
كلمة براسها انهم راوا بني تميم يصرفونها تصرف الافعال
فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة
والتركيب عندهم مالوف • الا تركها انه ولكن اما نفس
مركبة ندل على قول الشاعر
وان من حريف فلن يعدما اذ قال سيبويه هي اما
العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتلك كما يدل
على تركيبها الا ان للقايل ان يقول لو كانت مركبة لوجب
ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل
معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة بني تميم
على هذا تكون العربية وان حكم بانه اسم ينبغي ان
يضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان يجعل في لغة
اهل الحجاز اسم فعل • وفي لغة بني تميم الا ان للقايل
ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى
عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى اخر وحكم

اخر

اخر فعلا بعد ان تكون هلم في الاصل على ما ذكر من
التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل تحصل له احكام
الاسماء والافعال وبقي حكم انفصال الضمير على لغة
بني تميم على اصله • قال في الحواشي تركيب سما
من الكلمات كالتركيب من الحروف فتكثر فوايدها عند
التركيب انتهى السمين • قال ابن يعيش التركيب على
ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من
جهة اللفظ والمعنى فالاول نحو احد عشر وبابه
وحيص بيص ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه
بنا الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى حرف
وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت
الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها والثاني
نحو حضرموت ومعدي كرب وقالي قلا وسائر الاعلام
المركبة فهذه اصلها الواو ايضا حذفت من اللفظ
ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسما
واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشي من
معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر
من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني
لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على
ارادته الثامن قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال

ولا في المصادر ولا في الأسماء الجارية على الافعال •
قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض
وما بعده فاعل به غلطا • واما قول العرب لا تحبذه
فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول بسمل ولا تبسمل
• قال وكذلك اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال
عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يركب •
وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا
• وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب في الاسماء
اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في
الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضماير خاتمة
قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثنا عشر لانه لا نظير له
اذ ليس لهم مركب صدره مثنى العاشر في تذكرة
الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفي في
النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود
ابن محمود بن الحكيم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه
الاول من جزئي المركب هو الاصل في التسمية وكان
قبل التركيب معربا والثاني حكاية صوت فحقه
ان يكون مبنيا وان افرد • وههنا اصل لا يستعمل
اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد
عليه البنا بسبب الاستعمال العجمي • وذلك ان العجم
كانهم وجدوا النطق بلفظ وسيبب اصلين وعرفوا

لا

دات لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في
لبنا وغيره واوا ساكنة فلهجة نحو نفطويه وسيبويه
وسمعت العرب به ولم تجد في مثلهما في كلامهم فحولوا
هذا الصوت فيه وهو ما يعرفونه وقد يخرج به الاسم
عن ان يكون اخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين
اسما واحدا الحادي عشر قال ابن ابي الربيع تركيب
لا مع المنفي خارج عن القياس فيجب ان
يقتصر على موضعه ولا يدعى في غيرها اسم فيه والوارد
منه يؤول لا رجل نفطا الثاني عشر قال في المستوفي
ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا • ذهب اصحابنا الى
ان الاسم بعدها لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد
تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل ولولا هذه
لو كانت لولا الشيبت لكانت لما شبه لا يليها الا الاسم فهذا
وجه له من المقاطعة ما ترى وانت اذا امعنت
النظر ونقبت بدلا من طاعة العصبية وايقنت
ان الحق لا يعرف بالرجال لم يشكك ان يلوح لك فيه
وجه اخر وذلك ان تكون لا لعد لو دلت على الفعل
المنفي بها فحذف تخفيفا للايجاز ورسم الحذف للزوم الدلالة
ولكثرة الاستعمال والتقدير لو لم يحصل انقيت لهلكت
لما شبيته • فعلى هذا التقدير يرتفع الاسم بعد لولا
هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السماء

انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل
ورد الاعلى امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو
انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم عكس قريب
المعنى من قولنا انقطع وانتفى وما يقرب هذا الحذف
حذف الفعل بعد لولا التي للتخصيص في نحو قوله
لولا الكمي المقنعا اليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا
تعدون فكذلك ثم اسمي الشيء عند رد الاشياء
الى اصولها ولذلك تظهر التاء في المؤنث الثلاثي مهما
اصغر نحو قولك في قدر قديرة وفي قوس قويسة
وفي هند هنيدة تضمين قال الزمخشري من
شانهم ان يضمنوا الفعل معنى فعل اخر فيجرونه
مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المضمن
• قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين
وذلك اقوى من اعطاء معنى • الا ترى كيف رجع
معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك
مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ولا
تضموها اليها آكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل
الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة
على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة
على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع

بين

بين الحقيقة والمجاز قلت هو في معناه الحقيقي مع
حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة
اللفظية • فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا
• ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا لا تضمينا
• وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب
انتهى • وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل
اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف والاخر
باخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع
صاحبه ايذانا بان الفعل في معنى ذلك الاخر
فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ••
وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى
نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول
رفثت بها او معها • لكنه لما كان الرفث هنا في
معنى الافضاء وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت
الى المراة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا
انه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول
• وكما جاءوا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان
في معناه نحو قوله
وان شئتم تعاودنا عوادا لما كان التعاود ان يعاود
بعضهم بعضا وعليه جاء قوله وليس ان يتبعه اتباعا
ومنه قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا

قول الهذلي

فانه يهش الى الرمح لا اسكته منه وطرف السيف في الحجن
فعداه بعن حمل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر •
الا ترى ان معناه كلوى طي المحمل فحمل المصدر على فعل
دل اول الكلام عليه • وكذلك قوله تعالى من انصاري
الى الله اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه
• لكن لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله
جاز لذلك ان تاتي هنا الى • وكذلك قوله تعالى هل لك
الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان
هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره
ادعوك وارشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق •
قد قتل الله زيادا عني • لما كان معناه صرفه عداه بعن
ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا
كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه لجاء
كتابا ضخما • وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شيء منه
فتقبله وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن
انتهى • وقال ابن هشام في المغني قد يشربون
لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا
وفي تذكرته زعم كثير من المتاخرين منهم خطاب الماردي
انه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير
ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار بئرا

اي

اي صيرت • وقال وليس بئرا تمييزا اذ لا يصلح لمن
وكذا اجاز بنيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا
وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض •
وجعل من ذلك قول ابي الطيب

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها
لوني كما صبغ اللجين العسجد •

وان المعنى صير الحياء بياضها لوني اي مثل لوني قال
والحق ان التضمين لا ينقاس • وقال ابن هشام
في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه
ويسمونه تضمينا • وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى
كلمتين ثم ذكر لذلك عشرة امثلة منها قوله تعالى
وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن معنى تحرموه
فعدي الى اثنين لا الى واحد • ولا تعزموا عقدة
النكاح ضمن معنى تنووا فعدي بنفسه لا بعلى •
لا يسمعون الى الملأ الاعلى ضمن معنى يصغون فعدي
بالى واصله ان يتعدى بنفسه • سمع الله لمن حمده
ضمن معنى استجاب فعدي باللام • والله يعلم المفسد
من المصلح ضمن معنى يميز فجيء بمن وذكر ابن هشام
في موضع آخر من المغني ان التضمين لا ينقاس
وكذا ذكر ابو حيان فائدة قال ابن الحاجب
في اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير

في قولنا متى أتين لتضمنه معنى حرف الاستفهام ومررت
تأديبا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور
بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير
في • ان التضمين يراد به انه في المعنى المتضمن
على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون
على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب
ام اختلف فانه قد يختلف في مثل قولك ضربته
يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة • وقد لا يختلف في
مثل قولك والله لافعلن وبالله لافعلن والفرق
بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان
حكمه حكم الموجود • واذا اختلف الاعراب كان
المقدر غير مراد وجوده فيتصل الفعل الى متعلقه
بنفسه انتهى • وقال الاندلسي في شرح المفصل
الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب
ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى
لا محالة وضرب يكون الحرف متضمن مراد كالمنطوق
به لكن عدل عن النطق به الى النطق بدونه فكانه
ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك
اذا عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرف
ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره
لم يبن وهذا انما يطرد في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء

ما يبنى

ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى • وقال ابن يعيش
الظرف منصوب على تقدير في وليس متضمنا معناها
حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام
وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في
حكم المنطوق به • الا ترى انه يجوز ظهورها معه نحو قمت
اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم
في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم • وذلك لان
قبل ان كم ومن لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها
فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف
فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها
• فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن به
ذكره انتهى • وقال ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف
ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة
لا يظهر ذلك الحرف معه • وقال ابن النحاس في التعليقة
الفرق بين المتضمن معنى الحرف وبين غير المتضمن ان
المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان
• وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما
اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فانا لا نريد به
ان الظرف متضمن معنى في • كيف ولو كان كذلك لبني
• وانما نعني به ان وقوع الكلام فوقه كلام اخر فيه في مرة
• ولذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول وخرجت يوم الجمعة

خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا كل
اين أأين ولا هل كيف ولا أكيف قال ابن النحاس في
التعليقة فائدة كل ما تضمن ما ليس في الاصل منع
شيئا ماله في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه
مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظهما ماض
ومعناهما انشاء المدح او الذم في الحال فلما تضمنا ما ليس
لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك
قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل
وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال
فمنع التصرف لذلك فائدة المضمن معنى شيء
لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر
المبتدأ المضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم
وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه
عند البصريين فلم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه او كل
من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون
جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك
قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في
الشعر فائدة قال ابن القواس في شرح الدرة امس
مبني لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل
امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر
ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول
والمتضمن

والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا
وقولنا الامس اللام حسبت بعد تنكيره واعرابه
كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثني او جمع وقيل
زائدة كالتي في النسر انتهى وقال في البسيط في علة بناء
امس اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف
لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى للدلالة على وقت
مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه
لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه اللام كقولهم
لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة
بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف
وهذا ما وعدت من معرفتنا قبل نكره هو الفرق بين
العدل والتضمين ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها
معه فلذلك اعرب والمتضمن لا يجوز اظهارها معه
كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف
فلذلك بني في المتضمن انتهى وقال ابن الدهان
في الغرة الفرق بين العدل والتضمين ان العدل
هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر
وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى
غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة قاعدة
فيه قد وقع فيها قال الشلوبين لما كان الاسم احق
من الفعل بالتصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين

فان الخفيف يناسبه الثقيل ويعادل الثقيلين والتعريف
فيه بوجه لا يعرف به فيما ثقل عليهم • فلما كان وضع
الاسماء عندهم على الاخفاف تصرفوا فيها بزيادة حركات
الاعراب والتنوين • ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف
والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فجزمت
حروف الافعال ولم تجزم الاسماء ومنها قال ابن النحاس
في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل
لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا
والرفع اثقل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والخفيف
للمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المغني انما كسرت
نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من
الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل
والاثقل بالاخف للتعادل قال وانما فتح ما قبل يا التثنية
وكسر ما قبل يا الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون
الجمع مفتوحة ففتح ما قبل يا التثنية وفتح ما قبل يا الجمع
طلبا للتعادل ليقع اليا بين مكسور ومفتوح ومفتوح
ومكسور ولان التثنية اكثر خص بالاخف لكثرتها
وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع التخفيف
والقلة مع التثقيل ومنها قال بعضهم ان التا انما الحقت
عدد المذكر وسقطت من عدد المونث لان المونث ثقيل
فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه

دخولها

دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط ومنها قال السخاوي
باب فعيلة تحذف منه اليا والتا في النسب نحو حنيفة
وحنفي وباب فعيل لا تحذف منه اليا نحو تميم وتميمي
لان المونث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف
المذكر ومنها قال ابن فلاح في المغني انما اختص الضم بمضارع
الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم
اثقل فخص الاثقل بالاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل
ومنها قالوا انما زيد في التصغير اليا دون غيرها من
الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد
حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلام فعدلوا عن الواو
لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو
مساجد ودراهم فتعينت اليا وخص الجمع بالالف لانها
اخف من اليا والجمع اثقل من المصغر فتعادلا ومنها قيل
انما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة
بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من
الحركة فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف فتعادلا
بينهما تعارض الاصل والغالب فيه فروع الاول
اختلف في حمن هل يصرف لانه ليس له ثاني ولانه
ليس له فعلى على قولين احدهما نعم لان الاصل
في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى
• والثاني لا قاله في البسيط وعليه الاكثرون لان

الغالب في باب فعلات عدم الصرف فالحمل عليه اولى من
الحمل على الاقل • الثاني قال في البسيط لو سمي بفعال
ولم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها
الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني الاولى صرفه
نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا
على الاكثر والا صرف وهو نحو كلام سيبويه فصل
ترجم عليه ابن جني في الخصايص باب زيادة حرف عوضا
من اخر محذوف • وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيما
باخره زايدا عوضا منه على ضربين احدهما اصلي
والاخر زايد فالاصلي على ثلاثة اضرب فاو وعين ولام
فاما ما حذف فاؤه وجئ بزايد عوضا منها فباب
فعله في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل
وعدة ووزنة ووشية ووجهة فحذفت الفاء
لما ذكرته في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء
ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة حذفت
الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من
الفاء • ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة
وانشد ابو زيد ::
الم تر انني ولكل شيء :: اذا لم تؤت وجهته تعادي
اطعت الامريّ بطرم ليلى :: ولم اسمع بها قول الاعادي

وقد

وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلا
منها فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة
• وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها وذلك
قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفاء
فصار تقى ووزنه تعل ويتقي يتعل قال اوس
تعالك يلعب ولمة • لدان اذا ما قرّب تلقّ يتقيبن
وقد خلاها المصقلون واخلصوا ::
:: :: فخطا فاكلها تتقي بز بشر
وانشد ابو الحسن :: :: ::
تقي الله فينا والكتاب الذي تتلوه • ومنه ايضا
قولهم تخه يتخه والاصل اتخه يتخه ووزن
تخه تعل كتقى يتقي وانشد ابو زيد :: ::
تمرّ له القبيلة اذ تخهنا • وما تتقيف ببنده ذراعي
فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تخه يتخه فهذا
من لفظ اخر وفاق وقال • واما قولهم اتخذت فليست
تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبعت
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله
وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها :: ::
:: :: نسيفا كافحوص القطاة المطرق
وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا
• وذهب ابو اسحاق الى ان اتخذت كاتقيت وان

وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف
لما جاء منه شيء شاذا انشده ابن الاعرابي ::
في داره تقسم الازواد بينهم ... كما اهله منها الذي اتهلا
وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمن
وانشد مبيض اثمن هو الذي يقطع على ابي اسحاق
قول الله لتخذت عليه اجرا فكانت عنده ليس من لفظ
الوجه كذلك لتخذت ليس من لفظ الاخذ وعذر
من قال اتمن واتهل مع ان الاصل ان لفظها هذا انه
يزعم ليصير الهمزة ما اصله حرف لين وذلك نحوهم
في افتعل من الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه
ايتعل في لغة من لم يبدل الفا تاء معاني اتهل واتمن
لقول غيره ايتهل وايتمن واجود [illegible] بقرار
الهمزة قال الاعشى ابا ثبيت اما سألت ماتكل
وكذلك ايتزر باتزر واما ايكلت عليه فمن الواو
على الباب نحو تم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفا
همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب ... في احد قولي سيبويه
واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها
فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها انوق
فاحد قوليه فيها ان الواو وهي عين حذفت وعوض منها
يا فصارت اينق ومثالها على هذا القول ايفل والاخر

ان العين قدمت على الفا وابدلت يا فصارت اينق
ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف
علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف
ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق
فهو فرق ونطر فهو نطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت
عينه وصارت الفه عوضا منها كقوله ::
لاث به الاشاء والعبرى ... وما حذفت عينه وصار
الزايد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين
قال الشاعر ::
هينون لينون ايسار ذوو يسر ... سواس مكرمة ابناء ايسار
واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت
عينا وجعلت يا فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة
وصيرورة ولينونة واصلها فيعلولة عوضا منها
فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضا
منها قيل قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ان اليا
الزايدة عوض من العين وكذلك الالف الزائدة
في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه
ايضا ذلك في اينق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل
فيعلولة على ذلك وايضا فان اليا اشبه بالواو
من الحرف الصحيح في باب قيدودة ولينونة وايضا
قد جعلت يا التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك

قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا الا ترى ان الياء في
قطاع وكسار بدل الف قول الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا
وحكى الفراء انه سالني اعرابي فقال أَحِلّاقٌ احب
اليك ام قِصّار فكما ان اليا الزايدة في التفعيل عوض
من العين فكذلك ينبغي ان تكون اليا في قيدودة
عوضا من العين لا الدال فان قلت فان اللام
اشبه بالعين في الزايد فهلا كانت لام القيدودة عوضا
من عينها قيل ان الحرف الاصلي اقوى اذا حذف
لحق بالحرف الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزايد
الضعيف وايضا فقد رايت كيف كانت يا التفعيل
الزايدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف
كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا
فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على
الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها
فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال
والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الا
بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها
في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى انهم اذا حركوهن
اذا قوين بالحركة فانك مع ذلك مؤنس منها ضعفا
وذلك ان تحملها للحركة اشق منه في غيرها ولو لم يكونا
كذلك لما كان مبنى امرها على خلاف القوة يوكد ذلك

عندك

عندك ان اذعب العلات في الضعف واما اعتلال
الالف ولما كانت كذلك لم يكن تحريكها البتة ثم
اقوى دليل على ان الحركة انما تجتلبها وتسوغ فيه من
الحروف الاقوى لا الاضعف ولذلك ما تجد احف الحركات
الثلاث وهي الفتحة مستثقلة في حتى يجنح لذلك في
وتسترزح الى اسكانها نحو قوله ::
ما ارضى عقله الا انا فيه وقوله ::
كان ايديهن بالقاع القرق وغير ذلك وقوله
وانا بعزيرت ان كنتي بجوارك ::
فتنبو العين عن كرم عجاف
ثم واذا كان حرفا لا يعامل بنفسه حتى يدعو الى
احترامه وحذفه كان يضعف عن تحمل الحركة الزايدة
عليه في احرك واجي وذلك نحو قول الله تعالى والليل
اذا يسر وذلك ما كنا نبغ والكبير المتعال وقوله
فرفر تمز الواو بالشاهق وقول الاسود بن يعفر
فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم ونحو الله
الباطل وسندع الزبانية كتب في المصحف بلا واو
للوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك
قال رؤبة ::
وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني وذهب
ابو عثمان في قول الله تعالى يا ابت انه اراد يا ابتاه

وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد
رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ يريد المعلّى وحكى
ابو عبيدة وابو الحسن وقطرب وغيرهم رايت فرخ ونحو
ذلك واذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهى عن
حفظ انفسها وتحمل خواصها وعوارض ذواتها فكيف بها
اذا جشمتها احتمال الحركات النيفات على مقصور
صورها نعم وقد اعربت بهذه الحروف انفسها كما
تعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك
واخوك والزيدان والزيدون والزيدين واجريت
هذه الحروف مجرى الحركات في زيدٌ وزيدًا وزيدٍ
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب
احكام هذه الحروف ان لم يمتنع من احتمالها الحركات
انها اذا تحملتها جشمت عنها وتكاءدتها ويؤكد عندك
ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت
اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فانهما كانهما
تابعان لما هو منهما الا تراك الى كثرة ما جاء عنهم من نحو نوبة
وجوبة وجوب ودولة ودول فجرى فعلة على
فُعَل يريك انها كانها انما جاءت عندهم من فُعْلة
ما عينه ما على فِعَل نحو ضيعة وضيع وخيمة وخيم
وغيبة وغيب كانه انما جاء على ان واحده فِعْلة
نحو ضيعة وخيمة وغيبة افلا تراها مفتوحا ما قبلها

بجرين

تجري مجراها مكسورا ومضموما ما قبلها فهل هذا
الا لان الصيغة مقتضية اسباغ الاعتلال فيهما فان
قيل ما انكرت انه لا يكون ما جاء من نحو فعلة على
فُعَل نحو جوبة وجوب ودولة ودول لما ذكرته من تصور
الضمة في الفاء ولا يكون ما جاء من فعلة على فِعَل
نحو ضيع وخيم وغيب لما ذكرته من تصور الكسرة
في ما قبل ان ذلك ضرب من التكسير يكون فيما
ليس معتلة كاركوة فيما بينه صحيحة نحو لامة
ولأم وعرصة وعرص وقرية وقرى وبزوة
وسوى ما ذكره ابو علي ونزوة ونزى فيما ذكره
ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك قيل
كسرة يقوم به الكلام الا اعتراض سبك فان الياء والواو
ان وقعتا وكيفما تصرفتا معتدان حرفي علة
ومن احكام الاعتلال ان يتبعا ما هو منهما هذا هذا
ما لا يقاوم فيه كسرة فعلة تاها عيناه على فُعَل
وفِعَل نحو جوب ونوب وضيع وخيم لجاءك بهما
تكسيرا ما واحده مضموم الفاء ومكسورها فمعن
اوليس من امرين اما ان نرتاح لذلك ونعلله واما
ان نسعى فيه ونعلله بحمل الحال بها وجها
من الاعتلال فانه يقال ان ذلك لما ذكرناه من اقتضا
الموضع فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولى من

ان تنقض الباب فيه • ونعطي اليه عنوق به من غير نظر
له ولا ان نبالي من الصنعة اليه • الا ترى الى قوله وليس
شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم
يجدوا مع الضرورة من وجه من القياس محاولة فهم
بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحرى
بان يناهضوه فيتعلقوا به ولا يهملوه • فاذا ثبت ذلك
في باب ما عينه يا او واو جعلته الاصل في ذلك وجعلت
ما عينه صحيحة فرعا له وحملا عليه نحو حلف وذلك
وعرض ولؤم وقرى وبرى كانهم لما اعربوا بالواو
واليا والالف في الزيدون والزيدين والزيدان
تجاوزوا ذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف اللين
وهو النون في يقومان وتقعدين وتذهبون • فهذا
جنس من تدريج اللغة • واما ما حذفت لامه وصار
الزايد عوضا منها فكثير • منه باب سنة ومئة
وفئة وعضة وضعة • فهذا ونحوه ما حذفت لامه
وعوض منها تا التانيث • الا تراها كيف يعاقب اللام
نحو برة وبرى وثبة وثبى • وحكى ابو الحسن
عنهم رايت مئيا بوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئة
• فاما بنت واخت فالتا عندنا بدل من لامي الفعل
وليست عوضا • واما ما حذف لالتقاء الساكنين
من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا

لانه

لانه ليس لازما • وذلك نحو هذه عصًى ورحًى
وكانت مصلًى فليس التنوين في الوصل ولا في الالف
التي هي بدل منه في الوقف نحو رايت عصًا عند الجماعة
وهذه عصًا ومررت بعصًا عند ابي عثمان والفرا
بدلا من لام الفعل ولا عوضا • الا تراه غير لازم اذ كان
التنوين يزيله الوقف • والالف التي هي بدل منه
يزيلها الوصل وليست كذلك تا مئة وعضة
وسنة ولثة وشفة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة
ها في الوقف • فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه
علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين
فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لانه ليس لازما • واما
قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان واللذون
والذين فلو قال قايل ان علم التثنية والجمع فيها عوض
من الالف والياء من حيث كانت هذه اسماء لا تصح
تثنيتها والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقايمون
وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا
• الا ترى ان هذين من هذا ليس على رجلين
من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر
الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين •
والامر في هذه الاسما بخلاف ذلك • الا تراها تجري
مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليها

معرفة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاءني
اخواك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا
بالمعارف نحو قولك جاءني ذانك الغلامان ورايت
اللذين في الدار الظريفين وكذلك ايضا تجد حالي
التثنية والجمع تنقل من تقلب الحال ما كانت تحمله مفردة
• وذلك نحو قولك هذان قائمين الزيدان وهولاء منطلقين
اخوتك وقريب من هذان واللذان نحو هيهات
معرفة وغير معرفة وذلك انها جمع هيهاة وهيهات
عندنا رباعية مكررة فاوها ولامها الاولى هاء وعينها ولامها
الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكس باب يليل
قال ذو الرمة

تلوم يهياه بياه وقد مضى • من الليل جوز واسبطرت كواكبه
وقال كثير
وكيف ينال الحاجبية آلف • بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا

فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة
وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هيهيات
كشوشيات وضوضيات الا انهم حذفوا اللام لانها في اخر
اسم غير متمكن ليخالف اخرها اخر الاسماء المتمكنة نحو رحيات
ومرميات فعلى هذا يمكن ان يقال ان الالف والتاء
في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاه لان هذا ينبغي
ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهولاء فيمن قال

وكيف

وكيف ذاك وقد يكون منكرا في قولهم هيهات هيهات وهولاء
والذين لا يمكن تنكيره فقد صارت هيهات بمنزلة قصاع
وجفان قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على
حده في غيره من المعرب • الا ترى انه لو كانت هيهات
من هيهاة بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من
سعلاة لما كانت الاخرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان
الا نكرتين فان قيل ولم لا يكون سعليات معرفة
اذا جعلتها علما لرجل او امراة سميتها بسعليات وارطيات
وكذلك انت في هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على
معنى البعد كما ان غاق فيمن لم ينون قد جعل علما لمعنى
الفراق • ومن نون فقال غاق غاق وهيهاة هيهاة
وهيهات هيهات فكانه قال بعدا بعدا فجعل التنوين
علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك قيل ما على
التخصيص فلا يصح هناك حقيقة العلمية • وكيف يصح ذلك
وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر كوشكان وسرعان
واي واناوه واوه واذا كانت اسماء الافعال والافعال ابعد
شيء في التنكير والبعد عن التعريف علمت انه تعليق
لفظ متاول فيه التعريف على سنن لا ايضا معه الا التنكير
• فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعد تعريفا وكذلك
غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته • الا تراه صوتا بمنزلة
حاء وعاء وقاء وتعري الاصوات من جنس تعرف الاسماء

المسماة بها فانه قبل الا تعلم ان مثلك من الاسماء ما يكون
فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة وذلك قولهم
غدوة هي في غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة
وكذلك اسد واسامة وثعالب وثعالة وذئب وذؤالة
وابو جعدة وابو معطة فقد تجد هذا التعريف المسترق
لمعنى التنكير فاشباه في غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة
وثعالة وابا جعدة وابا معطة ونحو ذلك ان تعد في الاعلام
وان يجمع الواحد من جنسه فكذلك لم لا يكون حيهل كالذكر
قبيل هذه الاعلام وان كانت معانيها نكرات فقد
يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة نحو قولك
فرقت لك الاسد الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي
تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأته فاما الفعل
مما لا يمكن تعريفه على وجه فكذلك لم نعتقد التعريف
الواقع عليه لفظا سمة خاصة ولا تعريفا والنص فان هذه
الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اوب اقرب الى الهاء
ومعترض بين الاسماء وبينها الا ترى ان البناء الذي
سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويدا وايه وايها
وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع
انما اتاه من قبل تضمن هذه الاشيا معنى لام الامر
لان اصل صه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت
كقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا

وكذلك

وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال
هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام عابرا
في هذا الشق وسايرا في احاديثه ومقصودا في جميع جهاته
دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى
حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى
ذلك فاما اف وهيهات وبابهما ما هو اسم للفعل في الخبر
فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضع في ذلك
انما هو لصه ومه ورويدك ونحو ذلك ثم حمل عليه
باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به
الفعل في الامر الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان
المسمى به ايضا فعل ومع ذا فقد نجد لفظ الامر في معنى
الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان
في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فليمدن ● ووقع
ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى لا تضار
والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه
ونظائره كثيرة فلما كانت اف كصه في كونه اسما للفعل
كان صه كذلك ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم فعل
مامور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ
الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كان كل واحد منهما
هو صاحبه فكان لا اختلاف هناك في لفظ ولا معنى

وما كان على بعض هذه الفِرَق والتشكلة الحق بحكم ما آل
عليه فكسر بما استعمل فيه ووقفت عليه واطمأنت به
فاعرف ذلك وما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا
منها فرزدق وفُرَيزيد وسعترص وسعيبرج وهو
بابه واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف
عوضا من حرف اصلي محذوف واما الحرف الزائد
عوضا من حرف زائد فكثير منه التاء في فرازنة وزنادقة
وجحاجحة لحقت عوضا من يا المد في فرازين وزناديق
وجحاجيح ومن ذلك ما لحقته يا المد عوضا من حرف
زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مدحرج دعفـره
دحيريج ودحاريج فالياء عوض من ميمه وكذلك جحافيل
وجحنفيل الياء عوض من نونه وكذلك مغاسيل وتمسيل
الياء عوض من يائه وكذلك زعافير الياء عوض من الفه
ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوض من ياء
تفعيل والف فعال وذلك نحو سليته تسلية وربيته
تربية الهاء بدل من يا تفعيل في تسلي وربي والف
سلاء ورباء انشدنا ابو زيد •
باتت تنزى دلوها تنزيا • كما تنزى شهلة صبيا
ومن ذلك التاء الفعللة في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة
كانها عوض من الف فعلال نحو الهملاج والسرهاف
قال العجاج • سرهفته ما شئت من سرهاف • وكذلك

مالحق

ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة
كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء
ومن ذلك قول التغلبي [illegible]
مثل كما الاثل مقتوينا والواحد مقتوي وهو منسوب
الى مقتى وهو مفعل من القتو وهو الخدمة قال الى
امرو من ابهى خديمة لا احسن قتو الملوك والحفدا
فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين
كما انه اذا جمع بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون
ونحو ذلك الا انها جعل علم الجمع معاقبا لياء الاضافة
فصحت اللام لنية الاضافة كما تصح معها ولولا ذلك
لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون
ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون فقد
ترى الى تعويض علم الجمع من ياء الاضافة والجمع رابعة
• وقال سيبويه في ميم مفاعلة مقاعلة انها عوض من
الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلته موجودة
في المفاعلة فكيف تعوض من حرف هو موجود غير معدوم
قال ابن جني وعذر لنا ما بهما ووجه سقوط عن سيبويه
في موضع غير هذا يعني في كتاب التعاقب وفيه ابانا
على رد قول المبرد في الجزء السابع من التذكرة وحاصله
ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت
المصدر كما يلحق المصادر اصناف زوائدها من الف الافعال

في باب التعجب قال لكن الالف في المفاعل بغيرها من الف
فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا
قال الشاعر

اقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا ۞ واتجوا اذا لم يبق الا من الكرب

فاما اقمت اقامة واردت ارادة ونحو ذلك فان الهاء فيها
على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال
الزائدة وهى في قول ابى الحسن عوض من عين افعال
على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف
في ذلك قد عرف واحيط بما للمذهبين فيه فتركناه
لذلك ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشآم هى عوض
من احدى يائى الاضافة في يمنى وتهامى وشامى وكذلك
الف يمان قلت لابى على لم زعمتها للنسب فقال
لانها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم
تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو عباقية وكراهية
وسماهية فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل
بدل من الف الفعال كان الياء اوله عوض من احدى
عينيه وقد وقع هذا التعارض في الحروف المتصلة
عن الكلمة المصوغة فيها الممزوجة بانفس صيغها
وذلك قول الراجز على مذهب الخليل

ان الكريم وابيك يعتمل ۞ ان لم يجد يوما على من يتكل

اى من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة

الا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ويدع ذكر قوله
غيره هنا وكذلك قول الاخر

اولى فاولى بامرء القيس بعد ما ۞ خصفن باثار المطى الحوافرا

اى خصفن بالحوافر اثار المطى يعنى اثار اخفافها
فحذف الباء من الحوافر وزاد اخرى عوضا منها في اثار المطى
هذا على قول من لم يجعل القلب وهو اسهل
فاو جدت مندوحة عن القلب لا ترتكبه وقياس
هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تضرب امرر اى
بايهم تضرب امرر به وهو كثير اما ما اورده ابن جنى
في هذا الباب وبقى عليه اشياء نوردها مرتبة
عليه منها قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف
عوض من ذلك تشديد الميم في اخى في بعض
اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله اخو
او اخو انشد الاصمعى

يا اخيها قد خرجت من ثلة

وتشديد اب واخ عوضا
من لامه المحذوفة فان اصلهما ابو واخو قال في الجمهرة
ذكر ابن الكلبى ان بعض العرب يقولون اخ واخة
وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهرى
ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديد نون
نون هن وان ستجم

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة
وعندي جاذبيب لهم مني حبيب
وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله
دمي قال
والدم يجري بينهم كالجدول وقال
اهاب دمك فرغا بعد عزته يا عمرو نعلك اهراقا على احد
بعد سفيك سفا في انتصاره وسعد مرديك موفور على الابد
وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض
من الف ذا المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى
والجمع عوض من حركة المفرد واخرون الى انها عوض
من تنوينه واخرون الى انها عوض منهما معا ومن
هذا الباب تعويض ها التانيث من الف التانيث
الخامسة يقولون في جمع حبنطى وعفرنى حبانط
وعفارن فاذا عوضت من الالف فان شئت تعويض
اليا تقول حبانيط وعفارين وان شئت تعويض
الها تقول حبانطة وعفارنة قال ابو حيان لكن
باب تعويض الها واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل
ما حذف منه شي غير باب تعزى واما تعويض
اليا فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء
من يا النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثة وازرقي
وازارقة ومهلبي ومهالبة ومن تعويض الهاء

عن الف

عن الف التانيث قولهم في تصغير تعزى تعيزة وفي
تصغير حبارى حبيرة ومن هذا الباب تعويض
التنوين من المضاف اليه في اذ واذا ومن حرف العلة
المحذوف نحو جوار وغواش وقاض وداع قال
ابن النحاس في التعليقة واختلف في تنوين كل وبعض
فقيل عوض عن المضاف اليه كاذ قال الزمخشري
والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو
التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة
والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه
فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه
من دخول التنوين عليه انتهى فائدة قال
ابو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا
يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض
في الطرف من محذوف كان في الاول كعدة وزنة وعكسه
كاسم واست لما حذفوا من اخره لام الكلمة عوضوا
في اوله همز الوصل وقد يكون التعويض من حرف
ليس اولا ولا اخرا فيعوض منه حرف اخر نحو
زنادقة في زناديق وقال ابو البقاء في التبيين عرفنا
من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول
عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الاخر
عوضوا في الاول مثل ابن وقد عوضوا في الاسم

همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من اخره • قال والعوض
مخالف للمبدل فبدل الشي يكون في موضعه والعوض
يكون في غير موضع المعوض منه قال فان قيل التعويض
في موضع لا نوقف بان المعوض عنه غيره لان القصد
منه تكميل الكلمة فاين كانت حصل غرض التعويض
• الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوضا من حركة
اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة فالجواب
ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه
مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين •
قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض
العدول من اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل
بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل
منه خفة لان الحرف قد يشغل موضعه فاذا زيل عنه
حصل التخفيف • وفي شرح التسهيل لابن حيان اختلف
في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فُعَلة
وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على
وزنه فاعل لمذكر عاقل • وقال بعضهم وزنه فُعَلة ككامل
وكملة ونحو هذه الضمة للفرق بين المعتل والصحيح
وقال الفراء وزنه فُعَّل بتضعيف العين كنازل
ونزّل اعني في غزاة ورماة عوضا مما ذهب من التضعيف
كالهاء في اقامة واستقامة عوض ما حذف قال ابو حيان

وقد

وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور البكري في
ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة الاف
بيت الا تسعا بن بيتا احتوته على نظم سهل وعلم
جم فقال • • • •
والوزن في الغزاة والرماة • في الاصل عند جلة الرواة
فُعَلة ليس لها نظير • في سالم من شانه الظهور
وآخرون فيه قالوا فعلة • كما تقول في الصحيح الجهلة
فغيرت ذلك حرف العلة • بالضم في ذي الواو وذي الياء
وخالف الفرا ما اثبتوا • وحجهم تقوله سُراة
وعندهم وزن غزاة فُعَّلُ • كما تقول نازل ونُزَّلُ
فالها من ما نطقها عندنا انته • وانما تعرف بالزيادة سنده
كالاصل في اي مينا مواخر • بالاعتياض اطرد الكلام مر
ونظمها جاء على اعاصير • عزى وعنى ليس بالمجهول
وقال الزمخشري في الاحاجي معنى العوض ان
يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء
ليس في لوازمها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع
الحركة والتعويض عنها فتدورك ذلك بزيادة التنوين
• والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث
يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك • الا ترى
ان العوض في اللهم في اخر الاسم والمعوض منه في اوله
وقد الف ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل

والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم
ان كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل والعوض
قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما
بالموضع دون صاحبه الا ان البدل اعم استعمالا من العوض
● وذلك انا نقول ان الهام بدل من الواو في قوم
ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم
بدل من يا في اوله كما نقول انها عوض منها وان يا
ايق بدل من عينها كما نقول انها عوض منها ● ولا ترى
الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع
ما ستقف عليه عند البدل فيه شائعا والعوض ضيقا
فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين
المصطلحين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا
عليه عاداتهم وهذا الذي رواه في هذا هو القياس
● وذلك ان تعرف ع وض في كلام العرب ان وقعت
انما هو لما ياتي مستقبل نائب عن الفائت المنقضي ومن
ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان
ينقضي بجزء منه ويخلفه جزء اخر من بعده ومعلوم
انما يمضي من الدهر فات لا يعاود ومعاذ لا يرجع ● وما
ورد في فوت العوض منه قوله ●
عاضها الله غلاما بعدما ● شابت الاصداغ والضرس نقد
اي عوضها الله تعالى الولد عما اخذه منها من سواد الشعر

وصف

وصف الفم فهذه حال تعرف ع وض وليس كذلك
تعرف ب د ل لان البدل من الشيء قد يكون وال
والشيئان جميعا موجودان ● الا ترى ان قول النحويين
في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان
كانا جميعا موجودين ● فاما من قال ان زيدا مترجم
عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما
ان لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ
البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز
مع ذلك ما اجازه الفريق الاخر كالجر والخفض
او الصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير
وغير ذلك ومما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل
والعوض ان من حكم البدل ان يكون في موضع
المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع
المعاض منه ● الا ترى ان يا ميزان بدل من الواو التي
هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو
موسر بدل من اليا التي هي فاؤها وهي في مكانها
ودال ودّ الاولى بدل من تاء وتد وهي في مكانها
والالف في رايت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه
وليس احد يقول ان يا ميزان عوض من واوه ولا
الف قام عوض من واوه ولا الالف رايت زيدا في
الوقف عوض من تنوينه في الوصل ● وسبب

وذلك ما قدمناه من ان عوض انما هي لعدم الاول
وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام
وباع لانها فيهما كانها الواو والياء ومتى نطقت بواحد
من هذه الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالاخر
وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون
التوكيد في اضربا جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى
انهم نطقوا بالالف فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف
اذن كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف
البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه
لا متقدما عليه ولا متاخرا عنه ولم يسم شيئا من ذلك
عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لانها عوض من ما
زنادیق فلیس لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه
وكذلك هاء التفعلة عن التقدمة والتجربة انما هي
عوض من ياء التفعيل نحو التقديم والتجريب وتاء
التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض
من احدى عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن
ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان اليا
ايضا قريبة الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه
بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى وبعد
العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو
حيان قول سيبويه ابن عصفور والابدي انه لا يجوز

حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجواب
معا الا بشرط تعويض لا من المحذوف كقولهم اضرب زيدا
ان اسا والا فلا فقال ليس بشي بل لا نائبة وليست
عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب
زيدا ان اسا وان لا يسي فلا تضربه ولو كانت
تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابي موسى
الجزولي ان ما المزيدة لاي الشرطية عوض من المضاف
اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت
عوضا لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين
لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب
انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ونوى التنت
عوضا المرمت ونبعا عن فروع احدها
قولهم اللهم الميم عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما
الثاني قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيهما
عوض من يا الاضافة ولذا لا يجمع بينهما الثالث قولهم
يماني وشامي وتهامي الالف فيه عوض من احدى
يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما الرابع قولهم عدة وزنة
ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة الفاء
في الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان
الخامس قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من اليا في
زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة

ومنه دال السادس عشر قال ابو حيان تختص كاف ضمير
الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب وسين
عند بعضهم في الوقف والشين عوض من الياء فعند ذلك لا يجتمعان
السابع عشر قال ابو حيان وتبدل الالف عن هاء السكت
في الوقف في بعض المواضع وذلك في حيهل وانما قالوا
في حيهله وحيهل وحيهلا والها الاصل والالف
كلها عوض عنها واما انا فسمع فيه انه بالها ووقف عليه
ايضا بالالف فقالوا انا وليست الالف من الضمير خلافا
للكوفيين اذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه اناه
كما قلت في الوقف على هنا هناه الثامن عشر باب
جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رايت جواري
بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة
الرفع والجر تحذف ياؤه ويلحقه التنوين والاصح انه
عوض من الياء ولذا لا يجتمعان قال في البسيط وهذه
المسئلة مما يلغز بها ويقال اي شيء اذا تم لفظه نقص
حكمه واذا نقص حكمه تم لفظه ونقصان لفظه بحذف
يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين له التاسع عشر قال
الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل
والتقدير لو لم يمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك
الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا عوضا فصار بمنزلة
حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا

فحذفوا

فحذفوا الفعل وزادوا ما عوضا من الفعل قالوا والذي
يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل
لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه العشرون قال
ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية
والفاء الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قائم لانها عوض
عنها فلا يجتمعان الحادي والعشرون قال في البسيط في
اللام اسم الاشارة فيما لذلك وهي عوض من حرف
التنبيه للدلالة على بعد المشار اليه ولذلك لا يجوز
الجمع بينهما فيقال هذا لك لئلا يجمع بين العوض
والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض
الثاني والعشرون قال الزمخشري في الاحاجي في قولهم سنون
وقلون وارضون وحرون في جمع حرة جمعوا الجمع بالواو
والنون عوضا من المحذوف فيها من لاماتها وحرة تانيث
وقال في البسيط سنة حذف لامها وجمعها بالواو
والنون عوض من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت
على سنوات تعاد اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا
واما قلة فيجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في
الجمعين لان علامتهما كالعوض من لامها بخلاف جمعها
على فعل وكذا سنة تجمع على سنوات ولا تعود اللام
لان الالف والتاء صارا كالعوض وكذا شفة وشفاه وسنة
وشيات ودية ورئون ورئات ومئة ومئون

ومئات ونحو ذلك وقال ابن فلاح في المغني سمعت
الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما لحقها من الوهن
بحذف لام او تاء تانيث او ادغام فقالوا سنه وسنون
وقله وقلون وبره وبرون وثبه وثبون وكره
وكرون ورئه ورئون ومئه ومئون وارض
وارضون وحره وحرون وهذا يتوقف على السماع
لا مجال للقياس فيه وقد غيروا بنيته بعضه اشعارا
بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا
وضموا اول ثبين وكرين وقيل ان جمعها بالياء عوضا
عن تاء التانيث لانها عندهم جارية مجرى من يعقل
• وقد كثر التعويض من محذوف اللام لتوقع طلب
الكلمة بلامها الذي هو من شيمها ولم يوجد التعويض
في محذوف الفاء الا في ارض ليكون الزايد في نوع الاسماء
في المراعاة والطلب انتهى الثالث عشر الاسماء الستة
حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف
كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح المفصل
الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل
مضمر تقديره انادي زيدا وادعو ونحو ذلك ولا يجوز
اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت عنه الخامس
عشر قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث
بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو

يا زيداه

يا زيداه ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الف
الندبة ومجراهما واحد لانك لا تدعو واحدا منهما
ليستجيب في الحال كما في النداء السادس عشر
قال ابن يعيش ها التنبيه في يا ايها الرجل زيدت لازمة
عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في
قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من
الا ترى انك اذا ناديته من قلت يا من ابوه قائم
ويا من في الدار السابع عشر قال ابن يعيش الناس
اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام
في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا فمردود
لا يعرف قائله الثامن عشر قال ابن يعيش لا يجوز
اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو الاسد
الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلا يجمع
بينهما التاسع عشر قال ابن يعيش قولهم عذيرك
من فلان مصدر بمعنى العذر وهو منصوب بفعل
مقدر كانه قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع
الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز
اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل العشرون
قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم [illegible]
في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وجبر ورته عوضا
عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل ه قال ونظير
ذلك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب
المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض
وانما هي نائبة في اللفظ عن رب احدى وعشرون
قال ابن يعيش اذا قلت رايت القوم اجمعين كان
في تقدير رايت القوم اجمعين وكان يجب ان يقول
جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف
اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت
الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه
• ولهذا لم يجر على نكرة وصار ذلك الجمع ارضا على
ارضين عوضا من تاء التانيث فانه فيجعل تا التانيث
تنزل منزلته من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت
حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها
كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين
وقلة وقلين وثبة وثبين والمضاف اليه كلمة
قائمة وقاعدة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها •
فلما كان المضاف اليه ايضا ينزل من المضاف
منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما
واذا صغرت نحو عبد الله وامرؤ القيس انما تصغر
الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم

التانيث

التانيث تو طلحة وحمير اتصغر الصدر وتبقي علم
التانيث بحاله فلما نزل المضاف اليه من المضاف
منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف
واريد معناه ثمان وعشرون قال ابن هشام في المغني
لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها
ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن الخواص في شرح الدرة
كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه
لا يستعمل مع غيرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين
العوض والمعوض منه ثلاث وعشرون قال
السخاوي في سفر الدباجي في تفسير الاحاجي ما في
قولك اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان
اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل
معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع
اظهار الفعل وهو قول المبرد اربع وعشرون اما
في قولهم اما لا فمنطلق جعلت عوضا عن ما لم يكن
من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي
خمس والعشرون ما في قولهم افعل هذا اما لا عوض من
جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره فحذفت الجملة
وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي
ست وعشرون قد وسوف والسين وحرف
النفي جعلت عوضا من ما سقط من ان المفتوحة

المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا علا السافط زال
العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي [...] والعشرون
قولهم زري ازرك حقيقته زرني فانك ان تزرني
ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه
ذكره ابن جني في كتاب التعاقب قال وسبيل ذلك اجمع
المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعا
والعرض وجميع ذلك يحمل الظاهرة فيه اعواض من
الجمل المحذوفة المقدرة بتقدير الشرط ولا ستتمه بكن
خبرانك اين بيتك ازره اي ان اعرفه ازره ليت
لي مالا انصدق به اللهم ارزقني بعيرا احج عليه الا تنزل
عندنا نصيب خيرا فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط
معوضا منها الجمل المذكورة [...] والعشرون قولهم انت
ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب
الشرط وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضا من المحذوف
ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط
لا يتقدم ذكره ابن جني [...] والعشرون ما في حيثما
واذ ما جيء بها عوضا من اضافتهما الى الجملة المذكورة
في الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني
الثلاثون الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضا
من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله
لافعلن وجب حذفه ولم يجز ذكره ابن جني [...]

والثلاثون

[...] جواب لولا في قولك لولا زيد لقمت اجمل
عوضا من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله
لافعلن وجب حذفه ولم ومعا قباله وجب حذفه
ذكره ابن جني [...] والثلاثون قولك ليت شعري هل قام
زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر
شعرت وشعرته فمن جعله مصدرا استدعى مثله وبعده
الجملة نابت عن خبر ليت وصيرت عوضا منه ولا يظهر
في هذا الموضع البتة بما ذكره ابن جني [...]
والثلاثون يد وغد اصلهما يدي وغدو بسكون العين
حذفت اللام وعوض منها حركة العين ذكره ابن جني
الرابع والثلاثون قال ابن هشام لكون الباء والهمزة
معاقبتين ثم جر اقسمت بزيد وكذا قال المحرر ترتب
في ورق القواصب الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي
استفهام [...] والثلاثون والسادس والثلاثون
قال ابن جني في سر الصناعة قولهم لاها الله فان الها
صارت عندهم عوضا من الواو الا تراها لا تجمع معها
كما صارت همزة الاستفهام في الله انك لقائم عوضا من الواو
وقال الشلوبين في شرح الجزولية اما الله بالمد فعلى
ان همزة الاستفهام في الله انك لقائم عوضا من الواو
صارت عوضا من حرف القسم والدليل كونها عوضا انها
لا تجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول آوالله لافعلن

السابع والثلاثون قال الاندلسي في شرح المفصل يقال
ان الواو والالف والنون عوض من الفعل بخلاف اليا فانها لم تجعل
عوضا منه ولهذا جاز الجمع بينها وبينه ولم يجز الجمع بينه
وبين الثامن والثلاثون قال ابن اياز لا يجوز اظهار ان
الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز
اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه
التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في شرح الجمل المنصوب
على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة
لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن
تاهب للحج مكة اي تريد ولمن سدد سهما القرطاس
اي اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز
اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل
الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد وانما
جائز ذلك في مواضع تحفظ ولا ينقاس عليها فمن ذلك
قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما
جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال
ومن ذلك هنيئا مريا وكرامة ومسرة ونعمة عين
وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وهذا
وما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعاء للانسان
او عليه وهي منصوبة لذلك كلها منصوبة باضمار فعل
لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب له انتهى

الاربعون

الاربعون قال ابن الدهان في الغرة قال قوم انما امتنع دخول
الجر في الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم
فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه الحادي والاربعون
قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط علي بن
عبد الحميد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه
وعبد بطنه وواحد امه حيث يمتنع الاول لان فيه جمعا
بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الها في وجهه
يقتضي ان يكون الوجه فاعلا بالصفة ودون الثاني
لانه لا يصح رفع البطن لعبد والام لواحد الا بنقل كما في حسن
نحو حسن ابوه ثم حسن الاب الثاني والاربعون قال ابن القواس
في شرح الدرة قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة احرف
ها التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الله جروا
بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف
وبينها تنبيه قال ... في تنوير الدياجي
ابدلوا يا الاضافة تاء في نحو يا ابت ويا امت وابدلوا
منها الفا فقالوا يا ابا ويا اما فلما ابدلت التاء والالف
ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك
جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين
وكذا ذكر ابن النحاس في التعليقة وقالوا لا يكره الجمع بين
العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض عنه
تنبيه قال ابن جني في كتاب التعاقب لا يجمع بين

ان يبدل من حرف ويعوض منه هذا ما يأتي في شيء من كلامهم
تنبيه قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول
النحاة التاء في فرازنة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان يكون
الجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم جمعوا
بينها وبين التاء لان الاسم يطول بها وهما عيد واحد
في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها لا تعاقبا اعتقدوا ان
انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا الاسم وصفوها
على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى يعتمده
العرب بحيث يجعل الهاء بالقصد بل هذه عبارة تكون
من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم وان كانت
سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه
لا ينقدح فيه معنى بل ينبغي انما ينسب للعرب المعاوضة
اذا كانت للتعويض فائدة واي فائدة في اسقاط حرف
وزيادة آخر انتهى قلت هذا السؤال قد تعرض
له ابن جني واجاب عنه فقال في كتاب التعاقب فان
قلت فلم الهاء في زنادقة وجحاجحة لتأنيث الجمع كما
بلابلة وصياقلة فلا يكون عوضا قلنا لان الهاء
انما تأتي لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة
عوضا بكذا انتهى فائدة ما كان عوضا لا يحذف
فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا
في قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة و...

فاما

فاما قوله تعالى واقام الصلاة فانه يجب الوقوف عنده
ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف
النداء عوضا من ادعوا وانادي لاجازتهم حذفها وقال
الابذي في شرح الجزولية انه قال قائل لم جاز دخول يا على
هذا ولا تدخل على الالف واللام فالجواب
قال المازني ان اصل هذا ان يشير به الى واحد حاضر فلما
دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته
اشارة النداء فصارت عوضا من نزع الاشارة ومن اجل
ذلك لا يقال هذا اقبل لانه اذا حذفت يا صارت عوضا من الاشارة
التغليب قال ابن هشام في المغني القاعدة
الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما
او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة
والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب
وانما الخافق المغرب ثم سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق
فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر
والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة
ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل نحو فمنهم
من يمشي على بطنه الاية واسم المخاطبين على الغائبين
في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين
على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين

والملايكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا
ابليس ● ومن التغليب اولنعودن في ملتنا فان شعيبا
عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه
● وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء
والانعام ● والواو تغليب المؤنث على المذكر في مسئلتين
احدهما صيغة في ممنيه صيغ المؤنث وضبعان للمذكر
اذ لم يقولوا ضبعانات ● والثانية التاريخ فانهم ارخوا
بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة ●
قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان
يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل
والنهار ولا هنا عبر عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت
العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما
يطلع ليلا ● وقال ابن فلاح في مغنيه العرب تغلب الاقرب
على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما
على الغايب في الاسما انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما
● واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على
الابعد ● التغيير يأنس بالتغيير ● من ذلك
قال ابو حيان باب النسب بني على ثلاث تغييرات
لفظي وهو كسر ما قبل اليا وانتقال الاعراب اليها ●
ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الاثر كما

ان عليا مثلا يطلق على رجل اسمه علي فاذا نسبت
اليه صار يطلق على رجل ينسب الى علي ● وحكمي
وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو
مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منسوب الى قريش
ابوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان ترفع
الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل
المشتق فهذه ثلاث تغييرات ● ولما كان فيها هذه
التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ
التغيير يأنس بالتغيير وقال غيره للنسب تغيير
الاسم بتغييرات ● منها انه ينقله من التعريف الى التنكير
تقول في تميم تميمي والا منافاة في غير هذا الباب
عكسها في الاكثر ان تعرف ● ومنها انه ينقله من الجمود
الى الاشتقاق والا ما جاز وصف المؤنث به ولحاقه
التا ولا عمل الرفع فيما يليه من ظاهر او ضمير ومن
ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية
دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها باب
الاخبارات والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من
التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام
مخصوصة بالتغيير ● الا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب
ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء
لانها في اصلها مغيرة منقولة الى العلمية والتغيير يونس

بالتغيير ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي
دخلت تا التانيث في أم وأب في حال النداء عوضاً من يا
الإضافة نحو يا أمت ويا أبت والأصل يا أمي ويا أبي والدليل
على أنها تا التانيث قولهم في الوقف يا أبه ويا أمه وإنما
اختص ذلك بالنداء لأنه باب تغيير ● ومن ذلك قال
ابن يعيش نحو ترخيم ما فيه تا التانيث وإن لم يكن علماً
نحو يا ثُبَ ويا عِضَ في ثبة وعضة لأنها تبدل هاء في
الوقف أبداً إلا مطرداً فساغ حذفها لأن التغيير اللازم
لا من تطرقها من ابتدائها استسهل تغييرها بالحذف لأن
التغيير يانس بالتغيير ● ومن ذلك قال ابن النحاس
في التعليقة لا يرخم المتعجب منه لأنا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء
البناء وليس بمنادى ولأنه لما تطرق إليه التغيير بالنداء جاز
أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يونس بالتغيير
ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني إنما تتبعت حركة المنادى
حركة الصفة إذا كانت ابناً بين علمين لكثرة تغيير الأعلام
بالنقل والتغيير يونس بالتغيير ● ومن ذلك قال سيبويه في
باب فعيلة إذا نسب إليه تحذف منه التاء ثم الياء فتقول في
حنيفة حنفي لأن تا النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت
على حذف الزائد الآخر والتغيير يونس بالتغيير ● بخلاف
باب فعيل فلا تحذف الياء نحو تميم وتميمي لفقد العلة المذكورة
● ولهذا قال ابن النحاس لما تطرق إليه التغيير بحذف

التانيث

التانيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر لأن التغيير
يونس بالتغيير ● وقال ابن فلاح في المغني إنما اختص
العلم بالترخيم لوجهين ● أحدهما أن الأعلام معدولة في
الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان والنقل تغيير
والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في
حذف التاء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء ولأن
حذفها من حنيف والثاني أن النداء أثر فيها التغيير
بالبناء والتغيير يونس بالتغيير ● ومن ذلك قال ابن عصفور
في شرح الجمل والذي خرج عن نظائره أي من الموصولات
وذلك أن كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن
في الصلة طول وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء
الخبر إلا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدأ إذا كان في
فصيح الكلام نحو يعجبني أيهم هو قائم وإن شئت قلت
أيهم قائم فلما خرجوها الخروج عن نظائرها خرجوها أيضاً
بالبناء لأن التغيير يانس بالتغيير

التقاص ومنه

حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على
الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر
السالم طلباً للتقاص ذكره في البسيط ● وقال ابن يعيش
في شرح المفصل أبدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء
والأصل موه وشوه وفي أمواه والأصل شياه
وكان ذلك ضرب من التقاص لكثرة إبدال الهمزة هاء

من همزة دوا عن فعنف والمراد أنَّ وحذفت النون
في ابرنيه وقال ابن فلاح في المغني تثبت الهمزة في نحو
صحرا وعشرا ونفسا واوا في الجمع بالالف والتا فيقال
صحراوات وعشراوات ونفساوات لان لا اوا وقد تثبت
همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقارض تعارض
المقتضيين جو من الباب الذي قبله وقد ذكر
ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال القاعدة
الحادية عشر من ملح كلامهم تعارض المقتضيين ولذلك
امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء
الا حكم غير في الوصف بها ● الثاني اعطاء حكم ان
المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ●
ان تقرآن على اسماء ويحكما ● مني السلام وان لا تشعرا احدا
● واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم ذكره
ابن الحاجب ● الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال
نحو فاما ترين [illegible] واعطاء لو حكم ان في الجزم
نحو لو يشا طار بها ذو ميعة ذكره ابن الشجري ● الرابع
اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله ●
واذا تصبك خصاصة فتجمل ● واهمال متى حملا على اذا
كقول عائشة رضي الله تعالى عنها وانه متى يقوم
مقامك لم يسمع الناس ● الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل
النصب قرئ الم نشرح واعطاء لن حكم لم في الجزم بها

كقوله

كقوله ●
لن يخب الآن من رجائك من
حرك من دون بابك الحلقة ●
السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال
واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا
كقولهم ليس الطيب الا المسك ● السابع اعطاء عسى
حكم لعل في العمل كقوله ●
يا ابتا علك او عساكا ● واعطاء لعل حكم عسى في اقتران
خبرها بان ● الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه
كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله ●
او بلغت سواتهم هجر ● التاسع اعطاء الحسن الوجه
حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل
حكم الحسن الوجه في الجر ● العاشر اعطاء افعل في التعجب
حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل
حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر ● قال ولو ذكرت
احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه
لجاءت الامثلة كثيرة ● وذكر محمد بن مسعود بن الزكي
في كتابه البديع ان الذي وما المصدرية يتقارضان
فتقع الذي مصدرية كقوله ●
اتفرح انا والحبيب كالذي ●
ارى كيد عاس من حبيبة يقدح

وتقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد اعقل من ان يكذب
اى من الذى يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذى
مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه
ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر
الله به عباده وخضتم كالذى خاضوا واما عكسه فلم
اعرف قائلا به والذى حملهم عليه اشكال هذا الكلام
فان ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا
لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال
وقل من يتنبه لاشكاله قال وظهر لى توجيهات
احدها ان يكون فى الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان
والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى
المعنى الذى اراده وتلك توجيه بعض العلماء الاشرى
انه قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى
ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى
الثانى انه اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد
من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة
للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد
لا لما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه متروك ابدا
مع افعل المضمن لقصد التعميم وفى شرح الدرة لابن
النواس سيبويه ليس بلا تحملت عليها فى العطف كما حملت
لا عليها فى العمل وقال بعضهم فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

تنبيه

خرج

خرج المازنى الاية على ان ان وان كانت مشددة فهى
النافية بمعنى ما تغلب كما ان ان المشددة تخفف وهذا
من التعارض وابن هشام قال الزمخشرى فى المفصل
واعلم ان الا وغيرا تتعارضان فالكل واحد منهما وقال
ابن يعيش معنى التعارض ان كل واحد منهما مستعير
الاخر حكما هو اخص به فاصل غير ان تكون وصفا والا استثنا
فيه عارض معارض الا تقدير فيما معنى
الاول قال ابن هشام القياس ان تقدر الشئ فى مكانه
الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع
الشئ فى غير محله فيجب ان تقدر المفسر فى نحو زيدا
رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا
عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما
يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوى
لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله
ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى اما فعل
وكما هو فى نحو فى الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر
مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر
عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يجب تقديره مقدما معارضته
اصل اخر وهو انه عامل فى الظرف واصل العامل ان يتقدم
على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير
لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا واذا علمت

ان منعت زيد اوجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسمًا
لانه مرفوع او لا يسبق منصوبًا • واذا قدرت كان خلافه
زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم
مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية
بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة
فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول
باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن
ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب
على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق
بذلك **الثاني** ينبغي تقليل المقدر ما امكن لتقل
مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا
قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل
اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة
ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في اسنان
سن قرحان بعد ذلك سن قرحان اولى من تقدير
الفارسي اسنانه سن ذو مسافة قرحين لانه قدر
مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف
• والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث
وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير
حب عبادة العجل والاولى تقدير حب فقط وضعف
قول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن الاية

ان الاصل

ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى
ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك **الثالث**
اذا استدعى الكلام تقدير اسما متضايفة
او موصوف وصفة مضاف او جار ومجرور مضمر عائد على
ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة
بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه من الموت
والثاني نحو واذا اقمنا تضوع المسك منهما نسيم الصبا
اي تضوع مثل تضوع نسيم الصبا والثالث نحو قوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه
ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا
قاله الاخفش **الرابع** ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ
المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه فانه من لفظ
المبتدا دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن
في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي او
صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر
فيه اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن اخاه
قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوزت
لا امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى
بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت له
جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ
به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله

...الى تجرد لوى دونك اذا قدر ولوى منصوبا بالقدر
خذ لا دونك ونحوه

واعترض مثنا بالسيوى الخوانسماه الناصب فيه للقوالين
فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا قد فررنا بالتقدير
من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل
فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد امس درهما
التقدير اعطاه ولا يقدر باسم فاعل لانك انما فررت
بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال
خامس قد يكون اللفظ على تقدير وذلك التقدير
على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى فان
يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى
ثم يقولون دون لما قالوا قبلها قالوا بمعنى القول
والقول بتأويل المقول وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا
مما تحبون يجوز عندي على كون ما مصدرية والمصدر
في تأويل اسم المفعول سادس قال ابو البقاء في التبيين
ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور
فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه
وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في
حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه سابع
التقديم والتأخير قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي
لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر الصلة على الموصول

السادس

التقديم والتأخير

والمضمر

والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه
على شريطة التفسير والصفة وما اتصل بها على
الموصوف وجميع توابع الاسماء والمضاف اليه وما
اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف واتصل به
لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل
فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها والفاعل
لا يقدم على الفعل والافعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها
ما بعدها والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات
التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عمل فيه
والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على
ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب
عليه ولا يقدم التمييز وما بعد الا وحروف الاستثناء لا تعمل
فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق
بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل
الا الاعتراضات واما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه
فعل يتصرف او كان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا انتهى كلام
ابن السراج ثامن تقوية الاضعف واضعاف الاقوى
قال ابن جني في الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوي
الاضعف تصرفا وتلعبا فمن تقوية الاضعف الوصف
بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله ونحو مررت بصحيفة طين خاتمها
ووجه ذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم زائد

من شروط الاسمية الا ترى كل وصف اسما ولو اعاموقع
الاسم وليس كل اسم وصفا فلو سمية معنى زائدا
على الاسمية ومن ثم تقويته للاسماء اعلا العمل وذلك
ان العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية ومن اصناف
الاقوى منع فعل التعجب التصرف وتقديم معموله عليه
وكذا انه نعم وبئس وعسى وليس والاصل وصاحب
وعمد اصلها الوصف ثم منعته وكذلك لدن
اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف
اصله الانصراف ومبني الاسماء اصله الاعراب ولوجود
من هذين الضربين كثير الا ان هنا وجه حدثها

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جني بابا في الخصائص وترجم عليه باب
في قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا فصل من العربية
حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن دون
معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو
وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب فيه
قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق
وغدن واغدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر
واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس
وهو محض القياس قال تعالى اخذ عزيز مقتدر فمقتدر
هنا اوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الامر

وشدة

تكثير الحروف ...

وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
لان كسب الحسنة بالاضافة الى اكتساب السيئة امر يسير
ومثله قول الشاعر

تم اقتسمنا خطتينا بيننا ٭ فحملت برة واحتملت فجار

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ومن ذلك
قولهم رجل جميل ووضيء فاذا ارادوا المبالغة قالوا
جمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه
باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع وكسر وكسّر وقام
الفرس وقوّمت الخيل ومات البعير وموّتت الابل
ومنه باب فعّال في النسب كالبزاز والعطار والقصار
انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشيا وكذلك النساف لهذا
الطاير كانه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضاري
الطاير كانه قيل له ذلك لقوة خضرته والحواري
لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه
والسكين لكثرة تسكين الذابح فقال وهو من تكثير
اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك
فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل
وعراض ابلغ من معنى عريض وكذا خفاف من خفيف
وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان
كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعالا اخص
بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل

ولا تقول جال ونطي ولا تقول نطا وتشديد ولا تقول
شدا وجم عريض ولا تقول عراض فلما كانت فعيل
هي الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فُعّال
فضارعت فُعّال بذلك فُعالاً والمعنى الجامع بينهما خروج
كل واحد منهما عن اصله اما فُعال فبالزيادة واما فُعّال
فبالانحراف به عن فعيل وبعد فاذا كانت
الالفاظ ادلة المعاني ثم زيد فيها شيء اوجبت القسمة
له زيادة المعنى به وكذلك ان انحرف به عن سمته
وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدد له وقال
ابن يعيش في شرح المفصل ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا
الاشارة الى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك
فان زاد بعد المشار اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك
واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لان قوة اللفظ مشعرة
بقوة المعنى **تنبيه** خرج عن هذه القاعدة
باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا
قال علم الدين السخاوي

واسماء اذا ما صغرتها تزيد حروفا شخصها وتعلو
وما ولهم اذا زادوا حروفها تزيد بحطها المعنى وتعلوه

يشير الى مغيربان تصغير مغرب وانيسيان تصغير
انسان وعشيان تصغير عشا وعشيشية تصغير
عشية **تلاقي اللغة** عقد له ابن جني بابا في

الخصائص

الخصائص قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا
الا لابي علي الفارسي وذلك انه كان يقول في باب اجمع
وجمعاء وما يتبع ذلك من اكتع وكتعاء وبقيته ان
هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه
منها قال لان باب افعل فعلاء انما هو للصفات وجميعها
يجيء على هذا الموضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر
وصفراء واخرق وخرقاء ما اجمع وجمعاء فانهما معرفتان
وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم
المؤكد بها قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق
وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا يكسر على فواعل
وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا
الذي قاله وجه صحيح وابين منه عندي واوضح قولهم
في العلم سلمان وسلمى فليس سلمان اذن من سلمى
كسكران من سكرى لانه لو كان كذلك لكان سكران وسكرى الصفة
وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان
من سلمى كقحطان من ليلى غير انهما كانا من لفظ واحد
تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل
الاخ وايهما للفلاة ليسا كادهم ودهماء لانهما لو كانا كذلك
لوجب ان ياتي فيهما ايهم كدهم ولم نسمع فعلم بذلك ان
هذا تلاق من اللغة وان ايهم لا مؤنث له وايهما لا مذكر
له ومن التلاقي قولهم في العلم اسلم وسلمى ومثله

شتان وحتى لا ذلك توارد وتلاق وقع في أثناء هذه
اللغة عن غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

أشار ابن جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة
وترجم عليها بابا لاحتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل
• قال وذلك كقولهم ضَبَنْطى فيظهرون النون الساكنة
قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم
• الا ترى ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل قَنْبِلٍ
وقيل ويقولون في مثل عرنتن فعنلل وجحنفل
فعنلل وعرنتن فعنلل وهو كالاول ولا بد
في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام
في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض
وبطل المراد المعتمد • الا ترى انك لو ادغمت وقلت
وزن عرنتن فعلّل لم يكن فرق بينه وبين قُمُدّ
وعُتُلّ وجُمُلّ ولو قلت وزن جحنفل فعلّل لالتبس
بباب سفرجل وفرزدق وباب عدبّس وهمّع
• ولو قلت في حبنطى فعلّى لالتبس بباب صلخدى
وجلعبى قال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة
ليس ببناء معتمد • الا ترى لو قيل لك ابن من
دخل مثل جحنفل لم يجز لانك كنت تصيره الى
دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير

موجود فدل على انك في التمثيل لست ببان ولا
جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها
اذا ابتنيته غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة
ان يمثل فيها من الدخول كما يمثل من الفعل لجاز ان
يقول وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت في
التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف
ذلك في جميع الوجهين

حرف الثاء الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابو البقاء الشيباني قال فالخفيف
من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه والثقيل
ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد
ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها
ومسماها الذكر من بني ادم والفرس هو الحيوان الصهال
ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره • ومعنى ثقل الفعل
ان مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدلوله الحدث والزمان
ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك •

ثبوته احدث في اسم اعدل من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في تذكرته قال فعثا وهو مفسد تقاربا
كخلاف عثا وعدا افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين
من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين حالا

حرف الجيم الجمع من ذكر ...

قال ابن يعيش الامر انها تجرى اوصافا على النكرات قال
ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب بها فائدة لان ما يجهل
لا يستفاد فلما كانت تجرى اوصافا على النكرات لتنكيرها
ارادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال
مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت
ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال
لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء
والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية
فجاءوا بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف
بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو
الصفة في اللفظ والمعنى الجملة كما جاءوا باي متوصلين
بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة
للنكرة ندا ما فيه الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل والمعنى
يا الرجل واي وصلة وكما جاءوا بذي التي بمعنى صاحب
متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ
الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف
المعارف فزادوا في اوله الالف واللام ليحصل لهم بذلك
لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى
. وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته يحتج ابن
عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه لا بد
من حذف في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس

الذي

للذي ببكة والتقدير لهو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية
لا مفرد معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج في ان هذان لساحران
التقدير لهما ساحران وقال صاحب البسيط انما اختصت
النكرة بالوصف بالجملة لوجهين • احدهما انها نظيرة
في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل التعريف
والثاني ان فائدة الجمل في احكامها وهي نكرة ولو فرض
تعريفه بحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة
الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما الحكم على المعلوم بما يجهله
السامع ليحصل له بذلك فائدة فاذا كان الحكم نكرة
وهو مقصود الجملة كان مطابقا للموصوف في التنكير
جوار عقد له ابن جني بابا في الخصائص ولخصه ابن
هشام في المغني بزيادة ونقص فقال القاعدة
الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول
بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله •• •
كبير اناس في بجاد مزمل • قال ابن هشام وقيل في وارجلكم
بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤوسكم اذ الارجل
مغسولة لا ممسوحة ولكن خفض لمجاورة رؤوسكم
• والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في
النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله • • •
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم • ولا يكون في النسق لان
العاطف يمنع التجاور وقال ومن ذلك قولهم حدثني وقربني

والاصل أنزان وقولهم هو رجس نجس بكسر النون
وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم حكاه
ابن هشام كذا قالوه وانما يتم هذا انه لو كانوا لا يقولون
هنا نجس بمعنى بالكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد
الالتزام لتناسبه وما دام لم يلتزم فهذا جائز بدون
تقديم رجس او بعال فعل بالكسرة فسكون في كل فعل
نعته بالكسرة نحو كتف ونبق ونبق وقالوا اخذه
ما قدم وما حدث وقرا بعضهم سلاسلا واغلالا وسعيرا
بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير
ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر •
وقرا ابو حيوة يوقنون بالهمز وقال جرير •
لحب المؤقدان الى مؤسى بالهمز المؤقدان ومؤسى على
اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما
قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت • ومن ذلك
قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع حملا على قولهم عصي
عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في
القلب وكان ابو على ينشد في مثل ذلك •
قد يوخذ الجار بجرم الجار • قال ابن جني وعليه ايضا اجاز و
النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر
ومررت ببكر الا انها لما جاورت اللام بكونها في العين
صارت لذلك كانها في اللام لمقارفتها وكذلك ايضا قولهم

شبه

شابه ودابه صار فصل الاعتماد بالمد في الالف كانه
تحريك للحرف الاول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين
ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف • قال
ومن الجوار استقباح مجلس المعتق مع الحق مع المخترق
وذلك ان هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته
وكان الروي في اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا
صارت الحركة قبله كانها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح
الاقواء وقال ابن جني في قوله في اي يومي من الموت افر
ايوم لم يقدر ام يوم قدر الاصل يقدر بالسكون
ثم لما جاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت
العرب الساكن المجاور للحركة مجرى المتحرك والمتحرك
مجرى الساكن اعطاء الجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة الحركة
الفا كما يبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة بعين ولزم
فتح ما قبلها اذ لا يقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى
ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو علي
قوله • • • •
كان لم ترى قبلى اسيرا يمانيا • اصله ترأى بالهمزة بعدها
الف قال سراقة • • •
أرى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت الالف للجازم ثم
ابدلت الهمزة الفا لما ذكرناه • وقال ابن يعيش اختار
البصريون في باب التنازع اعمال الثاني لانه اقرب الى المعمول

ووقع فيه جانب القرب وحرمة المجاورة قال ومايدل
على رعايتهم سبب القرب والمجاورة انهم قالوا جحر ضب
خرب وماشن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها
وانما يكن المعنى عليه الا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب
والشن لا يوصف بالبرودة وانما هو من وصف الجحر
والماء قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم
خشنت بصدره وصدر زيد فاجاز والى المعطوف الوجهين
جوز الخفض واختاروا الخفض هنا حملا على الباء وان
كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال
الثاني فيما كان بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى
فيهما واحد ● وقال ابو البقاء في التبيين المجاورة توجب كثيرا
من احكام الاول للثاني والثاني للاول الا ترى الى قولهم
اسم الى منه وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير
المتصل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو
فصلت بينهما جاز حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة
● وقال في موضع اخر قد جرت العرب كثيرا من احكام
المجاور على المجاور له حتى في اشياء تخالف فيها الثاني الاول
في المعنى لقولهم جحر ضب خرب وقولهم انه لاتيه
بالغدايا والعشايا والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز
من اجل العشايا وهو كثير ● وقال في موضع اخر ذهب الكوفيون
الى ان جواب الشرط حرم لمجاورته المجزوم والمجاورة
اثر

اثر ● الا ترى ان كلا لما جاورت المنصوب والمجرور جاءت
على قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار وما حمل على ما قبله
بسبب الجوار كثير جدا ثم قال وكل موضع حمل على الجوار
فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة **حرف الحاء حركة**
الحرف قبله او بعده او معه اختلف الناس في الحركة
هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب
● قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه ● قال
الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال
قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول
بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة
من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والقصص والمتشش
كما يفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والقصاص والتشاش
فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت
عن الادغام ونحو من هذا قولهم ميزان وميعاد تقلب
الواو يا يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها
لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب بالكسرة
التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب
لانها لم تلها ● وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام
في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين
المثلين قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو رمنا مذكرا
من اعني ثم ابتعنا مراحله من الوجه من غير حرف نطق

لقلنا طويت والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التي
هي فاء الفعل من الوجل بالسكون بها وانكسار ما قبلها فلو لم
ان الكسرة وواو اطوى في اربعة بعدها لما قلبت واو اوجل
وذلك ان الكسرة انما اعلت الواو لمخالفتها اياها في جنس
الصوت فتجتذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي اليا
وكما ان هناك كسرة في الواو فهنالك ايضا الواو وهي
وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول
المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لانه يروم
ان يثبتهما جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفى
صوتا واقوى جرسا من الحركة فاذ لم تقل لك انها اقوى
من الكسرة التي فيه فلا اقل من ان يكون في القوة والصوت
مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية
للكسرة قبلها لان بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية
الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تادى الامر
في المعادلة الى هنا ترافعت الواو والكسرة احكامهما
فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد
امرا تقلب له الواو الثانية يا فكان يجب على هذا ان
تخرج الواو الثانية من طووجل صحيحة غير معلة لترادّ
ما فيها من الواو والكسرة احكامهما وتكافئهما في ما ذكرنا
فدل قلب الواو الثانية يا حتى صارت اطويجل على ان
الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها

كانت

كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة • قال الفارسي ويقوى
قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون الساكنة مخرجها
مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم
فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان يكون
النون المتحرك له ايضا من الانف وذلك ان الحركة
انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغني عنها شيئا
لسبقها هي لحركتها قال ابن جني قال الفارسي قال
ورايته معنيا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن
سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشي فيما
قبله من قبل وجوده لانه قد علم انه سيرد فيما بعد
وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت
بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عنبر
وشنباء وعمبر وشمبا فكما لا شك في ان الباء في ذلك
بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر
ان يكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الانف
بل اذا كانت الباء ابعد عن النون فاما من حركتها النون
فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون
التي هي اقرب اليها واشد التباسا بها اولى بان تجذبها
وتنقلها من الانف الى الفم • وما غير منتقد ما لتوقع ما يرد
من بعد ما ضمهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها
نحو ادخل استضعف استخرج قال ابن جني ومما يوكد

عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين
على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها
بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج
على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة
عندهم قبل حرفها المتحرك بها الا ترى انه لو كانت الحركة
بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي
يوزن بين فتحة وزاي فقولهم بين ياء وكسرة يدل
على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي ادنى
اليها من فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى اليها من
العين بعدها فاعرفه وهذا وان كان من الوضوح على
ما تراه فانه لا يلزم من موضعين احدهما انه لا يجب ان
يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما ينسبه السائل
الى انهم مريدوه ومعتقدوه الا ترى ان من يقول
ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا
جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت من يعد
ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون
ما تعزونه اليهم وتحملونه عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر
لا يظن بهم والآخر ان الزمنا في هذا ان يكون القوم
ارادوه وهذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا
موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه
الى اجماع لان اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة

لان

لان كلامهم انما يرجع فيه الى القانون والطبع لا الى
التقية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه
في ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها قال
وقد قلنا فيه قديما قولا آخر مستقيما وهو ان الحركة قد
ثبت انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة
بعض الياء والضمة بعض الواو وكان الحرف لا يجامع
حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد فكذا بعض الحرف
لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لان حكم البعض
في هذا اجاز مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا
من الحروف حدث بعضه مصاحبا لحرف وبقيته من
بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين
فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها
المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ عن
الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المحرك بتلك الحركة
والا فلو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست
تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما ولعسر عندك
ويفسد عليك ان تنسب اليه قبوله اعتراض معترض
بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقايم
وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو اذا تبعتا
وهذا تناه في البيان والبروز الى حكم العيان انتهى
وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه

فقال ابن الخباز في شرح الدرة بعد ان تكلم على اعراب
الاسم المنصرف وههنا ترتيب وهو ان حرف الاعراب
قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقا
العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده
وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول
من وجهين احدهما ان الحرف يوصف بالحركة وكانت
معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك
لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم
الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها والثاني
ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تنقلب الالف اذا حركتها
همزة ولم يخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت
تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان
الحركة معها واحتج من قال بعد الحرف من وجهين
احدهما انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل
دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة والثاني
انك اذا اشبعت الحركة نشا منها حرف والحرف لا ينشا
منه حرف اخر فدل ذلك على ما قلناه والجواب عن الاول
ان الادغام امتنع لتحصن الاول بحركته لا للحاجز بينهما
كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني
من وجهين احدهما ان حدوث الحرف عن الحركة كان
لانها تجانس الحرف الحادث وهي شرط لحدوثه وليست

بعضا

بعضا له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها
ولو كانت الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمى
الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا
لا يصح النطق بالحركة وحدها والثاني لو قدر ان الحركة
بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول
كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين
في التحقيق الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن
ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم
يمتنع ان تصاحب الحركة الحرف انتهى

الفائدة الثامنة

قال ابو البقا ويتعلق بهذا الاختلاف
مسئلة اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند
المحققين لوجهين احدهما ان الحرف اصله السكون
ومحال اجتماع ساكن من حركات والثاني ان الحرف
له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول
من قال انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت
نشا الحرف المجانس والجواب من الوجهين احدهما ما سبق من
ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انك اذا قلت
اذا اشبعت الحركة نشا منها حرف تام وتبقى الحركة
قبله بكمالها فلو كان الحرف من حركتين لم تبق الحركة قبل
الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة ابن جني
ايضا فانه عقد لذلك بابا في الخصائص قال فيه

الحركة حرف صغير، الا ترى ان من متقدمي النحويين من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت الحركة انشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر

نفي الدراهيم تنقاد الصياريف • وقوله

وانني حيثما يثني الهوى بصري • من حيثما سلكوا ادنو فانظور •

يريد فانظر • وقول ابن هرمة يرثي ابنه •

فانت من الغوائل حين ترمى • ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح، ولكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب في الاسماء المعروفة من الاسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة ولتضارع الحروف والحركات في الحذف والتخفيف جزمت الحركة في قوله •

ومن يتقه فان الله معه • وقوله •

وقد بدا هنك من المئزر • وقوله •

فاليوم اشرب غير مستحقب • وحذف الحرف في قوله •

فالحقت اخراهم طريق الاهم • يريد اولاهم وقوله •

وصاني العجاج فيما وصني • يريد وصاني قال

ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلاثة

الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف اخر غيرهن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة الا ترى انك اذا مطلت الالف ادتك الى الهمزة فقلت آء وكذلك الياء في قولك ايء والواو في قولك اوء فهذه الحركة اوتك الى صورة اخرى غير صورتها وهي الالف والياء والواو في منتزاح والصياريف وانظور وهذا غريب في موضعه • ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا كحمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاة • الا ترى انهم ساووا بين الفتحة والالف حتى كانها هي هي •

قال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونهما ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيداه واغلامهماه واغلاماه وا غلام غلامهيه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت به، واغزه ولا تدعه والهاء لجميع بيان الحركة لا غير ومن ذلك ان الفعل الثلاثي لما لا يسوغ تحريكه وهو الالف يجري لذلك مجرى الحركة • الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة جيد • واما شبه الحركة بالحرف فنحو تسميتك

امراة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه
فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فتعين منع الصرف
نحو قدم اسم امراة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف
كسعاد ونحوه ومن ذلك انك اذا نسبت الى الرباعي
المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها واوا فتقول في حبلى
حبلي وان شئت حبلوي وفي الخماسي تحذف الالف
البتة كحبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثاني
من الرباعي حذفت الالف البتة كقولك في جمزى جمزي
وفي بشكى بشكي فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه
الحرف الزائد على الاربعة ومن مشابهة الحركة للحرف
انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف
ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد وقطط فجرت
الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل
وجبرير ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك نحو الحرف
المشدد وذلك انه اذا وقع رويا في الشعر المقيد
سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويا فيه خفف
فالمتحرك كقوله

وقاتم الاعماق خاوي المخترق فاسكن القاف وهي
مجرورة والمشدد كقوله

اصحوت اليوم ام شاقتك هر فحذف احدى الرائين
كما حذف الحركة من قاف المخترق قال وهذا ان شئت

فلته قلت ان الحرف اجرى فيه مجرى الحركة وجعلت
الموضع في الحدث للحركة ثم لحق بافيه الحرف قال وهو
عندك اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه
ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختها نحو الجمع بين المخترق
وبين العمق والحق فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم
من الجمع بين الالف مع اليا او الواو ردفين قال ومن
ذلك عندك ان حرفي العلة اليا والواو قد صحا في بعض
المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا
بعدهما وذلك نحو عور وحول والخونة والحوكة والغيب والصيد
وحوث وروع وان شئت عورة فمن قبل ذلك جرت
اليا والواو ههنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما
لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما نحو القواد والحواكة
والحوانة والعتاب والصياد وحويل ورويع وان
شئت عويرة ولذلك ما ذكرت من قولهم صبو الرحل من
الهيئة نحو حجا مجرى صحة هيوة لو قيل فاعرف ذلك
فانه لطيف الفاسع الثالثة

قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدي الناس
في ظاهر الامر فثلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة
ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين
حركة فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف
الممالة نحو فتحة لام الصملة والركاة والحيـ

وكذلك قائم وعاد واني بين الضمة والفتحة الكسرة فان
قيل وسيق سميت بين الكسرة المشمة ضما وشابها
الضمة المشمة كسرة كنحو قاف الشعر وحكمه من مد وروابن
يقول نهذه ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسيق كسرة
اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم
ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة وبنا على ان
هذه الحركات تعددت اعتداد سيبويه بالف الامالة
والف التفخيم حرفين غير الف المفتوح ما قبلها وقال
صاحب البسط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة
ثلاث للاعراب وثلاث للبنا وثلاث متوسطة بين حركتين
احدها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف
المفخمة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة •
والثانية بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام
في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي • والثالثة بين
الفتحة والكسرة وهي قبل الالف الممالة نحو رمى • والعاشرة
حركة اعراب تشبه حركة البنا وهي فتحة ما لا ينصرف
في حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب • والحادية
عشرة حركة بنا تشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى
وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء •
الثانية عشرة حركة الاتباع • الثالثة عشرة حركة
التقاء الساكنين • الرابعة عشرة حركة ما قبل يا المتكلم

على مذهب

على مذهب من جعله معربا فان ابن جني جعل المتبع لا هي
حركة اعراب ولا حركة بناء • وقال انما سميت الحركات
بهذا اللقب لانها تقلق الحرف بعد سكونها فكل حركة
تقلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين واشتقت بذلك
لانقلاق الحرف بعد سكونه • وقال المهلبي في نظم اعرابه
عددنا جملة الحركات ستا • وستا بعدها ثم اثنتين
فاعراب ثلاث او بناء • ثلاث او ثلاث بين بين
وست بعد ذا واتباع حاد • واخرى للالتقاء الساكنين
وواحدة بمذهب من ردت • لدى احوالها في خير بين
وقال بعضهم الحركات سبع • حركة اعراب • وحركة بناء
وحركة حكاية • وحركة اتباع • وحركة نقل • وحركة
تخلص من سكونين • وحركة المضاف الى يا المتكلم •
الفائدة الرابعة قال الشريف الجرجاني في حاشية
الكشاف الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من
البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان مقصودة
يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضي الى
التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الاصلي من وضع
الالفاظ وهما تهاعنه الانابة عن الضمير الفائدة الخا
مسة يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر
وخفض وجزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف
قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت

الألقاب مشتقة من ألقاب عواملها فالرفع مشتق من رافع
والنصب من ناصب والجر والخفض من جار وخافض
والجزم من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق
فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخؤولة لانها اشتقا
من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا
للاعراب ولم يكن للبنا عامل يجد لسببه يشتق له منه القاب
جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف وقال
أبو البقا العكبري في اللباب انما خصوا الاعراب بما ذكر
لان الرفع ضمه مخصوصه والنصب فتحة مخصوصة وكذلك
الجر والجزم وحركة البنا حركة مطلقة والواحد المخصوص
من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الادميين
اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو
ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب
كالشخص المخصوص وضمة البنا كالواحد المطلق ●
وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب
اختلف النحاة هل يطلق احدها على الاخر فيقال مثلا
للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب
فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد
الفرق وذلك يعدمه ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز
لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم
من قال يجوز اطلاق اسماء البنا على الاعراب ولا يعكس

السادسة

اسناد

قال ابو البقا العكبري في اللباب اختلفوا في
حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البنا ام بالعكس ام كل
واحد منها اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته
ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة بخلاف
حركات البنا وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى
الثاني وعلته ان حركة البناء لازمة وحركة الاعراب متنقلة
واللازم اصل للمتزلزل اذ كان اقوى منه وهذا ضعيف
لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البنا لغير
معنى ● وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب
والبنا في اول وضع الكلام وكل قد ثبت له عنه غير علة
الاخر ولا معنى لبناء احدهما على الاخر وعبر في التبيين
عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل
هي سابقة على حركات البنا او بالعكس او هما متطابقان
من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول. مسألة
اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة ● قال رجل للخليل
لا اجد بين الحركات فرقا فقال له تخلص ما في من حيز
افعاله اخبرني ما اخف الافعال عليك فقال لا ادري
قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه
الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف
في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت
وفي اخراج الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت

ضرب زيد عمرا لان الفعل ما عمل فيه عمرو احتمله تقدمه
الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو وقال ابن جني
اول دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة
كما يفرون من السكون اذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع
احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب
والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة
الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق به
من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات
فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه
والاخف للاكثر ليعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر
وتكثير ما يقل وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر
على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات يتعدد
كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى قال الزجاجي
الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشيا ولما
كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واقل من المنصوبات
اعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة
الثاني اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر
بما بني عليه لما ذكرنا فان المبني على الفتح اكثر من المبني
على الكسر ومنه ما كان بجوار يا حواري وكيف فزاد
بعدا عن الكسر طلبا للخفة اذ هو مع الياء اثقل منه
وحده والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر

اذ لم يبن عليه الا حيث والظروف المقطوعة وغير واي
في بعض احوالها والمنادى وبعض الضمائر الثالث
اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح
لثقل الجمع فاعطي الاخف واعطيت التثنية لخفتها
الكسر للتعادل الرابع علة وجود الضم في جنس الفعل
فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه
اثقل من الاسماء فتجافى في الغالب عن الضم لئلا يكثر
الفعل الخامس امتناع الجر والكسر في الافعال جملة
فرارا من الثقل فيها وفي البسيط اختلاف ان الفتح
اخف عندهم من الكسر والالف اخف من اليا وفيه
الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على
النصب فيما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث
السالم حملا على القرب وقال السيرافي في شرح
المدخل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من الشفة
وهي اول ما يقع في الكلام الفاضل فكان حق الكلام اذا حمل
على المتكلم ان يقسم اول حركاته لاول الاشياء
السادسة قال ابن جني باب في مطل الحركات ومطل الحروف
اما الاول فينشا عن الحركة حرف من جنسها فينشا بعد
الفتحة الف وبعد الكسرة يا وبعد الضمة واو وقد
تقدمت امثلته في المسالة الثانية قال ومن
مطل الفتحة قول عنترة

ينباع من ذفرى غضوب جسرة . قال الفراء أراد ينبع
فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا . وقال الأصمعي يقال
انباع الشجاع ينباع انبياعا إذا انخرط بين الصفين
ماضيا وأنشد فيه

يطرق حلما وأناة معا ثمت ينباع انبياع الشجاع
فهذا انفعل ينفعل انفعالا والألف فيه عين وينبغي أن تكون
عينه واوا لأنها أقرب معنى من باب ناع ينوع وقد يمكن
عندي أن تكون هذه لغة تولدت وذلك أنه لما سمع
ينباع أشبه في اللفظ ينفعل فجاؤوا منه بماض ومصدر
كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم ضفن الرجل
يضفن إذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك أنه لما سمعهم
يقولون ضيفن وكانت فيعل في الكلام أكثر من فعلن
توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد أن سبق إلى
وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سئلت
عن مثال ضيفن على هذا القول لقلت فعلن
يعلن لأن الياء عندك زائدة . قال ومن مطل الفتحة
عندنا قول الهذلي

بينا تعنقه الكماة وروغه يوما أتيح له جريء سلفع
أي بين أوقات تعنقه فأشبع الفتحة فأنشأ عنها
ألفا . وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى خذه من حيث
وليسا قال وهو إشباع ليس . وحكى الفراء عنهم أكلت

لحما

لحما شاة أراد لحم شاة فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفا . ومن
إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل
والجلاعيد والأصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد
فأما باب مطاليق ومطاليق فعوض من النون المحذوفة
وليست مطلا . ومن مطل الضمة قوله

محكوكة العينين عطبول كأن في أنيابها القرنفول
وأما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة
المصوتة الألف والياء والواو وهي حيث وقعت فيها امتداد
ولين إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها
ثلاثة وهي أن تقع بعدها وهي سواكن توابع لما
منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة أو الحرف المشدد
أو أن توقف عليهن عند التذكر فالهمزة نحو كساء ورداء
وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة وإنما تمكن المد
فيهن مع الهمز أن الهمزة حرف نأى منشؤه وتراخى
مخرجه فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله
ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين
له وزدن في بيانه ومكانه وليس كذلك إذا وقع
بعدهن غيرها وغير المشدد . ألا تراك إذا قلت كتاب
وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن
لدنات ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن
كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد . وأما سبب

نحو تمن ودوابّ وتمادّ اذا وقع المشدد بعد حرف
فلانه كما ترى ساكن وأول المثلين مع التشديد ساكن
فيجفو عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ
ما ينهضون بالالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها
ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين
من تحريكها اولم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه
تعلقا وذلك نحو شابه ودابه وهذا قضيب بكر وقد
تمود الثوب وقد قوص بما عليه ❁ واذا كان كذلك فكلما
رسخ الحرف في المد كان احفى وابحاسه واعلى الصوت
به وذلك الالف ثم اليا ثم الواو فشابه اذن اوفى صوتها
واعم جرسا من اختيها وقضيب بكر انقص واتم من تورس
به وتمود الثوب بعد الواو من الحروف الثلث في المد
وهي الالف وقرب اليا اليها تفسيم ودعا لم بكيف من
يقوى نفسه ويعلي مكينته وجهاز ما يحسه من مد
الالف في هذا الموضع دون ان يطفى به طبعه ويخط
به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة
فيحركها بالحركة التي كانت كلفة بها ومعاملا لطول المد
به فيقول شابّة ودابّة قال كثير ❁ ❁
اذا ما العوالي بالعبيط احمأرّت ❁ وقال اما سودها فتجللت
بياضا واما بيضها فاسوادّت ❁ وهذا الامر الذي تراه
امر يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصها بها

انهمزها

انهمزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها هنا
ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على
قلبها همزة تطرفا الى الحركة الا انهم عدلوا الى تحريكها
سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك
اختاها لانهما وان سكنتا في نحو قضيب بكر وتمود به
فانهما قد تتحركان كثيرا في غير هذا الموضع عوضا من
سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا وقد اجروا اليا والواو
الساكنين المفتوح ما قبلهما مجرى المدتين لما هو منهما
وذلك نحو قولهم هذا جيب بكر اي جيبه بكر وثوب بكر اي
ثوبُ بكر وذلك ان الفتحة وان كانت بعض الالف فان سبب
اليا والواو وقائم بازائه ومن اجله جاز ان تمد اليا
والواو في ذلك محمولات عليهما وملحقان في الحكم بهما
والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت قبلهما في نحو
بيت وصوت انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها
فاذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما اليه
الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سببا للانس
بالمد فيهما وحياتها بعد الفتحة بسكونها اختا الالف
وقوتا الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو دابة وشابة
فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدها فاعرف ذلك واما
مدها عند التذكر فنحو قولك اخوك ضربا اذا كنت
متذكرا المفعول به اي ضربا زيدا ونحوه وقد لك

مطل الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول
او الظرف او نحو ذلك اى ضربوا زيدا يوم الجمعة او ضربوا
قياما فتتذكر الحال وكذلك اليا في نحو اضربي اى اضربي
زيدا او نحوه وانما مطلتهن ومددت هذه الاحرف في الوقف
عند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة
المد واستمررت متذكرا لم يكن في لفظك دليل على انك متذكر
شيئا ولاوهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب
متوقع لك فاما وقفت ومطلت علم انك متطاول
الى كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على
تضمنه وخلطه بجملته ووجه الدلالة من ذلك ان حروف
المد الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن
ولم يف مدهن واذا وقعن بين الحرفين تمكن واعترض
الصدى معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا
وقعت بين الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك
ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت
بهن في الوقف وعلمت ان السكون عليهن ينتقصهن
ولا يفي بهن اتبعتهن الها في الوقف توفية لهن وتطاولا
الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه واسيداه ولابد من الهاء
في الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في
اطالة الصوت مقامها نحو وازيداه واعمراه وكذلك
اختها نحو وانقطاع ظهرهيه واغلامكيه واغلامهوه

واغلامهموه وهو يقول في الوصل واغلامهو لقد كان
كريما وانقطاع ظهرهي من هذا الامر والمعنى الجامع
من التذكر والندبة قوة الحاجة الى اطالة الصوت في الموضعين
فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر
كالناطق بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظا به وتمت
هذه الاحرف وان وقعت اطرافا كما يتممن اذا وقعن
حشوا لا اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند
التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنها جرين مجرى
الحروف المبتداة توام فيمطلن ايضا كما يمطل الحروف
وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا اى
قمت يوم الجمعة ومع الكسرة انتي اى انت عاقلة
ومع الضمة قمتو اى قمت الى زيد فان كان الحرف
الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لانه
لا يجري الصوت في الساكن فاذا حرك انبعث الصوت
في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف
ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدي
وفي من مني وفي هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف
من الغلام مثلا الي وانما حرك بالكسرة دون اختيها
لانه ساكن احتيج الى حركته فجرى مجرى التقاء الساكنين
نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في
القوافي المطلقة الى الكسر كقوله ● ● ●

ونك ربما نامرى الغلب يفعلى • وقوله •

لما نزل برحالنا وكان قدى ونحو ما نحن ننسبه

حكاية الكتاب هذا سيبعني بربما نسبقه من امر كذا فلما

اراد الوصل نبت السوبب ولما كان ساكنا صحجا لم يكن

الصوت به كسره ثم اشبع فانشا عنها باعقال سيبعي وان

كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا محتملا غير تابع

لما قبله وهو اليا والواو الساكنتان بعد الفتح نحو ان

ولى ولو واو كسر نحو قمت ى اى يقوم • ومن كان

من لغته ان يفتح او يضم لالتقا الساكنين نحو قم الليل

فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا ونشرا

• وعن قطرب ان من العرب من يقول نشم يا رجل

فانه تذكرته على هذه اللغة مطلقة الضمة واوا قلت

نشموا ومن العرب من يقرا اشتروا الضلالة بالنم

ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فاذا مطلت متذكرا قلت

على ضم اشتروا ورويناعن محمد بن محمد عن احمد

بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زيادة قول

الشاعر • • • •

فهو بطانهم وهم وزراهم • وهم القضاة ومنهم الحكام

فانه وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمى

وكذا الوقوف على منهم الحكام منهمى وان وقفت عليهم

من قوله وهم وزراهم قلت وهو لانك كنا رايته

فصل

فصل الشاعر وان شئت حلست حملا للثاني على الاول

والاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان

حملت على نظير وكما جاز شيء من ذلك عند

وقفة التذكر جاز في القافية المبنية على ما تقدم

وعليه يقول نجبت منا اى من العوم على من فتح النون

ومن الاول كسرها فقال من العوم كان من الفاسقين

في نيابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جني

اول منهما ان تحذف الحرف وتقصر الحركة قبله نائبة عنه

ودليلا عليه كقوله • • • •

كفاك كف لا تبقى درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما

يريد تعطى وقوله • • • •

واخو الغوان متى يشا يصرمنه • وقوله • •

دوامى الايد يخبطن السريحا • ومنه قوله تعالى

يا عباد فاتقون وهو كثير في الكلام وقد جاء في الضمة

منه قوله • • • •

ان شقيتم بنا فاحتجوا لكم • اسرد الماء اعاب النجوم

يريد النجوم فحذف الواو ونابت عنها الضمة وقوله •

حتى اذا ابتلت حلاقيم الحلقه • يريد الحلوق وقال

الاخطل • • •

كلمع ايدى مثاكيل مسلبة • يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

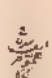
يريد الخطوب ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل يوم

بدع الحاج وسميع الزبانية كتب ذلك بغير واو وليلا
في خط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظاير
وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف قال ٭
مثل النقا لبده ضرب الظلل ٭ يريد الظلال ونحو منه
قوله ٭ ٭ ٭ ٭

الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
فحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله ٭ ٭

او عاطكة من ورق الحمي ٭ لانه اراد الحمام فحذف الالف
فا لتقت الميمات فتغير على ما ترى وقال ابو عثمان
في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف وقال
الشاعر ٭ ٭ ٭

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني
يريد بلهفا والثاني منهما وهو انابة الحرف عن
الحركة في بعض الاحاد وهي الاسماء الستة وجمع التثنية
وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نايبة عن
الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نايبة
عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في نحو
منتزاح والصياريف والنظور لان الحركة في نحو هذا
لم تحذف وانيب الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد فيها
ولا منتقص منها انما نشرة في حجوم حركات
على الحركات وقال ابن جني هو على ضربين احدهما





كثير

كثير متعبس والاخر قليل غير متعبس فالاول قسمان
٭ احدهما ان تتفق فيه الحركتان ٭ والاخر ان تختلف
فيكون الحكم للطارئ منها على ما مضى فالمتفقتان
نحو هم يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت
الواو الاولى التي هي اللام وحذفت بسكونها وسكون
واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة
عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت الضمة
الاصلية في الزاي لطرو الثانية عليها ولابد من هذا
التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة
اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين ٭ الا تراك تقول في العين
المكسورة مثل الضمة الا مكان كسرتها نحو يرمون ونحوه
نقلت ضمة يا يرميون الى ميمها فانتزعت الضمة الميم
كسرتها وحلت محلها فصار يرمون فكما لا تشك في ان
ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك الحكم
على ان الضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا
وحكما ٭ ونحو من ذلك قولهم في جمع مثنى مثنون فكسرة
ميم مثنون غير كسرتها في مثنى اعتبارا بحال المختلفين
في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن
ومنصور في من قال يا حار اذا قلت منص ويا برث
فالضمة فيهما غير الضمة في من قال يا برث ويا منص
على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا تشك في ان ضمة

ياجائز غير كسرة ياجائزٍ سماعا ولفظا فكذلك الفتحة
على ياجائز ويا حرث ويا منذر غير الضمة فيهما على ياجائز
تقديرا وحكما وكذلك كسرة صاد وسين وفاء وقاف قنو غير
كسرتها في صنوانه وقنوانه وكذلك كسرة صاد العصيان
في الجمع غير كسرتها المفردة إذ أصل حالها وهو بمعنى
في المفرد على حد ما تقدم في يغزونه ويدعون • وأما
المختلفات فأمرها واضح نحو يرمون ويقضون والأصل
يرميون ويقضيون فأسكنت اليا استثقالا للضمة
عليها وقلبت إلى ما قبلها فأزيلت كسرته لطروها
عليها فصار يرمون ويقضون وكذلك أنت تغزين
أصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو إلى الزاي
فأسقطت ضمتها فصارت تغزين إلا أن منهم من يشم الضمة
إرادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم
• ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والفتحة
المقدرة من هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضموا
همزة الوصل وكسروها إرادة لها نحو اغزوا وارموا
ونحو اغزي إذ لا تكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم
مع كسرته يدل على فرط مراعاتهم للأصل المغير وأنه
عندهم مراعى معتد به من نقله حركاته
ما كانت فيه الصحاح نحو اسم المفعول من نحو اشتد
واحمر وهو مشتد ومحمر وأصله مشتدِدٌ ومحمرِرٌ

فأسكنت

فأسكنت الدال والراء الأوليان وأدغمتا في المثل ولم
ينقل الحركتان إلى ما قبلهما فتغلب على حركته التي ثبتت
كما تغلبت في تغزون وترمون فدل على ذلك قولهم في
اسم الفاعل أيضا لذلك مشتد ومحمر لأن أصله
هنا مشتدِدٌ ومحمرِرٌ ولو نقلت هنا لوجب أن تقول
مشتِدٌّ ومحمِرٌّ فلما لم تنقل ذلك [illegible] في المختلفين
اللذين [illegible] موجود لفظا استغنت من الحكم به
فيما خص الصفة فيه تقديرا وحكما • وسبب ترك
النقل في المفتوح انحطاط الفتح عن الضمة والكسر
في هذا لزوال [illegible] فيه ومنعه الأثر إلى صحة الواو
واليا جميعا بعد الفتحة وتقدر صحة اليا الساكنة
بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك أنك
لو حذفت الضمة في يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار
التقدير إلى يرميون ثم وجب قلب الواو ياء وأنت تقول
هن يرمين فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث ولذلك لم
تنقل كسرة الواو في تغزوين إلى الزاي فصار التقدير
إلى تغزين ثم يجب قلب اليا واوا لانضمام الزاي
قبلها فتقول للمرأة أنت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر
• فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح ع
الآخر اليا والواو يصحان بعد الفتحة نحو هؤلاء
يخشون ويبقون وأنت ترضين وتخشين فلما

لم تغير الفتحة هنا في المثلين اللذين تغييرهما واجب
لم تغير الفتحات الا انه لما كانتا في التغيير محمولتين على الضم
مع الكسر فإن قيل قد يقع اللبس أيضا حيث رمت
الفرق لأنك تقول للرجال أنتم تغزون وللنساء أنتن تغزون
وتقول للمرأة أنت ترمين ولجماعة النساء أنتن ترمين
قيل إنما احتمل هذا التحويه في هذه الأماكن ضرورة
ولولا ذلك لما احتمل ووجه الضرورة أن أصل أنتم
تغزون تغزوون فالحركتان كأنهما متفقتان وكذلك
أنت ترمين أصله ترميين فالكسرتان أيضا متفقتان
فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني
وسكنت المكسور الأول ونقلت إليه كسرة الثاني
بقي اللفظ بحاله كأنك لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقف
اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء
كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها
كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت إلى رفع اللبس
بعينه وجدت له طريقا سلكتها ولما لم تجد إليه طريقا في موضع
آخر احتملته ووكلت بما يقارنه عليه ؛ **الضرب الثاني**
ما جمعت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله
وقال اضرب الساقين إمك هابل أصله أمك
فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من خرا ولامه
الثلث فصار إمك ثم اتبع الكسر الكسر فجمعت

كسرة

الضرب الثاني

كسرة الاتباع على ضمة الميم فأبدلتها موضعها
فهذا شاذ لا يقاس عليه • ألا تراك لا تقول قدرك
واسعة ولا عدلك مقبل ولا ابنتك عاقلة ونحو
من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي بما أنزليك وقيا سه
في تخفيف الهمزة أن جعلت الهمزة بين بين فتقول
بما أنزل إليك لكنه حذف الهمزة حذفا وألقى كسرتها
على لام أنزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة
على الموضع فصار تقديره بما أنزلليك فالتقت اللامان
متحركتين فسكنت الأولى وأدغمت في الثانية كقوله
تعالى لكنا هو الله ربي ونحو منه ما حكاه لنا أبو علي
عن أبي عبيدة أنه سمع دعه في خشرمه وذلك أنه
نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى
الكسرة وبقي منها ضمة ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى
في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة
قالت لبناتها وقد خلون إلى أعرابي كان يألفهن أي
الشمو تتنه فقال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي
تعال إلى ههنا اسمع ما يقول قلت وما تعني أردت
أي الشموءة أتتنه فألقت فتحة الهمزة على كسرة
الراء فصارت بعد تخفيف الشموءة أي الشمو اتننه
وهذا نحو ما نحن فيه مستملة وجميعه غير مقيس
لأنه ليس على حد التخفيف القياسي لأنه طريقه قياسه

ان تقول في حوّائه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة
امه بين بين اي بين الهمزة والواو ولا هامعنومة
كقوله تعالى تستهزئون فمن ضعف او في جرئمه
فتبدلها بالبتة على يستهزيون وهو راي الى الحسن
فاما في خرئمة فلس على قياس البتة ولذلك
قياس تخفيف قولها في السوءة سنه ان تقول
في السوة تيثنه فتخلص همزة السمه البتة لانفتاحها
وانكسار ما قبلها كقوله في تخفيف مثرد مثر انتهى
ما ذكره ابن جني ومن فروع هذا الباب كسر
شرب اذا بني للمفعول وكسر زبرج اذا صغر هل
تبقى ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت
وحدث كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في من زيد
في الحكاية على احد القولين وفي يا منص اذا رخم
منصور على لغة من لا ينتظر انهم زعموا انها ضمة
بناء غير الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة
الاصلية قال واذا صغرته قلت على فعيل فضمة فعيل
هي غير ضمة فعل وقيل هي هي الحادية عشر
قال ابن القيم في بدائع الفوائد ان المسامحة في قولهم
حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تسامح منهم
فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز
والحرف جزء من الصوت ومحال ان يقوم الحركة بالحرف

لانه

لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في
الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او
الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك
الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت
خفي مقارن للحرف فان امتد كان واوا وان قصر
كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق
بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول
في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند
ذلك اي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت
وهو انقطاعه وسمي سكونا اعتبارا بالعضو الساكن
فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت
ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت
لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض
عند كسرهما وينجزم عند سكونهما وعبروا بهذه عن حركات
الاعراب لانه لا يكون بسبب اعني بها من كلامه هذه
الصفات يكون وجودها بعامل كما ان قال ابن القيم وهذه
انه مما ليس بمستدرك على النحاة فانه اعرف وان
كان معرضا لنقد بوصف ما حركة فهما لحركة كلها داخل الاعراب
والذي تحرك الآلة بانفسها فهي متحركة حقيقة محركة
مجازا فاندفع الاشكال المسألة الثانية عشر

الثانية عشر

قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات
الثلاث اهي ماخوذة من حروف المد واللين ام لا فذهب
الاكثرون الى ان الفتح من الالف والضمة من الواو والكسرة
من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني
ماخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه
الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة
والواو من الضمة واليا من الكسرة اعتمادا على ان الحركات
قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عنهن
الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت في بعض
كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل
عن فرعه وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف
ليست ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من
الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الاخر وصححه
بعضهم انتهى **الثالثة عشر** قال في البسيط تمكن النطق
بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة **الرابعة عشر**
الاصل في تقدير الحرف ان يقدر ساكنا لان الحركة امر
زايد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان يذهب
سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو
كصعه ولا شوهة بالفتح وحكم ان وزنه فعل
بالسكون لا فعل بالتحريك **الخامسة عشر** الحركة
قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المونث بغيرها

نحو

نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاث اقامة للحركة
مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى والنسبة
كتحتم الف مصطفى لا التخيير الذي في مثل المشاركة لها في عدد
الحروف قال في البسيط ما قيل لو جرت الحركة
مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع لثقل اللفظ بها وذلك
في المكبر بخلاف المصغر **السادسة عشر** قال ابو البقا
في التبيين اعلم انهم يريدون بالحركة المنقولة في الوقف
في نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في
الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها
مثلها **السابعة عشر** قال ابن يعيش كان المتقدمون
يسمون الفتح الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة
والكسرة اليا الصغيرة لانها حركات والحروف اصوات
وانما راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم
حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا
ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف
اذ الغرض انما هو تناسب الصوت وتقريب بعضه
من بعض **الثامنة عشر** قال بعض الشيوخ شراح
الجمل السوال عن مبادي اللغات يودي الى التسلسل
فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شي اختصت الاسماء
بالجر والافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسال عما كان
يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة

لان الفعل مرفوع وانه اضيف اليه كقوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسماء التى لا تنصرف
وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه
فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان تحمل فى
الخفض على جزم الفعل الذى اشبهته بدل حمله على
النصب بكون الاسم الذى لا ينصرف ساكنا فى حال الخفض
ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب
عن ذلك ما ذكره الزجاجى انه لم تخفض الا فعال المختار
لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس
شىء من الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة
اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا
تستحق فلا تكون ذا اضافة واذا لم يكن ذا اضافة
لم يكن ذا خفض فاذا اضيف الى الفعل فانما يضاف
اليه فى اللفظ وللمصدر فى المعنى ولذلك لا تؤثر
الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التى لا تنصرف لانها قد
ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى
ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة
لتوالى الحذف على آخرها حكاية الحال من قواعد
ابن هشام قال ابن هشام فى المغنى القاعدة السادسة
انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشىء
الحاضر قصدا لاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة

[illegible]

الاخبار

الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان لام
الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه
اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه
السلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت
اليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله
الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لبلد ميت فاحيينا
به الارض الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا
احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة من اثارة السحاب بيدا اولا قطعا ثم تتضام
متقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ومنه قال الله
كن فيكون اى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السما
فتخطفه الطير او تهوى به الريح فى مكان سحيق ونريد
ان نمن على الذين استضعفوا فى الارض الى قوله
ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم
باسط ذراعيه اى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم
ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع قول
الكسائى وهشام انه اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى
يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا
على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارى
وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله
جارية فى رمان الماضى تقطع الحديث بالايماض

ولولا حكاية الحال في قول حسان
يغشون حتى لا تهر كلابهم • لم يجز الرفع لانه لا يرفع الا
وهو الحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول حمس
حتى ماله نظير او من لغمس حتى
ما ليس له نظير وفيه فروع
منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا
او فعولا والاول له نظير فيحمل عليه والاخران مثالان
لم يجيا ذكره ابن جني • ومنها ان اصله فوه بوزن سوط
حذفت الها لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في
المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو
التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفا
لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يجيء التنوين
على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء
الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم
النظير • فلما كان القياس يودي الى ما ذكرا بدلوا من
الواو ميما لان الميم حرف جلد يحتمل الحركات من غير
استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره
ابن يعيش ايضا • ومنها مذهب سيبويه ان التاء في
كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها في بنت واخت
والالف للتانيث ووزنها فعلى كذكرى • وذهب الجرمي
الى ان التاء للتانيث والالف لام الكلمة كما في ملهى والوجه

الاول

الاول لانه ليس في الاسماء فعتل ولم يعهد ان التاء تانيث
تكون حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش • ومنها قال
الانباري في الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسماء
الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء
هي حروف الاعراب • وذهب الكوفيون الى انها معربة
من مكانين • قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه
وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام
العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد
وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم
معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من
المصير الى ما ليس له نظير • ومنها قال ابن الانباري
في الانصاف ذهب البصريون الى ان الالف والواو والياء
في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى
ان انقلابها هو الاعراب وقد افسده بعض النحويين
بان هذا يودي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف
وهذا لا نظير له في كلامهم • ومنها قال ابن فلاح في
المغني صفة اسم لا المبني يجوز فتحه نحو لا رجل
ظريف في الدار وهي فتحة بناء لان الموصوف والصفة
جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما
بعد التركيب ولا يجوز ان يكون دخلت عليها وهما
معربان فبنيا معها لانه يودي الى جعل ثلاثة اشياء

كثيرٌ ولعدّ ولا نظير له ه ومنها ما لابن فلاح ذهب البصريون
الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم
المشددة في آخره ه وقال الكوفيون ليست الميم بعوض
بل اصله يا الله أمّنا بالخير فحذفت الهمزة من فعل
الامر واتصلت الميم المشددة بالله فامتزجا وصارا كلمة واحدة
ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلمّ فانها
مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولمّ وعندنا
من هل وأمّ قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه
دعوى بلا دليل ه وقال الاندلسي في شرح المفصل قال
الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد
لما قبله ه ورده البصريون بان المكنى لا يكون تأكيدا
للمظهر في شيء من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم
غير جائز ه وقال ابن جني في الخصائص اذا دل الدليل لا يجب
ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى
فيما جاء على فِعِل إبلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم
يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو
للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك تحتاج
الى النظير الا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه
وتاءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان
يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود
النظير وهو عفريت ونفريت وكذلك قال ابو عثمان

في

في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال
المضارعة لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام ه وقد
قال الله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فجعل
عدم النظير ردا على من انكر قوله في الهمزة والنون
فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم
النظير وذلك قوله في الهمزة والنون من اندلس انهما
زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان كان هذا مثالا
لا نظير له ه وذلك ان النون لا محالة زائدة لانه ليس
في ذوات الخمسة شيء على فعلّلل فتكون النون فيه
اصلا لوقوعها موقع العين ه واذا ثبتت ان النون
زائدة فقد بقي في يدك ثلاثة احرف اصول
وهي الدال واللام والسين وفي اول الكلمة همزة ومتى
وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون
اصلا ولا همزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها
الزوائد من اوائلها الا في الاسماء الجارية على افعالها
نحو مدحرج وبابه ه فقد وجب اذن ان الهمزة والنون
زائدتان وان الكلمة بهما على انفعل وان كان هذا
مثالا لا نظير له فان ضامّ الدليل النظير فلا مذهب
بك عن ذلك ه وهذا كنون عنتر فالدليل يقضي
بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا
معك وهو فعلل ه وقال ابن يعيش ذهب المبرد

الى ان يكون لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا
مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو
والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك
قال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير قال
واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا
شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على
وجوده فلا وقال الشلوبين قول من قال ان الحروف
في الاسماء الستة دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف
اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد
في فوك وذو مال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة
على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال

فائدة قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل
بما لا نظير له في كلامهم ولهذا لم يذكر سيبويه في امثلة الابنية
الاسماء لانه اسم لقبيلة الى الاسود والعارق عبير
معول عليها في الابنية

حمل شيء على نظيره

قال ابن الاثير في النهاية المقتاب جماعة يتحدثون وهو
جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وسمار
فان السمار المتحدثون

الحمل على احسن القبيحين

عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال وذلك ان يحضرك
الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احداهما فينبغي حينئذ
ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواو

ورنتل

ورنتل انت فيها بين ضرورتين احداهما ان تدعي
كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد
في ذوات الاربع الا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة
وضوضيت وقوقيت والاخرى ان تجعلها زائدة اولا
والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها
اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد
تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه
اعني حال التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر
لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل
الكلمة عليه ومثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين
ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا
لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على
ما فيه جائز حملت المسألة على الحال فنصبت وكذلك
ما قام الا زيدا احد عدلت الى النصب لانك ان رفعت
لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت حملت على تقديم
المستثنى على ما استثني منه وهذا وان كان ليس
في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك
اصلا في العربية تحمل عليه غيره انتهى وقال ابن اياز
في نحو فيها قائما رجل ابو الفتح يسمي هذا الحمل احسن القبيحين
لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على
الموصوف افحش فحمل على احسنهما وقال ابن يعيش

انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه
لان حرف العطف خلف عن العامل ونايب عنه وما قام
مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية
فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم
مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على
عمل الجر فلام يجز جوازه كلام ما كل سودا تمرة
ولا بيضا شحمة على العطف على عاملين كما هو راى
الكوفيين حيث جعلوا جر بيضا بالعطف على سودا
والعامل فيه كل ونصب شحما عطفا على خبر ما ومثله
عندهم ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو يخفضون قاعدا
بالعطف على قايم المخفوض بالبا ويرفعون عمرا بالعطف
على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء
عمله فان قيل حذف المضاف وابقا عمله على خلاف
الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف
ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف
على عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله
وجه من القياس فاما مجيئه فنحو
ولمائح ليس بها انيس اي ورب بلدة وقولهم في
القسم الله لا تفعلن وقول رويه لما قيل له كيف اصبحت
خير عافاك الله اي بخير وقد حمل اصحابنا قراة حمزة
والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام

والام

والامر فيه ليس ببعيد لذلك البعد فقد ثبت بهذا
جواز حذف الجار وان التقدير لا استحسان وان كان
قليلا ولم يثبت في الاستحسان العطف على عاملين فكان
حمله على ما له نظراو من جميل احسن من غيره
واما من جهة القياس فلان القياس لما كان يقتضيه
الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز
في الفعل على سبيل الحذف

باب في الشي
يجي على وجه الذي يعطي الاول ذلك الحكم

عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال اعلم ان هذا باب
طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه
همزة التانيث بالواو نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي
وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة
التانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف ثم انهم
قالوا في النسب الى علبا علباوي والى حربا حرباوي
فابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما
شابهت همزة حمراء بالزيادة حملوا عليها همزة علبا
ونحن نعلم ان همزة حمرا لم تقلب في حمراوي لكونها زايدة
فتشبه بها همزة علبا من حيث كانت زايدة مثلها
لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة
حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كسا وقضاء
كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علبا

من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف
ليس للتانيث فهمزة علباء الاولى • الا ان الهمزة تبدل
همزة علباء واوا في علباوي لانها ليست للتانيث
فحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانت لغير التانيث
ثم الضمير قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة
قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زائدة كما ان
همزة كساء غير زائدة لكن هذه الاشياء لفظية
يحمل احدها على ما قبله تشبيها به وتصورا للحمل اليه
والى نحوه اوما سيبويه بقوله وليس شيء مما يضطرون
اليه الا وهم يحاولون به وجها • وعلى ذلك قالوا
صحراوات فابدلوا الهمزة واوا والبلا جمعوا بين علمي
تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع
على طريق التثنية ثم قالوا علباوات حملا بالزيادة على
حمراوات ثم قالوا كساوات تشبيها له بعلباوات
ثم قالوا قراوات حملا له على كساوات على ما تقدم
بسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة
هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف
بها والتزع في اثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله
من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجع
ولقوة احتياسهم في كل شيء شيئا وغيبتهم ما لا يكاد يشعر
به منهم باقي منه اصحابهم وعلى هذا امتنع الصرف ان لاكاه

الشبه

الشبه اللفظي نحو احمر واصفر وواحد ومالب ونقصت عليه
لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم
لشبهه بما لا حصة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه
اللفظي كثير وهذا كاف انتهى
ومن ثم قال الاكثرون ان من متعرف
ولم يكن له فعل لان ما لا يتصرف من فعلان اكثر فحمل
عليه اولى قاله صاحب البسيط وقال ابن يعيش ذهب
بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن ياء وذلك لانه راها
قد اميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت
الالف بالياء لانه قد سمع فيها الامالة والاصل ان تكون منقلبة
عن واو لانه ابدلت تاء في كلت وابدال التاء من الواو اعنها ف
ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة
الكاف وقال السخاوي في تنوير الدياجي سال سيبويه
الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر
اذا لم يكن له معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان
لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر
زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي
زيادة النون في رمان وان لا ينصرف حملا على الاكثر
وقال الشلوبين المحذوف من ذو ياء او واو لان الغالب
على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ان يكون اللام
المحذوفة ياء او واو لا غيرهما لانها اكثر من غيرها وان كانت

يمكن ان يكون المحذوف منهما. وقال ايضا قد تكون
الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع
بهما اذا كانت محمولة على غيرها كما لا تجمع بالواو والنون
وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه
ندمانون لان مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه
قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد
ذلك هو توجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان
ان لا يكون فيه فعلانة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن
مثل هذا يقال في الصفات التي اجتمعت فيها هذه
الشروط حتى لا تذكر منه الاخذ. وقال ايضا الالف
المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تكن تقلب من
التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لانه لا امالة
من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن ياء ولا
يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشا في الغيب فحمل
المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ
والاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون الفه منقلبة
عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم يعلم المماثل
من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول
عليه لما تحصل امر الامالة اعني وجودها وعدمها
في هذا النوع حملا على ما الفه منقلبة عن الياء لان الاكثر
زعموا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو

لان الياء اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات
الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومغزيان ولا
ترجع الياء الى الواو نحو مرميان استهاه. وقال ابن عصفور
قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
اولى من قول الكسائي انه فاعل بفعل مضمر لان اضمار الخبر
اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى. وقال ابن اياز
ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع واذا
وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى. وقول
البصريين انها حرف يجر الاسم وانما ينتصب المضارع
بعدها كان بتقدير ان ارجح لانها اذا ترددت الكلمة
بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال
فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان عوامل
الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا
فعوامل الاسماء الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر. وقال
ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة
فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون
قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق
الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على
جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من تخالفها
قال فيسلم توافق الجمل يعارضه انك اذا نصبت
تحتاج الى التقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شيء

فالجواب انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير
كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب
وقلة الاختلاف والحمل على الاكثر اولى وقال ابن فلاح
في المغني لام ذي بمعنى صاحب يا على الاصح حملا
على الاكثر فيما بنيه واو • وقال ابن يعيش انها
في هذه بدل من اليا في هذي وانما كسرته ووصلت
باليا لانها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها الاضمار
الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه قال سيبويه
ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بهاء الضمير وليست
للضمير حملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا
كان ما قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه
• ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على
اصل القياس تقول هذه هند وقال ايضا الياء
الثانية في نوقيت وصوصيت بدل من الواو لانها
كررت واصلها نوقوت وصوصوت وانما قلبوا الثانية
ياء لوقوعها رابعة على حد اعطيت وادعيت فان قيل
فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت
قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو
قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل انما هو على
الاكثر وقال المالقي في وصف المباني الا المفتوحة
المشدده حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال

هلا

هلا وانه يعكس القضية فنقول ان الهمزة بدل من
الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء
لانها لم تبدل الا في ماء وامواه والاصل ماه وامواه
وفي اهل قالوا آل والاصل أهل فسهلوا الهمزة وربما
قد ابدلت منه الهمزة في ابان نعما واصبال وفي ارحت
الماشية اهرحت الماشية وفي ارقت الما فاوا ارقت
وفي اشيا غير هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال
ابو حيان في شرح التسهيل ان اما ان اقترنت بما بعدها
قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه
ان ورث بذلك قرينة كان على حسبها وان لم يقترن به
قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم
ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت
قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عرى
عن القرينة وجب الحمل على الاكثر حمل على معنى
قال في الخصائص اعلم ان هذا الشرح غور من العربية
بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القران وفصيح
الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المؤنث
وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي
حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان
ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك • فمن تذكير المؤنث
قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي

وهذا الشخص فمن جاءه موعظة من ربه لان الموعظة
والوعظ واحد ان رحمة الله قريب اراد بالرحمة
هنا المطر ومن تانيث المذكر قراءة من قرأ تلتقطه
بعض السيارة وتوهم ذهبت بعض اصابعه انث
ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض
الاصابع اصبعا وتوهم ما جاءت كتبه ما جاءت
حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى وانشدوا

اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت
به الخوف والاعداء من كل جانب

ذهب بالخوف الى المخافة وقال

يا ايها الراكب المزجي مطيته
سائل بني اسد ما هذه الصوت

انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن
ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل اليمن يقول فلان
لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول
جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب
قال الاحمق وقال

لو كان في قلبي كقدر قلامة
حبا لغيرك قد اتاها ارسلي

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير
المؤنث كأتان وآتن وعناق واعنق لما كان الرسول

هنا

هنا انما اراد بها المرأة لانها في غالب الامر ما تستخدم في
هذا الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناب وتبع قالوا
ذهب بالنابت الى الربيئة وقال

فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انث الشخص لانه اراد به المرأة وقال

وان كلابا هذه عشر ابطن
وانت بريء من قبائلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من
قبائلها واما قوله كما شرقت صدر القناة من الدم
فانه شئت قلت انث لانه اراد القناة وان شئت
قلت ان صدر القناة قناة وقال

لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

فقال طول الليالي اسرعت في نقضي وقال
الله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله لانه
امرأة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو احسن
الصبيان واجمله افرد الضمير لان هذا موضع يكثر
فيه الواحد كقولك ما هو احسن فتى في الناس
قال ذو الرمة

ومية احسن الثقلين وجها
وسالفة واحسنه قذالا

فافرد الضمير مع قدرته على جمعها، وقال تعالى ومن
الشياطين من يغوصون له فحمل على المعنى وقال
تعالى من اسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند
ربه فافرد على لفظ من ثم جمع من بعد. والحمل على المعنى
واسع في هذه اللغة جدا. ومنه قوله تعالى الم تر الى
الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كالذي مر على قرية
قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كانه قال أرأيت
كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر على قرية فجاء بالثاني على
ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس
الا زعمت بسباسة اليوم انني . . .
. . . كبرت وان لا يحسن السر امثالي
بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لانه معطوف على ان
الثقيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز
ان يكون فيه الخفيفة حتى كانه قال الا زعمت بسباسة
ان تكبر فلانة ومنه قوله . . .
يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا
اي وحاملا رمحا فهذا المحمول على معنى الاول لا لفظه
وكذا قوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء
وقوله . . .
تراه كان الله يجدع انفه وعينيه ان مولاه ثاب له وفر
اي ويفقأ عينيه. ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى
فعل يتعدى به كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث
الى نسائكم لما كان في معنى الافضاء عداه بالى. ومثله
قول الفرزدق . . .
قد قتل الله زيادا عني . لانه في معنى صرفه. وقول
الاعشى . سبحان من علقمة الفاخر . .
علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءة
منه. وقال ابن جني فان قيل قد زعمت ان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما
هو زيد والعامل فيه الاشارة من حيث هو خبر والابتداء
لا يعمل شيئا فالجواب ان هذا كلام محمول على
معناه دون لفظه. والتقدير اشير اليه او انتبه له
فهو معمول من جهة المعنى وعمل فيه الفعل وانه
قولهم نشدتك الله الا فعلت كلام محمول على المعنى
كانه قال ما نشدتك الا فعلت اي ما اسالك الا فعلك
. ومثل هذا شر اهر ذا ناب. وانما ساغ ان يحمل شر اهر
ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في نشدتك الله
الا فعلت لظهور قوة الدلالة على المعنى بدخول الا فيه
عليه. ومثله من حمل على المعنى قوله . . .
وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي. والمراد ما يدافع وكذلك
فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا انا. وقال ابو حيان

في اعرابه كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو قام
زيد وزيد قائم وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام
ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت
اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان
كان ليس ما بعد علمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية
ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة
للجملة الفعلية نحو •

على حين عاتبت المشيب على الصبا •

اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى
وهو المصدر فحسنت الاضافة هو قال الزمخشري في
الاحاجي قولهم نشدتك بالله الا فعلت كلام محرف
عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذهب
ما اغربوا به على السامعين من امثالهم ونوادر الغازهم
واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون
به على اقتدارهم وتصرفهم اعنة فصاحتهم كيف
شاءوا وبيان عدوله ان الاثبات فيه قائم مقام النفي
والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الا
فعلك وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الزمخشري
هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة
اخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في العبارة وليس من
قبيل الالغاز وقال ابو علي نحو قولهم شر اهر ذا ناب

بمعنى

بمعنى في ان اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر قال وقول الزمخشري اقيم
الفعل فيه مقام الاسم يعني الا فعلت اقيم مقام
الا فعلك • قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو
متروك اظهاره قوله •

يا حر انشد اما انت ذا نفر • فان قومي لم تأكلهم الضبع

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لا انطلاق | قلت
اي لان كنت في نفر وجماعة من اسرتك فان قومي
كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه
اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة قال
الزمخشري من المحمولة على المعنى قولهم حسبك
ينم الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف
وقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لانه
بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وقال ابو علي الفارسي
في التذكرة اذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى
دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى احالة معنى
ولا فساد فيه • وذلك نحو قولهم شر اهر ذا ناب وشيء
جاء بك به وقوله •

وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي • وقولهم قل احد
الا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل
هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد

والتباس فانه يحمل على المعنى حيث يؤدي الى الالتباس
يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو
اذا مر بهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمرو فنفى على
المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا
ما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا
امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما ولهذا نحو قوله ما مررت
بزيد وعمرو لو نفى اللفظ لامكن ان يكون نفى مرورا
واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى
كذلك جميع قوله ما مررت بزيد او عمرو وما مررت بواحد
منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا **فائدة**
اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على
اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه
واما المعنى فخفي وراجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ
والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك
اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق
وبانه لو عكس حصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم
رجعت الى غير المراد لانها المعول على المعنى فيحصل الابهام
بعد التبيين وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان العرب
اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انتكاث
وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف

م

على

على انه قد جاء منه شيء قال وليس بكثير بل قليلا ان
• وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده
على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على
اللفظ لان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار
اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع الى
الاضعف واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء
دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة
موارده دليل على قوته فلا يمتنع ان يكون قليل
الموارد اقوى من كثير الموارد قال واما ضعف العود
الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد
باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين
فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد
الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل فليس بضعيف
فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير
ضعف وقال الامام ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية
العرب تكره الانصراف عن شيء ثم الرجوع اليه بعد
ذلك في معانيهم فلذلك يكرهونه في الفاظهم وانشد
اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد • اليه بوجه آخر الدهر ترجع •
وكذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى
في لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها وكذلك يكرهون

الرجوع الى الاتباع بعد القطع في النعوت قال الشلوبين
في شرح الجزولية اذا قلت ما اظن احدا يقول ذلك
الا زيدا فالنصب اجود على انه بدل من احد واما
الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى
مع وجود الحمل على اللفظ كالاتباع الا مع وجود النعت

حمل الشيء على نقيضه فيه فروع منها

قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام
وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين
فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا
لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين
وقال في البحر لم يجمع من الصفات التي مذكرها افعل
على فعال الا عجفا وعجاف وقال في البسيط والذي
حسن جمعها في قوله تعالى سبع عجاف حملها على سمان
لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير
على النظير وقال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن
قول الكسائي في قوله •

اذا رضيت علي بنو قشير • انه لما كان رضيت ضد سخطت
عدى رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره
وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرا فقال
قالوا كذا كما قالوا كذا واحدها ضد الآخر • وقال ابن اياز
في شرح الفصول ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض

لان

لان كل واحد منهما ينافي الآخر ولان الذهن يتنبه لهما
معا بذكر احدهما قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافي
الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف
الآخر نحو اذهب فحمل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه
مثله في المعنى وحمل عليها لا في النهي من حيث كانت
ضد الامر • وقال ابن عصفور في شرح الجمل كم ان كانت
اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف
الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب
وذلك انها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما ان رب كذلك
وهي ايضا للتكثير فهي نقيضة رب لان رب للتقليل
والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجري
مجرى ما يناسبه قال ابن النحاس في التعليقة
انما كسروا النون في المثنى لسكونها وسكون الالف
قبلها والكسر نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشيء
الذي هو نقيضه لان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره • قال السهيلي في الروض الانف يحملون
الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة
• قال الشيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته
قيل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة
• قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه وهو
قط كما قيل في كم • قال ابن النحاس في التعليقة لا يبنى

بعض وبالعجم حملا على كل لانه نقيضه وحكم النقيض
ما يجري على نقيضه وقال ابن فلاح في المغني لغت
العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتني
وفقدتني حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشي على
ضده وقال الجاربردي في شرح الشافية بطنان فعدت
لا فعلاء لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش
وبطنانا اسم لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق فجعل
كذلك حملا للنقيض على النقيض وقال ابن هشام
في تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشي على نقيضه وذلك
في مسايل الاولى لا النافية حملوها على ان في العمل
نحو لا طالعا جبلا حسن الثانية رب حملوها على كم
على [illegible] فانه الكسائي الثالثة نصب عدوه بعين
حملا على نقص وذلك قوله
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني
قال ابن هشام وهذا ما خطر لي الرابعة نسي
علقوها حملا على علم قال
ومن انتم انا نسينا من انتم وريحكم من اي ريح الاعاصر
الخامسة خلا منه حملوها على ضدها من باب فعال لانه
وزن يقتضي المدح وليس فيه ما وهذا ما خطر لي عرضته
على شيخنا فاعترضه بان الدال هنا على خلاف باب نزال انه

وخصالر

وخصالر لا شيا بل الورب بل الحروف قال وهو نحل
السادسة حبعان وعطشان حملوها على شباب
ورياب وملاب لان باب فعلان للوصف السابعة
دخل حملوها على خرج مجازا بمصدرها كمصدره فقالوا
دخولا كخروجا هذا ان قلنا انه دخل متعدية وقيل
انها قاصرة فلا حمل الثامنة شكر عدوها باللام
حملا على كفر فقالوا شكرته وله وبه قاله ابن خالويه
في الطارقيات التاسعة قالوا ابطل بطلانه حملا على
ضده من باب الصانع تجرحا رح العاشرة قالوا
مات موتانا حملا على حيي حيوانا لانه باب فعلان للتقلب
والتحرك الحادية عشر كم الخبرية حملوها على رب في
لزوم الصدرية لانها نقيضتها الثانية عشر معمول
ما بعد لم ولما تقدم عليهما حملا على نقيضه وهو الايجاب
قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه
تقديم المعمول في ما ضربت زيدا الا انه ايضا نقيضه
الايجاب وليس بشي لانه لا يلزم اعتبار النقيض
الثالثة عشر قالوا كثر ما يقولن ذلك حملا على
قلما يقولن ذلك وانما قالوا قلما يقولن ذلك لان
قلما تكون للنفي انتهى وقال في موضع اخر من تذكرته
كما يحملون النظير على النظير غالبا كذلك يحملون النقيض
على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها

على انه وكم مستكثرا اجروها مجرى رب التي للتقليل فجروها
وخصوها بالنكرات وقالوا امراة عدوة فالحقوا الهاء
تا التانيث وحكم فعول اذا كان صفة للمونث وكان
في معنى فاعل الا تدخله تا التانيث وقالوا امراة صبور
وناقة رغوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي
ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها في عدوة
وقالوا الغدايا والعشايا فجمع غدوة وغداة على فعائل
وحكى انه يقال فيه غداء وغدوات وغدوة وغدوات
لانهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لان الغداة
اول النهار كما ان العشية اخره **حمل الاصول على الفروع**
قال ابن جني قال كان ابو عثمان لا يجيز ضاربان اي علمه
لانك لا تضيفه اليه مضمرا كما لا تضيفه اليه
مظهرا قال وجازت اضافة المصدر الى الفاعل فجازت
اضافته اليه مظهرا قال ابن جني كان ابا عثمان انما
اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان
المضمر اقوى حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان
المضمر اشبه بما حذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر
ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث
كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين وليس
كذلك المظهر بقوته ودون صورته الا ترى انك تثبت
معه التنوين فتنصبه نحو هذا ضارب زيدا فلما كان

المضمر

المضمر بما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر عليه
وان كان هو الاصل عليه ومن ذلك قولهم انما استوى
النصب والجر في المظهر نحو رايت الزيدين ومررت
بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رايتك ومررت
بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه
حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب
واذا عري منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره
وليس كذلك المظهر لانه باب الاظهار ان يكون مرسوما
بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية
وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امرا
غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء
واذا تاملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت
فرعا على اصل لا اصلا على فرع • الا ترى ان المضمر
اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع
في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة
من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين
والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متوغل
في الاعراب لا في البناء فاذا بدهتك هذه المواضع فقفا
فلا تخضع لها ولا تعطها باليد مع اول ورودها وتان
لها ولا تلاطف بالصنعة ما يورده عليك منها مناظرا كان
او خاطرا انشاء الله • وقال في غلبة الفروع على الاصول

[illegible]

فقد شبهوا الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده
ذلك الفرع من ذلك الاصل • الا ترى ان سيبويه
اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من
موضعين • احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب
الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه
وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت
ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما • الا تراهم لما
شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى
بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه • وكذلك
شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمتْ
وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلاثهْ اربعه وفي
قولهم سبسبا وكلكلا • واجروا غير اللازم مجرى اللازم في
قولهم لَمرُ ورتى (?) وها الله وهي التي فعلت وقوله •
فقلت اقتى شترق ام غادي حلم (?) • وقوله •
ومن يتق الله فان الله معه • جرى تقف مجرى علم
حتى صار يتقف كعلم • واجروا اللازم مجرى غير اللازم
في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى
واجرى النصب مجرى الرفع لا يلزم فيه الحركة ومجرى
الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير • وحمل النصب
على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما
لا ينصرف • وشبهت اليا بالالف في قوله •

كأن

كأن ايديهن بالقاع القرق • وحملت الالف على اليا في
قوله •
اذا العجوز غضبت فطلق • ولا ترضاها ولا تملق
ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله •
قد ضمنت اياهم الارض • والمتصل موضع المنفصل
في قوله •
ان لا يجاورنا الاك ديار • وقلبت الواو ياء استحسانا
لا عن قوة علة في نحو غديات وعشيات والبيض لياح
وقلبت اليا واوا استحسانا لا عن قوة علة في الفتوى
والبقوى والدعوى والتقوى وقولهم عوى الكلب عوية
دعوة • واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض
ومنذ • واتبعوا الاول الثاني في نحو اقتل ودخل اخرج
فلما راى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشيء محته (?)
على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا
لهما وتتميما للمعنى الشبه بينهما حكم ايضا بجر الوجه من
قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في
قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب في قولهم
هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل
ونظيره ايضا في قولهم يا اميمه • الا تراهم لما حذفوا الهاء
فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتيادا
للفتحة في الميم وان كانت المحذوفة فرعا وكذلك قولهم طلحت

اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت
اهل اليمامة قال ومن غلبة الفروع للاصول
اعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف
فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك وابوك وهنوك
فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا
التقدير توطئة لما اجمعوه من الاعراب في الجمع بالحروف
• ومن ذا ايضا نحو اخر من حمل الاصل على الفرع الا انهم
اعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية
والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف
وان كان في رتبة الآحاد وهي الاول من حيث كان قد
صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى
من الحركة فقد ترى الى ان اعراب الواحد اضعف مما
من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل
والاضعف كانه الفرع • ومن ذلك حذفهم الاصل
لشبهه بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها
زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم
ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يجر
• ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف مرمى ومدعى
في النسبة فاجازوا مرمي ومدعي تشبيها الالف هنا وهي
لام بالالف الزائدة في نحو حبلى وسكرى ومن
ذلك حذفهم تحية وان كانت اصلا حملا لها على تسمية

وان كانت زائدة فقالوا تحوي كما قالوا تسقوي وحذفوا
الحروف الاصلية في قوله •
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل • وقوله •
كما بها ملك لم يغيرا • وقوله •
غير الذي قد يقال ملكذب كما حذفوا الزائد في قوله
وحاتم الطائي وهاب المئي • وقوله •
ولا ذاكر الله الا قليلا • ومن ذلك حملهم التثنية وهي
اقرب الى الواحد على الجمع وهي ابعد عنه الا تراهم
قلبوا همزة التأنيث فيه واوا فقالوا حمراوان كما
قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات • ومن ذلك حملهم
الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف
نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما
وراءه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم
في نزال نظرك ليس الى انها لحقت بالمبنية كما لحقت
ما جاء في العمر وكذلك قالوا ايضا في عسى انها منعت
التصرف حملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدلك على
قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحق
تناسب اوضاعها • وقال ابن النحاس في التعليقة
انما عمل المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل
واشبهه فعمل باب في خلع الادلة •
هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الخصائص • وقال من

ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اى
انسان انسانا ومررت برجل رجلا الا تراه كيف جرده من
الاستفهام وسلك له غيرها ونحوه قولهم فى الخبر مررت
برجل اى رجل جرده ايضا من الاستفهام ايضا وعليه
بيت الكتاب • • • •

والدهر اثنما حال دهار بر اى والدهر فى كل وقت
وعلى كل حال دهار برأى بيتلون ويتقلب باهله
وانشد ابو على • • •

اذهبها ما لقيت وهيه موويا الماء الف مهمن وي
واسما ما اسماء لبلذا دعته الى واصحاب باب وايف
قال تجرد اى من الاستفهام ومنها التعرف لما ذهب
منه التعريف والتانيث وذلك انه وصفها علية
على الجهة حتى جعلها ما قوله و بناء كذلك ايضا
غير انه لك فى اسما وجهين • احدهما ان تكون الفتحة
فى اسما فى موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة
اليصرف فاجتمع فيها التعريف والتانيث وجعل ما زائدة
بعدها للتوكيد والاخر ان يكون فتحة لنونه من اسما
فتحة التركيب وينضم اين اليها فبنى الاول على
الفتح كحضرموت وبيت بيت موحينئذ يقدر فى الف
ما فتحة ما لا ينصرف فى موضع الجر • ويدل على انه قد يضم
ما بعده الى ما قبلها ما انشدناه ابو على عن ابى

عثمان

عثمان • • • •
ثور ما اصيدكم ام ثور بني هامرتكم بجاءت العزيني
فقوله اثور ما فتحة الرا منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده
كفتحة را حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب
التنوين لا محالة لانه مصروف وبنيت ما مع الاسم
على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة فى نحو لا رجل والكلام فى
وبيما هو الكلام فى اثور ما واخبرنا ابو على ان ابا عثمان
ذهب فى قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
الى انه جعل مثل وما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما
جميعا عندنا فى موضع رفع صفة لحق وما خلعت منه
دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو على • •
ان جروا عامر يسوا بفعالهم • ام كيف يجزونى السوءى من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به • رئمان بعد ادماخن باللبن
كان فى اصل الوضع للاستفهام كان كيف كذلك ومحال
اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما
قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى ان تكون كيف
ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع
فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون
كيف هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت
منها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى
حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما عربت

من حي قولهم صه ومه مثلا لما خلعت عنها دلالة الاسمية
ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو رأيتك
هي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة
الاسم في قولهم ذلك وأولئك وهاءك وأبصرك زيدا
وأنت تريد أبصر زيدا ولبست الخال في معنى ليس
خال وقولهم أرأيتك زيدا ما صنع • وحكى أبو زيد
بلاك والله وكلاك أي بلى وكلا فالكاف في جميع
ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية وموضع
ها من الإعراب • ونظير ذلك التاء من أنت فإنها خلعت
عنها دلالة الاسمية وخلصت حرفا للخطاب والاسم أن
وحده قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف
في قول الانسان مثلا للملك ضربتك ذلك الرجل لهذا
المعنى وهو عزوها من معنى الاسمية فإن قيل
فكان ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر قيل
التاء وإن كانت حرف خطاب لا اسما فإن معها نفسها الاسم
وهو أن من أنت فالاسم على كل حال حاضر وليس
كذلك قولنا ذلك لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا
اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه
وهو أن والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها
• فاعرف الفرق بين الموضعين • ومن ذلك في نحو
أكلوني البراغيث وقاموا إخوتك والإلحاق في قاما أخواك

والنون

والنون في يعصرون السليط أقاربه كلها مخلوعة
من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية
والتأنيث ومن ذلك قولنا ألا قد كان كذا وقول
الله سبحانه وتعالى ألا إنهم يثنون صدورهم فألا هذه
لإثبات التنبيه وافتتاح الكلام فإذا جاءت معها
خلصت افتتاحا وصار التنبيه الذي كان فيها لما دونها
• وذلك نحو قوله تعالى ألا يا اسجدوا لله وقول
الشاعر •
ألا يا سنا برق على قلل الحمى • لهنك من برق علي كريم
ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى
الجمع فإذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت
عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء
البرد والطيالسة • ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان
العطف والاتباع فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت
عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو إن تقم فأنا أقوم
• ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة
كقولك هاءَ وهاءِ فإذا ألحقتها الكاف جردتها من
الخطاب لأنه يصير بعدها في الكاف وتفيد هي ابتداء وهو
وليس هاك وهاكِ وهاكما وهاكم • ومن ذلك يا في
ابتداء تكون تنبيها ونداء في نحو يا زيد ويا عبد الله • وقد
جردت من النداء للتنبيه البتة نحو قوله الله تعالى ألا يا اسجدوا

كما في قوله الا يا اسجدوا وقول ابن العباس انه اراد الا
يا هولاء اسجدوا امر وودعت نا وكذا قول العجاج
يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى انما هو كقوله ها اسلمى
وكذلك قولهم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره
ابن جني في هذا الاصل وقاله شيخه ابو علي في التذكرة

حرف الراء الرابط يحتاج اليه في احدى عشر
موضعا الاول جملة الخبر وروابطها عشرة الثاني
جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث
جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة
الحال ورابطها الواو والضمير او كلاهما الخامس الجملة
المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته

اوضربت

اوضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض
وبدل الاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو عموا وصموا كثير
منهم عن الشهر الحرام قتال فيه ومما لم يحتج بدل الكل
الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة
التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط كذلك الثامن
معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير التاسع
جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا
الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه العاشر
العاملات في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف
كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو
وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن
يبعث الله احدا الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول
وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه
والزيدان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز
ان يكون الضمير فيه مقدرا فائدة اذا قلت
مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط اقوال احدها
قول الكوفيين ال نائبة عن الاضافة اي وجهه
فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين
انه محذوف اي الوجه منه الثالث قول الفارسي
وتبعه ابن الخباز انه ضمير في الصفة والوجه بدل
منه ذكره ابن هشام في تذكرته قاعدة قال السبكي

في شرح الجزولية اصل الحذف للرابط انما هو للصلة
لا للصفة **الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال
عنه** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه
حينئذ بالماضي • وقد كان اصل المضارع ان يكون
مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم
والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من
جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من
الانتقال عنه وتشبيه الشي بجنسه اقرب من
تشبيهه بغير جنسه • قال وكذلك اذا اتصلت به
نون التوكيد اشبه فعل الامر من جهة ان الذي لحق
هذا ما لحق هذا وان المعنى الذي لحقت له الامر هو
المعنى الذي لحقت له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه
وصار ان الرجوع الى الاصل وهو البنا في الافعال ايسر
من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشي بجنسه اولى
من تشبيهه بغير جنسه **رب شي**
يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة قال ابو علي الفارسي
في البغداديات في قوله • • • • • •
لا تجزعي ان منفسا اهلكته • ان الفعل المحذوف والفعل
المذكور مجزومان في التقدير وان جزم الثاني ليس
على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير

ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار
ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا في ضرورة لاستمرار
فلا بدليل اهلاكهم اياها الا بسم ولان تقدم مثلها متو
للدلالة عليها • ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر
امرر ومنع من تمرر انزل حتى يقول عليه • وقال
حين قال مرر بمن صالح ان لا صالح فطالح بالخفض
انه اسهل من اضمار رب بعد الواو **ورب شي**
يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا
فانه ضعيف جدا او حسن في ضربوني وضربت قومك
واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما
استغني في نحو زيدا ظننته قائما عن مفعولي ظننت
المذكورة عن ذكر مفعولي المقدرة • **رب شي يمتنع**
ولا يمتنع استقلالا قال ابن هشام في المغني اما
حرف شرط بدليل لزوم الفا بعدها نحو فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا
فيقولون الاية ولو كانت الفا عاطفة لم تدخل على الخبر
اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح
الاستغنا عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف
تعين انها فا الجزا فان قلت فقد استغني
عنها في قوله • • • • •
فاما القتال لا قتال لديكم • قلت هو ضرورة فان قلت

فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى واما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف
القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف
ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره
يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره
ابتداء لم يصح ربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا
على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول
العمر والعمر ذكره الفارسي في التذكرة حرف
الزاي الزيادة فيها فوائد الاولى قال ابن دريد
في الجمهرة لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة
الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية فقلما يمتنع
منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي فاذا عرف
مواقع الزوائد في الابنية كما سنذكره جريا لا يشتبه
عليه امرها الثانية قال ابن دريد عند بعض
النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه
الاحرف كلمتان وهو قوله اليوم تنساه وهذا عمل
ابو عثمان المازني وقال ابن يعيش في شرح المفصل
يحكى ان ابا العباس سال ابا عثمان عن حروف الزيادة
فانشد

هويت السمان فشيبنني * وما كنت قدما هويت السمان

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت
السمان

السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشارك
فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة
لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف
قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس
منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب
واما لضرب من التوسع في اللغة نحو الف حمار
وواو عجوز وياء سعيد قال واذا ثبت زيادة حرف
في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى كجؤذر
حكى فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة
لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل
جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه
اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون
زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال وكذلك
سؤدد بضم الفاء وضمها حيث فتح كانت زائدة لاصالة
لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون
اصلا في لغة زائدة في اخرى انتهى الثالثة
في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل حروف
الصلة ان وان وما ولا ومن والباء قال
ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغاء من عبارات
البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين
ونعني بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث

معنى • وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الخمسة • قال
وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوايد لغير معنى اذ
ذلك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم
لم يجدوه في اللغة ولما ذكروه من المعنى فان كان الاول
فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان
الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زيد ليس المراد انه
دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد
معنى صحيح • وقال السيرافي من النحاة من قال في هذه
الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من
الكلام • ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول
لغو • ومنهم من يقول توكيد • وابى بعضهم الاغضاء ولم
يجوز ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت
لغير معنى البتة • وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف
الزيادة سميت حروفا في الصلة لانها يتوصل بها
الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي
في شرح المفصل اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين
• ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن
في الجملة ولا في استقلال المعنى قال والغرض بزيادة
هذه الحروف عند سيبويه التاكيد قال عند
ذكره فيما تقدم في لغو في انها لم تحدث اذا جاءت
شيئا لم يكن قبل ان تجيء من العمل وهو توكيد للكلام

قال

قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في حرف
الذي يسمونه لغوا وبين انه للتاكيد لئلا يظن
انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد
معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة
اذ بها لم يمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما
من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوايد
تاتى له وصح ومذهب الغزالي هذه الحروف معتبر
في معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي
عنده من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد
للمعنى ويبطل مذهب الغزالي بانه لا يطرد في كل الحروف
• الا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليست
حرف نفي وقد اكدت النفي وجملته عاما فان قلت
العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار
فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض
في فعل الحكيم قلت حروف العلة تشبه زيادتها
بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل
الكلام بخلاف ان وأنّ فانه لم تشبه زيادتهما
بالاضافة الى ما لهما من المعنى انتهى • وقال الشلبي
معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفتها
لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم يتغير
عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى

وهو للتوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة
لأن التوكيد معنى صحيح لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى
وقيل إنما يزيدونه طلبا للفصاحة إذ ربما يتعذر النظم بدون
الزيادة وكذلك السجع ففائدة الزيادة التوسعة في
الفصاحة مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى وقال
الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية
وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ليس وما فإن قيل يجب أن لا يكون
زائدة إذا أفادت فائدة معنوية قيل إنما سميت
زائدة لأنها لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها
إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم
تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزم
أن يقعوا على حذف إن ولام الابتداء وألفاظ التوكيد
أسماء كانت أو لا وإلا لم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل
كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل كما في فبما رحمة من الله
وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
أفصح وكون الكلمة والكلام بسببها مهيئا لاستقامة
وزن الشعر وحسن السجع وغير ذلك من الفوائد
اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولا سيما كلام الباري تبارك وتعالى وأنبيائه عليهم

الصلاة

الصلاة والسلام وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد
تنفرد إحداهما عن الأخرى وإنما سميت أيضا حروف
الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى
إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك **الرابعة**
قال ابن عصفور في شرح المقرب زيادة الحروف خارجة
عن القياس فلا ينبغي أن يقال بها إلا إن ورد بذلك
سماع أو قياس مطرد كالقول بالباء في خبر ما وليس
ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لأنه لم يجئ
منه إلا ما حكي من كلامهم أخوك فوجد بل أخوك فجهد
وقول الشاعر

يموت أناس أو يشيب فتاهم ... ويحدث ناس والصغير فيكبر

الخامسة قال ابن إياز من الزائد ما يلزم وذلك
نحو الفاء في خرجت فإذا زيد ذهب أبو عثمان إلى أنها
زائدة مع لزومها واختاره ابن جني في سر الصناعة
وكذلك قولهم افعله آثرا ما أي أول شيء فما زائدة
لا يجوز حذفها وكذلك الألف واللام في الآن زائدة
في القول المشهور مع لزومها وكذلك الألف واللام
في الذي والتي وما في مهما وأن في خبر عسى قال بعضهم
إنها زائدة وهي لازمة وحينئذ لا تتقدر بالمصدر
ويزول الإشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة

نحو ليت عسى زيدا ان يقوم حتى احتاج ابو علي الى تاويله
في العسكريات بحذف المضاف اي عسى زيد ذا القيام
انتهى **السادسة** قال ابن يعيش انما جاز ان يكون
حروف النفي صلة للتاكيد لانه بمنزلة نفي النقيض
في كقولك ما جاءني الا زيد فهو ايجاب فقد نفي فيه
النقيض وحقق ايجابه لزيد وكذلك قول عجاج •
في بئر لا حور سرى وما شعر • المراد في بئر حور ولا مزيدة
وقالوا ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو هي التي جمعت بين
الثاني والاول في نفي المجيء ولا حققت النفي واكدته
• الا ترى انك لو اسقطت لا لعقلت ما جاءني زيد
وعمرو لم يختلف المعنى • وذهب الرماني في شرح الفصول
الى انك اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان يكون
انما نفيت ان يكونا اجتمعا في المجيء فقد افترق بين
المخففة والصلة فالمحققة تستغرق ان تقدم نفي والصلة
لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى لم يكن الله
ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا فلا هنا المحققة وقال
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة فلا فيه المؤكدة •
والمعنى ولا تستوي الحسنة والسيئة لان يستوي
من الافعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اختصم
واصطلح وفي الجملة لا تزاد الا في موضع لا لبس فيه
انتهى **السابعة** قال ابن السراج قد زادت في كلام

العرب

العرب لا نحو ما يكرم زيد ولكنه يفيد التاكيد ونقل عنه
ابن يعيش انه قال حق الملغي عندي ان لا يكون عاملا
ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه
لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف
الجر لانها عملت قال ودخلت لمعان غير التاكيد •
فائدة قولهم جئت من لا شيء قال الطيبي
في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر
وفيه وجهان • احدهما ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى
اي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة
فتكون صورته صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول
النابغة •
امسى بلاقع لا عم ولا خال •
وقول الشماخ •
اذا ما ادلجت وضعت يداها • لها ادلاج ليلة لا هجوع
لا هجوع صفة لليلة اي ليلة النوم فيها مفقود لان
الهجوع النوم • والثاني ان تكون لا غير زائدة لا لفظا
ولا معنى كقولهم غضبت من لا شيء وجئت بلا مال
قال ابو علي فلا مع الاسم المجرور في موضع جر بمنزلة خمسة
عشر وقد يجر الاسم بلا **حرف السين** سبب حكم
قد يكون سببا للنقلة على وجه • عقد لذلك ابن جني
بابا في الخصائص من ذلك الادغام يقوي المثل وقولهم

بضعف لضعيف ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف ومن
بنفسها تقتضيه سبك الاسم من الفعل بغير حرف
سابك في نظائره منها اضافة الزمان الى الفعل
وهو في حقيقته الى المصدر نحو هذا يوم ينفع ومنها
وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو
سواء علي أقمت أم قعدت يومها ووقوع المضارع بعد
الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تأتينا فتحدثنا
اي ما يكون منك اتيان فحديث والفعل الذي بعد
الفاء في تأويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان
ليكون ان عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن
ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد ما زيد يكرم
فيكرمه اذا نابريد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه لانه
كان مصدر معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم
فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك
لا يجوز ان يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم في
تقدير المصدر

الاطراد

ويقابله الاطراد قال ابن جني في الخصائص اصل مواضع
طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت الطريد
اذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة
الفرسان واطرد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح واما
مواضع ش ذ ذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين

حد الشذوذ

الاصلين

الاصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات
على سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العرب
ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة
مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد
الى غيره شاذا حملا للكلام في الاطراد والشذوذ على
اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعا
وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قولهم قام زيد
وضربت عمرا ومررت بسعيد ومطرد في القياس شاذ
في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك
قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع
باقل والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس
ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو
عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول
في قوله

لا تعذلن اني عسيت صائما وقولهم عسى الغوير
ابؤسا والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس
كقولهم استحوذ واحوص الرمث واستصوبت
الامر واستنوق الجمل واستفيل الجمل واستتيست الشاة
واغيلت المرأة وقول زهير

هنالك ان يستخولوا المال يخولوا والرابع
الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول

ما عيناه واوان نحو ثوب مصوف ومسك مدوف وفرس مقود ورجل معود ومن مرضه • وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه • واعلم ان الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلاً يقاس عليه غيره • الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود • فان كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله • من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما • فاما قول ابي الاسود

ليت شعري عن خليلي ما الذي • • غاله في الحب حتى ودعه •

فشاذ • فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فاتسع منبع • ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس • ومن ذلك قول العرب اقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم • قال ابو عثمان والقياس

يوجب

يوجب ان تقول اقائم اخواك ام قاعدهما الا ان العرب لا تقوله الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى قال وما ورد شاذا عن القياس مطردا في الاستعمال قولهم الحوكة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جميع ما يجري مجراه ولا في مثل صومة وقد قالوا على القياس حائكة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا في العلامات عنهم نحو بايع وسائر نبيعه ولا نسيره وانما نشذ ما شذ من هذا ما عينه واو لا نحو الخونة والحركة والحول والدول وعلته عندي قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صحت نحو الحوكة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها • وفي شرح المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله

• ويستخرج اليربوع من نافقائه • • •

• ومن جحره ذو الشيخة اليتقصع

قال والذي شجعه على ذلك انه راى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى

وقوله *
من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالود عني
شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما
فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه
الا حرف او حرفان وقولهم يا صاح واطرق كرا بترخيم
صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس
فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له * قال وقولهم من ابنك بفتح شاذ في
القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر
شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي حسنة لقلة
المستعملين * قال وحكى بعضهم ان من العرب من
يعتقد في امس التنكير ويعربه ويعرفه ويجريه مجرى
الاسماء المتمكنة فتقول ذهب امس بما فيه على
التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس

فائدة قال الجاربردي في شرح الشافية
اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر
ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال *
والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم

الشيء اذا اشبه شيئا اعطي حكما من احكامه
على حسب قوة الشبه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل

قال

قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما
هو في الاصل للاخر * ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم
واذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه
اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه
الاعم شبه الفعل بالاسم من جهة انه يدل على معنى
فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس
كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه
لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص
مقرب للاسم من الفعل * ومن فروع ذلك احوال
لما اشبهت الظرف عملت عمل حروف المعاني كليت وكان
* ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من
حيث انها زائدة وانها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من
اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه صيغة
منتهى الجموع منع من الصرف * ومنها الشبيه بالمضاف
ينصب في النداء كالمضاف نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا
غلامه * قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة
اوجه احدها ان الاول عامل في الثاني كما كان المضاف
عاملا في المضاف اليه فان قيل المضاف عامل في
المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا فهذا اختلاف
قيل الشيء اذا اشبه الشيء من جهة فلا بد ان يفارقه
من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن

المفارقة خارجة في التشبيه • الوجه الثاني ان الاسم الاول
مختص بالثاني كما ان المضاف يتخصص بالمضاف
اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا
يا ضاربا • الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان
المضاف اليه من تمام المضاف وقال السخاوي في شرح
المفصل اذا اشبه شي شيئا في امر جاز ان يعطى
حكمه فلم يقصد المعنى • ولهذا اعملت ما عمل ليس
لما اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة وقال
ابن هشام في المغني قد يعطى الشي حكم ما اشبهه
في معناه او لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة
احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر وكفى بالله
شهيدا لما دخله من معنى لا يقرئن بقراءة السور وبهذا
قال ابن جني لا يجوز ان تقول وصل الى كتابك فقرأت
به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى
التقرب • الثانية جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا
قائما وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم
في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم • الثالثة
جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب
ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف

فكذا

فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب
او مثل ضارب • الرابعة جواز غير قائم الزيدان
لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان
المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر
• الخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الان او غدا حكم
ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه ولهذا وصفوا به
النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا
عليه ال ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد المضي لانه
حينئذ ليس في معنى الناصب • السادسة وقوع
الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين
ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل
الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره • السابعة
العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله •
ابى الله ان اسمو بام ولا اب • لما كان معناه قال الله
لي لا اسمو بام ولا اب • الثامنة زيادة لا في قوله تعالى
ما منعك الا تسجد • قال ابن السيد المانع من الشي
امر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك
لا تسجد • التاسعة تعدية رضي بعلى في قوله اذا رضيت
علي بنو قشير • لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه
وده • وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو
سخط • العاشرة رفع المستثنى على البدل من الموجب

في قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل لما كان معناه فلم
يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني • الحادية
عشر تذكير الإشارة في قوله تعالى فذانك برهانان
مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ
عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم
لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث
الفعل • الثانية عشر قولهم علمته زيد من هو برفع
زيد جوازاً لأنه نفس من في المعنى • الثالثة عشر
قولهم إن أحد لا يقول ذلك فأوقع أحد في الإثبات
لأنه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في
سياق النفي فكان أحداً كذلك • والثاني وهو ما أعطي
حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة •
أحدها زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما
التي بمعنى الذي لأنهما بلفظ ما النافية كقوله • •
ورج الفتى للخير ما إن رأيته • وقوله • •
يرجي المرء ما إن لا يراه • فهذان محمولان على نحو قوله
ما إن رأيت ولا سمعت بمثله • والثانية دخول لام الابتداء
على ما النافية حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة
مبتدأ كقوله • • • •
لما أغفلت شكرك فاصطنعني • فهذا محمول في اللفظ
على نحو قولك لما تصنعه حسن • الثالثة توكيد المضارع

بالنون

بالنون بعد لا النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية
نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة •
الرابعة حذف الفاعل في نحو أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن
بزيد مشبهاً في اللفظ لقولك امرر بزيد • الخامسة دخول
لام الابتداء بعد إن التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بإن
المؤكدة في قول بعضهم في قراءة إن هذان لساحران • السادسة
قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة بضم العصابة ورفع
صفتها كما يقال يا أيتها العصابة وكان حقه النصب كقولهم
نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنه لما كان
في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء أعطي حكمه وإن انتفى
موجب البناء • السابعة بناء باب حذام لشبهه له
بنزال • الثامنة بناء حاشا في نحو قولهم حاشا له
لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية • التاسعة قول
بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط
بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية • العاشرة
إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق
كل شيء ولك قصوراً اجتمعا رويبين كقوله • • •
• إن البرشى عتى • المنطق تلبس والطعم •
والثالث وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً
ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب فإنهم

منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل
في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير
افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا ●
وقال الاشبيلي في شرح الجمل ولية حذف ان مع عسى
تشبيها بكاد ● وزعم ابن السيد ان الاحسن ان يقال شبهت
عسى بلعل لان كلا منهما رجاء ولذا حملوا لعل على عسى فادخلوا
في خبرها ان كقوله لعل يوما ان تلم ملمة وقال ان صاحب
هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل وهو من
تشبيهه بالحرف شيئان اذا تضادا تقارضا احكام
اضداد غيرهما ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة
قال وانظر في المعقولات وسائر المعلومات تشاهدها
ومقتضاه الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب
اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت واللزوم
وكذلك الاشتقاق لما كان اصله الحركة صار ما كان فرعه
اصله السكون الشروط متضادة في الابواب المتضادة
قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون
في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة
لغتهم وصحيح اقيستهم ● فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه
الابواب والشرائط من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف
البيان والنعت المعرفة ● والتنكير للحال والتمييز وافعل
من ونعت النكرة ● وتعريف العلمية بخصوصه لنعت

الحرف

الحرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واي في
النداء وفاعل نعم وبئس ● والابهام في ظرف المكان ●
والاختصاص في المبتدا وصاحب الحال والاظهار في مرفوع
لولا ووحده ولبيك وسعديك وحنانيك وفي مرفوع خبر
كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز
يموت ابوه ● وفي مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل
والاظهار في توكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت
وعطف البيان والمبين والافراد في الفاعل ونائبه
والجملة في خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول
المحكي نحو قولي لا اله الا الله ● وخبر ضمير الشأن والجملة
الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب لو ولولا والجملتين
بعد لما وجمل تاليات احرف التحضيض وجملة اخبار
افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري
ومتابعيه نحو ولو انهم آمنوا ● والاسمية بعد اذا الفجائية
واشتراطها على الصحيح فيهما ● والاخبار في الصلة والصفة
والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي ● والانشاء
في جواب القسم الاستعطافي ● والوصف في مجرور رب
اذا كان ظاهرا واي في النداء والجملة في قولهم ها والجملة
المفسر وما وطئ به من خبر او صفة او حال ● وعدم
الوصف في فاعل نعم وبئس وبكلمة التوطئة في تمييز
الحرف الامر وما النكرة بعد والضمير والتقديم في الا

والشرط وكم الخبرية والناصب في الحال ونائبه ومعمول التعجب والمعمول الذي هو اي الموصولة والمعمول الذي هو ان وصلتها والمبتدأ الذي هو ان وصلتها • والحذف في احد معمولي لا تنه وعدم الحذف في الفاعل ونائبه وابطال الباقي عمله والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة • وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد والاضافة الى بناء الموصوله والقطع عنها في قبل وبعد وغير

حرف الصدر صدر الكلام

قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك • واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم يلزم تصدرها اجراها مجرى سائر الافعال • وقال في البسيط الاسما المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة

ضابطه

قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها ما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم • وقال ابن ابي الربيع سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل

على

على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى أنّ فقولهم زيدًا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه او قيل زيدا البس على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت البس على السامع ان يكون زيدا او ان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور • احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد منهما فقدمت احد المفردين فلا بد من احتماله كلما يقدر تجويزه في الاخيرة • الثاني ان هذا الالباس في احاد المفردات وذاك الالباس في اصول اقسام الكلام فكان اشد • الثالث ان تلك الفاظ وضعت لدلالة عليها وكان تقدمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف غيرها فانه ليس لا الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادى الى التسلسل وهو محال

مسئلة

قال ابن هشام في تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معمول عليه فلا تقول ان زيدا طعاما لآكل • وكانه راى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون راه • اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه قال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون • وقال الشاعر • • •

فانى الى قوم سواكم لأميل. واما فساد التعليل فلان حرف
اللام يفتقد منه من ناحية هي انما تمنع ما بعدها من عمل ما قبلها الاصلي
ان يتقدم عليها لا ما صرح بعدها الآن والام متجه ان زيدا
قايم ولان في الدار لزيدا الا ترى ان العامل في حيز نحو ذلك
عند المعربين والعامل في اسم اهي باجماع النحاة فلو كانت
اللام تمنع العمل لمنعت ان

حرف انصاد الضرورة

قال ابو حيان ثم بعد ابن مالك معنى قول
النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا
البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا
ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء فقال
انهم لا يلجؤون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه
لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها
ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة
ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع
في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة
دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة
عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان
لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره
انتهى وقال ابن جني في الخصائص بعد مسائله سألت ابا علي
هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال
كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز

لنا

لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم
اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا. واذا كان كذلك
فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا
وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما
بين ذلك بين ذلك

فائدة قال الاندلسي يجوز
للشاعر استعمال الاحسن المهجور كما استعمله من قال
كأن بين فكها والفك

فائدة قال الشلوبين
علة الفرار المنبه لشيء بشيء والرد الى الاصل

فائدة ما جاز للضرورة تتقدر بقدرها.
ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى صرف غير المنصرف
المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين ويبقى الكسرة
عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين
فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل. والكوفي
يرى فتحه في كل الحيز قياسا على ما لا ينصرف فلا يلتبس
بالمبني على الكسر ذكره في البسيط ومنها لا يجوز
الفصل بين اما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء لا يتقدم
عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقدم للضرورة وهي
مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره
السيرافي والرضي

فائدة ما لا يؤدي
الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في
التعليقة قول الشاعر لاه ابن عمك اختلف الناس فيه

هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة
مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر
والاظهر ان الباقية هي لام الجر لان القول بعدم نزاع ببقاء
عملها يودي الى ان يكون الحدث حرف جر واعون يحذف
الاصلية لا يودي الى حرف جر وما لا يودي الى الحرف اولى
مما يودي اليها

الضمير يرد الاشيا الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع • منها
قال ابن جني اصل حروف الجر الواو بدل منها ولهذا
لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل
وهي الباء فيقال بك لافعلن لان الضمير يرد الاشياء
الى اصولها • ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير
جاز ان ثبوت النون المحذوفة فيقال لم يكنه من وليه لان
الضماير ترد الاشياء الى اصولها • ومنها قال الاندلسي
انما التزم دخول تا التانيث في الفعل المسند الى ضمير
المونث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل لحاق
العلامة والضمير يرد الشي الى اصله فوجب ان لا تحذف
العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه • ومنها اذا اتصل
بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلل
ابن الدهان بان اصله البنا واصل البنا السكون
والضمير يرد اكثر الاشيا الى اصولها • قال ابن اياز وهذا
احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه يطرد

في استخرجت

في استخرجت واشباهه • ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم
انه لولا صريحة في التعليق كقولك لولا احسانك لما
شكرتك • قال ابن بري في اماليه ولهذا جروا بها المضمر
تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشي الى اصله
• ومنها قال ابن فلاح في المغني فان قيل لم اختلف
كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وبين اختلافه
للتنبيه لان الاعراب بعد ذلك ثم مطلقا قلت الشبه
بلدا او على هوالي اذا تابع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء
فرقا من التمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو لدى
• ووجه المشابهة بينهما ملازمتها الاضافة فيهما
ولم تقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع
وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد
الشي الى اصله • ومنها قال الاندلسي في شرح
المفصل نحو قوله تعالى انلزمكموها ردت فيه الواو الساقطة
في الوصل اذ كان المضمر يرد الشي الى اصله كما تفتح لام
الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة
لوقوع المنادى موقع المضمر • ومنها قال الاندلسي
قيل انما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم
والحرف وذلك اشتراك فيها والاشتراك فرع
والضمير يرد الاشيا الى اصولها والاصل اياه • ولهذه
العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر • ومنها قال

ابن فلاح في المغني بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون مبنية على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد الشيء الى اصله • ومنها قال ابن يعيش فان شرط الاتساع في الظرف ان يظهر اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها وان اعتقدت انه منصوب به على السعة لم يظهر في معه لانها لم تكن مرعية مع الظاهر فتقول اليوم قمته • قال الشاعر

يوم شهدناه لم يظهر في جنب الضمير • لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه

قال السهيلي قول عبد المطلب ••

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك • فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا اضافة آل الى المضمر لانه يرد الشيء الى اصله واصل آل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكموه وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر تنبيه

قال السخاوي في سفر السعادة لا يدخل على المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ • وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك

النحوي انما يرد الاضمار الاشيا الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموه سكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الالحاق وفرقوا بين الساكن • ولذلك كان عيسى بن عمر يستحسن من قولك عليهم ماله وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي ليست ظروفا • قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشيا الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار كلام متناقض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه فنقول بل فيه سؤال لانا قولنا بك لا تعمل فجاء على اصله وفيه من السؤال • ... ولا تقول وكذلك اختصاص الباء بالمضمر لا بد له من سبب وذلك السبب الزائد لها اصل ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم باله ولا اقسم به ... انتهى تنبيه

قال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قول الفرزدق وما سلم ... على ان مثلهم مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون • قال ابو حيان كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيف اليه مضمر والمضمر يرد الاشيا

الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من
الاعراب الى البنا فالجواب ان المضمر لا يزال يرده
الاشيا الى اصولها في جميع المواضع تنبيه قال
الابدي في شرح الجزولية ينبغي ان يحمل قوله تعالى
ايهم اشد عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكان حقها
ان تعرب لتمكنها بالاضافة وبنيت وهي مضافة
الى مضمر والمضمرات ترد الاشيا الى اصولها ولذلك
تقول زيد ضربتم لقاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول
وضربتمه ٥ تنبيه قال ابن النحاس في التعليقة
اجمع النحاة على انك اذا وليت عساي وعساك وعساه
ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا شيا قد تجوز فيه باستعماله
على غير ما وضع له واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه
ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لتشبهها
بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها وسوا قد
صارت حرف جر والضمير بعدها مجرور وقال الاخفش ان
عسى على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انها
غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير
عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير
في لولا ايضا وانه كان ضمير نصب او جر مستعار للرفع فهو
عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتدا لا في موضع
جر قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز

في

في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات
ترد الاشيا الى اصولها فلا اقل من ان تخرج شيا عن اصلها
وموضعها الضمير سبب للاضافة من الظاهر بدليل
جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال
والاقتصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على
مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا ذكره الشلوبين
في شرح الجزولية حرف الطا [illegible]
حكم الثابت عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه
فروع منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على
المنون حذف التنوين ومنها يا النسبة اذا دخلت
على ما فيه تا التانيث حذفت لها التا واذا دخلت على
ما فيه يا مثلها نحو كرسي وبختي حذفت لاجلها ومنها
علامة الجمع بالالف والتا اذا دخلت على ما فيه التانيث
لاجلها نحو تمرة وتمرات ومسلمة ومسلمات رجلا او امراة [illegible]
دخلت في الجمع ايضا حذفت لحذف الالف والتا لا ولتبان
للاخرى ٥ ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرا عليها [illegible]
كلفظ الاستفهام اذا طرا عليها معنى التعجب استحال
خبرا كقولك مررت برجل اي رجل واي ما رجل فانت الان
مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وكما كان
كذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر
فكان التعجب لما طرا على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية

ومن ذلك انه ما لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير
عاد نفيا واذا لحقته لفظ النفي عاد ايجابا نحو قوله اذن لكم
الم يأذن الست بربكم اي انا كذلك ومن ذلك ان
تصف العلم فاذا نعت فعلت ذلك فقد اخرجته عن حقيقة
ما وضع له وادخلته معنى لولا الصفة لم تدخله اياه وذلك
ان وضع العلم ان يكون مستغنيا بلفظه من غيره من
الصفات فاذا نعت وصفته فقد سلبته الصفة له
ما كان في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه
عن كثير من صفاته انتهى وقال ابن يعيش فان قيل
هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية
بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريفه حدث
فيه غير تعريف العلمية فالجواب ان المعارف
كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا
قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخالفه ابن
السراج وقال الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع
تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود لانه
ذهب منه لفظ حكم المفرد فكان الحكم للطارئ وقال
ابن الدهان في الغرة المقصور المنصرف يلحقه التنوين
وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما
فيجب الامر بحذفها ولم تر ساكنين المعتل حذفا
ولا يجوز ترك التنوين لانه حركة الساكن اذا كان بعده

لانه

لانه اذا الا فيانه ولا تحرك الالف لانها تصير عن صورتها فيقع
اللبس بين المقصور وغيره من المقصور ولا يجوز حذف
التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى واتى في ان
الطارئ يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جيء به حذف
لم يكن انه فيه سبق الاحرف الالف **طرد الباب**
قال ابو البقاء في التبيين اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها
في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك
ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقع بالفرق
بينهما من طريق المعنى كالوقت ضرب اسم مثلا
فانك ترفع وتنصب المفعول مع ان الفاعل والمفعول
معلوم قطعا قال ونظيره من المشروع ان الرمل
في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة
وبقي الحكم ومثل تلك العدة عن النكاح شرعت
لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم
قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بثبوت الحكم
فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس قال ونظيره في
التصريف ان الواو في مضارع وعد وزن حذفت منه
لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية
حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن
واحد وبه نظائر اخر انتهى قال ونظيره في التصريف ان
الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها

بين يا وكسرة نحو اعد ثم حذفت مع بقية حروف المضا
مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظاير
اخر ايضا وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاعراب
اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني
نحو ما احسن زيدا بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه
وبرفعه ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن
وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الا . .
الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لالتبست فان
قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه
نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشباه ذلك
الا ترى ان الفاعل هنا لا يلتبس بالمفعول اذا زيل
الاعراب فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه
في بعض الاسماء حمل سائرها على ذلك كما ان العرب
لما حذفت اليا من يعد لوقوعها بين يا وكسرة حذفتها
من اعد واعد ونعد حملا على ذلك وقال ابو البقا
في التبيين اذا اجري اسم الفاعل والصفة المشبهة
على غير من هي له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند
البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض
المواضع نحو زيد وعمرو ضاربه هو فاللبس بين
ما ابرز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس ثم طرد
الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا

ذلك

ذلك في كثير من المواضع نحو نعد واعد واعد فانهم
حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد وكذلك يكرم
ونكرم وتكرم حملا على اكرم وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معط قدر السكون في المنقوص
في حالي الرفع والجر لاستثقال اليا بكسرتين والضم حملا على الكسر
للمناسبة بينهما بدليل اجتماع اصلهما في وجوب دون الالف
ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا
اجتمعا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة ولم تقدر الواو
في رايت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعو ليكون الطلب
رفعا وجرا ونصبا للتناسب وطرد الباب وقال عبد
القاهر هذا قياس من حمل اعد ونعد وتعد على يعد لان الحمل على يعد
في يعد للاستثقال اولى من الحمل لاعلال الالف لان اللام
محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حالتين
وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشيا على شي واحد وقال
ابن النحاس في التعليقة من اجاز تقديم خبر ليس عليها
لانه لما كانت ليس فعلا ناقصا مثل اخواتها فاجاز في
كان واخواتها نحو زيدا ليس ثم طرد الباب وقال
ابن يعيش في شرح المفصل الاصل في نرى ويرى وترى
نراي وتراي ويراي لان الماضي منه راى وانما حذفت
همزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه قيل اراى اجتمع
همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين

فكانها ونوا البابحذفت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم
اتبع سائر الباب وفتحت الرا لمجاورة الالف التي هي لام
الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى كثر ورفض
وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في صحراء واوا
في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي وقلبت
في التثنية طردا للباب على سنن واحد وقال ابن
عصفور في شرح المقرب لما الحقوا نون الوقاية لتقي
الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني
وضربانني وضربونني كما همزوا نعد واخواته طردا للباب
واكرم واخواته طردا للهمزة على نعد واكرم وقال
بعضهم انما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا في كثير
منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد
وبهذا بدا ابن مالك في شرح التسهيل وعبارة ابن اياز
لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد والاثنين
على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك ايضا
ما هو على اكثر نحو نحن وانتن لان الجميع من باب واحد
وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا اخر الفعل عند اتصال
تاء الفاعل نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم
ثم طرد الباب فيما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت
تعميما للحكم باب الافعال بشرح واحد بدليل تعميم الحكم
في حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من تكرم ونحوه

واما

وان اتفقت علة الحذف وقال ابن القواس ذهب
الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كانا خبرا يقدر
بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر به فعل فكذا
فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن اياز
المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة
تعريف المضاف وهو الفعل لا يعرف فان قيل هلا اضيف
الفعل للتخصيص اذ قد يحصل ذلك فيه الا ترى ان سوف
والسين يخصصانه بالاستقبال فالجواب انه لما امتنع
منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الاخر طردا
للباب وهذا من قواعدهم وقال الاندلسي في شرح
المفصل الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى حرف
وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام ونحوه فحقه
ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة
عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على
ان تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان
هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف فوجب
اعتقاد تضمنهم اياه هذا المعنى طردا لاصولهم واقامة
سبب لبنائه وقال ابن جني بني اولا لانه تضمن حروف
الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها
هذا الاسم فبني وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني
لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع

لافادة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء مشاركة
علم انها كانت القياس ينبغي ان يكون لها حرف
فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي
قال الا صحابي فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولا
دون هولاء لظهور الحرف وهو ما لا يمكن ان يقال
فيه ان الحرف الذي هو ها عن ذلك الذي تضمن معناه
وان هنا زيد كما انما الالف واللام في الامس عند من بناه
زائدة وانما الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى

حروف معاني الظرف والمجرور فيهما مباحث

الاول لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما
اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شي
من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم والثالث وهو الذي
في السماء اله لانه موول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم
في قومه تعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال التعلق
بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم
يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل
على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف
الثاني يستثنى من قولنا لا بد لحرف من متعلق
ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء في كفى
بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى

التعلق

التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن
الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد
انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم تدخل للربط
الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب
في قول الرماني وابن طاهر الخامس كاف التشبيه عند
الاخفش وابن عصفور السادس حرف الاستثنا
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل
عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب
تعلقها بمحذوف في ثمانية مواضع احدها ان يقعا صفة نحو او
كصيب من السماء او حالا نحو فخرج على قومه في زينته
او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار او
مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست
او يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك اعندك زيد
او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم
الجمعة صمت والثامن القسم بغير الباء نحو والليل
اذا يغشى تالله لاكيدن اصنامكم الرابع هل المتعلق
الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل
في باب القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان
الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر

الفعل وهم لا يكرون بلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف
فلانه الاصل في الثلاث الافراد واما في الاستقبال
فيقدر بحسب المعنى فيقدر الفعل في نحو اليوم الجمعة
معتكف فيه والوصف في اليوم الجمعة انت معتكف فيه
وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور
خبرين فلابد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل
ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر
او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى التقدير
عمل ولتقدير ما هو الاصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير
ما ليس باصل في العمل قالوا ولان لنا موضعا يجب فيه تقدير
الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور
صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره
بالفعل فاذا لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه
وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم الفاعل تقديره
كائن او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة
الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد
فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو
الاصل في الخبر قالوا لان لنا موضعا يتعين فيه تقدير
الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور
بين اما وفائها نحو اما عندك فزيد واما
في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد لان اما وفاءها لا يفصل

بينهما

بينهما بجملة واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان
فيما اذا وقع خبرا وصوره ابن عصفور ويترجح هذا بان
تقديره بالفعل يلزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد
لازم في حال كونه خبرا فكان تقديره بالخبر اولى
واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم
انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتبرنا ان نجعل الخبر
في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزم
حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف
او المجرور واستتاره فيه وسمي الضمير مرتفعا بالظرف
او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة
الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك
العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة
منسوخة ابن الحاجب في كتبه تقديره ما في القسم فتقديره
اقسم واما في الاستفهام فتقديره كالمنطوق به واما في
المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا
مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال
او الاستقبال قال ابن هشام وتقدير كان او استقر
او مضارعهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه
مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان
اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا
جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها

منا

وان كانت خصيصة الحال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كعام
وجالس الا الدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا
قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص
ويبطله انهم متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود
الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول
مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا
للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو
لوجوب الحذف لا للجواز ومما خرج على ذلك قوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات وكما عليهم
قراءة النفس بالنفس الاية اي تقتل او تفقأ وتجدع
وتقطع او مقتولة ومفقوءة ومصلومة ومقطوعة
قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على
المبتدا او قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك
وجماعة انه يجب تقديره وصفا بعد اما نحو اما في
الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر لان اذا الفجائية
لا يليها الفعل واما لا يليها فعل لا امرونا بحرف
الشرط نحو فاما ان كان من المقربين قال وهذا على
ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا
قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير
عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال

قوم

قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا يكون قد فصلنا
بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم
لا بل يقدره قبل الظرف والمجرور ولا يعتد بهما فصلا
لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره السادس في الفرق
بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد
الدين التفتازاني في حاشيته للكشاف
وفي شرح المفصل للاندلسي
قال الخوارزمي الظرف المستقر عند اصحابنا كذا سماه
في المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن
السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة
الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر
ما كان خبرا محتاجا اليه ويسمى خبرا ويسمى مستقرا لانه
يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه
ثم حذف فيه اختصارا وباللغو ما كان فضلة ويسمى
خبرا ويسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار لغوا لانه
لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه
انتهى السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا
يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص
من معموله نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا
وبين التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في
الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين

الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله
قد يلحيني وإياك تحيرباه احاك مصاب القلب جم بلابله
وبين الاستفهام والقول بما ركما مجرى الظن كقوله
ابعد بعد يقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر
ومجرورها نحو انه ذا اليوم من لامها
وبين اذن ولن ومعمولها نحو اذن والله ترميهم بحرب
لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء
وقد جوّزها صاحب البسيط على الاسم في باب ان واخواته كقوله ان فيها
ابكالا ان في ذلك لعبرة ومعمولي الخبر في باب ما نحو
وما كل من وافى منى انا عارف وما في الدار زيد جالسا
والصلة نحو وكانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل
المنفي بما نحو وما نحن عن فعلك ما استغنينا وعلى
انه معمول الخبر نحو اما اليوم فاني افعل كذا وعلى العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب وقال الخفاف
في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك
انه جميع الافعال وما كان على معانيها تدل على الزمان
والمكان دلالة فاشية وان لم يذكرا واذكرا فهما للتاكيد
وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه فلذلك
اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشي اجنبي اصلا
فايدة قال الجزولي بنو تميم لا يفصل بخبر كان الا ان
يكون ظرفا قال الشلوبين هذا الاستثناء تزيد لا اعلمه

من احد

من احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان
كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في
غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس
لانه اتساع والاتساع انما هو منقول • الثامن في
تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح
ينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده وما
كان صفة او صلة كمررت برجل في الدار معه صقر
لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا لما
المنوي منه واما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت
برجل بيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاول الابتداء واما
كونه فاعلا بانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند
ابي علي وكونه مبتدأ لان اسم الفاعل بنفسه يجوز فيه
ذلك كزيد قايم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيا
واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل
الظرف اذا اعتمد يقدر بالفعل دون الاسم وكذا
ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك
الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه

حرف العين العامل فيه مباحث الاول

العمل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد
من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يبحث عن
الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط

اصل عمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما اشبه بهما من طريق التثنية والجمع
والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل
فانه اذا صحبته من امتنع منه هذه الاحكام وبعد
لذلك من شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال
ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع
الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افترقا
في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا
اعملوا ذاك والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان
مشتقا منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل
ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف
قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما شابه
الفعل منها او كان بمعنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه
الاول وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة
وباعتمادها لا يذهب عنها الوصف الاسمية فانه قيل
اذا كان الاعتماد لا يوجب الا صفة ذاتية فلم عملت او لم
اشترط الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يقع ان يحدث
عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يقع ان
يخبر عنه بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه
الا تمييز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان
الاسم تكتسب بهذا الاعتماد حقيقة في شبه الفعل اذ هو

واقع

واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضو
من حيث انهما يطلبان الفعل وهما احق به حتى بلغ
من حق طلبهما للفعل ان قدروا قبل الاسم فعلا يعمل
في الاسم في قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والمعنى اخ
الاستفهام ٭ وقال ابن النحاس في التعليقة الافعال
في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في
الفاعل والحروف المنقطعة مختصة اصالة في العمل من
حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل
فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص
كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا
ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص
فكان الحرف المختص عاملا بما يقتضي العمل لذلك ولا
كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف
وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة
انه تعمل هو بنفسه لا بشبه غيره انتهى ٭ الثاني عوامل
الاسماء الاصل في الافعال ولا يبطل الاختصاص الموجب
العمل ٭ ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة
يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا موصولا ينصب
المضارع لا انها حرف واحد يجر وينصب وكان الاصح في
حتى انها حرف جر فقط وانما انتصب المضارع بعدها لانما هو
بان مضمرة تابعا لما ذكر ٭ انه الف العامل المتروك

نص به في مواضع احدها الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح
واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل
اللفظية وقيل هو التعري واسناد الخبر اليه ● قال
ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح ان
يكون سببا ولا جاريا مجرى السبب وذلك ان العوامل توجب
عملا اذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك
ونسبة العدم الى الاسماء كلها نسبة واحدة فان قيل
العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تاثيرا حسيا كالاحراق
للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارة قد تكون
بعدم شيء كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد لانه ليس
الغرض من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو
زعم انه معرف لكان اعلاما بان العامل غير التعري وكان
ابو اسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني
من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لابد له من حديث
يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ قال
ابن يعيش الاصح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك
اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به
يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة منه
على غيره ● وقيل انه عامل في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش
والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان
عاملا في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله

في الخبر بواسطة المبتدأ ● فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود
المبتدأ وان لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كالشرط في
عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار فان النار
تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر
لا بها فكذلك ههنا ● الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع
معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة
شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل
الخلاف فيه موجود فذهب الكسائي الى ان عامله
لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف
فيه فقيل تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء ●
وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه
جماعة من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع
بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول ● وقال
جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم فهو كزيد
يقوم كونه وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع وقال
ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب
الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال
ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع
واحد منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة
وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس
لهذا الخلاف فائدة ولا ينشا عنه حكم نطقي ● الثالث

الخلاف فجعله الفرا وبعض الكوفيين عاملا للنصب
في الفعل المضارع بعد او وبعد الفا وبعد الواو في الاجوبة
الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث
لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فيرد عليهم
نظر لو تركت والاسد لاكلك لقيته لما لم يرد عطف الاسد
على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك
الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم
زيد امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف
خلاف المبتدا الا ترى انك لم ترفع قايم من قولك زيد قايم
وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله
على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
[illegible] مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش معنى
الخلاف عندهم عدم [illegible] وفي ابن يعيش ذهب الكوفيون
الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انه اذا قلت
استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي
فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا
وهذه قاعدة عندنا في الظرف نحو زيد عندك الرابع عامل
الفاعل يرتفع باحداث الفعل وذهب خلف الاحمر الى انه
عامل في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرون
وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع

بالاسناد

بالاسناد [illegible] جمع عليه
والمفعول مختلف فيه وبعضهم الى [illegible]
المصير اليه لجملة فيه الخامس عامل المفعول
ذهب خلف الاحمر الى ان عامله معنى المفعولية
[illegible] المغني ليس ذلك عامل الصفة والتاكيد
وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو
كونها تابعة [illegible] عامل [illegible] واما المضارع ذكر
في البسيط **فائدة** قال ابن الحاجب في اماليه
عوامل [illegible] نحو كان واخواتها وعلى ظننت
واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان
كانت مختلفة بعضها لا بها لما كانت تقتضي شيا واحدا
[illegible] مع تبيين علة [illegible] ولا
المبحث الرابع
كل حرف اختص بشي ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل
ذكره [illegible] في حواشيه [illegible] في شرح
الدرة الالفية قال [illegible] ليس بجزء
[illegible] وسوف ولام [illegible]
[illegible] كالجزء [illegible]
[illegible] بعض شروح [illegible] مثله [illegible]
[illegible] سوف [illegible] اللام [illegible]
[illegible] وسوف [illegible]
حرف من حروف [illegible] اللام والسين

قال وهذه حواب ... [illegible]
وكان ايضا حرف ما النافية ان لا تعمل لانها ما كانت انما شبهها
شبه عام وشبه خاص ... شبهها ... بحروف
غير ... [illegible] ... والافعال ... [illegible]
... [illegible] وذلك انها تنفي ... [illegible]
على ... ولكن كان ليس كذلك وعلى الفعل المحتمل
الحال كانه ليس كذلك فمن راعى ... العام ... [illegible]
... بنو تميم ... الخاص اعملها وهم اهل الحجاز ... [illegible]
• وقال ... [illegible] ان ... الحرف يعمل كلا فيما اختص
به ولم يكن ... كلام التعريف وقد والسين وسوف
لانه المختص للشي كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف
• وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان المعتبر فيه
تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة
• وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت اذن وان كانت
غير مختصة بالمضارع لشبهها بانه كما اعملت اهل الحجاز ما
اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها
• ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف اخره نون ساكنة
قد دخل على مستقل • وبعض العرب الغى اذن مراعاة
لعدم الاختصاص كما الغى بنو تميم ما حملوها على عدم
الاختصاص • وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات
التحضيض لانها يجوز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت

كانها

كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان لولا ولوما لم تعمل
وان كانت لا يليها الا الاسم لانهما ليسا مختصين بالاسماء
اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان
يكون عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب
وهو الجر على ما تقرر في العوامل او يكونان كان واخواتها
من الحروف المختصة بالاسماء • وانما هو حرفان يدخلان
على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية • وقد لاحظ
معنى الاختصاص من لاحظ وذهب الى ان الاسم بعدهما مرفوع
بهما وهو مذهب ابن كيسان • وعزاه ابو البركات ابن
الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح • وعزاه صاحب
الافصاح الى جماعة من البغداديين • وقال ابو الحسن الابدي
الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل
حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه ... استحق العمل
فلو كانت لولا عاملة لجرت • قال ايضا والصواب ان
حروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك
لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما
النافية لانها بمعنى انفي ولا ... [illegible] فلم تزاد
كالعوض ولا ينسب الى العمل • وقال ابن يعيش لم تعمل
حروف العطف جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء
والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان تكون
عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه • قال وكذلك

الا في الا كتفنا لا انها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول
ما جاءني زيد قط الا انقدا ولا رايت بكرا الا في المسجد والما
لا يكون الا مختصا قال واعلم ان الاسم من الحروف الداخلة
على الاسماء والافعال حكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير انها
اعملت في المنكر ان نحاصة لعلة عارضة وهو مضارعتها
انها اعملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس واول
ان لا تعمل وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح
اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل
فالقياس ان تعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص
فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل او غير
مختص يعمل فينبغي لك ان تسال عن العلة في ذلك فانك
لم تجد في كلامهم ما هو خارج عن القياس قال فاذا صحت
هذه القاعدة فاقول ان ما النافية ليس لها اختصاص
فيجب ان لا تعمل ولذلك لم تعملها بنو تميم فهي عندهم على
القياس فلا سؤال في كونها لم تعمل لان الشيء اذا جاء على
قياسه وقانونه لا يسال عنه واما اهل الحجاز فاعملوها
لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة وقال
ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف المختص بنوع من
المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به
ذلك المعرب وكذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب
مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطي المختص

بل

للمختص

للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى وقال ابن عصفور
في شرح المقرب لم يجئ من الحروف المختصة باسم واحد
ما لا يعمل فيه غير حرفين لام التعريف والا التي للتمني فان الاسم
المبني معها في موضع نصب في مذهب سيبويه وذلك نحو
قولك الا ماء وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب
وهو تمنيت ضابط قال ابن اياز ليس في كلامهم
حرف يرفع ولا ينصب ولهذا يبطل قول من قال ان لولا هي
الرافعة للاسم وقال الشلوبين قول من قال ان اصل
عمل الحروف الجر غلط وانما القول الصحيح ان اصل الحروف
ان لا تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل
الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل
منصوب مفعولا او مشبها به فاذا اعملها الحرف فانما يعملها
لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الا عمل الجر
اذ كان مضيفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم ثم خامس
قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها
ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما
الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في
غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه
لانه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة
للمعاني فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب
ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف

ان يكون عاملا فذكر الحروف التي لم تعمل في جملة سبيلها
العمل ومنها هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في
بعض واستحق اليها الابتداء والفاعلية قد جلبت
لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع
الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم
ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكد بالظهور اثره وجهة
تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها كما فعلوا في ان
واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا
يجوز الوقوف عليها ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف
مفرد لا يوقف عليه كانه وليته ولعله فاعملوها
في الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحدث الواقع
بعدها وربما ارادوا توكيد تعلق حرف بالجملة اذا كان
مؤلفا من حرفين نحو هل فربما توهم الوقف عليه
او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف
زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام عمل
نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذا سمع المخاطب
الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي
والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك
اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن
العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيد بادخال
الباء في الخبر ورأوها ثابتة في التأثير عن العمل الذي

هو

هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة
ما ليس في النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر في الجملة
يؤكده . . . لها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو
النصب . . . في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت
ولعل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى
توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال
ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذلك اذا
قلت ما زيد الا قائم ولم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم
انقطاع زيد عن ما لان الا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم
يتوهم انفصال الجملة عن ما وكذلك لم يعملوها عند تقديم
الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان لا تكون
مبتدا وانها مخبرا عنها الاسم الا اعتمادا على ما قبلها فلم يتوهم
المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا الحديث فلم يحتج
الى اعمالها واظهارها ونفي الحدث كما كان قبل دخولها
مستغنيا عن اثرها فيه واما حرف لا فان كانت
عاطفة فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل
وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة
الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقولك
ولا عمرو لانها لو اوقع لا مناسبة تشعر بلا الاولى لاجل
ربط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها ونفيت الجملة
عملا في الابتداء كما كانت قبل دخولها الا ان في النكرات

قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهاً بحسب لأن النكرة
أبعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة أشد
استبداداً بأول الكلام وأما التي تستبرئه فللنحويين
فيها اختلاف أهي عاملة أم لا فإن كانت عاملة فكما عملوا
إن حرصاً على أنهما رسمتها بالحديث وإن لم تكن عاملة
فلا كلام • وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم
والذي يظهر خلافه هو لو كان عاملاً ما جاز حذفه وإبقاء
عمله في أن **فصل** ولم عملت النواصب والجوازم
في المضارع والفعل بعدها جملة ثم إن المضارع قبل دخولها
كان مرفوعاً بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه
الحروف من العمل كما منع الابتداء حروف الدخول على الجملة
من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجهة كالضعيف في أخواتها
فالجواب من وجهين • أحدهما أن الابتداء أقوى من عامل
المضارع وإن كان كل منهما معنوياً لأن عامل المضارع هو
هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ونحو تابع له فلم يقو
قوته فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل
• والثاني أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى في جملة إنما
دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب
عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلت على معنى فيها بجملته
لا في الجملة • وأما إلا في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة
والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها

بعدها كالتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها
فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها أخر وكأنها هي
العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف وقياس على ما تقدم
لام التوكيد وزعم قوم أنها تدخل لمعنى في
الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها فإن
وهذا الأصل محيط بجميع وجوه إعمال الحروف وغيرها
من العوامل وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وعوامل
من الحروف في الأسماء ومنبهة على سر امتناع الأسماء أن
تكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي • وقال
الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصة
لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها إذ ليس حرف معنى
يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل
لعملت كلها وإنما تعمل منها ما أشبه الفعل
كلو وما في إن وأخواتها وما الحجازية ونحوها ولهذا لم تعمل بأي
التدلالات تلك الأشباه ليست موجودة فيها • **السادس**
قال السهيلي الفعل لا يعمل في حقيقته إلا فيما يدل عليه
لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به أو فيما كان تابعاً
لواحد من هذه الثلاثة نعتاً أو توكيداً أو بدلاً لأن التابع هو
الاسم الأول في المعنى فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه
لفظه لأنك إذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضرباً
وضارباً ومضروباً وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل

بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف **السابع** إذا أمكن
نسبة العمل إلى الموجود بغير تقدير لحرف ومن ثم
ضعف بعضهم قول من قال إن ناصب المعطوف في قول
الشاعر ::

هل أنت باعث دينار لحاجتنا ::
:: أو عبد رب أخا عون بن مخراق

فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم
فاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد وإذا أمكن نسبة
العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف ذكره في البسيط
• وقال ابن ... ذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل
لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته
وسكناته وعدده وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب
بعدها يحمل على فعل يفسره الصفة قال صاحب البسيط
وهذا ضعيف لأن النص مقدم على القياس وتقدير
ناصب غيرها على خلاف الأصل فلا يصار إليه ما أمكن
حالة العمل على الموجود **فائدة** قال ابن
فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأن
والفعل فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا
زيدا ورعيا له ففيه وجهان أحدهما أن العامل هو
الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر
التي لا تقدر بأن والفعل والثاني أن المصدر هو العامل

لنيابته

لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه • ونظير هذا
زيد في الدار واتفقا على العامل الظرف لنيابته أو عن
الفعل هو العامل والأكثر أن العامل الظرف أو في
الثامن إذا اتصل ببعض الكلمات بالكلمة حتى
صار كبعض حروفها تخطاها العامل • وذلك نحو
لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا وما
المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة [illegible] قليل ولا في
نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وأبلا يكون
للناس وإذا معلوم **التاسع** قال الكوفيون
لا يمتنع أن يكون شيء عاملا في شيء والآخر عاملا فيه
• ومن ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والمبتدأ يرفع
الخبر فهما يترافعان قالوا وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا
المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما
كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه
عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا ولذلك نظائر
منها قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى فنصب
أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأيا فكان كل واحد منهما عاملا
في الآخر ومثله أينما تكونوا يدرككم الموت فأينما
منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير
في كلامهم وقال ابن النحاس في التعليقة حكى
ابن جني في كتاب له يسمى المنتخب أنه عن الاستغناء

لمشهور فيه باب القياس قول ابن الاخفش ان فعل الشرط
وفعل الجواب يجازمان كما قيل ان مذهب الكوفيين
في المبتدا والخبر وقال ابن العلج في البسيط قول الكوفيين
فاسد من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته
التقديم واذا كان معمولا فرتبته التاخير والشي لا
يكون متقدما موخرا من كل وجه والثاني ان الاسم ليس حقه
العمل وانما عمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه
الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه واما ما ادعوا انه
يدعوا العمل وان حكم الاصل وان عمل في ما ادعوا فكم شبه
بحرف ان شرطي ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان
وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما **العاشر**
في بحث العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح
المفصل ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي
مقتضية له والمعنى بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي
هذا النوع من الاعراب ليقع المخالفة بينه وبين اعراب
الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع
للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة
معنى وحرف الجر لفظ وهو الاداة المحصلة له كما كانت
الفاعلية والمفعولية معنيين يقتضيان الرفع والنصب
في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضي
عمنا ما مثل اسمه **الحادي عشر** قال ابن النحاس

في

في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهي ان الاسم العامل
ومعموله بمنزلة المضاف والمضاف اليه في
باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه
مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان
الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه
ولا كذلك العامل والمعمول لم يجر حذف المضاف وفي
حذف العامل **الثاني عشر** قال ابن يعيش قد يكون
الحرف يعمل في حال لا يكون له في حال اخرى وله نظائر
احدها لولا تعمل في المضمر ولا تعمل مع المظهر
الثاني لدن لا تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث
عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر
الرفع الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها
لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الخطاب
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله وزاد في النظائر
تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر
وكذا واو القسم ومذ ومنذ وقال ابو البقاء ليبين
من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع اخر الا ترى
ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع اخر وما النافية
تعمل في موضع ولا تعمل في موضع اخر وكذلك حتى تجر
في موضع ولا تجر في اخر وذلك كثير وما ذكر سيبويه ولا
وانها تجر المضمر دون غيره واستانس لها بنظائره فقال

ولانه قال ولا ينبغي ان يكسر اطراد باب وهو مطرد
ونحن نجد له نظائر **الثالث عشر** لا يجوز اجتماع
عاملين على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان
الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر وقول من قال
ان المتبوع وعامله عاملان في التابع وقول من قال
ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال
ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو حيان
في التنبيه عن بعض الكوفيين وابن فلاح في المغني
عن الفراء وقال ابن النحاس في تعليقه اذا جعلنا
اذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق
المعنى لان المعنى هذا مُزّ ولا يكون ذلك العائد في
احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى
عليه ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك
الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك
لا يجوز **الرابع عشر** مرتبة العامل ان يكون مقدما
على المعمول قال ابن عصفور في شرح المقرب كان قياس
يناقض ذلك تقديم العامل في اسماء الشرط واسماء
الاستفهام لا يجوز فيه فالجواب ان اسماء الشرط
تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى
الهمزة فالاصل في من تضرب أمن تضرب ثم حذفت
الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل

كذلك

كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام
عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليها
في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام
الخامس عشر [illegible] باب العامل اللفظي
وان ضعف لفظه اولى من العامل المعنوي بدليل
اختيارهم زيدا ضربته ونحوهم ازيدا ضربته لا يكون
الا في الضرورة **السادس عشر** قال الشلوبين
في شرح الجزولية العوامل لا يليها الا الجوامد لا الصفات
الا ان تكون خاصة فيجوز حينئذ حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه واحترز بالاسم الذي بعد اسم
الاشارة من مجرد دون اسم الاشارة فكما انه ليس يستحسن
مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس
فكذلك ليس يستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل
ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الصالح على حكم
كما يستحسن مررت بالصالح لانه يخص جنسا من جنس
فيعلم الموصوف هنا **السابع عشر** قال ابن عصفور
العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم
اخبار ان واخواتها عليها ولا المجرور والمنصوب والمجزوم
على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عاملها
الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت
ولعل وكأن والظروف المتضمنة معنى الاستقرار

ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر
ولا فعل التعجب واسم الفعل **الثامن عشر** قال
ابو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية
مع المعلول والعلة لا تفصل بينها وبين معلولها فيجب
ان العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت
على خلاف هذا الاصل لدليل راجح **التاسع عشر**
قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح حروف
لم يات فيها تعليق وجاء التعليق في الافعال وقد جاء
في الاسماء قليلا نحو مررت بخير وافضل من زيد
ثم حفظ منه امثال والباب معلق • وانشد سيبويه
بباب ذا في وجهه لهندا **العشرون** قال
ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف
الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها
الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس
عليها **الحادي والعشرون** قال ابن جني يدل على ضعف
عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط يجزم بان
وفعل الشرط كخبر المبتدا بالمبتدا والابتداء تجرده ان
يحركه الابتداء **العارض لا يعتد به فيه
فروع** منها افعل الوصف اذا طرات عليه الاسمية
بقي باقيا على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم
وافعل الاسم اذا طرات عليه الوصفية بقي باقيا على

الصرف

الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك
مررت بنسوة اربع • ومنها قال الشلوبين قال الشيخ
عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح العرب لا تنقض
اصولها للبس يعرض • ومنها قولهم حيد وحول
لم تقلب ياؤه وواوه وان تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة
للاصل واهمالا للعارض • ومنها الاصل في التقاء
الساكنين ان يحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة
لازمة حرك بالضم اجماعا ولا عبرة بالضمة العارضة
كضمة الاعراب لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء
لا غير وان كانت اصل من اب مضمومة لعروض
ضمتها • ومنها قال الشلوبين في شرح الجزولية اذا
اتصل بالمضارع نون التوكيد فانه يبنى عند الجمهور
• وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور
الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم
المضاف الى ياء المتكلم • وهذا قول قد ذهب اليه طائفة
قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره
ابو بكر من طائفة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر
المتقدمين في ذلك باطل قال ووجه الجمهور ان هذه
النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان
اصل الفعل البناء رجع الى اصله • اذ قد ذهب ذلك
الامر الطارئ عليه الذي هو لاعرابه قال هؤلاء وهذا

وهذا فرع بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم
الذي يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم اصله البناء لما اصله
الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقض عن
الاصل لما وجد السبب فيه بوجه وقد وجد السبب
بان تقول ان ذهاب الاعراض هنا عارض والعارض
لا يعتد به ● ومنها قال ابو البقاء في التبيين يجوز حذف
الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه
الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف
وحاله كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له
في الاسماء المعربة واجيب بانه عارض الا ترى ان
ترخيم حرث يصيره الى ترخيم بناء ونظيره في الاصول
وهو نادر ومع ذلك جاز في الاصول ان يبقى على هذا
المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى
● ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم
ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان ينقل الضمة والكسرة
اليه ● واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام
نحو رايت البكر فمذهب البصريين انه ينقل فتحة الراء
الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ● ووجهه ان هذا
الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة
قبلها نحو رايت بكرا فلما كانت كذلك اجروا حكمها حتى صارت
في حال التعريف مثلها في التنكير فحاذها حالة

واحدة وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعلن في الكامل
لئلا يفضي الى حالة يلزم فيه الابتداء بالساكن يويد
ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب
ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير ● ومنها
قال بعضهم كان ينبغي ان يثبت الياء في جوار حالة
الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في الحرف الفتح
فينبغي ان لا تحذف ● قال ابن النحاس في التعليقة والجواب
ان المقدر في الاصل حركة لا الفتحة العارضة بعد منع الصرف
لانه لا التفات مع التنوين الى الصرف نظرا الى ما يستحقه
الاسم في الاصل ● ومنها قال ابن النحاس قاعدة
الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا وهو ان الفعل
المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة
المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع
لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد
للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفا لنون
التوكيد فهذا اعراب ثبت وقفا وحذف وصلا وليس
الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض
● ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التانيث الفعل
المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو
رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء
الساكنين نحو رمت المراة ولا يرد الساكن المحذوف

الحركة عارضة وكذلك تقول المراتان رمتا فلا ترد اليا
وان انفتحت اليا لان حركة عارضة اذ ليس يلزم ان
ينضم الفعل الى شيء فاصل التا السكون وانما حركت
بسبب الالف للتثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف
لسقطة لتحرك التا واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة
من نحو قولا وبيعا وخافا وذلك ليس ردى من قبيل
الضرورة • ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعتمدون
ابدا في ابنيتهم على الاصول لا على العوارض ولذلك
حدوا الاعراب بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها ومن الاسماء المعربة ما لا تغير فيه
للاختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان
الاصل فيها تتغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فحكم
في حكمها بالتغيير نظرا الى الاصل والغا للعارض • ومنها
قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في نحو جاءني
اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب
وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه
كون الاعراب فيما قبل الاخر في الرفع والخفض • وهذا
لا نظير له الا ان توقف على بعض اللغات فيما قبل اخره
ساكن واو وقف عارض والعارض لا يعتد به • وهذا
في الوصل واو وصل ليس بعارض هو الاصل • ومنها
قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان

فاعلم

فاعله مونثا ولم يلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان
فاعله مثنى ومجموعا بان الاكثر لزوم التانيث ويعتد
به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتد به وانما اعتدادهم
باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في
اكثر اللغة • ومنها قال ابن يعيش توهم بعضهم ان يضع ويدع
انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان
فعل من هذا انما يأتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما
فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة
والعارض لا يعتد به لانه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما
لان الكسرة في حكم المنطوق به • ومنها قال الشلوبين
ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو ربه رجلا واخيه
نكرة لان العرب اجرته مجراها فهو في معنى رب رجل
ورب اخي رجل وسيبويه ابقاه على معرفته لان
اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه
سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرا عليه
من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ في هذا الموضع
والنكرة في كل موضع بعينه لذلك فلم يجعل سيبويه
ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة • ومنها ان
الشلوبين اوجه النصب في باب قاض انه يقال فيه
في الوقف في حالي الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض
• ويقال في الحركة هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه

هذه اللغة انه حاذف اليا في الوصل انما كان التنوين لالتقا نها
معه وقد سقط في الوقف فرجعت اليا ووجه اللغة
الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض
لا يعتد به فبقيت اليا محذوفة وسكن ما قبلها لانه
لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه الا غنيا لانها
مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر **حرف
العين الغالب والد زم جرب نفا عربية
جندى واحد** ذكر هذه القاعدة ارماي وبنى
عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه يحرك في منع الصرف
مجرى الوزن الذي يخص الفعل قال ابن النحاس في
التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا
الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة
حرف الفاعل احط رتبة من الاصل
ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير
اعتماده قال في البسيط لانه فرع على الفعل والعمل
والفاعل انحط الفروع عن رتبة الاصول فاشترط
اعتماده على احد الامور الستة ليتقوى بذلك على العمل
• وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب
الله عليكم انه نصب عليكم على الاغرا كانه قال عليكم
كتاب الله عليكم فقدم المنصوب فقال ومثله قول
الشاعر • يا ايها الماتح دلوي دونكا اي دونك دلوي

قال

قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا
وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع
في العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات
الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل
والفرع وذلك لا يجوز • وقال ايضا اذا قلت عندي
راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان يجرى وصفا على
ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولما جئت فيه
لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول
وتمثيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة
انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم
الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة لانحطاط
اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجري على غير
من هو له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على
الفعل في العمل ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو وقال
ابو البقاء في التبيين اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا
جريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما
فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى
ذلك الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد انضم
فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز
الضمير ليظهر اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل
• وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها

ولا اسمها عاملا وما تقديم الخبر على الاسم لكونهما فروعا
عن ان وليس في العمل فانحطت عن درجة الافعال • وقال
ابن فلاح في المغني انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على
جره مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسع
مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع
عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه
في الاعراب • وللمذكر مزية بحرفين في باب هذا ثبت
وخص بالحركة طلبا لانحطاطه عن رتبة الاصل • وقال
ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل
الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فروع
في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب
من الاصل والفروع ابدا تنحط عن رتب الاصول في التصرف
لا ان تزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك • وقال ابن
عصفور في شرح الجمل لما كان عمل الواو بمعنى مع في المفعول
معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها
فلم يتقدم على العامل وان كان متصرفا ولا على الفاعل
لا يقولون والطيالسة جاء البرد ولا جاء والطيالسة البرد
لان الفروع لا يتصرف فيها تصرف ما يحتمله الاصول
• وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح انما لم
تعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهو ان لا يكون
خبرها مؤخرا وان لا يكون موجبا وان لا يقع بعد ما ان فانه يلف

بها عن العمل كما كفت ما ان عن العمل فهي في الدرجة
الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة
بما يعمل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا يجتمع به من
ابدا الاختصاص ليعرف به انحطاطها • الاشباه ان تاء القسم اختصت
باسم الله تعالى وانها كانت بدلا من الواو والواو تخفض
في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله في
التاء لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي
في الدرجة الثالثة • فلذلك اختصت وكذلك الصفة
المشبهة باسم الفاعل عملت لتشبهها باسم الفاعل واسم
الفاعل عمل لشبهه بالفعل فالصفة في عملها في الدرجة
الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان من سبب
الاول وهذا لفظ ابن • وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا
في العمل عن ان ومشبهة بها وجب ان تنحط عنها فلذلك
اشترط في اعمالها شروط كتنكير معموليها وعدم فصلها
وقال ابو البقاء الافرع على انه وان فرع على كان والفروع
تنقص عن الاصول • فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر
اذ كانت فرع فرع • وقال السخاوي في تنوير الدياجي
انحط اسم الفاعل عن مرتبة الفعل في اشياء لانه فرع
عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل • فمما انحط فيه
عن الفعل بروز ضميره اذا جرى على غير من هو له نحو هند
زيد ضاربته هي ولو كان في مكان ضاربته تضربه

لا يبرز الضمير لقوة الفعل وقال ابن إياز لما كان الفعل فرعا
على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم
إذ من عادتهم التصرف في الأصول دون الفروع وقال
أيضا إن الناصبة للمضارع تشبه أن المشددة لأن كلا منهما
حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وأن
الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت وقال أيضا
إن أصل نواصب المضارع ولن وإذن وكي فروع عنها
ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها
ولذا عملت ظاهرة ومقدرة وأخواتها لا تعمل إلا في حال
الظهور دون التقدير وقال ابن الخواص قيل إن تنوين
عرفات مثل تنوين المنصرف لفظا وصورة ولجرها دخل
معها التنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخوله لجرها
وأجيب بأن الجر دخلها تبعا للتنوين المقابلة وقيل
التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وبطل بأنه
لو عوض عنها لما [illegible] لانحطاط الفرع عن رتبة الأصل
وقال أيضا إنما امتنعت إضافة العدد إلى المميز لأنه
فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف
فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع الأصل وهو
محال وقال ابن هشام في تذكرته نص العبدي على أن
إما لا تستعمل في الإباحة لأنها محمولة على أو وفرع لها
والفرع ينقص عن درجة الأصل قال ابن هشام ومن [illegible]

العبدي

العبدي لما لم يسمعه لم يجزها . . . وصوبه انتهى

تنبيه قال الأندلسي في شرح المفصل كان
قيل أولا [illegible] الاستقبال إلى القسم من الماضي فكيف جعلتم
تقسيم الاستقبال هو الأصل قيل لا يبعد أن يكون أصح
وينقل الأصل أقرب من أطول بل الأولى كونه أن يقسم الرجل
الدم من يتم بالكسر **الفرع** هي المحتاجة إلى
العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامات قال الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس في التعليقة وحدثني بها علي بن عثمان
ابن جني عن أبيه قال بدليل أنك تقول في المذكر قام وإذا
أردت التأنيث قلت قامت فجئت بالعلامة عند التأنيث
ولم تأت للمذكر بعلامة وتقول رأيت رجلا فلا تحتاج إلى
العلامة فإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت
رأيت الرجل فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف
ولم تدخلها في التنكير وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال
أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله وذلك يدل
على أن أصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه
أصلا لما احتاج إلى علامة انتهى وانظر إلى ابن الشيخ بهاء
الدين وأمانته كيف وجد ذلك بخط ولد ابن جني نقلها
عن أبيه ولم يسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكره
منه غير عزو إليه لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي
التي أقمت في تتبعها سنين وهو كتاب المعجزات الكبير

وكتاب الخصائص بعض المعري وغيره لكن فسروها وشرحها وغيرها
ما سرقه من كتب العسكري والسخاوي في مجموع وادعاه
لنفسه ولم يعزه الى كتبي وكتب العسكري شيئا مما نقله منها
وليس هذا من اداء الامانة والعلم •

قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها
ذكر ذلك ابن جني في الخصائص وقال من ذلك قول
ذي الرمة •

ورمل كاوراك العذارى قطعته •

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان الانقا فلما كثر
ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى
اصلا وشبه به الرمل قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول
على الفاعل صار وان كان موخرا في اللفظ كانه مقدم في الرتبة
فجاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما
والمفعول موخرا كما جاز ان يعود الضمير من المفعول
اذا كان مقدما على الفاعل وان كان موخرا في قولك ضرب
غلامه زيد • وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على
ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه العلامة لا الاصل
انهم جعلوا علامة للمثنى وللجمع ولم يجعلوا علامة
للافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد
• وكذلك ايضا جعلوا علامة للتصغير ولم يجعلوا علامة
للتكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا

جعلوا

جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير
علامة لان التعريف فرع عن التنكير ولما كان التنكير
فرعا عن التعريف جعلوا علامة لم تكن في التعريف وهي
التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر وامثال
ذلك في اللسان كثير **الفرق علّلوا به أحكاما كثيرة**
منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء المتكلم وفتح تاء
المخاطب وكسر تاء المخاطبة وتنوين التمكين دخل
للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وتنوين التنكير
دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات •
ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يبن على الفتح كبعلبك
قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب
مع العربي • ومنها الكنايات عن اعلام الاناسي بفلان
وفلانة • قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام البهائم
ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين
الكنايتين • قال وانما اختصت باللام لوجهين
احدهما انها تنقص عن درجة الاناسي في التعريف
فخصت باللام اشعارا بنقصانها درجة عن درجة
الاصل • والثاني ان اعلام البهائم اقل فكانت
احمل للزيادة لقلتها • ومنها قال في البسيط فتحت
همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال
وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها

مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومفتوحة ومنها
قال في البسيط الها الداخلة على العدد لم تدخل للتانيث بل
فادخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين
● ومنها قال في البسيط لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل
المنصوب فرقا بينه وبين البدل ● ومنها قال في البسيط
عد قالنا من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى
فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى
محلوبة ومركوبة ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل
بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع ●
ومنها قال في البسيط حذفت الف ذا في التثنية فرقا
من التقاء الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعربة فرقا
بين تثنية المبني وتثنية المعربة وشددت النون في
ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسماء المعربة
● وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى
و[illegible] وما سوى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل
بمعنى فاعل ● وخص الفاعل بجمع التصحيح لانه اشرف
من المفعول وجمع التصحيح دال على الشرف لكونه صيغة
المفرد فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى
مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع
ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا
بينهما في الجمع ● ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول

فرقا

فرقا بينه وبين المبني للفاعل ● قال ابن السراج في الاصول
وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيها و
ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فرق
في الابنية ● ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين
البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا
قالوا رايتك انت كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع
في تاكيد المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما
اشتركن فيها وجروا في ذلك على اشتراك [illegible]
اشتراكها فيها في معنى واحد ● ومنها قال ابو الطيب بن علي
ابن محمد بن [illegible] المعروف بالحداد في كتاب المفيد
في معرفة التصريف والتجويد الرابع هذه ليست من [illegible]
ها التصغير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي ها [illegible]
مشبهة بها في تذكيره وجراها في الصفة مجراها من حيث
كانت زائدة [illegible] لامة المؤنث كما ان تلك زائدة وعلامة
لمذكر [illegible] وتكسر ما قبلها وها التانيث لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا لا [illegible] من يا وانما ابدلت منها الها للفرق
بين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي هي بمعنى
الاشارة ● ومنها قال الجزولي فرق بين المبني على حركة
لعارض بين معنى [illegible] ● قال الشلوبين لا معنى
في ما سمع [illegible] الالف انما هي للوقف وكان حق النون
ان تكون ساكنة لان اصل البنا السكون وانما فرقنا

بين ان اداة الاسم اداة الدلالة على المتكلم وبين التي تصير
الفعل نحو نادين الاسم خففت النون من اداة المتكلم ومنها
قال ابن عصفور في شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة اصل
لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فجرى
بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتدا
في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا بقيت مع المضمر
على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتدا من ضماير
الرفع والضمير مع لام الجر من ضماير الجر ولفظ ضماير الجر وضماير
الرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغي على هذا ان تكسر
لام المستغاث في نحو يا للزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها
تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكان احق بالفتح
من لام المستغاث في نحو يا للزيد لدخولها على الظاهر الا من اجل
ان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر
تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه وقال
ابن فلاح في مغنيه افعل فعلى كالاخفش والفضلى يجمع
هو ومونثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلا
وقال الاندلسي انما تبدل التاء في الوقف هاء فرقا
بين تانيث الاسم وتانيث الفعل **خاتمة**
قال ابن السراج في الاصول تنوين [illegible] سالته
عن ما حصل للنحويين بهذا اللقب وسموا تنوينا ليفرقوا
بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية

وأجمع **الفعل لا يثنى** قال ابو جعفر بن الزبير
في تعليقه على كتاب سيبويه وسبب ذلك ان الفعل
مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى
انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضربه مرة
واحدة ويمكن ان يكون ضربه مرات فهو اذن دال على
القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مفرد نحو رجل
الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت
رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل
لا يدل على شي واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة
وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل ان الفعل
يثنى في قولك يفعلان فالجواب ان ذلك باطل لانه
لو كان يثنى لجاز ان يقول زيد قاما اذا وقع منه القيام
مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك
الفعل اثقل من الاسم وعلله صاحب البسيط
بوجهين احدهما ان الفعل لكثرة مدلولاته يصير
بمدلوله المركب والاسم بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم
اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الكلام يكون مع الفعل
ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة
والنكرة قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على
الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر
على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه

لانه يتوقف وجود الفرع على وجود الاصل • والثاني ان الفعل
مفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستعمل في التركيب
من غير توقف • وقال ابن يعيش الافعال اثقل من
الاسماء لوجهين • احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث
ان كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى
الاسم عن الفعل واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا
واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله
• الا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه
لقلة استعماله • والثاني ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا
فصار كالمركب منهما ولا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئا
من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب وقال
ابن النحاس في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه •
منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشيء اذا كثر
استعماله على السنتهم خف • وانما قلنا انه اكثر استعمالا
لامور منها الاصول وعدد الحروف • اما في الاصول فلان
اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في
الافعال خماسي • واما الزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة
واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لا يزاد على ستة فقد
زاد عليه في الاصول والزيادة • واما الابنية فان ابنية
الاصول في الاسماء المجمع عليها تسعة عشر • واصول
الافعال اربعة • وما للابنية بالزيادة في الاسماء تزيد

على

على ثلاثمائة والافعال لا تبلغ الثلاثين • ومنها ان الاسم
يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم • ومنها
ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم
فان قلت كان المبتدا يحتاج الى الخبر فليكن كاحتياج الفعل
الى فاعله قلت تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق
المبتدا بخبره لان الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفاعل
ولا كذلك الخبر مع المبتدا • ومنها ان الفعل تلحقه
زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التانيث ونون التوكيد
والضماير فيثقل بذلك • ومنها ان الافعال مشتقة من
المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع
على الاسماء والفرع اثقل من الاصل

فائدة

قال ابن هشام قد يعبر بالفعل عن امور احدها
وقوعه وهو الاصل • الثاني مشارفته نحو واذا طلقتم
النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن
انقضاء العدة • وليخش الذين لو تركوا من خلفهم
اي لو شارفوا ان تركوا • الثالث ارادته واكثر ما يكون
ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ
اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون • الرابع مقاربته كقوله ؞ ؞
الى ملك كاد الجبال لفقده ؞ ؞ ؞
تزول وزال الراسيات من الصخر ؞ ؞ ؞

اى بنزوله الرسيات الخاصة العذرة عليه نحو وعدا علينا
انا كنا فاعلين اى قادرين على الاعادة • واصل ذلك
ان الفعل يتسبب عن الارادة و القدرة وهم يقيمون السبب
مقام المسبب وبالعكس **حرف القاف**

القلب قال ابن هشام في المغنى القاعدة العاشرة
من فنون كلامهم • القلب واكثر وقوعه في الشعر
كقول حسان ∴

كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء

نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب
العسل على ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر وقول رؤبة
ومهمه مغبرة ارجاؤه • كان لون ارضه سماؤه
اى كان سماءه لغبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة
وحذف المضاف وقول عروة بن الورد ∴

فديت بنفسه نفسى ومالى ∴ وقول القطامى ∴

كما طينت بالفدن السياعا • الفدن القصر والسياع الطين
ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسى وعرضت الناقة
على الحوض وعلى الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكى
والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار
• وفي كتاب الموسعة لابن السكيت اذا عرضت نوقا
على ناقة مقلوب • ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود
في الحرباء اى انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله

تعالى

تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان
المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل انه سه وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنا فتدلى • اذهب بكتابي هذا
فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون • وقال
الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله فكان قابى قوس
فقلبه التثنية والافراد وهو حسن لان القاب ما بين
مقبض القوس وسيته اى طرفه وله طرفان وله
قابان ونظيره قوله ∴

اذا احسن ابن العم بعد اساءة ∴ فلست لشرى فعله بحمول

اى لشر فعله وقيل في وعميت عليكم ان المعنى فعميتم
عنها وفي حقيق على ان لا اقول ان المعنى حقيق على
بما المتكلم كافر بانه • وفي لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء
العصبة بها • **ما يزاد على التام فيعود ناقصا**

قال ابن جنى وذلك نحو قام زيد كلام تام فان زدت
عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب
وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه اعلمت لم
يكتف بالاسمين تقول اعلمت زيدا بكرا اخاك • وتقول
زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل
يعمل في ان وصلتها فتقول بلغنى ان زيدا منطلق قال
وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود

بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد
قايم وما زيد قايما وان ورد مشيا مقتضيا لغيره معمولا
به عاد الكلام ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل
الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فان اذا
دخلت على جملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها
في حكم المفرد فتحتاج في تمامها الى امر اخر كما ان المصدرية
اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها
عن كونها كلاما **قد يكون للشي اعراب** اذا كان وحده
فاذا اتصل به شي اخر تغير عن اعرابه من ذلك ما انت
وشانك فانها مبتدا وخبر اذا اتت بعد ما تجوز لك
وزيدا فانت مثلت به فاسم مرفوع بفعل محذوف والاصل
ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل
وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك
نصب بما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان
او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك
اذا قدرته تصنع كان كيف حالا وان قدرته مفعولا به **قرائن**
الاحوال قد تغني عن اللفظ قال ابن يعيش وذلك
ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى
بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان
اتي باللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يوت به
فللاستغناء عنه وفي شرح العاني ثم كثيره منها

حذف المبتدا والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل
جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها **حرف الحاق**
كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية
منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في شرح
المفصل حذف خبر المبتدا من قولك لولا زيد لخرج
عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ذكره ولم يجز
استعماله وقال صاحب البسيط انما اختصت غدوة
بالنصب بعد لدن دون بكرة غيرها لكثرة استعمال غدوة
معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره
وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل ها التنبيه ولم
اي لم بنا ثم لكثرة استعمالها حذفت الالف تخفيفا وقال
ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف ما
بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال
ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والنو
ن من زيد بن عمرو وقولهم ايش وم ابل ولا ادر
ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك
والتخفيف في قد وقط اذا اصلهما التثقيل استغناها
من قددت الشي وقططته وقولهم العمر لافعلن
باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر كلامهم
يحذفونه تخفيفا الاحد قولهم ربه قال وحذفوا الواو كما حذفوا
اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة

بين

واللام الاخرى يخففوا الحرف على اللسان وقال بعضهم انمى
ابوك تعيب الغيب وجعل اللام ساكنة او صارت مكان
العين كما كانت العين ساكنة وتركوا اخر الاسم مفتوحا كما
تركوا الحرفين مفتوحا وانما تولوا ذلك به لكثرته في كلام
تغيروا اعرابه كما غيروه وكذلك ابن السراج في الاصول
وفي تذكرة الفارسي حكى ابو الحسن والفرا انهم
يقولون ابنص لك قال والقول عندنا انه اي شي
مخفف الهمزة والقى الحركة على اليا فتحركت اليا بالكسرة
وكرهت الكسرة بها فاسكنت فالتقيا الساكنان فحذفت
لالتقا الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه
فخفف الهمزة وطرح حركتها على اليا كسره فحركها بالكسرة
فاسكنها وحذفها لالتقائها مع الخامس الاخوان فالتنوين
في ابيش مثل كاف لحوانه قال فان قلت الاسم يبقى
على حرف واحد فسهل اذا كان كذلك شي في ابيش
وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة
مشتبها له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا
فيم وثم ولم تحذف ايش وقال الزمخشري في المفصل
في الذي ولا تسقط الهم اياه بجعلته مع كثرة الاستعمال
مخفوف من غير وجه فقالوا الذ بحذف اليا ثم الذ بحذف
الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف الذي في
اوله وكذا فعلوا في التي وقال ابن عصفور في شرح

الجمل

الجمل انما بنيت ابن على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركته
بالكسر على اصل التقا الساكنين لانضاف ثقل
الكسر الى ثقل اليا التي قبل الاخر وهي مما يكثر استعماله
فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل قال
ومن بيان ذلك ان لكثرة الاستعمال اوجبت اين انهم قالوا
جير حركوا بالكسر على اصل التقا الساكنين واحتملوا ثقل
الكسرة واليا لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل
الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم قال وكذلك
ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء
الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل المضعف
مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال
الثقيل قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم
تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة
مع التضعيف او اليا في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة
الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال
الثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار
الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه
وقال الرماني لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو
موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف
بالمخاطب قبل تمام الكلام وقال ابن يعيش في شرح
المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم واستعمالهم

اثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت
التخفيف ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر
دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة فمن ذلك حذف
فعل القسم نحو بالله لاقومن اي احلف وربما حذفوا
المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن
والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف الخبر من الجملة
الابتدائية نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه
كلها مبتدآت محذوفة الاخبار ومن ذلك حذف الخبر
من الجملة الابتدائية ابدال التاء من الواو نحو تالله نحو
ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة
وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين
وسكون الميم وبضمهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل
فيه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث
والقسم كثير فاختاروا له الاخف وقال ابو البقاء في
التبيين لاسم الله تعالى خصائص منها دخول
يا عليه مع وجود لام فيه ومنها زيادة الميم في اخره
نحو اللهم ولا يجوز في غيره ومنها دخول تاء القسم عليه
نحو تالله ومنها التفخيم ومنها ابداله كقولك ها الله
وذلك لكثرة الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف
القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره
ووجهه انه شيء اذا كثر كان حذفه كذكره لان

كثرته

كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير
والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك
الكثرة وقال ابن النحاس في التعليقة اذا سمي سالما
والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس
طلبا للخفة فيما يكثر استعماله وثقل الكسر لثقل توالي
الكسرتين فيما يكثر استعماله وقال ابن فلاح في
المغني شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لان
حذفه والنداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على
الحي والميت والجماد فناسب كثرة استعماله التخفيف
لفظا بالحذف كاحد قوامه التنوين وياء المتكلم لمضاف ه
الى ياء وشرطه ان يكون علما وانما رخموا صاحبا فقالوا
يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف
صار بمنزلة العلم قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب
فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا وتقربا اليه
وان لم يكن بينهما نسب وقال وانما وجب اضمار الفعل
العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع يوازن في
الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فلزمه الاضمار
طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف
واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في كلامه عليه
وقال المصدر الذي يجب اضمار فعله انما وجب اضماره

لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تغير في كلامهم
لو استعملوه لكثرة استعماله انما تغيرته العرب فيما
وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدؤا بتغيير
علما بانه لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره ●
كما قال وابي الامر يفضي الى اخره تصير اخره اوله ● وقال
السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون الاكثر ويعدلون
منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم لم ابالة
وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت **حرف اللام**
اللبس محذور ومن ثم وضع له ما يزيله اذا
خيف واستغنى عن الحاق نحوه اذا امن فمن الاول
الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل
في باعتوار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغنى
عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات
لدلالتها على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه
● ولما كان نحو المضارع قد يعتوره معان مختلفة
كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها
● ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف
اللبس بينهما لو استويا في الرفع او في النصب ومن ذلك
قال في البسيط يضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول
دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي
الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزموا اضافته

الى

الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف اليه بخلاف
الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس
في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك
● ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول
من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مُفعَل باب يفعل
مضرب ومقتل ليكون جاريا على يُضرب ويُقتل
الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول
من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص
الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه ● ومن ذلك قال في البسيط
قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد
فاضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مضروب
وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول
لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول
● فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل
اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان
التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة
● ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة
عن التنوين وحده وعلمه منع الصرف انما اراد التنوين
خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين
كراهة ان يلتبس بالاضافة الى يا المتكلم لانه حين حذف
يا المتكلم وابقاء الكسرة في غير النداء قال ● ● ●

شرفت دموع من فى سجوم وكراهة ان يلتبس لسا
على الكسر نحو حذام ومن ذلك قال فى البسيط فائدة
العدل فى الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان
فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال
ذلك اللبس وقال تكسير الصفة ضعيف لانها اذا كسرت
التبس جمع صفة المذكر بجمع المونث فى بعض صور
عند حذف الموصوف نحو قامت الصحاب يحتمل الرجال
والنسا واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتا انتفى
اللبس ومن ذلك يجوز ان يقال فى الندا يا ابت ويا امت
بحذف يا الاضافة وتعويض التا عنها قال ابن يعيش
ولا تدخل هذه التا عوضا فيما انه مونث من لفظه
لو قلت يا خالتى ويا عمتى يا خالة ويا عمة لم يجز لانه
كان يلتبس بالمونث واما دخول التا على الام فلا
اشكال انها مونثة واما دخولها على الاب فلما فيه من
المبالغة من نحو راوية وعلامة ومن ذلك قولهم لله
دره من فارس وحسبك به من ناصر قال ابن يعيش
فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة الا
المنصوبة مع بقائها على افرادها وابقا لهو . . .
من عبد ولا عندك عشرون من درهم بل لا بد
الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم
فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال

فانوا

فانوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش
انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز وتحرزا من
الالتباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف
الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم
واما الالتباس فلان الاسما الظاهرة كثيرة الاشتراك
فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم فى زيد الثانى
انه غير الاول وليس للاسما الظاهرة احوال تفترق
بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها فى كثير
من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت
عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهى حضور
المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغايب يغنى عن الصفات
ومن ذلك قال ابن فلاح فى المغنى انما ضم حرف المضارعة
فى الرباعى دون غيره خيفة التباس الرباعى بزيادة
الهمزة بالثلاثى نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة
فى الرباعى تزول مع حرف المضارعة فلو فتح حرف
المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثى هو ام مضارع الرباعى
ثم حمل بقية ابنية الرباعى على ما فيه الهمزة
وانما خص الضم بالرباعى لان الثلاثى اصل والرباعى
بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة
وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثى محمول
على الثلاثى وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق

واسطاع يسطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انهما
اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان احدهما انهما واكثيب
زيدا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي
فهما في حكم العدم والثاني انهما جعلا عوضا عن حركة
عين الكلمة في نقلها الى فائها وان كان عوضا عن
لم يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم
الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي
ويفارق صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة وانما
حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين لان الفاء وان
كانت نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا لكون
الرباعي لم يتغير صيغته بها فصار بمنزلة الحركتين
بكونهما عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لان
الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما
اهـ ومن ذلك قال الخفاف في شرح الايضاح تقول
في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام
ما احسننا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا
يلتبس احدهما بالاخر ولتبقى بها ومن ذلك قال
ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان يأتي المنصوب
على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اني هذا
افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان المضمر والمبهم
فقد جئت بما هو اشكل من المضمر وكذلك لا يجوز ان

يوتى

يوتى به نكرة حالا يقال انا قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل
لبسا ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما امتنع حذف
حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس
الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد
النداء لا يقال ينتقض هذا بالعلم فانه يلتبس العلمية
المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء
لانا نقول بناؤه على الضم مع اعلام الصورة قرينة تدل على
النداء وعدم القرينة متعينة في اسم الاشارة قال
وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا
يلتبس لامه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا
يلغى الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصود والمبنى
حالة الوقف ومن ذلك لم يجمعوا حية على حيات لئلا
يلتبس باسم الحي وهو جمع المنية خلاف سائر ما كان
من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة
فانهم استعملوا في جمع الاولاد في مذكره قال الكسائي
سمعت كل هذا النوع يطرح من مذكره الهاء الا حية
فانهم يقولون حية للمذكر والمونث ويقولون
رأيت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره ومن
ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحريك احدهما
بالكسر الالتباس حرك بالفتح وانت في خطاب المذكر
اضربن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر التبس

بخطاب المؤنث ومن ذلك اذا خيف من النسب الى الصدر
المضاف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز فيقال
في النسب الى عبد مناف وعبد الاشهل منافي واشهلي
لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس
فانهم قالوا في النسبة اليه عبدي فرقوا بين ما يكون
الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف
الاول به وهو مع ذلك اسم غالب وطرأت عليه العلمية
وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس شيئا معروفا
معينا يضاف اليه عبد وقال الاخفش في الاوسط
في النسب الى المركب المزجي وان خفت الالباس قلت
رامي هرمزي ومن الثاني عدم لحاق التاء صفات المؤنث
الخاصة بالاناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد
وهي اشيرة عند الاكثر لاختصاصها بالمؤنث امن فيها
اللبس بالمذكر فلم يحتج الى فارق ومن ذلك قال ابن
النحاس في التعليقة انما تجر حكاية المصغر والمكبر
وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس

حذف ما حذف للتخفيف

كان في حكم المنطوق به ذكر الفاضل ابن يعيش
في شرح المفصل ومن فروعه انهم قالوا ذليك وحذل
فاجتمع في الكلمة متى كان متواليات ان المراد ذلادل
وجب ادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف
للتخفيف

للتخفيف كان في حكم المنطوق به وقال ابن فلاح في
المغني افصح اللغتين للعرب في حذف المرخم ان يكون
المحذوف مرادا في حكم المنطوق به وقال ابن جني في
الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان
في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ
ما يمنع منه من ذلك ان ترى رجلا قد سدد سهما
نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول القرطاس
والله اي اصاب القرطاس فاصاب الان في حكم الملفوظ
به البتة وان لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال عليه
نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف
في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال
بالفعل بدلا من اللفظ به وكذلك قولك للقادم
من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم وقولك
قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا وان
كان عمرا وقولك للقادم من حجة مبرور مأجور
اي انت مبرور مأجور ومبرورا مأجورا اي قدمت
مبرورا مأجورا وكذلك قولهم له
رسم دار وقفت في طلله اي رب رسم دار وكان
رؤبة اذا قيل له كيف اصبحت يقول خير عافاك الله اي
بخير ويحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف
بها وكذلك قولهم الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها

لان في الموضع دليلا عليها، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا
قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام
ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على
ما رآه فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف
وذلك ان لحمزة ان يقول لابي العباس انني لم احمل الارحام
على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان يكون فيه
باء ثانية حتى كأني قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم
ذكرها ايضا في نحو قولك بمن تمرر امرر وعلى من تنزل
انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله
عليه مع مخالفته في الحكم له في قوله

وإني من قوم بهم يتقى العدى
ورأب الثأى والجانب المتخوف

اراد وبهم رأب الثأى فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في
قوله بهم يتقى العدى وان كانت حالاهما مختلفتين الا ترى
ان الباء في قوله بهم يتقى العدى منصوبة الموضع
لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك بالسيف
يضرب زيد والباء في قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع
عند قوم وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة
للرأب ونظائر هذا كثيرة كان حذف الباء من قوله والارحام
لمشابهتها الباء في به موضعا وحكما اجدر وقد اجاز ولهذا له
وويل على بعد بزيد وويل له فحذفوها وان كانت اللام في قبله

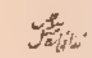
لا خبر

لا خبر فيها وهي متعلقة بنفس ويل مثلها في هلم لك
وكانت اللام في وويل له خبرا ومتعلقة بمحذوف وفيها
ضمير فان قلت فاذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك
بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو
قولك الذي ضربت زيد فتقول الذي ضربت نفسه
زيد كما تقول الذي ضربته نفسه زيد قيل هذا عندنا
غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت
بل لامر آخر وهو ان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف
لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك
ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان
الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز
ادغام الملحق لما يخاف فيه من نقض
الغرض ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان
اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر
الناقة والدال عليها، ولما كان المحذوف للدليل بمنزلة الملفوظ
به جاء الخبر مثنى وقال ابن هشام في المغني اول من
شرط للحذف ان لا يكون مؤكدا الاخفش فانه منع في نحو
الذي رأيته زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه
لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار، وتبعه
الفارسي ورد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان
لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال

الحذف والتوكيد باللام متنافيان هو تبع با على ابو الفتح
تقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كالا يجوز
ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض
وتبعهم ابن مالك تعالى لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد
كضربته ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه
والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون الخليل
وسيبويه فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد
وأتاني اخوه انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا
بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وانما لا وان ولدا فحذفوا
الخبر بانه موكدبان وفيه نظر فانه المؤكد نسبة الخبر الى
الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف
العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه
الطول فكيف يؤكد وانا حذف الشي لدليل وتوكيده
فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت وبعد الدين
ابن مالك مع والده في المسئلة بحث وفيه انتهى ما اورده
بن هشام في المغنى والبحث الذي اشار اليه هو ما قاله
ابنه المص في شرح الالفية

وقال

وقال ابن النحاس في التعليقة اذا كان للفعل معمولان
احدهم مقام الفاعل المفعول المسرح لفظا ونقدا يراد ون
المسرح لفظا فضه وكذلك عمل الفرزدق في قوله
مما الذي لخبر الرجال سماحه فاقم المسرح وهو الضمير
المستتر في اختير ونفس غير المسرح وهو الرجال
ولا يجعل يقول من قال يجوز اقامة ايهما شئت فهو ذلك
ان القاعدة ان المحذوف المستوعلا كالملفوظ به وههنا
حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المسرح
فكذلك اذا كان مرادا انتهى وقال ابن فلاح في المغني اهل
الحجاز عندهم حذف خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد
فهو في حكم الملفوظ به **ما كان ذ[illegible] من متعلق**
لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة
عليها وفيه **فروع** الاول الصلة لا تتقدم على الموصول
ولا شي منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول الثاني
الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه الثالث
الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة
له ومتممة اشبهت الجزء منه الرابع المضاف اليه
بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه الخامس
حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور
قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة
اشيا بمنزلة شي واحد الجار والمجرور بمنزلة شي واحد



والمضاف والمضاف اليه كالشي الواحد والفعل والفاعل
كالشي الواحد والصفة والموصوف كالشي الواحد
والصلة والموصول كالشي الواحد **ما يجوز تعدده**
وما لا يجوز فيه فروع الاول خبر المبتدا وفيه خلاف
منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ومنهم من
منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان
يريد اتصافه بذلك في حيز واحد فيجوز نحو هذا حلو
حامض اي مز وهذا ... سر اي الخيط
قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني
الحال وفيه خلاف قال في الارتشاف ذهب الفارسي
وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جا زيد
مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا
او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز
ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبيه
بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد
والمنعوت الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا
فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم
ابن عصفور ان فعلا ولفظا لا ينصب اكثر من حال قياسا
على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة
كذا لا يقال جا زيد ضاحكا مسرعا ويستثنى الحال
المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا

قال

قال فجاز هذا كما لا يقرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا
وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وحجة هذا ان افعل
التفضيل لانه قام مقام فعلين ● الا ترى ان معنى
قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله
اليوم على فضله غدا ● الثالث المستثنى والجمهور
على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان
واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا ● الرابع الظرف وتعدده ممتنع
بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين
لا ينفكان مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع
قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال ● وكذا
جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد
في مكانين محال ● ولهذا قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم لا يجوز ان يكون اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل
في ظرفين ● الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف
● السادس عطف البيان ذكر الزمخشري في قوله
تعالى ملك الناس اله الناس انها عطف بيان
لرب الناس وقال ابو حيان لا اعرف عن النحاة
شيا في عطف البيان هل يجوز ان يكون المعطوف
عليه واحدا ام لا يجوز ذلك ● السابع البدل قال
ابو حيان في البحر اما بدل البدا عند من اثبته فتكرر

فيه الابدال • وامه بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال
فلا نص عن احد من النحويين عرفه في جواز التكرار فيه
او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان
البدل لا يتكرر **مراجعة الاصول** فيها مباحث
الاول فيما يراجع من الاصول ومما لا يراجع • قال
ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع
على ضربين • احدهما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع والاخر
ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله
فالاول منه الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته
الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز ان تراجعه
فتصرفه • ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله
لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب •
ومنه اظهار التضعيف كلححت عينه وضبب البلد
والل السقا وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية
الباب • ومنه قوله ∴ ∴ ∴ ∴
سماها الاله فوق سبع سمائيا • ومنه قوله ∴
اهبى التراب فوقه اهبابا • وهو كثير • والثاني وهو
ما لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي
المعتل العين نحو قام وبيع وخاف وهاب وطال فهذا
لا يراجع اصله ابدا • الا ترى انه لم يات عنهم في نثر
ولا نظم شي منه مصححا نحو قوم وبيع والخوف وكذلك

مضارعه

مضارعه نحو يقوم ويبيع • فاما ما حكاه بعض الكوفيين
من قولهم ما اقوم الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج
المبالغة فلحق ببابه قولهم قضو الرجل اذا جاد قضاؤه
ورمو اذا جاد رميه فكما بني فعل مما لامه يا كذلك خرج
هذا على اصله في فعل مما عينه يا • وعلتهما جميعا ان هذا
بنا لا يتصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة لباب التعجب
ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا خروجه في هذا
الموضع مخالفا للباب • الا تراهم انهم لما ارادوا ان يبنوا فعل
مما عينه ياء محافظة انتقالهم من الاخف الى ما هو اثقل منه
لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع وهو يبوع وبوعا وبوعوا
وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه وكذلك لو جا فعل
مما لامه يا متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو وهو يرمو
وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب اليا واوا وهي اثقل
من اليا • فاما قولهم ما اقوم الرجل فانه لا يتصرف ولا يفارق
موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه
لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره وكذلك احتمل
قضو الرجل ورمو لانه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة
فيه باب التعجب ونعم وبئس ولو تصرف للزم اعلاله
وان يقال قضا يقضو فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسما كلام
نحو القود والحوكة والصيد والغيب لذلك صح قضو
الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك

وما يدل عليه باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا
او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب
واطرد واظلم ويدل اذا كانت دالا او ذالا او زايا فان
تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازدان ولا يجوز خروج
هذه التاء على اصلها وما يأتي ذلك في نظم ولا نثر
فاما ما حكاه خلف من قولهم لبعضهم التقطت
النوى واشتقطته . . . فقد يجوز
ان يكون الضاد بدلا من الشين في اشتقطته ويجوز
ان يكون بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال
التاء طاء مع الضاد ليكون ذلك ايذانا بانها بدل من اللام
او الشين فلم تتبع التاء الضاد كما صحت مع الضاد بدل
منه ونظير ذلك قول الشاعر:

يا رب اباز من العفر صدع
تقبض الذئب اليه واجتمع
لما رأى ان لا دعه ولا شبع
مال الى ارطاة حقف فالطجع

فابدل لام الطجع من الضاد واقر الطاء بحالها مع اللام
ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذا
كصحة عور لانه في معنى ما يجب صحته وهو اعور
ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد
الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ●

فاما قراءة

فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمز يا صالح ايتنا بتصحيح
الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام وجل
والفرق بينهما ان صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة
له نظير وهو قولهم قيل وبيع بحمل المنفصل على
المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة
فيجوز قياسا عليه يا غلام وجل فان قلت
فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تخلص انما هي اشمام من الكسرة
والكسرة في يا غلام وجل كسرة صريحة والكسرة مشوبة
فاما تفاوت ما بين الحرفين ان يكون احدهما ضمة صريحة
والاخرى ضمة غير صريحة فامر يغتفر العرب ما هو
اعلى واظهر منه وذلك انهم قد اغتفروا اختلاف
اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في
القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسمحوا
بخلاف الحرفين مع الحركتين كانت سماحتهم بخلاف الحركتين
وحدها في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز
فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو
اجلواذا واخرواطا قيل الساكنة هنا انما ادغمت
في المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة
جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول
وحول وعلى ان بعضهم قد قال اجليواذا فاعل
مراعاة لاصلها كانت عليه الحرف ولم يبدل الواو بعدها

لما ان اليا اذا كانت هذه المواضع الاربعة فجرى ذلك في
الضمة مجرى دوان قيل ومن جاء نيره وطيان ذنابي
قوله هنا ان تقول احتاذا فيعقدها جميعا اذ لا تخلو
حرفا تحرك الواو والواحدة المحركة فانه قبل الحركات
قبل الالفين في سالم وقادم كلتاهما فتحة واما سببه
احداهما شيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان
في جابا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حا باب
ضمة السنة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بضم
فقد ترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعني
في سالم وقادم متفقان قيل كيف تصرفت الحال
فالضمة في قيل مشوبة بالكسر فهو غير مخلصة كما ان
الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة نعم واو قطعت
الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة
الكسر وادون احوال الفاءات تكون في الذوق مثلها ●
ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين في
سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما
عنها وليست الياء في قيل كذلك من هي بمخلصة وان
كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب ذلك
ان الياء الساكنة سابغ غير مستخير فاذا انتحى بعد
الضمة المخلصة فصلا عن الكسرة المشوبة بالضم
الا ترى انه لا يتعذر عليك محضة الياء وان اخلصت قبلها

الضمة

الضمة في نحو قيل وفي اسم الفاعل من ايصر لو تجشمت اخراجها
على الضمة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موقنات قبل
القلب والماني فلئن تجشم اللغة لاخراج حرفين صحيحين
غير معلين فاما الالف فحديث غير هذا الا ترى انه ليس
في الطرف ولا من تحت القدرة جمع الالف بعد الضمة ولا الكسرة
بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت
بعدها وان شيبت الفتحة بالكسرة جيء بالالف نحو اليا
نحو عمم وعالم وان شيبت بالضمة جيء بالالف نحو الواو
في الصلاة والزكاة وهي الف التفخيم فقد بان لك بذلك
الفرق بين الالف وبين الياء والواو فهذا طرف من القول
على ما يراد من الوصول للفروق ما يرد عليك فلا يرجع ثانيه
ونبهت لما مثلته فانها كثيرة انتهى **المبحث الثالث**
في مراعاة حكم الاعراب تارة واهمالها اخرى عقد له
ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدمه فقال تحت الاول
ضعف [illegible] وحكمت النوب ونحوه [illegible] وذلك ان
فعلت [illegible] فلولا انه احسن هنا فعلت بفتح
العين لما جاز انه تقبل فعلت [illegible] من ذلك قوله [illegible]
لبيك يزيد ضارع لخصومة [illegible] ومختبط مما تطيح الطوائح
الا ترى ان اول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل فان
اخره قد عورض فيه الحديث عن الفاعل لانه تقديره
فيما بعد ليبكه مختبط فدل قوله ليبك على ما اراده

من قوله لبيك وغيره قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
وخلق الانسان ضعيفا مع قوله تعالى اقرا باسم ربك
الذي خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق
الانسان علمه البيان وامثاله كثيرة ونحو من البيك
قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبحه فيها
رجال ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجلين قائما
زيد وعمرا وليس زيد بقائم ولا قاعدا ويا سجون
واهلك وقد اجازوا ان تراعي الفروع نحو قوله

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب الا ببين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر ومن ضد ذلك
هذان ضاربانك الا ترى انك لو اعتددت بالنون
المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين
المتعاقبتين في اخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام
ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه على الغائب المغيبه وهو
شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته
على اعمال الاول لبعده • ومن ذلك قوله

وما

وما كل من وافى منى انا عارف • في من نونه او اطلق
مع رفع كل ووجه ذلك انه اذا رفع فلا بد من تقديره
ها ليعود على المبتدا من خبره ضمير وكل وبعد من
منونين مع عارف وصار الاطلاق في عارف نونيا في
الجملة مع الهاء المرادة المقدرة الا ترى انك لو جمعت
بينهما فقلت عارفه او عارفوه لم يجز شيء من
ذلك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب
كاعرف هو قسمه فانه باب واسع **البحث الثالث**
في مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد قال ابن جني
هذا موضع قربها وقع تفصيله وهو معنى يجب ان
ينبه عليه ويحرر القول فيه • من ذلك قولهم في
ضمة الذال من قولك ما رايته مذ اليوم لانهم
يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين
لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ لذلك
لكنه الاصل الاقرب الا ترى ان اول حال هذه
الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقاء الساكنين
اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول
فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ويدل
على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال
التقاؤهما سكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة
الذال اذن من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب

الذي هو منه دون الابعد المقدر الذي هو سكون الدال
في مذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج الى
اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ
به وان لم يجر على السنتهم استعماله الا ترى الى قول
سيبويه في سودد انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق
بما لم تجئ وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية
ومع هذا فلم يظهر ذلك الذي قدر ما هاهنا انه
فلولا انه ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق
بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سوددا وسوددا بما
لم يجئ هو ابه. ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه
معاملة على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلهما
فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى
فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقى
ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل
فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعت
ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان اصلهما قبل القلب
فعلت وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان
اصلهما قبل القلب فعلت وفعلت فصارا قلت وبعت
فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابعد
الا ترى ان اول احوال هذه العين في صيغة المثال
انما هو فتحة العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة

وهذا

وهذا اوضح. ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انهم
لما اصاروها الصيغة الى مطاءى وعطاءى ابدلوا الهمزة
على ما يجب في الواحد وهو الياء في مطيه وعطيه
وجرى انه لا ميهما ان الالف فتعلم ان اصل هاتين
الياءين واوان كانها في الاصل مطيوه وعطيوه لانها
من مطوت وعطوت فاصل الياء فيهما الواو ولوحظ
ما فيهما من الياء دون الاصل الذي هو الواو رجوعا الى
الاقصر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك ففي
هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب
وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف
لان هذا مراجعة اصل الاول على الحقيقة وليس وراءه
اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف
الفرق بين ما هو مردود الى اول رتبه وما هو سبقه
رتبة منه وبين ما يرد الى ولست وراءه رتبة
تتقدمه له. الحديث الرابع في مراجعة اصل
واستئناف فرع قال ابن جني اعلم ان كل حرف
غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ ترده فرعا
وليست تراجع به اصلا من ذلك الالفات غير المنقلبة
الواقعة اواخرا [illegible] الحاق او للتانيث وغيرها
من الصيغة لا غير فالتي للالحاق كالف ارطى فيمن
قال مارطى وحبنطى ودلنطى والتي للتانيث

كالف سكرى وغضبى وجمادى والتى للصيغة لا غير
كالف . . . بعطرى وقبعثرى وزبعثرى تمتى
احتجت الى تحريك واحد من هذه الالفات بتثنية
او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطبات وحبنطيان وكذا
الباقى فهذه الياء فرع مرجع وليست مراجع بها اصل
لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لا عن ياء ولا
غيرها علاف الياء المنقلبة كالف مغزى ومدعى
لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو فى يغزون
ويدعون واصلهما مغزو ومدعو فلما وقعت الواو
رابعة هكذا قلبت ياء فصارا مغزى ومدعى ثم قلبت
الياء الفا فصارت مغزى ومدعى فلما احتجت الى
تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب
وهو الياء فصارا ياء فى مغزيان ومدعيان وقد يكون
الحرف منقلبا فيضطر الى قلبه ولا ترده الى الاصل الذى
كان منقلبا عنه وذلك كقولك فى حمراء حمراوى وحمراوان
فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف
وكذلك اذا نسبته الى شقاوة قلت شقاوى
فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة
كانك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة
فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا
فصارت شقاوى فالواو التى فى شقاوى غير الواو فى شقاوة

ولهذا نظير فى العربية كثيرة ومنها قولهم فى الاضافة
الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذفت الهاء حذفت الواو
واو فعولة كما حذفت لحذف ياء حنيفة ياءها فصارت فى التقدير
الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت
الى عدى جرت فى ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة
ومن الياء الفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من
الالف واوا لوقوع ياء الاضافة بعدها فصارت عدوى
كهدوى فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوة انما هى
بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية فى
عدوة فاعرفه وفى البسيط قيل ان تعريف الفاظ
التاكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع باء الاضافة المعنوية
كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر
لوصل قال . . . . .
ان تعيط باب اجمعه وقد جمعه تاكيد للضمير فى باب
مراعاة الصورة قال ابن هشام فى تذكرته هذا باب
ما فعلوه مراعاة للصورة من ذلك الذين خصوه بالعاقل
بانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون
والا فمفرده الذى وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور
فى شرح المقرب ومن ذلك ذو الموصولة اعربها
بعضهم تشبيها بذى التى بمعنى صاحب لتوافقهما
فى اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو

الاقتصار لئلا يعود معنى النفي مبني على معنى الإيجاب مالم
يحدث أمر من خارج. ذكر هذه القاعدة ابن النحاس
في التعليقة وبنى عليها أن لما لنفي الماضي القريب من الحال
لأنها نفي قد فعل وقد يجعل إنما هو للماضي المقرب من
الحال، وأنه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لأن
لما نفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها لقوته وكان
قد تقديره وكأنه قد زالت فجاز أيضا حذف الفعل
مع لما حملا للنفي على الإثبات. وأما لم فإنما هي نفي
فعل وفعل لا يجوز حذفه لأنه يبقى يكون سكوتا وعدم كلام
لا حذفا فما لم يحذف الفعل في إيجابه لم يحذف في نفيه.

حرف النون: النادر لا حكم له

قال الأندلسي في شرح المفصل بعنوان أنه لا يطرد
بحكم بعضهم بأنه جملة بل ينبغي أن يرد إلى أحد الأصول
المعلومة محافظة على تقديرها واحترازا من نقضها.
قال: وما من عام إلا وقد شذت منه جزئيات فيرد
إلى القواعد الكلية والضوابط الجلية.

نقض الغرض

قال ابن إياز: حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما جاء
في الاستعمال، فإن قلت: خبر كان يجاذبه شبهان أحدهما
خبر المبتدأ لأنه أصله، والثاني المفعول به لأنه منصوب
بعد مرفوع، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز
حذفه، قيل: لا، لأنه قد وجد فيه مانع من ذلك.

وهو

وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض
الذي جئت به من أجله، وكان نظير منع ادغام الملحق
وحذف المؤكد. وقال ابن جني: لا يجوز حذف المقسم عليه
وتبقية القسم لأن الغرض إنما هو تأكيد المقسم عليه
بالقسم فكان إن أتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لأنه
نقض الغرض كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير المؤكد.
وقال ابن يعيش: حذف المضاف إليه أقل
من حذف المضاف وأبعد قياسا لأن الغرض من
المضاف إليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض
منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود.
قال: وكذلك الموصوف والصفة والقياس أن
لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض
وتراجع عن المقصود لأنهما كالشيء الواحد من حيث كان
البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما. وقال
الأندلسي في شرح المفصل: الأصل في هاء السكت أن
يكون ساكنة لأنها إنما زيدت لأجل الوقف والوقف
لا يكون إلا على ساكن، ومنه سمي وقفا لأنه وقوف
عن الحركة، فتحريكها مناقض للغرض الذي جيء
بها لأجله.

النهي والنفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه كل، قال:
فإذا قلت لا تضرب كل رجل أو كل الرجال فالنهي عن المجموع

لانه كل واحد الا ان يكون قرينة تقتضي النهي عن
كل فرد **النون** تشابه حروف المد واللين من ستة
عشر وجها • الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة
كما تكون الالف والواو علامة الرفع في الاسماء المثناة والمجموعة
• الثاني انها تكون ضمير الجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا
للجمع المذكر • الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف
الواو والياء والالف • الرابع ان الاسمين اذا ركبا
وهي في اخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو
تشمسوية وذجانه كما تسكن الياء في معدي كرب
• الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله
وبك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل • كما تحذف الواو
والياء والالف لالتقاء الساكنين • السادس ان النون
قد تحذف اعتباطا لتنبيا ولاما في منذ ولدن في قوله
من لدشولا كما تحذف الواو عينا ولاما في شبه في احد
القولين وفي اخ • السابع انها تحذف للطول في قوله
ابن كليب ابن عمي اللذا كما تحذف الياء للطول في قولهم
اشهباب بريد ومن اشهيباب • الثامن ان الالف تبدل
منها في الوقف نحو لنسفعا وقفا واضربا • التاسع ان
فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا • العاشر انها
تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون الالف والواو علامة
في قوله • يعصرن السليط اقاربه • وقوله ::

يلومونني

يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم • النعمانا
حلتها البطان • الحادي عشر انها من حروف الزيادة
كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة • الثاني عشر
انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمرو وزيد يجرب
• الثالث عشر مصاحبتها حروف المد واللين وحركات
الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيد وحذفها
بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد • الرابع
عشر تعاقبها في المحل الواحد نحو جرنفس وجرافس
• الخامس عشر حذفها في المحل الواحد الذي يحذف فيه الالف
فيجتمع عدوها اربعة احرف متحركات نحو عرنتن
وعرتن وعلابط وعلبط • السادس عشر حذفها
لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك • وذلك نحو لم يك
ولم يجر كما قالوا لا ادر ذكر ذلك ابن الدهان في الغرة
• قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه
المناسبة زيدت في المضارع **حرف الواو الواسطة**
قبل بيان ابواب الاولى بين المعرب والمبني
فقيل ان بينها واسطة لا يوصف بالاعراب ولا بالبناء
وذلك في اشياء احدها الاسماء قبل التركيب وذهب قوم
الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا
مبنية لعدم مناسبة مبني الاصل واختاره ابن
عصفور وابو حيان • واختار ابن مالك انها مبنية

واختار الزمخشري انها معربة • الثاني المنادى المفرد
نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني
حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني
• الثالث المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش
اختلفوا في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست
اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف
العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم
لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة
بها مبنية • ونظيره حركة التقاء الساكنين في نحو لم يقم
الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لانه لم تعمل الكسر
ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة
تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو يغزو
والفتحة في نحو لم يخشيا لكونها عارضة للواو والالف
وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين
وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم
يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه • واما كونها غير بناء
فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء وقال
ابن جني في الخصائص باب في الحكم يقف بين الحكمين
هذا فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا
عليه وقياسه وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو
صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء • اما كونها

غير

غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه
وليست بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا
ونحوه نسبة ومقاربة • واما كونها غير بناء فلان
الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في اخره
ببناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق
الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت
فما هذه الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس
الكسرة في الرفع والنصب اتي بها لتصح الياء فلزمت
في الحالات وليست اعرابا الا ان تعطيها لفظ حركة
الاعراب كان كسرة فصار من صنو غير كسرة الصاد
في ممسوس حكى وان كانت اياها لفظا • وقال ابو البقاء
في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية
عند المحققين لان حد المعرب يضاد حد المبني وليس
بين الضدين هنا واسطة • وذهب قوم الى ان المضاف
الى ياء المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء
وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة
حرف اعرابه وسموه خصيا وهو الذي ذهبوا اليه
فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين
على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان الخصي ذكر
حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه
بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا • وقال الشيخ

بها الدين بن النحاس في التعليقة اختلف في
المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة
بناء لانه لا يجد لها عامل اجر وعلة بنائه شبهه
بالحرف لخروجه عن كل مضاف لان كل مضاف
لا يتغير اخره لاجل المضاف اليه وخروج الشي
عن نظائره يلحقه بالحروف ولا نظير له من الاسماء
وقيل معرب لعدم علة البناء واما الاضافة الى مبني
لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفيما جرى
مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا وقيل
لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود والبنا
لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون للاسم
منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه
الالف واللام فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين
ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب
ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح
لان الصرف التنوين وغير المنصرف شبه الفعل ليسا
متقابلين بخلاف الاعراب والبنا لان الاسم اما معرب
وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبني فهما سيا
الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما اهـ الرابع قال
ابن الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب
ومبني وعند الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب

لا يتغير

ولا

ولا مبني وهو سحر المعدول لانه لا يزول عن جزم
الكان وما فيه شي يوجب البناء وادعى قوم ذلك
في غلامي وهذا غلط عند الاكثرين لانه يؤدي هذا
القول الى ان عصا كذلك الخامس قال ابو حيان
في الارتشاف زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس
مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الامسا
فاذا قلت جئتك امس فمعناه اليوم الذي كنت
تقول فيه امس

الباب الثالث

باب المنصرف وغير المنصرف وفيما بينهما والظن
لا توصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جني في
الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام
والاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل
فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير
منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون
منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا
لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف
كاحمد وعمر وكذلك التثنية والجمع على حدها
ليس شي من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة
كانت او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس
مما ينونه مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه
عنها امارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط

من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع
وغير المنصرف ما فيه علتان وثانيه جماعة جزء التنوين
لفظا او تقديرا تقدم حصر المنصرف وغير المنصرف
ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما
فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا
رجلان اسم امراة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية
رجل منصرف لعدم العلتين واما من قال المنصرف
ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف
ما لا يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع
والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك
ذكرها صاحب التحفة في مرتبة ثالثة لا منصرفة
ولا غير منصرفة وقال ابو علي ما دخله اللام والاضافة
من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه ينصرف ولا يعد معه
فلا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه
وهو شبه الفعل وليس اللام والاضافة مما ينافي
اياه شبه الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع
التنوين منه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول
الالف واللام عليه فانهما مانع من التنوين وقال
الكزوني اما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى
ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه
منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف

باللام والتثنية والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس فيها
تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع
من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان
القسمة الى المنصرف وغير حاصرة وتفسيرهم واحد
من القسمين ينفي الغير

الباب الثالث

باب العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه ما ليس
لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره
ابو حيان وقال في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر
فيه ثلاثة اقوال احدها انه مشتق من المعدول
عنه فعلى هذا يكون منقولا والثاني انه مرتجل
غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى
ثم اهمل منه وليس وزنه المعدول موافقا وزن
المعدول عنه حتى يكون منقولا والثالث انه ليس
منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه
للمنقول لموافقة حروفه حروف المعدول عنه ومشابه
للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه
فيه

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر
قال الاندلسي في شرح المفصل قال ابن درستويه
اسم متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ونحو
اليس مره لكونه احدث بها هذا وشبهها من هذه
وقال ابن يعيش في شرح المفصل قال ابن درستويه

انا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب
وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المتكلم والمخاطب
من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول
الى ابي الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امرها فجعلها
بين مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها مضمر
وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات
وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من
الاسماء الظاهرة وعول القياس ولا يفتقر الى تقدم
ظاهر فيكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء
الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره
وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا من الاسماء
الظاهرة والمضمرة لان له شبها بالظاهرة وشبها
بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية [illegible] تعريف
الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت
ووصف بها كانت كالظاهرة وقال الاندلسي بعض
النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما
وهو المبهم

الباب الخامس

باب الوقف والوصل
قال ابن جني ومن ذلك قوله له زجل كانه صوت حاد
فحذف الواو من كانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل
اما الوقف فيقضي بالسكون كانه واما الوصل فيقضي
بالمطل وتمكين الواو كانهو فقوله كانه منزلة بين

الوصل

الوصل والوقف وكذلك قوله :
يا مرحباه بحمار ناجية :. اذا اتى قربته للسانية
فثبات الهاء في مرحباه ليس على حد الوقف ولا على
حد الوصل اما الوقف فيؤذن انها ساكنة يا مرحباه
واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا مرحبا بحمار ناجية
فثباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين
وكذلك قوله ببازل وجناء او عيهل فابانه الياء
مع التضعيف ظريف وذلك ان التثقيل من امارة
الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين
المنزلتين

الباب السادس

باب حروف الجر
قال ابن هشام رحمه الله في مغني اللبيب في اللام المقوية
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون
انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين

فصل

قال ابن اياز جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد
والقرب فيا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للثاني
وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى
ووسطى بينهما فجعل ايا وهيا [illegible] وللثانية الهمزة
وللثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى
ونظير ذلك الاشارة فجعل له ابن عصفور ثلاث مراتب

دنيا وسلمى وقصرى فالاولى ذا ونه والثانية ذاك
وتيك بالكاف دون اللام والثالثة ذلك وتلك . الكاف
واللام وجعل له مرتبتين فقط ورود شي في موضع
نقيضه . قال ابن جني وذلك اضرب منها اجتماع
المذكر والمونث في الصفة المونثة نحو رجل علامة
وامراة علامة ورجل نسابة وامراة نسابة ورجل
همزة لمزة وامراة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة
وامراة صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامراة
كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في ذلك لم تلحق
لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام
السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية
والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث
الغاية والمبالغة وسوا كان الموصوف بتلك الصفة
مذكرا او مونثا يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امراة
فروقة انما لحقت لان المراة مونثة لوجب ان تحذف
في المذكر فيقال رجل فروق كما ان الهاء في قائمة وظريفة
لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو
رجل ظريف وقايم وكريم وهذا واضح • ونحو من تانيث
هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مونث
ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا
واجتوروا ايذانا بان ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه

وهو

وهو احول واستصيد وتقاوسوا وتعاوروا وكما كررت
الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والقرقرة
وهو باب واسع • ومنها اجتماع المونث والمذكر في الصفة
المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل
وامراة عدل ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل
رضى وامراة رضى وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان
رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير •

متى يشتجر قوم تقل سرواتهم • هم بيننا فهم رضى وهم عدل

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفات ان التذكير
انما اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه
وصف بجميع جنس مبالغة كما تقول استولى
على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد
نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع
تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر عنهم ما يؤيد
هذا المعنى ويشهد به نحو ذلك نحو قوله

الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل • وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير
وهي مخلوقة من البخل وهذا اوفق معنى من ان
يحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين لانه فيه

والمعالف: ما لبس من الظلمة. ومنه قوله ∴

وهن من الإخلاف قبلك والمطل ∴ وقوله

وهن من الإخلاف والولعان ثم أقوى التأويلين في قولها: فإنما هي إقبال وإدبار أن يكون من هذا أي كأنها خلقت من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبال وذات إدبار. ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الإنسان من عجل وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العجل من الإنسان لأنه أمر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله إن العجل هنا الطين ولعمري إنه في اللغة كما ذكر غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة ألا ترى إلى قوله عقيبه سأريكم آياتي فلا تستعجلون ونظيره قوله تعالى وكان الإنسان عجولا وخلق الإنسان ضعيفا لأن العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكور فإن قلت فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيادة والعيادة والصوبة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والسباطة وهو كثير جدا

فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما جوزك معناه وتحويله بالتأويل عليه أجتنابا لتأنيثه قيل الأصل لقوة هذا المعنى من تعرفه لضعفه وذلك أن الزيادة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لأنها ليست في الحقيقة مصدرا وإنما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه فلو قيل رجل عدلة وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يظن بها أنها صفة حقيقية كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم وربطة من ربط فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والخلاقة فالأصول لقوتها يتصور فيها والفروع لضعفها يتوقف فيها ويتوقف على بعض ما تسوغه القوة لأصوله فإن قلت فقد قالوا رجل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد وقال أمية ∴

والحية الحتفة الرقشاء أخرجها ∴ من بيتها آمنات الله والكلم ∴

قيل هذا ما خرج على صورة الصفة لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه فجرى هذا في حفظ الأصول

واطّردت الإضافة إلا والتثنية على أنها جرى إخراج بعض المثل على أصله نحو استحوذ ومجيء ما جاء صفته وصوته، وإن كان قد نقل إلى فعلت لما كان أصله فعلت. وعلى ذلك أنّث بعضهم فقال خصمة وضيفة، وجمع فقال:

يا عين هلّا بكيت أربد إذ ... قمنا وقام الخصوم في كبد

وعليه قول الآخر:

إذا نزل الأضياف كان عذوّرا ... على الحي حتى تستقل مراجله

الأضياف هنا بلفظ القلة ومعناها أيضا، وليس كقوله:

وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

يعني أن المراد بها معنى الكثرة، وذلك أمدح، لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحي أجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون. فإن قيل فلم أنّث المصدر أصلا، وما الذي سوّغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس، وكلاهما إلى التذكير، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إنه أصل وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع؟ قيل علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرس ودار وبستان، فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ

ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو غرفة ومشرقة وعلية ومروحة ومقرمة، كذلك جاءت أيضا أجناس المعاني مؤنثا بعضها لفظا لا معنى، وذلك نحو المحمدة والموجدة والرشاقة ونحوها. ثم وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفا على المحل الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه وواحده وجماعته قبيحا ولا مستكرها، أعني ضيفة وخصمة وأضيافا وخصوما، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة. قال الله تعالى: وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب. وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله. ألا ترى أنك إذا أنّثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نقضا للغرض أو كالنقض له، فلذلك قلّ حتى جاء الاعتذار لما جاء منه مؤنثا أو مجموعا. ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا أيضا قولهم:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ... ومنه ...

قولهم تركته بملاحس البقر اولادها فالملاحس جمع
ملحس ولا يجوز ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان
يكون ههنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان
لا عمل له في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان
على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مصدرا وكانه
قال تركته ملحس البقر اولادها كما ان قوله
وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما
تحذف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعما
الا انه قد عداه الى قوله على حي خثعما فملاحس اسم
ذلك مصدر مجموع يعمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب
اخاه بيثرب كذلك وهو غريب وكان ابو علي
يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الغريب العجيب مسد
فاما قوله
ثم جريت فما زادت تجاربهم [illegible]
ابا قدامة الا المجد والفنعا
فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون ابا قدامة
منصوبا بزادت اي فما زادت ابا قدامة تجاربهم اياه
الا المجد والوجه ان تنصبه بتجاربهم لانها العامل
الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل
الثاني ايضا فيقول فما زادت تجاربهم اياه ابا قدامة
الا كما تقول ضربني وضربته زيدا او يضعف

ضربته

ضربته وضربني زيدا على اعمال الاول ونحو ذلك الا انك
اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني
ايضا القريب لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب
فان قلت اكتفي بمعمول العامل الاول من معمول
العامل الثاني قيل لك فانك اذا كنت مكتفيا
مختصرا فاكتفاؤك باعمال الثاني الاقرب اولى من
اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك في هذا
ما لك في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير مذكور
ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعد اخواك
فاما المفعول فمستبد فلا ينبغي ان يتباعد بالعامل اليه
ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه ● ومن ذلك
فرس وشائع الذكر والانثى فيه سواء وفرس
جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل
بازل وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهم لباب
قومهم قال جرير
تدري فوق متنيها قرونا على بشر وآنسه لباب
وقال ذو الرمة
سبحلا ابا شرخين احيا بناته
مقاليتها فهي اللباب الحبائس
فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودرع
دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه في الجمع

تم تفسير تعالى في الوحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف
تقديره الذي خلفت قد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة
ابواب باب ما دخلت فيه التاء في صفة المذكر وباب
ما دخلت فيه التاء في صفة المؤنث وباب ما استوى
فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها انا
اسوق جملا من نظائرها

ذكر نظائر الباب الاول

الوفاق مع وجوب الخلاف وورود

قال ابن جني هذا الباب
يحصل من ادى فيه لانه ذلك تبع فيه لفظا ما ليس
ونظائره نحو رجل نسابة وامراة عدلة وهذا الباب
بلفظ تبع الخطاب بم بر اسمه وذلك نحو عامي

المذ

للماء وتقسمه سوا فيه بين المتعدي وغير المتعدي
ومثله جبرته جبرا وجبرنا وعمر المنزل وعمرته
وسار الدابة وسرته ودان الرجل ودنته من الدين
بمعنى اذنته وعليه جا مديون في لغة تميم وهلك
الشيء وهلكته قال العجاج ::
ومهمه هالك من تعرجا فيه قولان احدهما ان هالكا
بمعنى مهلك اي مهلك من تعرج عليه والاخر
ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله هذا رجل حسن
الوجه فوضع من موضع الالف واللام ومثله
هبط الشيء وهبطته قال ::
ما راعني الا جناح هابطا على البيوت قوطه العلابطا
اي مهبطا قوطه ويجوز ان يكون اراد هابطا بقوطه
فلما حذف حرف الجر نصب بالفعل ضرورة والاول
اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية
الله ففيه وجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها
لما يهبط من نظر اليه لخشية الله وذلك ان الانسان
اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت
نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل في ذلك الحجارة
لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل
النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن
الله رمى وانشد ابو علي الاخر ::

فادركه موثقي اذ التقى الخيل ... وسايرته الرجال الرجالا
اي سايرته الخيل والرجل الرجالة وقد يجوز ان يكون
اراد وسايرته الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصبه والاول
اقوى وقال زهير
فلا تغضبن من سيرة انت سرتها ... فاول راض سنة من يسيرها
ورجنت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجنتها وعاب
الشيء وعبته وهجمت على القوم وهجمت غيري
عليهم ايضا وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته ودموت
وفغر فوه وفغرته وشحا فاه وشحا فوه وعثمت يده وعثمتها
اي جبرتها على غير استواء ومد النهر ومددته قال
تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله وقال الشاعر
ما جلج سد حسبان ... وسرحت الدابة الماشية وسرحتها
وزاد الشيء وزدته ودرا الشيء ودروته طيرته
وخسف المكان وخسفه الله ودلع لساني ودلعته
وهاج القوم وهجتهم وطاح الرجل وطحته اي تستحق
بالفصيح في معنى اهلكته ووفر الشيء ووفرته
وقال الاصمعي رفع البعير ورفعته في السير المرفوع
وقال الواقفي الشيء ونفيته اي ابعدته قال القطامي
فاصبح جاراكم قتيلا ونافيا ... ونحوه كثرت ايضا

وتكررها

وتكررها اي اقالت ماها وترفقت وترفقتها فهذا كله
شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال الا انه
له عندي وجه لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم
سبحانه فانما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر
عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار
كانه فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى وقد قال قوم ببعض اهل
السنة فان ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي
ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم على
الما وعضته اي غيره اعانه وانا اجري لفظ الفعل
له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعلا
بلفظ ما دون معتد بالانه قد كان فاعله في وقت فعله
اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا
فاعرفه

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جني المعتاد المالوف في اللغة انه اذا كان فعل
غير متعد كان افعل متعديا لان هذه الهمزة كثيرا ما تجيء
للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد
بكر واقعدته بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد
فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد
خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما
واما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة

دانه من بالمناله الايزاه نقص من فعل اى فعل وانما
جاز تعديته بنقص لما كان نقص وافعل كثيرا ما يعتقبان
على المعنى الواحد نحو جد في الامر واجد وصددته
عن كذا واصددته وقمرت الشيء واقمرته وسحقه
الله واسحقه ونحو ذلك فلما كانت نقص وافعل مما ذكرنا
من الاعتقاب والتعارض ونقل ما نقص نقص ايضا
بعض معنى نحو كسى زيد وكسوته وشترت عينه
وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الوجه
انه نقل اهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله
غير انه صار من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة
مخالفة فنجد فعل فيها متعديا وافعل غير متعد وذلك
قولهم اجفل الظليم وجفلته الريح واشنق البعير
وشنقته وانزفت البئر اذا ذهب ماؤها ونزفتها
واقشع الغيم وقشعته الريح واشل ريش الطائر
ونسلته وامرت الناقة اذا در لبنها ومريتها ونحو
منه ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر
الفرس اذنه واصر باذنه وكبه الله على وجهه واكب هو
وتلوت الوسادة واتلوت عنها فهذا نقض عادة الاستعمال
لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد وعلة ذلك
عندى انه جعل تعدى فعلت وجمود افعلت كالعوض
لفعلت من غلبة افعلت لها على التعدى نحو جلس

واجلسته

واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى
والدعوى والشروى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول
الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح
لمفعولات وحظر مجيئه تاما او مخبونا بل توبعت فيه
الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن
فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك
ما التقى في آخره من الحروف ساكنان ومن ذلك
ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول وذلك نحو احببته
فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون وازكمه الله
فهو مزكوم واكزه فهو مكزوز واقره فهو مقرور وا[illegible]
فهو مأروض واملأه فهو مملوء واضأده فهو مضؤود
واحمه من الحمى فهو محموم واهمه من الهم فهو مهموم
وازعقته فهو مزعوق اى مذعور ومثله بيت
اذا ما استحمت ارضه من سمائه
جرى وهو مودوع وواعد مصدق
وهو من اودعته وينبغى ان يكون جاء على ودع واما
احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير انه قد
قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون احزنني
الا ان مجيء المضارع يشهد بماضيه فهذا امثل مما مضى
وقد قالوا ايضا فيه محزنه على القياس ومثله
قولهم محب كأنه عنترة

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

وقال الآخر

ومن يباد الى بربوع تجب * اباتي منهم خير فتيات العرب
المنكب الايمن والرداء المجيب * وقال * لا انحن تحته
جارية حدثة * مكرمة محببة * قالوا وعلة ما جاء
مما افعلته فهو مفعول نحو احبه الله فهو محبوب
واسله فهو مسلول وبابه انهم انما جاءوا به على
فعل نحو حب فهو محبوب وزكم فهو مزكوم وسل فهو
مسلول وكذلك بقيته فان قيل وما بال هذا
خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسندا
الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان تأتي
الصيغتان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته
واكرم وكذلك سائر هذا الباب قيل ان العرب لما
قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة
الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم
ويعنيانهم خصوا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين
من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى
المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة
• وذلك نحو ضرب وضرب وقتل وقتل واكرم
واكرم ودحرج ودحرج • والاخر انهم لم يرضوا ولم
يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوا الى ان

غيروا

غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا في الاول الصورة
والصيغة وحدها وذلك قولهم احمه وحم وازكمه
الله وزكم واضاده وضئد واملأه وملئ قال ابو علي
فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله
في انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغة مخالفة
لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة
الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة جميعا في
نحو ضرب وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك
الى ان غيروا الصيغة مع بقاء العدة نحو زكمه الله
وزكم وارهصه وارهص فهذا كقولهم في حنيفة
حنفي لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا الياء بعدها ولما لم
يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا
فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا ابا علي في كتاب
نصيبين ان افرد له بابا فقال هذا باب نعمل بعضهم
انما يحوفونك غنيه بما حملك وبقية الباب اما يرسم
فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون
حم زيد من الحمى ولا يقال حمه كذا ويقولون امتقع
لونه ولا يقولون امتقعه ويقولون انقطع بالرجل
ولا يقولون انقطع به كذا فلما جاء هذا الباب على
ان للعربية افعالا اختصت بالاسناد الى المفعول دون

كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق وكما خص ما اسند الى المفعول صور ما لم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لا يرد فيه نحو ضرب وركب واكرم واستقصى ونحو ذلك كان يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الفرق على اشرف من حفظ ماية ورفعه لفقهه ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة نحو احببته وهو محبوب مجيء اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام وهو يافع وابقل المكان فهو باقل قال الله تعالى وارسلنا الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدره وقد يجوز ان يكون على لقحت هي فاذا لقحت فزكت القحت السحاب فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد وقال داود بن ابي دواد

اعاشني بعدك واد مبقل ... اكل من حوذانه وانسل

وقد جاء ايضا حببته قال

والله لولا تمره ما حببته ... ولا كان ادنى من عبيد ومشرق

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجيء المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده فاصل هذا اوحدته بمروري ايحادا ثم حذفت

زياداته

الزيادة زياداته فجاء على الفعل ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله

قيد الاوابد هيكل اي تقييد الاوابد ثم حذفت زيادته وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله

فلولا الله والمهر المفدى ... لرحت وانت غربال الاهاب

فوضع الغربال موضع المخرق وقوله

مئزره المعروف اشفى المرفق ... الا الحادة المرفق

وهو كثير فاما قوله

وبعد عطائك المائة الرتاعا فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على حذف الزيادة لقال وبعد عطوك فيكون كوحده ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زائديه حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة

من ال ابي موسى ترى الناس حوله ... كانهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كانه صار الى فعل نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء

ومن ذلك قولهم نعسة وانعم وشرقم واشد في قول
سيبويه جاز لك على حذف الفاكقولهم ذئب واذوب
وقطه واقطع ومنزس واضرس وذلك كثير جدا وما
يجيء مخالفا ومستقصا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء
منه عندا وطريقا . فصل يعرب طريف وحو
اجماعهم على مجيء عين مضارع فعلته اذا كان من
يغلبني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني
فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعاقلني
من العمل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه
وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره
وحكى الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخا وحكا
ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم به منك
الامر منه ووجه استغرابه انه خص مضارعه
بالضم وذلك انا قدمنا على ان قياس باب مضارع
فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وانما وجه
دخول يفعل على يفعل فكان الاحرى به هنا اذا اريد
الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه
هو الذي كان القياس مقتضاله في مضارع فعل
وهو يفعل بكسر العين هو ذلك ان العرف والعادة
اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر
عليه هو اقيسهما فيه الا ترى انك تقول في تحقير اسود

وجدوس

وجدوس اسيد وجدول بالقلب وعبر من بعد الاظهار
وانه يقول اسيود وجديوس فاذا صرت الى باب مقام
ويجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم
ومقيم فا وحيث اقوى القياسين لا اضعفهما وكذلك
نظائره فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم
وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت
اوجبته الجائزين فكذلك ايضا تقتصر في هذه الافعال
نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم
قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب
في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هنا متاخر
عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على
النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع او لم يقو فجعلت اضعف
الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك
كرمته اكرمه لانه لم ينقض شيء عن موضعه ولم
يتقدم ولم يتاخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته
اشتمه وهزمته اهزمه وكذلك القول في نحو قولنا
ما جاني الا زيد احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب
متاخرا اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاني احد
الا زيد الكلام فيهما واحد وذلك انك لما لم تجد مع
تقدم المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة
الى النصب الذي كان جائزا فيه متاخرا هذا النصب فيه

فانما جئ البتة والجواب عنهما واحد واذا كانت الامر كذلك
فقد وجب البحث عن علة مجئ هذا الباب في الصحيح
كله بالضم وعلته عندي انه هذا موضع معناه الاعتلا
والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب
ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها
فعُل يفعُل كفقُه يفقُه اذا اجاد الفقه وعلُم يعلُم
اذا اجاد العلم وروينا عن احمد بن يحيى ان الكوفيين
ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك تنقل
نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل
عن فعَل وفعِل الى فعُل حتى صارت له صفة التمكن
والتقديم ثم بني منه الفعل نقيض ما افعله نحو
ما اشعره انما هو من شعُر وقد حكاها ايضا ابو زيد
وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا من قتُل وكفُر
تقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استغنا لا فلما كانت
قولهم كارمني فكرمته اكرمه فيه معنى صار الى معنى
غالبني افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه فان قلت
فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا اكرُم
اكرمه وفخرته افخره قيل منع من ذلك ان فعُلت
لا يتعدى الى المفعول به ابدا وفعِل قد يكون في
المتعدي كما يكون في غيره كسلبته سلبه وحطبته حطبه
فلم يجمع من المضارع ما منع من الماضي فاخذوا منهما

ما ساغ

ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا
قاضاني فقضيته اقضيه وساعاني فسعيته اسعيه
قيل لم يكن من بعضه هنا بد مخافة ان يأتي على
يفعُل فتنقلب اليا واوا وهذا امر فوض في هذا النحو
من الكلام وكلما لم تكن من هذا بد من هنا لم يجئ ايضا
مضارع فعل منه ما فاؤه واو بالضم بل جا بالكسر على
الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعدته اعده
وواجلني فوجلته اجله ووضأني فوضأته اضؤه
فهذا كوضعته من هذا الباب اضعه وبذلك
علمت ان لهذا الباب اثرا في تغييره باب فعل في مضارعه
لولا هم ساعاني فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه
لقولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر
وروي عن نظيره في غير هذا الموضع فانه فيت فهلا
غيروا ما فاؤه واو كما غيروا ما لامه يا فيما ذكرت فقالوا
واعدني فوعدته اوعُده لما دخله من المعنى المتجدد
قيل فعُل مما فاؤه واو لا ياتي مضارعه ابدا بالضم
انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما
لامه يا فقد يكون على يفعِل كيرمي ويقضي وعلى
يفعَل كيرعى ويسعى فاما الفا اذا كانت واوا في فعل
اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت يا فاعرف ذلك فرقا
مسئلة من ذلك ذو دخلت وصلة الى وصف

الاسماء بالاجناس ونظيرها الذي واخواته دخلت وصلة
الى وصف المعارف بالجمل ● وايّ وصلة الى نداء ما فيه
الالف واللام واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم
من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة ●
مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار
عن احدهما ولابد من تعريفه وليس بينك وبين
المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتي باسم
الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد
الى تعريف الحضور والاشارة فتقول هذا الرجل فعل
او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل
قال وكذلك يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام
فتقول يا هذا الرجل فتقول يا ايها الرجل وقد يجوز
ان لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة
لزمته الصفة وان لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة
● ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر
الذي هو الياء والكاف والهاء وهما اذا اريد فصلها عن
العامل اما بالتقدم او بالتاخير لم تكن مما تقوم بانفسها
لضعفها وقلتها فدعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ
بها فايا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان
كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر وذلك كلاهما قال
ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر

كا

كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم
تضف الى غيره وفي امالي ابن الحاجب اي جيء به توصلا
بها الى نداء ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يأتي
ما فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك جعلت
لهذا المعنى والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة
لما كانت لهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا
الرجل ويا هؤلاء الرجال ● وفي شرح المفصل للاندلسي
اعلم ان ذو انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف
المعارف بالجمل فارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا
هذا يمتنع في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا
ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون
مشتقة ● واما فيه من حيث المعنى فلانهم جعلوا
ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلو جعلوها
صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لحسنها
فجعلوها متاخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة
فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤوا باسم
يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون
الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه تميز الا القبح
اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف
الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة الوصل

ما يجرى فيه الاشباع عن اصولها والوقف ما تغير فيه
الاشياء عن اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر
الصناعة فقال الا ترى ان من قال من العرب في الوقف
هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف
في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته
فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف
هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك
استدل على ان الثاني نحو قاضه هو الاصل والثاني في الوقف
بدل منها وقال ابن الضائع في البديع الوصلات في كلامهم
لفظ ومنها الموصل بها الى غيرها خمسة اقسام
احدها حروف الجر ومنها التي توصلوا بالافعال الى
المجرور ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها الثاني
حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء
ما فيه ال الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف
النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة الرابع
الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولو لاها
لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي يربط
الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات
وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك **وضع**
الشيء موضع الشيء واقامته مقامه لا يوجد
بقياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح

الجمل

الجمل وبنى عليها ان الصحيح ان الاغراء هو وضع
الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع
عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك
ووراءك وامامك واليك ولذلك ورد قول
من اجاز الاغراء بسائر الظروف والمجرورات وبنى عليها
ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم
المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه **وضع**
الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ ذكر هذه
القاعدة ابن عصفور وبنى عليها ترجيح قول من قال
ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي
وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال
انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت
المعنى على ما كان عليه **حرف لا**
لا تجتمع اداتا معنى ومن ثم لا يجمع بين ال والاضافة
لانهما اداتا تعريف ولا بين ال وحرف النداء لذلك
ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف
تنفيس لان الجميع ادوات استقباله ولا بين كي
اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة ولا
بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي
ان اردت خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثناء
لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا

قال ابن السراج في الاصول قال الا ان يكون لما ثان اسما
نحو اما خالد او زيد والا اما عدا فانه يجوزه وفي بعض
حواشي الكشاف لا يجمع بين اداتي تعدية فلا يقال
اذهبت بزيد بل اما الهمزة او الباء وهو من ثم امتنع دخول
الاخفش في نحو حمراء ان الالف والهمزة معا للتانيث
لانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين واما ادخالهم
الواو على لكن اشتمل العطف بها وتجردها لكن للاستدراك
كما ان حروف الاستفهام اذا دخلت على ما بني على الاستفهام
خلع دلالة الاستفهام كما في قوله • • • •
اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم فان هل بمعنى قد
وكما في قوله • • • • •
ام كيف ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فام خلعت من دلالة
الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد
كيف دون ام لان تجريدها عن الاستفهام يزيل
عنها علة البناء فيجب اعرابها ذكره في البسيط • وقال
ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق لا للتانيث
انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تاء التانيث ولو كانت الالف
لم يدخلها تانيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث
وقال ابن يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي
اما ليست عاطفة لانها تقارنت بالواو وهي حرف
عطف ولا يجتمع حرفا عطف ونظائره ايضا تقدم

والشلوبين

والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي
اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت
انهم لا يجمعون بين حرفي عطف • وقال ابن السراج
ليست اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل
بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في
كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف
نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسألة
ليست عاطفة انما هي نافية • وقال الشلوبين
انما حذفت تاء التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف
والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم
علامتا تانيث وهم يكرهون ذلك • وقال ابن عصفور
في تذكرته لا يجوز كسرتين لزيد يا عينين عليا بين
وسفلا بين لان فيهما الجمع بين الالف والتاء واجتماع
علامتي تانيث لا يجوز • وقد استشكل جمع علامتي
تانيث في احدى عشرة وثنتي عشرة • قال في
البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه • احدها
انهما اسمان في الاصل فانفرد كل واحد منهما بما
يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي
تانيث في كلمة واحدة • والثاني ان الف احدى
للالحاق كالف معزى لاجل التركيب منع من

نوعيها والثاني ثنتين للالف وحمل اثنتان عليها
لانها بمعنى واحد • والثالث ان علامتي التانيث
في احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما امتنع اتفاق
لفظهما والثاني اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض
للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث
• ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتدا
الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها
لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد
ذكره ابن جني وقال في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع
حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه
من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله
وما ان لا تحاك لهم ثياب • فان ما واحدهما للنفي وان
ولامها للتاكيد قال وانما يكره اجتماع حرفين للتاكيد
لجملة الكلام لانهم اكدوا بأكثر من الحرف الواحد
في قوله لتفوزن فاللام والنون جميعا للتاكيد • وقوله
تعالى فاما ترين فما والنون جميعا للتاكيد • وقال
ابن الحاجب في شرح المفصل قول الفراء انهما
بعد ما النافية انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي
التاكيد في قولك ان زيدا لقائم ليس بالجيد لانه
لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل
ومثل ان زيدا لقائم قد فصل بينهما لما ذكرت وقال

ابن النحاس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين
لمعنى واحد من غير فاصل • ولذلك جاز ان زيدا
لقائم وامتنع ان لزيدا قائم • وقال ابن اياز انما لم
يجمع لا في المعرف بلام الجنس وان في المعنى نكرة
لان لام الجنس تفيد الاستغراق وكذلك لا فلو
ادخلوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين
في المعنى وذلك ممنوع عندهم • وقال الشلوبين سيبويه
يقولون ان حروف المعاني انما هي تختصر الافعال
فهمنا انه ينوب مناب الافعال يعطي من المعنى ما تعطيه
الافعال الدالة الا ان الاختصار اذ تعرف بالحروف فان الافعال
تقتضي ازمنة وامكنة واحوالا ومفعولين
وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات
الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها
ما لا يقتضي شيئا من ذلك ولذلك كرهوا
ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا
ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك ينقض
ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا
يبطل قول من قال ان الاسماء المسنة وامرأ
وابنما معربة من مكانين لان العرب
اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه
تنقيض موضوعها من الاختصار فلان لا تفعل

ذلك في الحركة نحو واولى لان الحركة اخصر من الحرف
وقال ابن الدهان في الغرة فان قيل فهلا
جاز ان لزيد لقايم بالجمع بينهما لانهما للتاكيد كما يجمع
بين تاكيدين في اجمع والنع فالجواب
ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو
التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين
لمعنى اذ فيه نقيض الغرض واذا تباعد ...ه
استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة
ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف لا...
قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه
بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رايت عصا
فهذه الالف كالالف في رايت زيدا وكان معك في
التقدير انقلاب بدل من الواو وبدل من التنوين
فحذفت احداهما لئلا يجتمع الفان قال وجا رجل
الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يجمع
الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع بينهما فقال
له اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك
ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم يكن الا الفا
واحدة قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ
يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه المسالة
اذا جمع المقصور بالالف والتا قلبت الفه ياء او واوا

في حبلى

في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير
ممكن **لا تجمع خطابان في كلام واحد**
قال ابو علي في التذكرة الدليل على هذا الاصل
قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب
لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء فهو الدليل
على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها
من تثنية وجمع وتانيث وتذكير لان التاء في جميع
الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك
لان المقدم مخاطب والكاف خطاب اخر وهي غير الغلام
فيحصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو
قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل
بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان
ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد
عمل ابو الحسن في المسائل الاوسطين ابوابا ومسائل
وهذا الاصل تلك المسائل يستدعي هذا كله كلام
ابي علي وفي اللمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف
البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا
بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون
بين حرفين لمعنى قيل ان التاء ضمير مجرد
عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل
منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال الابدي

في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب
لان احدهما يغني عن الاخر **لا تنقض مرتبة**
الآحاد قاله ابن جني في الخصائص وبني منه
امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا
والمبتدا في نحو عنده رجل ووجوب تقديم المعمول
اذا كان اسم استفهام او شرط لما طرأ بها **لا يقع**
التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع
ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في التبيين وبنى عليه
جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم
معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وتقديم معمول الخبر يؤذن بتقديم الخبر نفسه لان
المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه
المتبوع **حرف ربما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر**
في الاوائل ومن ثم قولهم يحتمل في الثواني
ما لا يحتمل في المتبوع من فروع ذلك ظهور ان
مع المعطوف على منصوب حتى كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم
او ان يبين جميعا وهو مختار
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى ومنها الثواني
تحتمل ما لا تحتمل الاوائل وقال في البسيط جوز
الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان الى ل

او الاستقبال

او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غدا وحجته
القياس على نحو ابيات عزه
الواهب المائة الهجان وعبدها
والجواب انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع بدليل
قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة
واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك
ونقل ابن بابشاذ امتناع حكايته لان المتبوع
يجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما دون
الآخر فغلب جانب المنع وما عكس ذلك نحو مررت
باخيك وزيد فلا يجوز فيه الحكاية انما قابل يجب
الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز
حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط وقال ايضا
قد اجاز ابن خالويه كم رجلا ونساء وبهم جاءوك عطفها
على معنى كم والجار والنصب عطفا على التمييز
وان كانت تمنع لا يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل
للعدد من كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة
وفصيلها وقال ابن هشام في المغني القاعدة
الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في
الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي
فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان
تقدير عليهم منا اسماء ايه عطف ولا يجوز

كل شاة وسخلتها ورب رجل واخيه ولات وجارها ولا ان يقم زيد
قام عمرو الا في الشعر ويقولون مررت برجل قائم
ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال
الثاني وبعد المعنى بالاول. وقال ابن الخواص في
شرح الدرة بعد ان حكى قولهم في اتانا ب المازني ينبني
في امتناع البدل نظر لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها وتبعه ابن هشام
في حواشي التسهيل. وقال في تذكرته ان قيل
لاي شيء فتحت لام المستغاث وكان حق التعبير
في الثانية لان عندها تنتفي الحاجة فهو لا
جري على قياسهم كانهم لا يعدون في نحو سفرجل
الاما ارتكبوا عنده فالجواب ان الاول حال
محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه فان قيل
فلاي شيء كررت في المعطوف عليه فالجواب
انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق الذي يذكر
ويساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في
المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجز
يا الرجل فان قيل فلاي شيء فتحت في يا لزيد
ولالعمرو مع انه معطوف فالجواب انه قد ثبت
مستقل والمعطوف كالجملة والله نجد الخبر لا نجد
لاحد مستكملا ان شاء الله تعالى. وقال الابدي في

بجزولية

الجزولية اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام
لان الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الاوائل. وقال
ابن هشام في تذكرته سئلت عن لولاي اذا عطف
عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي
وزيد لكان كذا او كذا الا تقول ما في الدار من رجل
ولا امرأة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان
كان في موضع الخفض بها الا انه ايضا في موضع
رفع بالابتداء ونظيره في ذلك الاسم المجرور بعل
على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم الا
ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولا لعل لانها
هنا حرف جر كالباء واللام فلا يعمل غير الجر وان عطف
على محله من الخفض فان الزمخشري اعادة الخافض
لم يتأت هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم
جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم يلتزمه
فقد يمتنع العطف لما ذكرنا لان العامل حينئذ
هو لولا الثانية. وقد يتجه ان يدعى انهم اغتفروا
كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا في الاوائل. وقال
ابن اياز في شرح الفصول فان قيل هلا اضيف
الفعل لفظا واكتفي باضافة مصدره فالجواب
ان ذلك امتناع وجود وهو قبيح في الاوائل والمبادي
دون الاواخر والثواني. وقال البيضاوي

في تفسيره في قوله تعالى إنك أنت العليم الحكيم
فيس أنت تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك أنت وإن
لم يجز مررت بأنت إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في
المتبوع وكذلك جاءني هند الرجل وإنما جر بالرجل

وقال ابن الصائغ في تذكرته أبو عمرو يختار النصب
في الغلام من نحو يا زيد والغلام وإنما كان عطف النسق
بنية تكرار العامل وحرف النداء لا يباشر اللام
لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل وقال ابن [illegible]
في الفصل ليقع ما جاز في الثواني ما لم يجز في الأوائل من
نحو أنه إذا كان ثانيا كان ما قبله قد وفى الموضع
ما تقتضيه مجاز التوسع فإذا الأمر بخلاف ما لو ابتدأ
بالمتوسع فيه أول الأمر فإنه حينئذ لا يعطي الموضع
شيئا مما يجب [illegible]

وإذا عطف على عدد فيه المنصوب ما بعدها فقيل لك
عندي عشرون [illegible] جاز عند الأخفش في المعطوف الجر
على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن
مالك في شرح الكافية النصب ووجهه أبو حيان
ومنع الجر لأن عشرون عند من نصبه ليس في موضع

جر فليس من باب العطف على الموضع قال ويلزم
من ذلك أن يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة
وهو غير محفوظ إلا جوازا لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز
في الأوائل تم الفن الأول من
الأشباه والنظائر النحوية
في علم العربية [illegible]
[illegible]
[illegible]

التذنيب

وهو القسم الثاني من الأشباه والنظائر
النحوية تأليف شيخنا الإمام العلامة
حافظ العصر أبي الفضل جلال الدين
ابن الإمام العلامة كمال الدين
السيوطي الشافعي رضي
الله عنه وأرضاه

بسم الله الرحمن الرحيم
وهو حسبي وكفى الحمد لله والصلاة والسلام على
سيدنا رسول الله محمد هذا هو الفن الثاني من الاشباه
والنظائر النحوية وهو فن القواعد الخاصة والضوابط
والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الابواب
وسميته بالتدريب باب الالفاظ
تنقسم ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف
فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ
وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او
مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها
فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم
باب الكلمة تنقسم الكلمة اما اسم
واما فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك
ثلاثة احدها الاثر روي ذلك عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه
بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ائمة
العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم
الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات
منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل
على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما
ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح

الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن اياز وفي هذا
الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة
اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء
كان هذا القسم واقعا ام غير واقع بل سواء كان
ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام
المحتملة لا تصير القسمة عند الاخلال به حاصرة
وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة
هذه اضعف ما قيل في ذلك لانها غير حاصرة
ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المعبر
عنه من المعاني ثلاثة ذات وحدث عن ذات
وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته
لها ونفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة
الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان
تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل
وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان يشعر مع
دلالتها على معناها بزمنه المحصل او لا يشعر
فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل
وقال ابن اياز وهذا الوجه اقوى لانه مشتمل على
التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها
قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها
او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة

الثلاثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم
قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن
من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب ، وهي ان الكلمة
اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا
الثاني الاسم والاول الفعل ، وذلك لسلامة
الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت
عليهما هذه الطريقة ، احدهما دعوى دلالة الاسم
والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي
بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها
وذلك محال ، وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه
اقل ما فيه الايهام ، والثاني دعوى دلالة الحرف
على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين
الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك
وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان
في شرح التسهيل

باب الاسم ضابط

تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم
فوجدناها فوق ثلاثين علامة ، وهي الجر وحرفه ،
والتنوين ، والنداء وال ، والاسناد اليه ،
واضافته والاضافة اليه ، والاشارة الى مسماه
وعود ضمير عليه ، وابدال اسم صريح منه ، والاخبار به

مع

مع مباشرة الفعل وموافقته ثابت الاسمية في
لفظه او معناه هنا ما في كتب ابن مالك ، ونعته
وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره ، وكسر همزة
الاربعة ابن الحاجب في وافيته ، وتثنيته وتذ
كيره وتانيثه ، ولحوقه ياء النسبة له ، ذكر هذه الاربعة
ابن الحاجب صاحب اللب واللباب ، وكونه فاعلا
او مفعولا ذكرهما ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه
عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء ، وواو الحال
ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن الخواص
في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه
وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او تمييزا او
منصوبا حالا

ضابط الاسماء في الاسناد
على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو
الغالب وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف
والمصادر التي لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء
وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال
وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء
من افعلي والالف من اضربا والواو من اضربوا
والنون من اضربن وايمن وعمرك

فائدة

قال ابو حيان في شرح التسهيل المسند والمسند اليه
ألوان احدها المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه

وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه •
والثالث ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند
اليه الثاني نحو قام زيد وزيد قائم فزيد في زيد قائم
مسند والاخر منهما مسند اليه رابعها عكس
هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من
التركيبين مسند اليه ولهذه المسألة نظائر
احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال احدها
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو
قول سيبويه والثاني عكسه • والثالث يجوز
في كل منهما ذلك ثانيها البدل والمبدل منه
وفيهما قولان كالاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل
منه والثاني البدل • ثالثها بدل الاشتمال قال
في البسيط في تسميته بذلك اقوال احدها لاشتمال
الاول على الثاني فان زيدا اشتمل على علمه والثاني
لاشتمال الثاني على الاول لانه دائر بين التعلق
بالاول كاعجبني زيد غلامه والدخول في الاول
كاعجبني زيد علمه وحسنه والثالث انه سمي
بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة
والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك **فائدة**
قال ابو البقاء العكبري في اللباب الاسناد اعم من
الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما

وليس

وليس الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما يحتمل التصديق
والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا
فائدة قال ابن الدهان في الغرة ثلاثة
اشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان
وهي التنوين والالف واللام والاضافة **قاعدة**
قال ابن النحاس في شرح المقرب كل خاصتين وقع من
اجلهما تبعهما او يختلفان فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف
واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل
وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين
والاضافة في الاسم وسوف وتاء التانيث في الفعل لان
سوف تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي
وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير
وقد وتاء التانيث **ضابط** الكلمات التي تكون
اسما وفعلا وحرفا منحصرة فوصلت بها الى عشرة
كلمات الاول على فانها تكون حرف جر واسما يجر
بمن قال الشاعر ••
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها •• وتعلو ماضيا من
العلو ومنه ان فرعون علا في الارض ومن تكون
حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج
به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض
كان في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله

قال الطيبي وإذا وردت من منقولا كانت اسما
كمن في قوله من يمين مرة وأمامي ويكون فعل
أمر من مان يمين وفي تكون حرف جر واسما بمعنى
الفم في حالة الجر ومنه حتى يقع في في امرأتك
وفعل أمر من وفى يفي وأ همزة تكون حرف استفهام ا
وفعل أمر من وأى واسما في قول بعضهم إنه حروف
النداء أسماء أفعال وأيها المفردة تكون اسما ضميرا نحو
ضربته ومررت به وحرف في إياه وفعل أمر من وهى
يهي ولما تكون حرف نفي جازم بمعنى لم ونحو لما جاء زيد
أكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم
وهل تكون حرف استفهام واسم فعل في نحو حي هل
وفعل أمر من هل يهل وها تكون حرف تنبيه واسم
فعل بمعنى خذ وزجر للإبل بمد ويقصر وفعل أمر
من هاء يهاء وحاشا تكون حرف استثناء واسما مصدرا
بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا قرئ بتنوينه
وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا يحاشي
وفي الحديث أحب الناس إلي أسامة قال الراوي
ما حاشى فاطمة ولا غيرها وقال النابغة

ولا أحاشي من الأقوام من أحد ورب مع الرا تكون
حرف جر لغة في رب بضم الراء واسما بمعنى السيد
والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه

واسما

واسما لمحل والنون تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا
وهي نون الوقاية وفعل أمر من ونى يني والكاف
تكون حرف جر واسما كالكاف في الألفية واسمين
اسما وفعل أمر من وكى يكي وبلى تكون حرف جواب
وفعلا ماضيا يقال بلاه إذا اختبره واسما لغة في
البلاء الممدود وأن تكون حرف تأكيد وفعلا
ماضيا من الأنين واسما مصدرا بمعنى الأنين
وإلا تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة
وجمع الآلاء وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى انقطع
وإلى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل
أمر للاثنين من وأل بمعنى نجا وأمر للواحد فيه
نون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان
في الغرة وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا
ومنه وإذا خلوا إلى شياطينهم واسما للرطب
من الحشيش ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس
وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت
هذه الكلمات فقلت

وردت في النحو كلمات أتت ● تارة حرفا وفعلا واسما
وهي من والواو والهمزة هل ● رب والنون في عين فما
عل لما بلى حاشا إلا ● وعلى والكاف فيما نظما
وخلا لات وها فيما رووا ● وإلى أن فاقرؤا كلما

وقال أبجال أسرى ⁂

الطارح النحوي آية كلمة ● هي اسم وفعل ثم حرف بلا امرا
فعل هي انه فكري في شأنها عليه ● وفي ثم ما طاهر لمن أخرى
غدت من عليه قد علا قد جاله ● على قدر عمرو بالسماح الورى
وقد سمعت اللفظ في محمد ● وفي موعدي يا هند كالكرا
ولما رأى الزيدان حالي عوانت ● الى شخص لما هما خف عبرا
مواردها تنبي بما قد ذكرته ● وان لم اصرح بالدليل محررا

ثم رأيت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الأديب
أحمد بن قطنه أحد من ينتسب الى الأدب بمصر وكنيته
ابن خطه ان حتى تكون حرفا واسما لامرأة ثم انشد

اذا ما اسفت حتى الحل العرى ⁂ احسبتني جئت من وادي القرى

واسم الموضع ثمانه ● وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له
حيث قال ⁂

فما لكم انتم عوطوا دمار لكم سوام ولا دار حتى ورامتي

وفعلا لا تستحق من الحتى **باب الفعل ضابط**
جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة
علامة ● وهي تاء الفاعل وياؤه ● وتاء التأنيث الساكنة
وقد والسين وسوف ● ولو والنواصب والجوازم ● ودخول
اضمار عنه ونونا التوكيد ● واتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ● ونقل صيغته

لاختلاف الزمان **تقسيم** قال أبو حيان
في شرح التسهيل ينقسم الفعل انقسامات بحسب
الزمان والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام
والنقصان والخاص والمشترك والمفرد والمركب
وفي علم التصريف الى صحيح ومهموز ومثال وأجوف
ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك قال
بعضهم والى معلم وساذج فالأول الماضي اذا كان
مصوغا للمؤنثة الغائبة مفردا او مثنى فالعلامة
في آخره **فائدة** قال أبو البقاء العكبري
في اللباب اقسام الأفعال ثلاثة ماض وحاضر
ومستقبل ● واختلفوا في اقسام الفعل اصل الغير
منه فقال الأكثرون هو فعل الحال لأن الأصل
في الفعل أن يكون خبرا والأصل في الخبرات يكون صدقا
وفعل الحال يمكن الإشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق
الخبر عنه ولأن فعل الحال مشار اليه فله حظ من
الوجود والماضي والمستقبل معدومان وقال قوم
الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم
ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده
● وقال آخرون هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ولأنه
كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا **ضابط**
كل الافعال متصرفة الا اربعة نعم وبئس وعسى وليس

ونعم التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة
وهي اكثر من ذلك وقال ابن الصائغ في تذكرته
الافعال التي لا تتصرف عشرة وزاد كلما ويذر ويدع
وتبارك اسمه **فائدة** قال ابن النحاس في
شرح الدرة كل ما اختص بنوع من انقسام الكلم ...
والالف واللام والاضافة والسين وسوف والافعال اضدادا
فكذلك كالتنوين والاضافة والتاء والسين فانه
...
والتصغير وقد والناصب **باب الحروف**
قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب الايضاح عن نحو
الحروف على ثلاثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل
مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسماء والافعال
والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر
والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو الميم
من حسن واللام من علم وما اشبه ذلك وحروف
المعاني التي تجيء مع الاسماء والافعال لمعان واما
حد حروف المعجم فهو انها اصوات غير متوالفة ...
ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والافعال
والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي
هي ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو
اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه

واما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون
فهو انه يقال له الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من
والى وثم وشرحه ان من تدخل في الكلام للتبعيض
فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها
وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها
وكذلك سائر وجوهها وكذلك الى تدل على
المنتهى منتهى غيرها لا على نفسها وكذلك سائر
حروف المعاني انتهى **ضابط** قال ابن فلاح في المغني
جملة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة
عشر احادية وهي الهمزة والالف والباء والتاء والسين
والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو
والياء واربعة وعشرون ثنائية وهي آ وام
وان وان واو واي واي وبل وعن وفي
وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على رأي
ومن وها وهل وهو ويا وهي على رأي او وال
على رأي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل
واذن والى والا واما وان وانت وايا وبلى وثم
وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت
ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية وهي الا والا
واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل
ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن

ضابط ترجم ابن السراج في الأصول مواقع الحروف
ثم قال الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع إما أن يدخل
على الاسم وحده كلام التعريف أو على الفعل وحده
كسوف والسين أو ليربط اسما باسم أو فعلا بفعل
كواو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقام وقعد أو فعلا
باسم كمررت بزيد أو على كلام تام نحو أعمرو أخوك
وما قام زيد أو ليربط جملة بجملة نحو إن يقم زيد
يقعد عمرو أو يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله
وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح
الحروف تأتي على عشرة أقسام أحدها أن يدل على
معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني أن يدل
على معنى في الاسم وهو الألف واللام الثالث أن يكون
رابطا بين اسمين وفعلين وهي حروف العطف
الرابع أن يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف
الجر الخامس أن يربط بين جملتين وهي أدوات دالة
على الشرط السادس أن يدخل على الجملة مغيرا لفظها
دون معناها وذلك إن السابع أن يدخل على الجملة
مغيرا معناها دون لفظها نحو هل وما أشبهها
الثامن أن يدخل على الجملة غير مغير لفظها ومعناها
نحو لام الابتداء التاسع أن يدخل على الجملة فيغير
لفظها ومعناها نحو ما الحجازية العاشر أن يكون

زائدا

زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال المهلبي أقسام ملخصة
له الحروف

تنطق فإن الحرف يأتي لستة لنقل وتخصيص وربط وتعدية
وقد يزيد في بعض المواضع وأعتدي
جوابا كسبيت العز والأمن تزديه
وقال في شرحه النقل من الإيجاب إلى النفي ومن الخبر
إلى الاستخبار وإلى التمني والترجي والتشبيه
ونحوها والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين
وسوف وللاسم بلام التعريف والرابط كحروف الجر
وحروف العطف والتعدية بدخول الواو في المفعول
معه وإلا في الاستثناء والجواب كنعم ولا وقال
الأندلسي في شرح المفصل اعلم أن للحرف انقسامات
كثيرة فتنقسم إلى ما يكون على حرف واحد وإلى
ما يكون على اثنين فصاعدا إلى خمسة نحو لكن
والزائد على حرف إما أن يكون مفردا أو مركبا
نحو من وإلى وأما ولولا وتنقسم أيضا إلى عاملة
وغير عاملة وينقسم إلى مختص بأحد القسمين
وغير مختص وقد قيل إن الحروف إما أن تجيء لمعنى
في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف الإضافة
والنداء أو غير ذلك أو في الفعل خاصة نحو قد والسين
وسوف والجوازم والنواصب أو رابطا بين اسمين

او بين فعلين كحرف العطف او بين فعل واسم كحروف
الجر او بين جملتين كحروف الشرط او داخلا على جملة
تامة قارا لمعناها نحو ليت ولعل او موكدا له نحو ان
او زايدا للتاكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقايم قال
وبما قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما جي به ليربط
اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او يعين
اسما فقط او فعلا فقط او ينفي فعلا فقط او ينفي
اسما فقط او يوكد فعلا فقط او اسما فقط او يخرج
الكلام من الواجب الى غير الواجب ولها اقسام
بالنسبة الى تغيير الاعراب فقسم لا يغير الاعراب
ولا المعنى نحو ما الزايدة في قوله تعالى فبما رحمة
من الله وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل
وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان زيدا وقسم
يغير المعنى دون الاعراب نحو هل فاما عدد الحروف
العاملة فثمانية وثلاثون حرفا ستة منها تنصب
الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها واربعة تنصب
الفعل بنفسها وهي ان ولن وكي واذن وخمسة
تنصب بنيابة وهي الفا والواو واو ولام كي ولام الجحود
وحتى وثمانية عشر تجر الاسم وخمسة تجزم
الفعل واما الحروف الغير العاملة فنيف وسبعون
حرفا منها ستة عشر حرف ابتدا وهي اما وكانما

واخواتها

واخواتها وعشرة للعطف واربعة للمضارعة
واربعة للاعراب واربعة تختص بالفعل وثلاثة
للاستفهام وثلاثة للتانيث وحرفان للتفسير
وحرفان للتنبيه وحرفان للتعريف وحرف للتنكير
وحرفا النسبة ومنها حروف تعمل على صفة ولا
تعمل على صفة وهي ما ولا وحروف النداء انتهى
كلام الاندلسي وقال ابن الدهان في الغرة
الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام الاول ما يعمل
في اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قايم والرابع ما يعمل
والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني
من احد والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ
نحو هل زيد قايم والرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى
ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد والخامس ما لا يعمل
في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علمت لزيد
منطلق والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى
ولا حكم نحو فبما رحمة من الله في احد القولين انتهى
وفي تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط
ابن الرماح الحروف على ثلاثة اضرب ضرب
يدخل للايتلاف وضرب لحدوث معنى ولم يكن
وضرب زايد من موكد فالاول لو سقط سقط اصل
الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل

والثالث لو سقط لم يخف المعنى والاول على اربعة اوجه
ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل
وربط جملة بجملة والثاني على ثلاثة اوجه تخصيص
الاسم كالرجل والفعل كسيضرب وبنقل الكلام كحروف
النفي والثالث على وجهين عامل كان زيد قايم
وغير عامل نحو ان زيد قايم وقال ابن فلاح في مغنيه
الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتاكيد او للتنبيه
او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف
والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر وان
الزايد هو الداخل على الشي ليعلقه بغيره ويندرج
تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتحضيض
والتوبيخ والتنفيس والتانيث ويندرج تحت
التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير
والخطاب **تقسيم** قال ابن الخباز في شرح
الدرة الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع
وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بان وما ولا
المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وهو حروف
النداء ونواصب الفعل المضارع قال واضاف عبد القاهر
الى ذلك الا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع فانه ينصبه
[illegible] وقسم يجر فقط وهي حروف الجر وقسم يجزم
فقط وهي حروف الجزم **فائدة** قال الشيخ [illegible]

[illegible] الجمع كالطيبة انه شبه الحروف بالاسماء نعم وبلى
وجير وقط وبالافعال واخواتها وقد في كلا فقد
واضعفها الزايدة والمتوسطة كالسوف **باب**

الكلام والجملة

قال ابو حيان [illegible] الاندلسي في شرح فصول
ابن معط الذي يتصور من التاليف مع الافراد
وبدونها ستة الاسم مع مثله والفعل مع مثله
والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافه
وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع
الحرف واما المجموع فليس بقسم زايد لان الحرف
لا يدخل على غير مفيد فيفيد الجملة بما فاد به من ربط
المفيد بغيره قاله ابن مكتوم في تذكرته **ضابط**
الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع قال ابن هشام
في المغني وبدا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك
هو الاصل في الجمل الاولى الابتدائية وتسمى ايضا
المستانفة كالجمل المفتتح بها السور والجملة المنقطعة
عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة
بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وقال
فالحق والحق اقول لاملان فلا اقسم بمواقع النجوم
وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم و[illegible]

ابد مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر
الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة
لحقيقة ما تليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة
للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير
لمثل آدم هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم
تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير لتجارة الرابعة
المجاب بها القسم نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن
المرسلين الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم
مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او جازم ولم
تقترن بالفا ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت
قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما
الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة
باسرها السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف
نحو جا الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي في
موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت في موضع
رفع لا ان وحدها لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا
محلا ولا قمت وحدها السابعة التابعة لما لا محل
له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة
واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع الاولى

الواقعة

الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم الثانية الواقعة
حالا نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الثالثة
المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم يقال هذا
الذي كنتم به تكذبون الرابعة المضاف اليها
نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون يوم هم بارزون
الخامسة الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط
جازم نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون السادسة
التابعة لمفرد نحو يوما لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون
فيه ليوم لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة
لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة
نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا انا معكم انما
نحن مستهزئون قال ابن هشام والحق انها تسع
والذي اهملوه الجملة المستثناة نحو الا من تولى
وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو سواء
عليهم ااندرتهم ام لم تنذرهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين بن ام قاسم
جمل تعد ولها محل معرب ... سبع لانها حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ... وكذا المضاف لها بغير تردد

ومعلق عنها وتابعة لما ● هو معرب او ذو محل فاعتقد
وجواب شرط جازم بالفاء ● او باذا وبعض قال غير مقيد
والتي سبع ما لها من موضع ● صلة وعارضة وتلك مبتدأ
وجواب اقسام وما قد فسرت ● في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيض وبعد معلق ● لا جازم وجواب ذلك اورد
وكذاك تابعة لشيء ما له ● من موضع فاحفظه غير مفند
وقال ابو حيان اغفل المصنف انه لا يكون لها موضع
من الاعراب وانما كان كذلك لانه اذا كان لها موضع
من الاعراب تقدر بالمفردات المعربة كما هو المفرد
والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل
على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد
حصرته في اثنتي عشر قسما الاول ان تقع الجملة
ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قايم
وقام زيد وراكبا جا زيد فانه وقعت اول كلام لفظا
لا نية كان لا محل من الاعراب نحو ابوه قايم زيد ●
الثاني ان تقع بعد ادوات الابتدا فيشمل ذلك
الحروف المكفوفة نحو انما زيد قايم واذا الفجائية
نحو خرجت فاذا زيد قايم وهل وبل ولكن والا واذا
وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو زيد قايم
وما زيد منطلق وقول الافوه الاودي ● ●
بينا الناس على عليائها ● اذ هووا في هوة منها فغاروا

وقال

[illegible]
فبينا نحن نرقبه اتانا ● معلق وفضة وزناد راع
الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت
زيدا ● الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة
نحو لولا زيد لاكرمتك ● ولو جاءني لاكرمتك ولما
جاءني اكرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه
يذهب الى انها حرف ● ومذهب الفارسي انها اسم
ظرف فتكون الجملة بعدها في موضع جر باضافة
الظرف اليه وقدرها حين ● الخامس ان تقع جوابا
لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة
● السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي
وجهه حسن ونحو قول الشاعر ● ● ●
يسر المرء ما ذهب الليالي ● ● ●
● ● وكان ذهابهن له ذهابا
السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم
لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك
اشرت اليه ان تقم وكتبت اليه ان اضرب زيدا
التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام
زيد قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله
ما زيد قايم ونحو لتخرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة
على ما لا محل له من الاعراب نحو جا زيد وخرج عمرو

الثاني عشر الجملة الشرطية اذا اقترنت بجوابها وتقدمها
ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت المقدر
ان فعلت فانت ظالم او عدمهما بطلب ما يدل
على جواب نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم
يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط
المقدر اي ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع
من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب فمنها ما هو في
موضع رفع وهو بما ذكر اقسامه ستة باتفاق
واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا نحو زيد
ابوه قايم الثاني ان تقع خبرا للا التي لنفي الجنس نحو
لا رجل قوم يجيء بخيره الثالث ان تقع خبرا بعد
ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع ان تقع
صفة لموصوف مرفوع نحو جاني رجل يكتب غلامه
الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاني
رجل عامل ويكتب خطا حسنا السادس ان تقع
بدلا من مرفوع نحو انت تاتينا تلم بنا في ديارنا
هذه الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف
الاول ان يكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم
زيد والثاني ان يكون في موضع المفعول الذي لم
يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل

ولا المفعول

ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يجيزها
واياه في تقديره المفرد ومنها ما هو في موضع نصب
وهو ينحصر في عشرة اقسام ثمانية باتفاق وثلاثة
باختلاف الاول ان تقع خبرا لكان واخواتها نحو كان
زيد يخرج اخوه الثاني ان تقع في موضع المفعول
الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم ابوه
الثالث ان تقع في موضع المفعول الثالث لاعلمت
واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه
الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه
قايم الخامس ان تقع خبرا للا اخت ليس نحو لا رجل
يضرب به السادس ان تقع في موضع المفعول للقول
الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق
في موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع
المفعول للفعل المعلق نحو علمت اجاء زيد قايم وسالت
ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو نحو
وموضعه النصب نحو ظننت زيدا قايما ويخرج
ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان تقع
في موضع صفة لمنصوب نحو خلفت رجلا يشتم
زيدا العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله
وقد اعنتموا نصره وكما راه الحادي عشر ان تكون
في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو

على خلاف في هذا القسم الاخير في قولك ابو من هو
في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا
من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد
ابو من هو • الثاني عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ
نحو قولك ما رأيته مذ خلقه الله ففي هذه الجملة خلاف
ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب
السيرافي الى انها في موضع نصب على الحال • الثالث
عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا
وقاموا ليس خالدا ففيها خلاف ومنها ما هو في موضع
جر وذلك سبعة اقسام ثلاثة منها باتفاق وثلاث
باختلاف فالتي باتفاق احدها ان تقع مضافا اليها
اسماء الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى
يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان تقع
في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب ويجيء
والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذي في قول
العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في
محل جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب
• الثاني ان تقع بعد آية بمعنى علامة في نحو
قول الشاعر ::
بآية قام ينطق كل شيء • وخان امانة الديك الغراب
ذهب بعضهم الى انها في محل جر بالاضافة وذهب بعضهم

الى انها

الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل بتقدير
مع حرف يكون ذلك الحرف والكلمة في موضع جر
• الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية كقول
امرئ القيس ::
سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان
ذهب الجمهور الى انها لا محل لها من الاعراب وذهب
الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها
ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام احدها
ان تقع بعد اداة الشرط عاملة ولم يظهر الجزم نحو ان قام
زيد يقم عمرو الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل نحو ان
يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان
الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم
قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم
نحو ان قام زيد ويجيء عمرو اكرمهما وقوله تعالى
فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنتان واربعون
فيما اثبته من عنديه والمختلف فيه الاول قال الشيخ
شرح الابيات المذكورة في الجمل التي لها محل والتي
لا محل لها ::
وجد جملا عشرا وستا فنصفها ::
لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية مضاف اليها والمحكي بالقول معملا

كذلك في التعليق والشرط والجزاء إذا عاملا باقي بلا عمل فيه
وفي الشرط ثاني لا محل لها كما إن صلة مبدوءة بحرف أيضا
وفي شرط لم يجز كذا الجواب به كذلك في التخصيص بلفظه أيضا
وجمعهن الصنافي في هذين البيتين ::
خبرية حالية محكية بالقول ذات إضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بفاء أو إذا ولتابع حكم المتقدم أطلقوا
فائدة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس
في تعليقه على المقرب المفرد يستعمل في كلام النحاة
باعتبار معان خمسة أحدها المفرد الذي هو مقابل
للجملة يذكر في خبر المبتدأ أو نواسخه والثاني المفرد
الذي هو مقابل المركب نحو بعلبك والثالث المفرد
الذي هو مقابل للمضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل
للمثنى والمجموع والخامس المفرد الذي هو في باب
النداء وباب لا النافية للجنس وهو مقابل المضاف والمشابه
للمضاف **ضابط** قال السخاوي في شرح المفصل
ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف
نحو مررت بالذي عندك أو خلفك

باب المعرب والمبني

قاعدة أصل الإعراب أن يكون
بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش
وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل بوجهين
أحدها أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى

كانت

كانت الحركات أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض
فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت
في بابها أعني الحركات وقل عدد ما أعرب به من غيرها
ولم تتعده الوجه الثاني أنا لما افتقرنا إلى علامات
تدل على المعنى ونفرق بينها وكانت الكلم مركبة من
الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأن العلامة
غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات
هي الأصل هذا هو القياس وقد عدل عن هذا الدليل والترتيب في
بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه انتهى وقال
أبو البقاء في اللباب الأصل في علامات الإعراب الحركات
دون الحروف لثلاثة أوجه أحدها أن الإعراب
دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته
حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب
والثاني أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة
على الإعراب وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر
إلى غيره والثالث أن الحرف من جملة الصيغة الدالة
على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا
على الإعراب لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على
معنيين وفي ذلك اشتراك والأصل أن يخص
كل معنى بدليل **قاعدة** الأصل في البناء السكون
لثلاثة أوجه أحدها أنه أخف من الحركة فكان أولى

... الثاني ان البنا ضد الاعراب واصل الاعراب [illegible]
فاصل البنا السكون والثالث ان البنا يكسب الكلمة
ثقلا فناسب ذلك اصالة البنا على السكون واما
البنا على حركة فلاحد اربعة اشيا اما لان لها اصلا
في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة
ولا رجل وخمسة عشر وهذه الاربعة المنبهات الى العرب
وما يشبهه له عن غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا
على فعل الامر وما لا يهرب من التقا الساكنين كاين
وكيف وحيث وامس واما لان حركته ضرورية
وهي الحروف الاحادية كالبا واللام والميم والواو
والفا لانه لا يمكن النطق بالساكن اذا ابتدا به
في اوله لفظا او تقديرا كالكاف في كزيد ايضا لانها
وان كانت منفصلة لفظا فهي متصلة تقديرا وحكما
لان ضمير المنصوب في حكم المتصل واذا كانت منفصلة
حكما لزم الابتدا بالساكن حكما لزم تحريك الالف
والواو في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل مبني في حكم المتصل
فلا يلزم منه الابتدا بالساكن حكما ذكر ذلك في البسيط
قاعدة قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على
حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة تقوية
لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف وان
سكن منها شي كاليا في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف

فائدة

فائدة قال ابن النحاس في التعليقة في علل البنا
خلاف ذهب ابن السراج وابو علي ومن تبعه ان
علل البنا منحصرة في شبه الحرف او تضمن معناه وعد
الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة
الموجبة للبنا خمسة هذان والوقوع موقع المبني
ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن
عصفور سادسا وهي الخروج عن النظائر كما في
ايهم اشد ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر
صلتها من غير طول قال ابن النحاس وينبغي ان يعد
النقصان ان تكون العلل سابعة وهي تنزل الكلمة
منزلة الصدر من العجز كما في بعلبك وخمسة
في خمسة عشر وعلل بعضهم بنا اسما الافعال بانها
لا تعقد ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق
بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة
الى ما عددناه من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه
العلة بنا حروف الهجا با تا ثا واسما العدد في قولهم
واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا الكل لم يعقد ولم يركب
وجعل ابن عصفور علة بنا المنادى واسما الافعال
واحدة وهي وقوعها موقع الفعل له وفرق الزمخشري
فجعل علة بنا اسما الافعال هذه وجعل علة بنا المنادى
وقوعه موقع ما اشبه ما لا يمكن له وهو [illegible]

ان المنادى واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك
اشبهت كاف ذاك والنجاك لاشتراكهما في الخطاب
فتكون تاسعة نحو كم كذا حمل ابن عصفور الاضافة
الى مبني مطلقا علة واحدة نحو الزمخشري عبر عنها
بان قال او لمضافته اليه يبنى الى ما لا تمكن له كما في قيله
ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف
الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري
الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا
تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ وما اشبهه فلو
عشرة هو يضاف اليه حادية عشر وهي تركيب الحرف
من الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالتنوين على احد
التعليلين في كل واحد منهما وهذه العلل كلها مرتبة
الا الاضافة فان المبني لها بجوزه انتهى **تنبيه**
حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف وتعقبه
ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غيره واجيب
بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه
ونقله ابن الفراكيا عن ابي علي الفارسي وغيره وقال
صاحب البسيط اختلف النحاة في علة البناء فذهب
ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط انتهى ورايته انا في
الخصائص لابي الفتح وعبارته انما سبب بناء الاسم
مشابهته للحرف لا غير ورايته ايضا في الاصول

لابن

لابن السراج وفي التلقين لابن البقاء وفي الجمل
للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من
النحويين **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة
المركب من المبنيات سبعة اقسام الاول اسم بني مع
اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت
نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا
الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف
بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت
نحو حي هلا السابع حرف بني مع حرف نحو هلا ولم
يذكره ابن السراج في اقسمة وزاد قوم قسما اخر
فعلا وافعل بني مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا
يستغنى عنه بهم وقسمه **ضابط** قال الشيخ
علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي ليس في العربية
مبني يدخل عليه لام الا رجع الى الاعراب كامس اذا
عرف باللام صار معربا الا المبني في حال التنكير
فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه البناء
في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال
التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يجد في نحو خمسة
عشر واخواته فانه مبني فاذا دخلته اللام بقي معها
على بنائه **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة ليس
في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ والافعال

بيس فيه لك ، فاما ضمر يوافق الضمة عارضة للواو وانما
لا عتد ادبه كما قول في حركة التقا الساكنين ولهذا
لم يرد المحذوف في لم تقم الآن ومثل ذلك مذ فيمن
ضم وجماعة يعتدون به بناء منهم الرجي وقد يجي
حرف اخر على الضم وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم
منه من هذا القسم **فائدة** احتسب الحرو جر
[illegible] في بابي المثنى والجمع دون المرفوع قال
ابن بابشاد في شرح المحسبة وانما كان احله لانه يوافقه
في كتابه الاضمار نحو رأيتك ومررت بك ورأيته
ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعني النصب
والجر والرفع من حركات العمد **فائدة** قال السخاوي
في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان
هذا الجمع لا يكون الا فيما يجوز تنكير معرفته وتعريف
نكرته كما في التثنية فكما ان التثنية لا تكون الا كذلك
فهذا الجمع على حدها المحدود الاول ويسمى جمع السلامة
لان فيه سلامة بناء الواحد فيه وصحته ويسمى
الجمع على هجائين لانه مرة بالواو ومرة بالياء قال وقد عد
بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة
الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف
الاعراب والتذكير **فائدة** قال ابن يعيش ذهب
قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت بالحروف توطئة

لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما عزموا
اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة
بالحروف حتى لا تستوحش من الاعراب في التثنية
والجمع السالم بالحروف قال ونظير التوطئة ههنا
قول ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو قوله والله لئن
زرتني لاكرمنك انما دخلت زائدة موطئة مؤذنة
باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده **فائدة**
قال ابن النحاس في التعليقة المثنى الذي يضاف اليه
كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما ذكرنا **فائدة**
قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في اخر كلمة ولهذا
حكيت الجمل المسمى بها ولو وردنا اعرابين لم يخل اما
ان يعرب الاول او الثاني او مجموعها والاجابر تخصيص
الاول بالاعراب لانه كجزء من الكلمة ولاداء الى
وقوع الاعراب وسطا ولا اجابر تخصيص الثاني لان الاول
بمشاركته في التركيب والاعراب قبل الثاني فتخصيصه
بعد الفعل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا اجابر عليهما معا
لان الاعراب يقع في الاخر ولا يمكن اشتراكهما في شي يقع
الاعراب فيه كاخر المفردات فلذلك تعذر اعرابهما
ضابط قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسماء
المعربة اسم اخره واو قبلها ضمة لان الاسم اراد تخصيص
الفعل بشي لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشي لا يوجد

في النفس وزنه لو كان لأدى الى اجتماع ما يستثقل في
التثنية والاضافة فلذلك رفض هو وما تقدم
في حكم الجمع واما عوض تنبيه واما الاسماء المثنية والواو
سدت به حركته **فائدة** في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق
ابن جني المراد بالعلل في حروف العلة انها ضعفت لانها
اخفه فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا
تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف
اخف الحروف وهي لا تحرك ابدا **ضابط** قال ابن هشام
في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب
وذلك بعد الناصب والجازم وجائز وذلك قبل نون
الوقاية قال [illegible] انها تحذف بعد
بعد الجازم والناصب وقبل لكن الاول واجب وهذا
جائز يجوز معه الاثبات وهو الاصل والفك
على الاصل والادغام تخفيفا ونادر لا يقع الا في
ضرورة او شذوذ وذلك فيما عدا حديث لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله

ابيت اسري وتبيتي تدلكي
وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ويسهل للاول نحو [illegible] تدخلوا وتحابوا
[illegible] مع نسبه الى اللفظ المنافية له **باب**
المنصرف وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين

مجرى

المجرى وغير المجرى قاله في البسيط قال والعلل المانعة
من الصرف تسع وانما انحصرت بها لان النحاة سبروا
الاسباب التي تصير الاسم فرعا فوجدوها تسعا وجمعها
قوله

اذا اثنان من تسع الم بلفظة
فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع وتانيث وعدل وعجمة
واشباه فعل واختصار ومعرفة

وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر
ابن طاهر في العلل المانعة من الصرف

موانع صرف الاسم عشر فهاكها
ملخصة ان كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريف وعدل وعجمة
ووصف وتانيث ووزن مخصص
وما زيد في عثمان وعمران فانتبه
وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية

وهو صرف جمع ليس بالفرد اشكلا
وفعلان فعلى ثم ذي الوصف افعلا
وذي الف التانيث والعدل عالة
والاعجم في التعريف خص مطولا

ودو العدل والتركيب بالخلف والذي ؛
بوزن يجمع الفعل وغالب علا ؛
وما الف مع نون اخراه رسخ تا ؛
وذو هاء وقف والمونث الغلا ؛
وقال بعضهم ؛
اجمع وزنه عادلا انثه بمعرفة ؛
ركبه وذو عجمة ثم الوصف قد كملا ؛
وقال اخر ؛
عدلا ووصف وتانيث ومعرفة ؛
وعجمة ثم جمع ثم تركيب ؛
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
وتقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخ
الامام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه
وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زدت تانيث
وقال شيخنا تاج الدين بن مكتوم في ذلك ؛
موانع الصرف وزن الفعل يعقبه ؛
عدل ووصف وتانيث ومنع
نونه تلت الف زايدا ومعرفة ؛
وعجمة ثم تركيب وجمعه
اي وجمعه وقال ايضا ؛
اذا رمت احصاء الموانع للصرف فعدل وتركيب مع الوزن ووصف

وجمع وتركيب وتانيث صيغة وزائد فعلان والعجمة انحرف
وقال ايضا ؛
موانع صرف الاسم تسع فهاكها ؛
مفصلة ان كنت في العلم ترغب
هي العدل والتانيث والوصف عجمة ؛
وزائدتا فعلان ثم مركب
وثانيها التعريف والوزن تاسع ؛
وزاد سواها باحث يتطلب
فايدة الاصل في الاسماء الصرف ولذا لم تمنع السبب
الواحد اتفاقا ما لم يعتضد باخر يخرجه عن الاصالة
الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات
ان الاصل براءة الذمم فلا يقوى الشاهد على شغل
الذمة ما لم يعتضد باخر ومن فروع ذلك انه
يكفي في عوده الى الاصل ادنى شبهة لانه على وفق
الدليل ولذلك صرف اربع من قولك مررت بنسوة
اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا للاصل وصفه
وهو العدد وقال ابن ابي الربيع اصل الاسماء الصرف لعلتين
احدهما ان اصل الاعراب فينبغي ان يستوفي انواعه
والثانية انه امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زايد
والصرف يحصل بعدم سبب زايد فان قيل فلم لم
العلة الواحدة مانعة من الصرف قيل لوجوه

احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون متصرفة فليس
العدة الواحدة من القوة ما تعتد به من التصرف وسهوا
... من فوائد منه وانها لما كانت هي الاصل ثم تقصر
مستحقة الاستبدادة عدلت وذلك لان الاصول ...
وكانت عليه ... ان الاسماء التي تشبه الافعال
من وجه واحد لم تؤثر ولو راعينا الوجه الواحد
وجعلناه ان كان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ
يكثر مخالفة الاصل ... ان ... فرع عن الاسم
في الاعراب فلا ينبغي ان يعد به الاصل الى حيز الفرع
... قوي **فائدة** قال ابن مكتوم في تذكرته
انشد ابن خالويه في كتاب ليس ::
فاحلبتها ثلاثة واثني :: ولا فيلقت الاربعا معالها
وهو حجة لانه ادخل تاء التانيث على ثلاث المعدول
وهو غريب **فائدة** قال في البسيط ان فعلان فعلى
كسكران سكرى وغضبان غضبى وعطشان عطشى
مما يعرف بالسماع لا القياس وقال ابن مالك ::
اجز فعلى لفعلانا :: اذا استثنيت حبلانا
ودحنانا وعلانا :: ووخيانا وسخنانا
وسيفانا وضحيانا :: وقشوانا ومصانا
وموجانا وندمانا :: واتبعهن نصرانا
فائدة في شرح المفصل للاندلسي قال اوزن

العدل

العدل على اربعة اوجه عدل في الاحاد نحو احاد
ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام نحو عمر فانه
عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل عن اللام حكما
نحو اخر وهذا لانه اخر في الاصل افعل التفضيل
وهو منها ولهذا رجل اخر معناه اشد تاخرا في الذكر
من هذا الاصل ثم اجري مجرى غيره ومن شان
افعل التفضيل ان يعقب حينئذ احد الثلاثة وهنا
لا يدخل لان افعل من متى اقترنت به من لم تجز
تعريفه وهو ما قد عرف تعلم الضمير مقترن لمن
واخرى مضاف فلا يقال هي اخر نساء فتعين انه لو
معرفا باللام وهو غير معرف لفظا لانه منكر لفظا وعرف
معنى وحكما منزلة منزلة اسم عمر وانما لم يجر حذف
من لانه اخر بمعنى غير وانما وجب تعريفه لانه غير
مضاف وانما حذف اللام لكونه معدولا. **فائدة**
قال في البسيط لا يعرف باتفاق الالفاظ وان تعاقب
الاوزان اما الاول كاسحاق ويعقوب وموسى
اسماء الانبياء غير منصرفة واسحاق مصدر اسحق
الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب بمعنى الحجل وموسى
لما يحلق به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه
خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من
موافقة اللفظ وليس مشتقا لانه كاسحاق من الغير

بوجب الصرف ولذلك الملبس لا ينصرف للمعرفة
والعجمة ومن زعم انه مشتق من اللبس وانه
نقد علطلات الاشتقاق من العربي يوجب الصرف
وانما هو من اتفاق الالفاظ واما الثاني فان طالوت
وجالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاووس
وراقود منصرفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق
الوزن **ضابط** ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف
نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة
فاذا نكر انصرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين
السخاوي فقال

مساجد حبالى وحمراء وبعدها ... وسكران ينبوه احاد واحمر
فدع صرفها لم ينصرف كيف ما اتت ... سوا اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت يسطر
واحمد طعود ... جاء بها ... فاذا نكرت والباب في ذلك يحصر

قاعدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق
بالعربي فلو سمي رجل باليهود صرف على كل حال
اذا قلنا انه اعجمي او هو من نفس الكلمة وان قلنا

من باب راكب كيقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على
وزن يقوم **قاعدة** قال ابن جني في اخر باب التعريف
بسبب التانيث والعجمة والتركيب والتنكير يسقط
حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف انك
تعتد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتد
واحدا من ذلك مع عدم التعريف وان اجتمع فيه
سببان واحد مما ذكرته الا ترى انك تصرف اربعا
وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانة وان كان
فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امراة اذا نكر
وان كانت فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئا من
ذلك معرفة فهذا ابدا على قوة الاعتداد بالتعريف
وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب
ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة
لانه يرده الى اصله وهو الصرف ويستفيد بذلك زيادة
حرف في الوزن قال في البسيط ويستثنى ما في اخره
الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى
فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لان
التنوين يحذف الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن
ويستثنى ايضا افعل منك عند الكوفيين فلا يجوز
لاجل ضرورة صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة
فصار لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين

جواز صرفه لاستعادة زيادة حرف ووجود من
لا يمنع من تنوينه كما يمنع من تنوين خير امنه
وشر امنه وهما بوزن افعل من في التقدير وقال
ابن يعيش ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام
القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من
احسن الضرورات لانه رد الى الاصل وما خلا من ذلك
الا ما كان في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز
للضرورة صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يقيم
كلمة في البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل
حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها
وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع
لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما زدت الاكسر
قياس ولم يحط بما شذ وقال ابن هشام في تذكرته
قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى
من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه
الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز في
الضرورة صرفه بوجه لانك لو نونته لم تخل الشعر
من ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه والضرورة بذلك
في ذلك قال ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج
النحاة الى استثناء هذا لان ما فيه الف التانيث
المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلاهما

فيما

في شعر الى تنوينه ثم حكى لي ابن الصائغ انه رد عليه
بما به على المغرب استثناءه هذا وانه افسد تعليله
وقال مسلما انه لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف
[illegible] ثم [illegible] وهو انه عند الحرف الذي وضعناه
موضع الاول حرف صحيح قابل للحركة ما ولا حركت بان
[illegible] حصل به ما لم يكن قبل
وهذا حسن جدا **فائدة** في تذكرة التاج ابن
مكتوم قال في المستوفى لا تكاد التثنية توجد الا
لاحقة تنوينه

باب النكرة والمعرفة فاصل

ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير
قال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون
نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار
الى وضع لفظها عن الاصل وقال صاحب البسيط
النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه احدها
ان مسمى النكرة اسبق في التكون الذهني من مسمى
المعرفة بدليل جريان التعريف على التنكير الثالث
ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة
[illegible] فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على انها
كاندراج العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان
مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والاخص اصل
لا فرعه الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى

عندا اخبار السامع والاخبار متوقف على التركيب فلو
تقيّد المسمى عند التركيب وقبل التركيب لا اخبار
فلا يوجد قبل التركيب فائدة ومع ان النكرة الاصل فانها
اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة لقولك هذا
رجل وزيد حكيمين فينتصب على الحال ولا يرفع على
الصفة لان الحال قد جاءت من النكرة دون وصف
المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب اعرف المعرفتين
على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما
وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه
مسبوق بالتنكير ودليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه
احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لان الخاص
يتميز عن العام باوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة
والثاني ان لفظة شيء تعم الموجودات فاذا اريد تمييزها
خصص بالوصف او بما قام مقامه والموصوف سابق
على الوصف والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة
لفظية او وضعية وقال ابن هشام في تذكرته
يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التعريف
علة تمنع الصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز
رايت التنكرات فيقل على من قال علمنا اخواننا بنو عجل
حملا على رايته بكرا وانما يحمل على الاصل **فائدة**
قال في البسيط علامات النكرة دخول لام التعريف عليها
نحو

نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل ويختص
بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام
والموجب في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف
نحو صه وصهٍ وابرهيم وابرهيمٍ والجواب في كيف كقولك
كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب
كما عرف ان متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب
ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاءني من رجل
وما عندي من درهم ودخول كم نحو كم رجل جاءني ودخول لا
التي تعمل عمل ان والتي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا
وصلاحيته نصبها على الحال او التمييز **ضابط** قال
في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسماء
الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد
من هذه الخمسة والنكرة المعرفة بقصد النداء وزاد
قوم مثله التاكيد اجمعون واخواته فانه معرفة وقيل ولذا
يتبع المعرفة وضعف لتاكيد مع المعرف فقال وعلى هذا
القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت لان اللفظ
اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه
والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم
او بالنظر الى تعيينه لتقوية المعرفة قبله وهي هذه
الدالة على التاكيد والدال بقرينة زائدة اما ان
يكون متقدمة او متأخرة والمتقدمة اما ان تكون متصلة

اومنفصلة فالمتصلة لام التعريف والمنفصلة اما ان
تعرف بالقصد وهي حروف الندا او بغيره وهي العرايب
المعرفة لغيرها والناخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة
فالمتصلة الاضافة الى احدها والمنفصلة اما ان تكون
جنسا او موصفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولا
فانها تعرف بها اللام التي توصل به الى وصف المعارف
بالجمل والصفة لابد من كونها معلومة للمخاطب قياسا
على سائر الصفات **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة
الاسما تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهم
هي اسما الاشارة والموصولات وقول قوم الاسما تنقسم
الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر

باب المضمر

قال ابن يعيش اصل المضمرات يكون على صيغة واحدة
والاعراب في اخرها يبين احوالها كما كانت الاسماء المبهمة
المبنية على صيغة واحدة وعواملها يدل على اعرابها
ومواضعها **قاعدة** قال ابن يعيش اصل الضمير
المنفصل المرفوع لانه اول احواله الابتدا وعامل الابتدا
ليس بلفظ فاذا اضمر فلابد ان يكون ضميره منفصلا
والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكونان الا لفظا فاذا اضمر
اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال **قاعدة**
قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور من واد واحد فلذا
حمل عليه في التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول مررت
بك

بك كما تقول رايتك انت **ضابط** المواضع التي يعود
الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة احدها ان يكون
الضمير مرفوعا بنعم وبئس وما اشبههما ولا يفسر الا التمييز
نحو رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين
العمل بابيها كقوله ..
جفوني ولم اجف الاخلاي الثالث ان يكون مخبرا عنه
فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري
هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة
الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل
عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان
يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا السادس ان
يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا السابع
ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول مؤخر
كضرب غلامه زيدا **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين لشي واحد في فعل من
الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت
قاله ابن الصايغ في تعليقه على المقرب

باب العلم

ضابط قال في البسيط العلم المنقول
ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى الاستقراء

كلام اعرب المنقول عن المركب كتأبط شرا وشاب قرناها وعن
الجمع نحو كلاب وانمار وعن المثنية نحو طيبان وعن
مصغر كزهير وسهيل وزنير وعرينة وعن منسوب
كربعي وصيفي وعن اسم معنى كزيد واياس مصدر
اداس ابا سا اعطى وليس هو مصدر اياس مقلوب
يئس لان المصدر المقلوب باق على الاصل وعن اسم
فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن
اسم مفعول كمحمود ومقصود وعن صوت كببه وعن
الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم
والخامس على حد انوزنه واسبه وعن المضارع
كيزيد ويشكر ويعمر ويغلب وعن الامر وقد جاء في
موضعين احدهما بمعنى الامر من غير فاعل في نحو
اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في نحو اطرقا
لموضع معين قلت ينبغي ان يراد المنقول من صيغة
مشبهة كجذيح وحذيفة وشيخ وعفيف ومن افعل
التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع **قاعدة**
قال الشلوبين الاعلام يكثر النقل وفيها كثيرة اسماؤها
والشيء لذكر استعماله غيره **قاعدة الاعلام**
لا تفيد معنى لانها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا
نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى
القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس

كذلك

كذلك لانها مفيدة فاذا قلت رجلا افاد صيغة مخصوصة
ولا يقع على المراة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح ان
يكون علما على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون الاسم
يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة
فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك او عبدك من خالد الى جعفر
ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس
كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا او
الفرس جملا كان تغيير اللغة ذكر ذلك ابن يعيش
في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على
الشيء وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض
ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من
جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بدليل
تسميته اخيه بحسن والجبان باسد والاسود
بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى
في المسمى بدليل تسمية عام فيلزم من نقله تغيير اللغة
كنقل رجل الى فرس او جمل بخلاف نقل العلم **قاعدة**
قال ابن جني في الخصائص ثم ابن يعيش تعليق الاعلام
على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض
منها التعريف والاعيان اقعد في التعريف من المعاني
وذلك لان الاعيان يشار اليها لظهورها وليس كذلك
المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم

تحويه بالمشاهدة وبين علم الاستدلال **فائدة**
في تذكرة ابن الصائغ قال ثعلب من مجموع بخط ابن الرماح
قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس
وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب
وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على
جنس معرف وقد يجيء العلم جنسا منكرا وذلك بعد
لا نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا نصر لكم ولا ابا حسن لها

باب الاشارة

قال ابن هشام في تذكرته
من اسماء الاشارة ما لا يستعمل لشيء الا بها او بالكاف ونحو
ومنها ما لا يستعمل بشيء منها وهو ثم ومنها ما يستعمل
بالكاف وهو ذي قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم
منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع منها بهذا القسم ساقط
والباقي يستعمل بالها هذا وباكاف هذاك بحسب ما يريد
من المعنى

باب الموصول

فائدة
قال ابن يعيش ان النحويين يسمون صلة الموصول صلة
وسيبويه يسميها حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة
يتم بها الاسم ويوضح معناه وقال الاندلسي الصلة تقال
بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء صلة الموصول
وهذا الحرف صفة اي زائدا وحرف الجر صلة بمعنى وصلة
كقولك مررت بزيد فالباء صلة اي وصلة **فائدة**
ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام

ظاهرة في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنونة في من
وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة ونظير
ذلك المنادى نحو يا رجل قبل تعريفه بالخطاب وقيل
باللام المحذوفة وكان يا نائبة منابها قال الابدي
في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول
انت رجل عالم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل
في الاصل يا ايها الرجل اجتلبت له ال التي للحضور ثم اختصرت وانما
الزمت يا ولم يحذف لئلا يتوالى الحذف ولانها صارت عوضا
منها **ضابط** قال ابن الصائغ في شرح الالفية
تلخيص القول في حذف العائد ان يقال اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون
مبتدأ او غيره ان كان غير مبتدأ لم يجز الحذف وان كان
مبتدأ فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما
لا في الاول لا يحذف والثاني اما ان يصلح ما بعده للصلة
او لا في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا واما
لا فان يسبقه لو لا او ما في الثاني لا حذف والاول
اما ان تطول الصلة او لا الثاني يجوز فيه لا في غيرها
والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف
واما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز حذف وان كان بهما فاما
متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان
يكون في الصلة ضمير غيره او لا ان كان ضمير غيره لم يحذف

وان كان من بابه كان لم يحذف والا حذف وان كان
مجرورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او
غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان وصفا فاما عامل او لا
ان لم يكن عاملا فلا حذف ولا جار للحذف وان كان حرف
فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا او لا فان لم يماثل
لا يحذف وان ماثله في ذلك كله جاز الحذف انتهى

وكتب بعض الفضلا الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم
ابا تاج دين الله ولا وحد لدى سنم مجد اعز ذروة العلا
وجامع شتات الفضايل جاذبا مدى السبق حتى لا ما قد تشكلا
وجرعوم في باهي مكارم ● الى جانبه الندى لا الا تسلسلا
لعلك او احسامك سجية ● وان وحاتك العدم هادن ورلا
نقدد في نظم مواضع حدثنا ● يعود على الموصوف نظما مسهلا
واكبر من الايضاح وعد سعطراه وغنى ذاتم الاقبال ترمق كلا
ما جا لبه ●

الا يها المولى المجلي فريضه ● ادار شعر الناس في جيد ينكلا
وحاز ابكار المعاني عن بسيطا ● عبرها من التنميق ما تحج اتجلي
وسنيه ادفلا رسرف كالجي ● وستخرج الالفاظ عليه كما حلا
وفارس من جرك الكلام مميزا وجالي من تمز الفضايل ما حلا
كتب الى المملوك نظما بمدحه ● ووصفك في اكناف ما زال افضلا
ورسلته يبغي نظمه لما بين ● ومن عجب ان سار الحر حد ولا
نعم سمع المملوك الامتثاله ● وتعجيل ما الوى وابغاه ما جلا

ثم

وها انا جد في الجواب تدربه ● ومن يبذل المجهود جهدا فما الا
نعست وقد اصيب بحري ثنى ● وسوالا ان مجرو سعفا الذي شكلا
ولتعلم الموصوف حاولت حذفه ● فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا
فان كان مرفوعا ولم يك مبتدا ● فاثبت واما الحذف فاتركه واهملا
وان كان مرفوعا ومبتدا عنه ● وفي وصل ان صدر احد سهلا
بشرط بنا امرا اما ان اعربه ● فقيل بتجويز الحذف وقيل لا
وان كان ذا صدر لو صلة عدها ● وطالت فان لم تصلح الجزم سهلا
فدونك فاحذفه وان لم تطل فقد ● اجيز على قول ضعيف وحملا
وشاهده اقرانما ما على الذي هو حسن مرحوما له انقل سالا
وان ينه محصورا كان عنه ملو عمم لما الا ما هو ذو و لا
وان حذفه ذنب لدى نطق غيره سلبه ومنع الحذف في عكسه انجلى
وما كان منصوبا لغير ... وهو متصل فحذفه مطرد الا عند لا
والشرط في ذا عوده وحده دنته جد غيره فالحذف فليس ما
وهذا اذا الموصوف لم يك الذي به بكسها فلا تحذف وقد جا مقللا
وما كان خفضا بالاضافة لفظه ومعناه نصبا كاباليز في اسحلا
وخاصه ناب عن جره مصدر ● وفعل علم تجدى اعني السمولا
تقول كن سلوا واتجن حالا فانه ● فان كان مجرورا بحرف فقد علا
وموصولها كذلك فاحذفن ● اذا ما استوى الحرفان باحو الفلا
واعنيه لفظا ومعنى ولم يكن ● وقد يتبك حرف العدد قد يلا
ولم يك بعضا قد اقيم مقام ما عداه فاعلا فاسمع معاني ممثلا
وليس بما شرحوه وان عداه ● تشاد بها في اللفظ مفرد حلا

باب المعرف بالاداة ضابط

قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها لتعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المرأة اى اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم من امرأة خير من رجل الثانى لتعريف عهد وجودى بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل ونظفت الدار لمعهود بينك وبين المخاطب وفى التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله ان جاءه الاعمى فان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لمعهود ذهنى كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على الموجود فى الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فى الذهن الا انها فى التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما تكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانهم لم يقصدوا مسمى معهودا فى الوجود وبهذا قال المحققون ان قوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى صفة لانه لم يقصد مسمى معهودا فى الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور الوجود لقصده

اليه

اليه بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذى اذا اتصلت باسم فاعل او اسم مفعول السادس ان يكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا يجمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام لتجرى صفة للمعرفة السابقة السابع ان تكون زائدة فى الاعلام الثامن ان تكون محسنة والتعريف بغيرها كاللام الذى والتى التاسع ان تكون للمح قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس وقال المهلبى

تعلم فللتعريف ستة اوجه ... اذا لامه زيدت تعيا اول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ... ومعنى الذى ثم الزيادة فى الاسم

فائدة قال ابن يعيش غدوة اسم من اسماء الزمان وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته غدوة بعد غدوة اى بكرة بعد بكرة وحكى ابو زيد الغدوة بعد الغدوة بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة فى الاصل ومثله قولهم للشمس الالاهة والالاهة ففيه اعتقاب تعريفين عليه واسماء العدد معارف اعلام وقد تدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جنى

في الخصائص الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب
المنية وبدرى والندرى وذكر المهلبي من ذلك
فدوخ والفدوخ ونسر والنسر **باب**

المبتدا والخبر قال ابن يعيش ذهب سيبويه
وابن السراج الى ان المبتدا والخبر هما الاصل الاول
في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما
وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية
وتعرى الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقترن به غيره
قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل
هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب
للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل
للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو
للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون
كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن
لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيهه
بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار
المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي
قبله ولذلك رفع المبتدا الخبر **فائدة** قال
ابن النحاس في التعليقة قولنا اقائم الزيدان وما ذهب
اخوتك مبتدا ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر قال
ومن المبتدا التي لا خبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذلك

ذاك

ذاك ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه
على رجل في تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته
فانه لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك
مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لانه في معنى اكفف وكذلك
قول الشاعر

غير ماسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

ومثله قول الاخر

غير لاه عداك فاطرح اللهو ... ولا تغترر بعارض سلم

فغير في البيتين مبتدا لا خبر له على احد الوجهين
لانه محمول على ما لانه قيل ما يوسف على زمن كما في
قولهم ما قايم الزيدان **قاعدة** اصل المبتدا ان
يكون معرفة واصل الخبر نكرة وذلك لان الغرض في
الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك
في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فان
افاد جاز **مسوغات الابتدا بالنكرة** قال شيخنا جمال
الدين ابن هشام في المغني لم يعول المتقدمون في ضابط
ذلك الا على حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس
كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل
مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة
قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها
ان تكون موصوفة لفظا نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن

خير من مشرك وتقدير النحو السمن منوان بدرهم اى
منه او معنى نحو رجيل جاءنى لانه فى معنى رجل صغير
• الثالث ان تكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من
اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وجرا نحو
غلام رجل جاءنى • الرابع العطف بشرط كون المعطوف
او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول
معروف اى امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى • الرابع ان يكون خبرها ظرفا
او مجرورا قال ابن مالك وعمامة ... ولدينا مزيد لكل
رجل كتاب فصدق غلامه رجل الخامس ان تكون
عامة اما بذاتها كاسما الشرط والاستفهام او بغيرها
نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار وانه مع امه وفى
شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ
للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل فى الدار ام امرأة
كما مثل فى الكافية وليس كما قال • السادس ان يكون
مرادا بها الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة
وتمرة خير من جرادة • السابع ان تكون فى معنى الفعل
وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها
التعجب ولنحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين
وضبطوه بان يراد بها الدعاء • الثامن ان يكون ثبوت
ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت

وبقرة

وبقرة تكلمت • التاسع ان تقع بعد اذا الفجائية
نحو خرجت فاذا رجل بالباب • العاشر ان تقع فى اول
جملة حالية نحو سرينا ونجم قد اضاء وكل يوم رأى
مدة بذلك وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع
النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظر هذا الموضع
قول ابن عصفور فى شرح الجمل نكرة اذا وقعت
بعد واو الحال وانما المسوغ ان تقع فى اول جملة حالية
بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ليأكلون الطعام انتهى وقد ذكرا وجيها فى
ارجوزته المسماة بهداية الاعراب فى علمى التصريف
والاعراب جملة من المسوغات ثم قال ••

وكل ما ذكرت فى التقسيم • يرجع للتخصيص والتعميم
وذات المهلبى فى نظم هذا ابيد ••
وقع الابتدا بالنكرة فى ثمان واربع للعبير •
بعد نفى او جوابا لنفى • او لمعناه موجبا لمنظر •
ثم ان كنت سايلا او مجيبا • لسؤال او سابقا بمجرور •
ثم موصولة بمن واذا ما • رفعت ظاهرا الذى تستخير •
ولمعنى تعجب او دعاء • او عموم ونعتها للبصير •
وقال ايضا ••
قد جا ما اغنى وسد عن مخبر • فى حذفه وزواله فى اثنى عشر
حال وشرط او جواب مسابق • او ما الف جر ومعمول اخبار

وجواب لو نحو وصف بعلك ٭ ودابن او نقص نفي في الذكر
او في سوال في العموم ونحو وحديث معطوف كما نامن عَبَر
مثال الحال الزمخشري السويق ملتوتا والمشروط
شرطه زيد ان اطاعني اى ثابت اذا اطاعني حذف
الخبر وقيم الشرط مقامه والجواب نحو ان زيد من
قال من عندك وجواب القسم لعمرك لافعلن وجوب
الخبر ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وجواب لو ولولا
زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول
في موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر
والفاعل اقائم الزيدان ونحص اسمى بني زيد لمن
قال ما سمي احد والسؤال في عموم هل طعام اى
سئلتم ونحو كل رجل وضيعته وما عطف نحو ما
عندنا وانت بما عندك راض **ضابط** قال ابن
الدهان في الغرة مبتدا لا يعطف عليه خبره نحو البتة
الا بالفا في موضعين احدهما يلزمه الفا والاخر لا يلزمه
الفا فاما الذي يلزمه الفا ففي موضعين احدهما في
بعض الخبر وهو ان يكون المبتدا اشرطا جازمة بالنيابة
وجزاوه جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من ياتيني
فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله
فهو حسبه والثاني قولهم اما زيد فقايم واما الذي
يجوز دخول الفا في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة

الموصوفة

الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو
وما بكم من نعمة فمن الله والذي ياتيني فله درهم
واللذان ياتيانها منكم فآذوهما وكل رجل ياتيني فله
درهم **فائدة** قال ابن مكتوم في تذكرته قال
ابو الحبيب الفارسي نحوى من اصحاب المبرد في كتاب
النوادر له اسئلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره
ظرف من ظروف الزمان الا هذا ومثله قولهم الكرام يوم يكون
انثى **ضابط** روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة
الاول الضمير وهو الاصل الثاني الاشارة نحو ولباس
التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو
الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاني
ابو عبد الله اذا كان كنية له الخامس عموم يشمل
المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفاء
السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او
بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات
يجم فيغرق السابع العطف بالواو عند هشام وحده
نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن شرط يشتمل
على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو
ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير في قول طائفة

نحو فان الجنة هي المأوى اي ماواه العاشر كونه جملة
بنفس المبتدا في المعنى نحو بحيري ابي بكر لا اله الا الله
فائدة اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا لم يجز
تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلتبس اذ كل واحد منهما
يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه فاشبه ذلك ونظير
ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب
فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى **فائدة** قال
ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا
فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا
لان الخبر محط الفائدة ومعتمدها وقال العبدي في ارتجا
الاولى كون المحذوف الخبر لان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر
دون المبتدا اذ الخبر يكون مفردا احادا وشبه جملة
على تشعب اقسامها والمبتدا لا يكون الا اسما مفردا
وقال شيخنا الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور
بالصدر والاول اولى مثاله فصبر جميل اي شاني صبر جميل
او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة وقول معروف
اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل بكم قال ابن هشام
في المغني ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم
الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده
وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وايمن الله
لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور **قاعدة**

عار

آ

قال ابن هشام في المغني اذا دار الامر بين كون المحذوف
فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني
اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت
فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل
اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فانه
يقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدا لوقوعه فاعلا
في قراءة من كسر الباء او موضع اخر يشبهه نحو ولئن
سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن
الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبيه هذا الموضع
وهو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال ابن النحاس
في التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمرنا
خبرا او اضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من
اضمار الفعل وحذفه لان اخر الجملة اولى بالحذف من ورا
لان اولا موضع استجمام وراحة واخرها موضع تعب وطلب
استراحة **فائدة** قال شيخنا بهاء الدين بن النحاس
في تعليقه على المقرب اعلم ان تنكير المبتدا اختلفت
فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في الابتدا
بالنكرة حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة
في الكلام جاز الابتدا وجد شيء من الشرائط او لم يوجد

وقال ابن الدهان يجوز الاخبار عن النكرة بكل امر لا تشترك
النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر او فارس
فالمجوز عنده شيء واحد وهو جهالة بعض النفوس
ذلك وما ذكره لا يحصر المواضع وقال شيخنا جمال الدين
محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتدا بالنكرة قربها
من المعرفة لا غير وسر قربها من المعرفة باحد شيئين
اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية العموم
كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذه الضوابط لا حاجة
لنا لتعداد الاماكن بل يعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على
الضابط اجزناه والا منعناه وان سلكنا مسلك تعداد
الاماكن التي يجوز فيها الابتدا بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة
فنقول الاماكن التي يجوز فيها الابتدا بالنكرة تنيف على
الثلاثين واني لم اجد احدا من النحاة بلغ بها الى اعلى
اربعة وعشرين فيما علمته ● احدها ان تكون موصوفة
وهذا على ثلثة اوجه موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك وموصوف بصفة مقدرة
كمسئلة السمن منوان بدرهم تقديره منوان منه بدرهم
ومنه في موضع الصفة المنوية ● والثالث ان تكون خلفا
من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي انسان ضعيف
او حيوان التجى الى ضعيف مثله ● الرابع مقاربة المعرفة
في عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك

الخامس

الخامس ان يكون اسم استفهام نحو من جاءك السادس
اسم شرط نحو من ياتني اكرمه ● السابع كم الخبرية نحو كم
غلام لي ● الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب
لك ● التاسع ان يتقدمها اداة نفي نحو ما رجل قائم ●
العاشر ان يتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قائم
الحادي عشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندك رجل ● الثاني
عشر ان يتقدمها خبرها جارا او مجرورا نحو في الدار رجل ●
وينبغي ان يشترط في هذين القسمين ان يكون المجرور
او الظرف معرفة او ما قاربها فلو قيل في دار رجل لم يجز وان
كان الخبر مجرورا وقد تقدم ● واجاز الكوفيون والواحدي
في كتابه نحو تقدم الخبر في الظرف والمجرور على ضعف
نقله عنهما شيخنا ● الثالث عشر ان يكون فيها معنى الدعاء نحو
سلام عليكم وويل له ● الرابع عشر ان يكون الكلام بها
في معنى كلام اخر كقولهم شيء ما جاء بك وقولهم شر اهر
ذا ناب لانه في معنى النفي اي ما اهر ذا ناب الا شر الخامس
عشر ان تكون النكرة عامة نحو قولنا تمرة خير من جرادة
ونحو مسئلة خير من بطالة ● السادس عشر ان تكون في جواب
من سال بالهمزة وام نحو رجل قائم في جواب من قال
رجل قائم ام امراة ● السابع عشر ان يكون الموضع موضع
تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل
اهنته وقول امرئ القيس

او قبلت زحفا على الركبتين • فثوب علي وثوب اجر
الثامن عشر ان تكون معتمدة على لام الابتدا نحو لرجل
قايم • التاسع عشر ان تكون عاملة نحو امر بمعروف صدقة
العشرون ان تكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا على
راى سيبويه • الحادى والعشرون ان تكون مضافة اضافة
محضة نحو غلام امراة خارج • الثانى والعشرون ان تكون
مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يبخل كذا • الثالث
والعشرون ان تكون فى معنى الموصوفة وهو ان تكون
مصغرة نحو رجيل عالم فالمصغر وصف فى المعنى
بالصغر • الرابع والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد
مخصوص نحو ما حكى انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش
صبى عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار لنفسه امرا فما
تريدون فذكر بحرجان [illegible] • الخامس والعشرون ان
يتقدم خبرها ظرفا او جارا ومجرورا او جملة نحو قام ابوه رجل
لشرط ان تكون فيه معرفة ايضا • السادس والعشرون
ما دخل عليها ان فى جواب استفهام نحو قولك ان رجلا فى الدار
فى جواب من قال ما رجل فى الدار • السابع والعشرون
ان تكون فى معنى اخص من غيرها [illegible] نحو قام الزيدان على
راى الكوفيين والاخفش • الثامن والعشرون ان
تكون مقترنة على واو الحال كقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم
انفسهم • التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة

قد وجد

قد وجد فيها شي من شروط الابتدا بالنكرة فصيرت
مبتدا نحو قول الشاعر •
[illegible] اصطبار و شكوى عند ذا تلنى • الثلاثون
ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى طاعة
وقول معروف • على احد الوجهين فيها • الحادى والثلاثون
ان [illegible] الشعر •
ولا اصطبار لدى [illegible] ثقة • الثانى والثلاثون
ان يأتى بها كقولهم فى المثل ان مضى عير فعير فى
الرباط قال [illegible] احتملى من بغداد [illegible]
يجوز الابتدا فيها بالنكرة [illegible] فعمل غيره
[illegible] على ما لم اتفق [illegible] الى ما لم اهتد اليه
فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا
ثواب الله عز وجل ان شاء الله تعالى انتهى كلام ابن [illegible]
• ثم رايت بعد ذلك موافقا لبعض المتاخرين قال
فيه قد تتبع [illegible] مسوغات الابتدا بالنكرة و نهاها
بعض المتاخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد [illegible]
[illegible] تعالى [illegible] فذكر الاثنين [illegible] ولا
الى ستة ذكرها ابن النحاس • وزاد ان يكون معطوفة
على معرفة نحو زيد ورجل [illegible] فرس نكرة
جاز الابتدا بها لعطفها على معرفة و [illegible] التعجبية
و [illegible] جوابا كقولك درهم فى جواب ما عندك اى درهم

عندك • وان تكون مخصوصة نحو انما في الدار رجل وان
تكون للمفاجاة • قاله ابن الطراوة ومثله بقولهم
شيء ما جاء بك وجعل منه المثل لسن عبد تاج لبث
وهذه زيدة غريبة • وان يوتى بها لمنا فيه كقولك
رجل قام ملس زعم ان امراة فا منه • وان يقصد بها
ا امر كقوله تعالى وصية لازواجهم على قراءة الرفع
وان يقصد خبرها نحو دينار الذي اخذ من الماخوذ درهم
وانشاد صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة
برد في يومه وان تتقدم معمول خبرها نحو دراهم
لك بيض على انه بكر بيض خبرا وان تكون النكرة
لا تراد لعينها كقول امرئ القيس • • •
مرسعة بين ارساغه • لانه لم يرد مرسعة دون
مرسعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول
انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم • •
اذا ما جعلت الاسم مبتدا فصل • •
• • • بتعريفه الا مواضع نكرا
بها وهي ان عدت ثلاثون بعدها • • •
• • • فلا تنتها فاحفظ لكي تتمهرا
ومرجعها لاثنين منها تعلمها • • •
• • • خصوص وتعميم افادا وابشرا
فاولها الموصوف والوصف والذي عن النفي والاستفهام قد تأخرا

كذلك

كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي • • •
• • • اضيف وما قدمتم او جا منكرا
كقولك دينار لدى لقا شل • • •
• • • اعندك دينار فكن متبصرا
كذاكم لا خمار وما لبس قابلا • • •
• • • لال وكذا ما كان في الحصر قد جرا
وما جاء عاما وعدا عاملا وما • • •
• • • له سوغ التفضيل انه ينكرا
وما بعد واو الحال جا وفا الجزا • • •
• • • ولولا وما للعطف او جا مصغرا
وما لا يتلو في جواب الذي نفى • • •
• • • وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا عدا وجواب ذى • • •
• • • سؤال بام والهمز فاخبر لتخبرا
وما قد ستا اخباره وهي جملة • • •
• • • وما نحو ما استنه في العرب العرا
كذا ما ولى لام ابتدا وما عدا • • •
• • • عن الظرف والمجرور ايضا مخبرا
وما كان في معنى التعجب اولا • • •
• • • اذ الفجاة فاحوها نحو جوهرا
• • • ذكره التاج ابن مكتوم قالوا الس

الناقة طليحان وفيه ثلاثة اقوال قيل تقديره احد
طليحين حذف المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف
وقيل التقدير راكب الناقة والناقة طليحان وقيل
التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف
خبر وحذف مبتدا انتهى

باب كان واخواتها

قال ابن بشر كان ام الافعال لان كل شي داخل تحت
الكون لا ينفك شي من معناها ومن ثم صرفوها
تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما
طرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار
وبات وصار اختان لاشتمال جنسهما على الزمان وفتئ وبرح
وانفك ودام اخوات للزوم اوائلها وليس مفردة
لانها لا تتصرف ، وقال ابن هشام في تذكرته الصواب
ان يقال انما قيل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي
وشبهه وليس ومادام اختان لعدم تصرفهما والا
فاعتبار التصنيف في الاربعة انما لزم قبلها نفي او شبهه
اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر ايضا فقد
ينفى بما فيعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة
على دام غير ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله خطأ
والذي قلناه هو الصواب ، وقال ابو البقاء في اللباب
انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه احدها
سعة اقسامها والثاني ان كان التامة دالة على

الكون

الكون وكل شي داخل تحت الكون ، والثالث ان كان
دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون دالة على مطلق
مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على
زمان مخصوص كالصباح والمساء والرابع انها اكثر في
كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك ،
والخامس ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها
كان زيد اصبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا

مسئلة قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر
احمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد
آكلا طعامك جائز من كل قول كان آكلا طعامك زيد
جائز من كل قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين
طعامك آكلا كان زيد جائز من قول البصريين
والكسائي وخطأ من قول الفراء طعامك كان زيد آكلا
جائز من كل قول كان طعامك زيد آكلا جائز من قول
الكوفيين وخطأ من قول البصريين آكلا كان زيد
طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول
الكوفيين الا على الاصح من قول الكسائي آكلا كان
طعامك زيد خطأ من كل قول كان آكلا زيد جائز
من كل قول كان آكلا زيد طعامك جائز من كل قول
وفي هذا الباب قبح من قول الكوفيين واذا قدمت زيدا
تعلقت زيد كان طعامك وزيد آكلا طعامك كان

واكلا طعامك زيد كان وزيد طعامك كان اكلا فهذه .
كلها جايزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكلا
كان او طعامك اكلا زيد جايز من قول البصريين والكسا
وكان خطا من قول الفرا بانه لا يقدم معمول خبر
كان عليها او كان خبر كان مقدما من قبل انه لو اراد
رده الى اصل وبفعل لم يجز عنده والكساي يجيز
تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك زيد
كان اكلا جاز من كل قول وان قلت زيد طعامك كان
اكلا جاز من كل قول وقولك اكلا زيد طعامك جايز
من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين وقولك
زيد اكلا كان طعامك جايز من قول البصريين وخطا
من قول الكوفيين الا الكساي عن كلام ابن الانباري **ضابط**
قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان
واخواتها في تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام
قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو ما دام وقسم
يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس وقسم
لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهي
ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وقسم يتقدم
الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقية
افعال الباب **باب ما واخواتها قاعدة**
قال ابو البقاء في التبيين ما في الاصل للنفي وهي ام

بابه والنفي فيها الذوات **فائدة** قال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم في تذكرته لم يقع ما في القران الاعلى لغة
الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت بهادي العمي
على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم
الاصمعي انها لم تقع في الشعر الا على لغة تميم قال
بعض النحويين فتتبعت ذلك فوجدته كما ذكر
ما خلا ثلاثة ابيات في اخلاق قول الفرزدق
واذ ما مثلهم بشر و الاخر رواية والعجاج
او رايت جربت ما شانها بحزنه كذا روي بنصب مثلها
وهو مثل قول الفرزدق و الثالث
وانا النذير بحرة مسودة يصل الايام اليكم افوادها
ابناؤها متكنفون اباهم حنقوا الصدور وما هم اولادها
قاعدة النصر في ما النافية اكثر من النصر
في ما النافية ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم
نحو تالله تفتؤ ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز
عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ قال في الفيه
وان في جواب سفيا بلا او ما كقوله والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حال الحذف
قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الا حذف لا
فائدة قال ابن هشام في تذكرته زيادة البا
في خبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل

في الكثيرة ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو
أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد أولم
يروا نحو أولم يروا أن الله الذي خلق السموات
والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لأنه في
معنى أوليس الله بقادر فهو راجع إلى المسئلة الأولى
في المعنى • والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان وأخواتها
منفية كقوله • • • • •
وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن • • •
• • بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل
وبعد ظن وأخواتها منفية كقوله • • •
دعاني أخي والخيل بيني وبينه • • •
• • • فلما دعاني لم يجدني بقعدد • •
وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله • • •
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • • •
• • • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
وزائدة في ثلاثة مواضع بعد أن ولكن وهل فالأول
كقوله • • • • •
فإن ما عنها حقبة لا تلاقها • • •
• • • فإنك مما أحدثت بالمجرب
والثاني كقوله • • • •
ولكن أجرا لو علمت بهاب • والثالث كقوله

الأصل أحو عيشي لذيذ بدايم **فائدة** قال
ابن هشام في تذكرته نظر سيبويه لأن بليس
ولا يكون في استثناء من حيث إنه لا يستعمل معهما
إلا الاسمان والإضمار دائما **باب**
إن وأخواتها ضابطه قال في المفصل جميع ما ذكر
في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم
في خبر إن ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفا كقولك
إن في الدار زيدا وقال ابن يعيش في شرحه كل ما جاز
في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينهما
ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا يتقدم الخبر
ها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم
تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال
في العمل فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم
في الأفعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز
ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفا
أو جارا أو مجرورا وذلك أنهم توسعوا في الظروف
وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال **قاعدة**
قال أبو البقاء في التبيين أصل الباب أن . . .
ضابط قال ابن هشام في شرح الشذور
تكسر إن في تسعة مواضع أحدها في ابتداء الكلام
نحو إنا أنزلناه • الثاني أن تقع في أول الصلة نحو آتيناه

من الكوز ما ان مفاتحه لتنوء ● الثالث في اول الصفة
كمررت برجل انه فاضل ● الرابع في اول الجملة الحالية
نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من
المومنين لكارهون ● الخامس في اول الجملة المضاف
اليها ما يختص بالجمل الحالية وهو اذ واذا وحيث
نحو جلست حيث ان زيدا جالس ● السادس ان تقع
قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون ● السابع ان تقع محكية
بالقول نحو قال اني عبد الله ● الثامن ان تقع جوابا للقسم
نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه ● التاسع ان تقع
خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل ● وتفتح في ثمانية
مواضع ● احدها ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا
الثاني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو اوحي الي انه استمع
● الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون
انكم اشركتم ● الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة ● الخامس
ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل
● السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله
هو الحق ● السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو مثل
ما انكم تنطقون ● الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر
نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم

الله احدى الطائفتين انها لكم ● ويجوز الكسر والفتح في
ثلاثة مواضع ● احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت
فاذا ان زيدا بالباب ● الثاني بعد الفاء الجزائية نحو
من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه
غفور رحيم ● الثالث اذا وقعت خبرا لمرفوع وخبرها
قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله

ضابط قال ابو حيان حال ان المخففة
اذا الغيت كحالها وهي مشددة في جميع الاحكام الا في شيء
واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة
تقول انك قائم ولا يجوز انك قائم

فائدة قال السخاوي في شرح المفصل اختلف النحاة في ان
واللام ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في
المعمول وتغييرها لفظ الابتداء اشد تاكيدا وابعد
من اللام وقال اخرون اللام اشد تاكيدا لانها تخلص
وحدها لذلك ولا يكون لها شيء من العمل

باب لا النافية قال ابن يعيش نظيرها في اختصاصها
بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذه
معاني الابهام اولى بها

فائدة في حاشية ابن
هشام نظير ما في كفها ان واخواتها عن العمل اللام
في لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو في انها هياتها للعمل في
المعارف ولولا وجودها لم يكن للا ان تعمل فاما قوله

ابالموت الذي لابد انه ملاق لاابالك تخوفيني
فانه على نيته هاكما ان قوله
ان رايت ملاك الشيمة الادب على نية اللام المعلق
حذفت وابقي حكم **ضابط** قال سيبويه كل شي
حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا **باب**
ظن واخواتها ضابط قال ابن عصفور لم يعلق
من الافعال الا افعال القلوب وهي حسبت وعلمت
ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسال
قالوا انظر من ابو زيد واسال من عمرو وكان
الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم
من افعال القلوب فاجري السبب مجرى المسبب **فائدة**
قال ابن النحاس في شرح الدرة لهذه الافعال
خواص لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتعدية
منها ان مفعوليها مبتدا وخبر في الاصل ومنها
انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جرى في
باب اعطيت ومنها الالغاء ومنها التعليق ومنها
جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو
ظننتني قائما وعلمتني منطلقا والمخاطب ظننتك
منطلقا اي ظننت نفسك والغائب زيد راه عالما
اي نفسه وفي التنزيل ان راه استغنى اي راى
نفسه وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين احدهما

انه

انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به
لانه محطهما بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربتني
وضربتك فان المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه
وثانيهما ان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر
من علمه بامور غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع
بينهما حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين
في غيرها من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت
نفسي وضربت نفسك وقد حملوا عدمتني وفقدتني
في ذلك على افعال القلوب قال الواحدي عدمتني وفقدتني
لانه لما كان دعا على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره
فكانه قال عدمني غيري انتهى **باب**
التعدي ش قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح الاسناد والبناء والتفريغ والشغل الفاظ
مترادفة لمعنى واحد يدلك على ذلك ان سيبويه
قال الفاعل شغل به الفعل وقال في موضع فرغ له
وفي موضع بني له وفي موضع اسند له لانها كلها بمعنى
واحد **قاعدة** الفاعل كجزء من اجزاء الفعل قال
ابو البقاء في اللباب والدليل على ذلك اشياء احدها
احدها ان اخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى
اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير
المفعول نحو ضربنا زيد لانه في حكم المنفصل الثاني انهم

جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل
مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه لم يكن كجزء من
الفعل لم يكن كذلك • الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير
المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من
الفعل واختلاطه به • الرابع انهم وصلوا تا التانيث
بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكانت كالجزء منه
• الخامس انهم قالوا حبذا وجعلوا مكان الف الف ولولا
ان حبذا على كجزء الفعل لما اشبه منا به • السادس
انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتى ولولا جعلهم التاء كالجزء
من الفعل لم تبق مع النسب • السابع انهم الغوا ظننت
اذا توسطت او تاخرت ولا وجه الى ذلك الا جعل الفاعل
كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يهمل
• الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل
كامتناعهم من تقديم بعض حروفه • التاسع انهم
جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل
العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع
رفع بالابتدا واخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا
اذا سمي بها • الحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بمنزلة
جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من
النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتدا واخبر
عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي في تثنية

والجمع

والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد •
الثاني عشر انهم قالوا في تصغير ما احيسنه فصغروا
الفعل وحذفوا منه احدى اليائين ومن الاسم الالف
ومن العرب من يقول لا اخشيه فاشتق منهما فعلا
وهذه الاوجه من سوء الصناعة لا جاء بحقائق فاسد
الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن النحاس
وانما كان الاصل في الفاعل التقديم لانه ينزل من
الفعل منزلة الجزء وليس كذلك المفعول وقال ابن عصفور
في شرح المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم
المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلاثة اقسام
قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وجوبا وهو
ان يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شيء
يبيح ويكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر
بان والفعل وباب الذي خبرها فعل او اسم مشتق منه
• وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل ضمير
يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون
الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول او يكون
المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
او المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل
او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون بها وقسم

يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ما عدا ذلك **ضابط**
قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف
في ثلاثة مواضع • احدها ان تبني الفعل للمفعول نحو
ضرب زيد فهاهنا يحذف الفاعل وهو غير مراد • والثاني
في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا
ولا يكون مضمرا لان المصدر غير مشتق عند البصريين
فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو
يعجبني ضرب زيدا ويعجبني شرب الماء • والثالث
اذا التقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة
اضربوا القوم وللواحدة اضربي القوم • ومنه
نونا التوكيد نحو هل تضربن وهل تضربن وهل تضربن
... **ضابط** قال ابن النحاس في التعليقة المضمر
والمظهر من جهة التقديم والتأخير على اربعة اقسام
احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة
نحو ضرب زيد غلامه والثاني ان يكون الظاهر مقدما
على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه •
والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة
دون لفظا نحو ضرب غلامه زيد وهذه الثلاثة
جائزة بالاجماع • والرابع ان يكون الظاهر مؤخرا لفظا ورتبة
نحو ضرب غلامه زيدا فهذا اكثر النحاة لا يجيزه
لمخالفته باب المضمر ومنهم من اجازه **باب النائب عن الفاعل** بعد

قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلاثة اقسام
قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال
التي لا تتصرف نحو نعم وبئس • وقسم فيه خلاف وهو
كان واخواتها المتصرفة • وقسم باتفاق في جواز بنائه
للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة **ضابط**
قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف الجر يجوز بناء
الفعل لها الا ما استثنيه لك ولم يتعرض احد لهذا
• فمن ذلك لام التعليل لا يقال أكرم لزيد ولدت
الباء من اذا اذا دنا ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ
ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف ورادا ابن اياز الباء التي
نحو تبع زيد بجانبه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك
خلا وعدا وحاشا اذا جررت والمميز اذا كانت معه من نحو
طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل
فائدة قال ابن معط في العقيدة • مسيلة بها
امتحان النشا • اعطي بالمعطى به الف مائة • وتسمى
امسوفرواجيه هو نقص الموزون الفاحبه قال
ابن القواس هذه المسئلة يذكرها في هذا الباب لاستحان
منساه لافادة الرياضة والتدريب ولها اربع صور •
الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء نحو
اعطي بالمعطى به الف مائة فاعطي فعل ما لم يسم فاعله
ويتعدى الفعال الى مفعولين فلابد لها من اربعة مفاعيل

فى الاصل الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة
فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد
لها من اربعة مفاعيل اثنان لاعطى واثنين للمعطى
اما اعطى فمفعوله الاول مائة والثانى بالمعطى ويتعين
رفع المائة باعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع
قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح
فالمعطى فى محل النصب على ما كان اولا واما المعطى
فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام
الفاعل والثانى فى محل النصب وهو الضمير المجرور
بالباء الذى هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل
فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والالف باعطى
اجيب بان الالف واللام لما كانت فى المعطى اسما
موصولا بمعنى الذى وما بعدها من اسم المفعول
وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل
بين الصلة والموصول باجنبى وهو الالف والضمير
فى به يعود على الالف واللام فى المعطى وان التقدير
اعطيت بالثوب المعطى به زيد الفا مائة فلما حذف الفاعل
منهما وبنيا للمفعول اقيم المائة والالف مقامه •
الثانية ان يجرد من حرف الجر نحو كسى المكسو فروا اخيه
فالمكسو مرفوع بالفعل الذى هو كسى ووجب نصب فروا
لانها مفعوله الثانى وفى المكسو ضمير يعود على الالف

واللام

واللام وهو قائم مقام فاعله وفروا منصوب لانه
المفعول الثانى للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو
منصوبا بكسى لامتناع الفصل بين الصلة والموصول
ويجوز ان يرتفع الفرو وحينئذ لقيامه مقام الفاعل وينتصب
المكسو والضمير الذى كان فى اسم الفاعل فيعود منفصلا
منصوبا فيقال كسى المكسو اياه فروا وحينئذ لعدم اللبس
كما يجوز اعطى زيدا درهم • الثالثة ان يشتغل الفعل
بالباء ويجر اسم المفعول فيقال اعطى بالمعطى الفا مائة
فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى لاشتغال
العمل عن المعطى بالباء واما الالف فى الاولى نصبه لقيام
الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل
الضمير منصوبا على العكس • الرابعة ان يجرد
المعطى ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال اعطى به
الف مائة فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله
بحرف وتنصب المائة ويجوز ان يقام المائة مقام الفاعل
وينصب المعطى على العكس واما الالف فيتعين
رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام
الجار والمجرور مقامه واما تقصى المورد فالجواب
عنه الاولى ان يحمل تقصى على حذف وهو زاد ووزنه على
نظيره وهو تعد والالم ينتصب فيما ذكر لكونهما
لا يتعديان الى مفعولين • باب المفعول به ايضا

مما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام
في المغني وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا
والآخر اسمًا تامًا وطريق معرفته ذلك أن تجعل في موضع
التام إن كان مرفوعًا ضمير المتكلم المرفوع وإن كان
منصوبًا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسمًا
بمعناه في العقل وعدمه فإن صحت المسألة بعد
ذلك فهي صحيحة وإلا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيدًا
ما كره عمرو إن وقعت ما على ما لا يعقل لأنه لا يجوز
أعجبت الثوب ويجوز نصبه لأنه يجوز أعجبني الثوب
فإذا وقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز
أعجبت النساء وإن كان الاسم الناقص من والذي
جاز فيه الوجهان أيضًا نحو أمكن المسافر السفر
بنصب المسافر لأنك تقول أمكنني السفر ولا تقول
أمكنت السفر وتقول ما دعا زيدًا إلى الخروج وما كره
زيد من الخروج وبنصب زيدًا في الأولى مفعولًا والفاعل
ضمير ما مستترًا وترفعه في الثانية فاعلًا والمفعول
ضمير ما محذوفًا لأنك تقول ما دعاني إلى الخروج وما كرهته
منه ويمتنع العكس لأنه لا يجوز دعوت الثوب إلى
الخروج وكرهته من الخروج **ضابط** قال ابن هشام
جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق
لم يرد إلا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورًا في الكلام

جعلوا

جعلوا اسمه وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول
المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول
إلا مقيدًا بقيد الإطلاق وربما [illegible] أولى قال
لوجود تعدي الفعل والمصدر لأن الفعل صيغ منه
فلذلك كان أحق باسم المفعول **ضابط** نقلت
من خط شيخ شمس الدين بن الصائغ في تذكرته
ما ملخصه من شرح الإيضاح لليمني المفعول ينقسم
بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل وتأخيره عنهما
وتوسطه بينهما تسعة أقسام أحدها أن يكون
جائزًا فيه الثلاثة نحو ضرب زيد عمرًا الثاني أن يلزم
وجهًا معينًا نحو من ضربت أو التوسط نحو أعجبني
أن ضرب زيد أخوك أو التأخر نحو ما ضرب زيد إلا عمرًا
لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لأنك أوجبت
له ما نفيت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي
فكما أن الإيجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم
على ما هو من تمامه وما ضرب زيد عمرًا مثله وكذا
نحو ضرب موسى عيسى وأعجبني ضرب زيد عمرًا
يوم ما تبين المنصوب منهما وقد اشتمل هذا القسم الثاني على
ثلاثة أقسام أيضًا وكملت التسعة **باب**
التعدي واللزوم **ضابط** قال ابن عصفور في
شرح الجمل إن الأفعال بالنظر إلى التعدي وعدم التعدي

ينقسم ثمانية اقسام قسم لا يتعدى التعدي الاصطلاحي
والمتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى
الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا
لا على معنى حرف واحد من حروف الجر نحو ضرب واكرم
وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مر وسار
وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر
وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح
وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت
زيدا وبزيد وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه
والاخر بحرف الجر نحو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى
ودعا وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس
اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين
يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا وقسم
يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو
ظننت واخواتها وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل
وهو اعلم وارى واخواتهما **ضابط** قال ابن
هشام في المغني معديات الفعل اللازم سبعة احدها
همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا الثاني الف
المفاعلة كجلس زيد وجالسته الثالث صوغه
على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت
زيدا اي غلبته بالكرم الرابع صوغه على استفعل

للطلب

للطلب والنسبة للشيء كاستخرجت المال واستقبحت
الظلم الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته
السادس التضمين السابع حذف الجار توسعا
وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت
عينه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المهلبي

خصال تعدي الفعل بعد لزومه ... الى كل مفعول وعدتها عشر
مفاعلة والسين والتا بعدها ... وواو مع والحرف معموله الجر
وتضعيف عين ثم لام وهمزة ... وحمل على المعنى والاسقاط تعرو
وتوسعة في الظرف كاليوم سرته ... فخذ تعلم تحصل لما قلته سبر

فزادوا واو مع في المفعول معه والا في الاستثناء وتضعيف
اللام نحو صعرت خدي وصعررته انا **ضابط**
قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
عشرون كونه على فعل بالضم كظرف وشرف وسمع
وحبيكم الطاعة وان شرا اطلع اليمن ولا ثالث لهما
لانهما ضمنا معنى وسع وبلغ او على فعل بالفتح او فعل
بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي او على افعل
بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع

اذا صار ذا غدة وحصاد، وعلى افعلّ كاقشعرّ وعلى
افوعلّ كاكوهدّ الفرخ اذا ارتعد، وعلى افعنلل
باصالة اللامين كاحرنجم وعلى افعنلل بزيادة احدهما
كاقعنسس وعلى افعنلى كاحرنبى الديك اذا نفش
وعلى استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين
وعلى انفعل كانطلق ومطاوع المتعدي الى واحد نحو
كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب
فتضاعف، وربما جاء مزيدا فيه نحو تحرج واقشعر
او يتضمن معنى فعل قاصر او يدل على سجية كلؤم
وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او دنس
كنجس او لون كاحمر واخضر واسود او حلية
كدعج وسمن وهزل **باب الاشتغال**
قال ابن الحاجب في التعليقة ضابط المسائل التي الاصل
يجوز تعدي فعل المضمر المتصل والمعنى الى ضميره في
جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر
مطلقا سواء ظاهره وغيره في جميع الابواب ويجوز
تعدي فعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت
وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي
فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب
الا فقط النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره
في باب من الابواب الا فقط النفس انتهى **باب المصدر**

قاعدة

قاعدة قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين
ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك
لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان
مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد
في زمانين او مكانين في حالة واحدة **باب المفعول له**
قال الاندلسي في شرح المفصل قد تجوز في المفاعيل
في تسميته بلا نه في ما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع
فليسمّ مفعولا به **باب المفعول فيه** قال ابو الحسين
بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين
يقول ان الاصل في الظرف التصرف واصل الاسماء
لا تقتصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل
الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد
هذا الا في الظرف والمصادر والا في باب النداء لان هذه
الابواب وضعت على التغيير وقال ابو اسحاق بن
ملكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج
عن القياس قال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج
عن النظر لانه مخالف الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة
فالحق ما ذهب اليه الشلوبين **ضابط** قال ابن
مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام
ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفي
الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف ملازم الظرفية

فالاول كسر كوم وليلة وحين وصباح والثاني مثالان
احدهما سحر والاخر غير منصرف ثالث سحر اذا قصد
به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير
نحو لقيته زيدا امس سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق
الظرفية لعدم تصرفه والثاني ضحوته في عدم الانصراف والتصرف
عشية اذا قصدتها التعيين مجردة عن الالف واللام
والاضافة عزى ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر
العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم
الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان
غدوة وبكرة اذا جعلا علمين وتعلقا بالاسم علمية
والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا
امس غدوة ولقيته عمرا اول من امس بكرة ونقول
في عدم التصرف الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى
بكرة فلو لم تقصد العلمية تصرفا وانصرفا كقولك ما من
بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها
الاستغفار والرابع وهو المنفي الانصراف المنفي التصرف
ما عين من ضحى وسحير وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء
ومساء وعشيه في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين
بقيت على انصرافها ولزمت الظرفية فلم تتصرف ولا يقاس
هذا على التصرف ش ح قال بعضهم ما جاء التصرف
والانصراف في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح

الجزولية ضابط قال ابن الخباز في شرح الدرة التمكن
تطلقه النحويون على نوعين على جنس المعرب وعلى
الظرف الذي تتعاقب عليه العوامل كيوم وليلة فائدة
قال ابن يعيش كان النصب انما وصل يتعدى الى المفعول
به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة
مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في
المسجد ضابط قال ابو حيان في شرح التسهيل
التصرف في الاسم ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون
مبتدأ ومفعولا ومضافا اليه وبابه ان يقتصر فيه
على بعض الاعراب لاقتصار ايمن على الابتداء وسبحان
على المصدرية وعندك على الظرفية ونحو ذلك
والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف
زمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح
الجزولية والاعلم في شرح جمل التصرف وعدمه في عبارات
النحويين يقال على ثلاثة معان فمرة يقال منصرف
وغير منصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف
الازمنة وهو المختص بالافعال ومرة يقال
منصرف وغير منصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل
مفعولا فيه وغيره واذا اريد الظرف الذي لا يستعمل
الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخصوصا
مع ذلك بمن خاصة قيل انه غير منصرف ومرة

يقال متصرف وغير متصرف ويراد انه ما تصرف ذاته
ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لم يكن
كذلك كاسم الاشارة **ضابط** قال ابن عصفور في
شرح الجمل ظروف كلها مذكرة الا قدام ووراء وهما انثيان
قاعدة قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه
على زيد جائز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة
المفعول من الفاعل فكما يجوز ضرب غلامه زيد كذلك
يجوز ما ذكرناه **فائدة** قال ابو الحسن علي بن المبارك
البغدادي المعروف بابن الزاهدة ::

اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لانه :: :: ::
تضمن معنى الشرط موضعه النصب :: :: ::
ويعمل فيه النصب معنى جوابه :: :: ::
وما بعده في موضع الجر يا ندب :: :: ::

ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا تدخل عليها
من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد
ولدى اه قلت وقد نظمتها فقلت ::

من الظروف خمسة قد خصصت :: :: ::
بمن ولم يجرها سواها :: :: ::
عند ومع وقبل بعد ولدى :: :: ::
شرح الامام اللورقي حواها :: :: ::

الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين

اللورقي

اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي **ضابط**
قال ابن الشجري في اماليه الظروف المبنية ثلاثة اضرب
ضرب زماني وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزمان
والمكان فالزماني امس والآن ومتى وايان وقط المشددة
واذ واذا المقتضية جوابا والمكان لدن وحيث واين
وهنا وثم واذ المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل
وبعد **ضابط** قال السخاوي في شرح المفصل اسم
المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا
وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول
ما كان محدودا نحو البيت والدار والمسجد والحجاز والشام
والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى وسواء
ولدن ودون والثالث كالجهات الست فوق وتحت
وخلف ووراء وامام وقدام ويمين وشمال وحذاء
وذات اليمين

باب الاستثناء

قاعدة قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت
الا هي الاصل لانها حرف وانما يفعل الكلام من حال الى
حال الحروف كان ما ينقل من الايجاب الى النفي والهمزة
تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة
الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل
الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر
المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها

لا يستثنى به من موضوع موضعها ويحمل عليها للمشابهة
بينهما وقال ابن اياز الاصل في الادوات في هذا الباب
لوجوب احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني
الحروف كالنفي والاستفهام والنداء والتمني انها تقع في
ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها
وتستعمل في ابواب اخر **قاعدة** قال ابو البقاء في التبيين
الاصل في الا الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل
في غير ان تكون وصفا وقد استعملت في الاستثناء والاصل
في سوى وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير
فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاستثناء على
ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء واستثناء من استثناء
واستثناء مطلق من استثناء كالاستثناء بعد الاستثناء
يكون الاخير بمعنى الواو كقوله تعالى وعنده مفاتح
الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط
من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين فكانه قال لا يعلمها وهي
في كتاب مبين • والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى
انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين
الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره انا ارسلنا
الى قوم مجرمين ليهلكوا لا يبقى منهم احد الا بالاهلاك الا آل
لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب

فقال

فقال الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين والاصل في هذا
ان الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالا موجبا ومعنى
الموجب يكون منفيا • واما الاستثناء المطلق من الاستثناء
فعليه اكثر الكلام كقولك سبقت القوم الا زيدا
قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان
يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو
ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام الا زيد فاضل
ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات
ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده
وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت
القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه
ضابط قال ابن الدهان في الغرة الذي ينتصب
بعد الا ينتصب في ستة مواضع الاول الاستثناء من
الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا • الثاني
ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد
الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب فكانه
قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا • الثالث ان يكون
للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءني احد الا راكبا
الا زيدا لانه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره
كل الناس جاءوني راكبين الا زيدا • الرابع ان يكون
الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما

نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرو او الا زيد الا عمرو
الخامس ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو
ما جاءني الا زيد احد السادس الاستثناء من غير جنس
نحو ما في الدار احد الا حمار **فائدة** قال ابن يعيش خلا
فعل لازم وما بعدها لا يتعدى اما في الاستثناء فاحسبه
فائدة قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه وامتنع
البدل الذي كان مختارا قبل التقديم نحو ما جاءني الا زيدا
احد لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من
التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون
بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح لضرورة
ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير
هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل
لا يجوز فيه قائم الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان
الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب على الحال
الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منها
فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال فخرج
فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى **فائدة**
قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس ومن غيره استدراك
قاعدة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق
على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا

ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو فلذلك والنفي في جميع
العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء **فائدة**
قال ابن اياز الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان لان كل
واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي
بعدها مع ظهور النصب فيه الا ترى انك لو اسقطت
الا لكان الفعل غير مقتض للاسم **فائدة** قال
ابن اياز وعبد القاهر الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف
ولكن تعطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقولك
جاءني رجل لا حمار فشبه به الا بلا لان الاستثناء والنفي
متقاربان فقيل ما مررت باحد الا حمار كما قيل مررت
برجل لا حمار **قاعدة** قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا
في ما قبلها فلا يكون ما قوم زيدا الا اخوانك لان
تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله
من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان
تاما وفرع عليه فان حاشى يوهم خلاف ذلك اشتراط
فعل يشبهه من جنس المذكور وقيل انما امتنع ذلك في
الا حملا لها على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها كذلك
ضابط قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية
المنفي عندهم هو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام
القوم الا زيدا وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي
نحو ما احد يقوم الا زيدا وما كان في موضع المفعول الثاني

من باب ظننت وما ظننت احدا يقول ذاك الا زيدا وكذلك
ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد بها معنى
النفي وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب
منها نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول
ذاك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل
ذلك بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد
واقل رجل يقول ذاك الا زيد فالبدل فيهما محمول على
المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد
وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال
قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها
الا زيد ولا من الضمير لان العمل في موضع الصفة
ولا تستغني الصفة وايضا فلا يقال تقول ذاك الا زيد
والجوار اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالخفض لان اقل
لا تدخل على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على
الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد **قاعدة**
قال الابذي ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز ان يبنى
بدلا اسمين كما لا يعطف بالا اسمان ولا يفرغ والمفعول
معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال
الا عمرا الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت
الناس المال الا عمرا الدينار اذا اردت الاستثناء وان
اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى

الاعمرا

الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ابتغاء ما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فيبدل
منهما الاسمين وصحح المسألة بعضهم ما ضرب القوم احدا
الا بعضهم بعضا وصحح عند الاخفش ان تقدم بعضهم
واجاز غيرها المسألة من غير تقدير بعضا على ان يكون
البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به
لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة ما ضرب بعضا الا بعض
القوم

باب الحال

الحال تنقسم
باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه
الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك
واجب في ثلاث الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا
مالك ذهبا والمؤكدة نحو وقف صبرا والتي دل عاملها
على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم
بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة الى قسمين
مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة
نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة
لذكر سويا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة
وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين
ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم
بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو
الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد

معناها يدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا
ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ومؤكدة لمضمون
الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم جاء زيد
والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل
الى مفرد ولا هي مبينة هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة
● فقال ابن جني ما معناه جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت
بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون
هي مؤكدة بمنكرا ونحو **فرع** قال ابن يعيش
كلما جاز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة لنكرة نحو جاء
رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا **ضابط** تمنع
العوامل اللفظية تقع في الحال الا [illegible] وعسى
على الاصح فيهما **فائدة** الحال شبيهة بالظرف وابن
كيسان وكلنا اعتمدت عن تحرير هذا ربما قاعا

باب التمييز

قال ابن الطراوة [illegible] ام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون
رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو نعم
ابا او السببية نحو احسنهم عبداه قال ابن هشام في
تذكرته هو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان
الاخيران نظيرها بدل الاشتمال ووجه الاول ان الافراد
في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال والعشرون

نفس

نفس الرجال **ضابط** قال ابن الصائغ في تذكرته
هو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران
نظيرها بدل الاشتمال ووجه الاول ان الافراد في
موضع الجمع فرجلا في موضع التمييز المنتصب عن
تمام الكلام يجوز ان يأتي بعد كل كلام منطو على شيء
مبهم الا في موضعين احدهما ان يؤدي الى تنافر الكلام
نحو رب زيد رجلا او اعطيت رجلا غيره لما يكون يليه
الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني
على حذف الفاعل فذكره تفسيرا اخر مع دافع لمن
ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين
وقد تخرج عليه قول الراجز

يبسط للاضياف وجها رحبا
بسط ذراعين لعظم كلبا

فيكون قد نوى بالمصدر بناءه للمفعول والتقدير بسطا
مثل ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا
وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم ●
والموضع الثاني ان يؤدي الى اخراج اللفظ عن اصل
وضعه نحو قولك اذهبت ربنا الاكور انتصاب
ربنا على التمييز ان الاصل ادهنت ربيثا فلو نصب
على التمييز لادى الى حذف حرف جر والتزام التنكير
في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك وكرر ذلك اخراج

للفظ عن اصل وضعه وتوقف ما ورد من ذلك
على السماع والذي ورد منه قولهم امتلأ الاناء ماء
وتفقأ زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز
التزام التنكير ووجوب التأخير باجماع انتهى باب

حروف الجر والقسم

قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام قسم يلزم
الحرفية وهو من وفي والى وحتى ورب واللام
والواو والباء والتاء وقسم يكون اسما وحرفا وهو
على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا
وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا فاما لولا وكي من القسم
الاول ومع من القسم الثاني وحكي عن ابي الحسن
انه قال بيد اذا جرت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم
لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ
ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا
وهو حاشى وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا
وهو على **قاعدة** الاصح في الجر حرف الجر لات للمضاف
مردود في التاويل اليه ذكره ابن الخباز في شرح [illegible]
ضابط قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر
عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثناء وهي حاشا
وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل

وكي

وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من
والى وعن وعلى وفي والباء واللام والسبعة الباقية
لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم
يجر الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات
وهو رب وقسم لا يجر الا لفظة الجلالة ورب وهو التاء
وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي **فائدة** الجر
من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين
ذكره ابن الخباز وغيره **فائدة** قال ابن الدهان في
الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا اختصت بالدخول على [illegible]
قاعدة اصل حروف القسم الباء ولذلك اختصت
بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله ليفعلن ودخولها
على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في قسم الاستعطاف
نحو بالله هل قام زيد **فائدة** قال ابن فلاح في المغني
تعلق حروف الجر بالفعل على سبعة معان تعلق
المفعول به وتعلق المفعول له كجئتك للسمن واللبن
وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق الحال كخرج بثيابه
وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى [illegible] وتعلق
المشبه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا
زيد لانها نائبة عن الا والاسم بعدها ينتصب على
التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بعدها على التشبيه
بالمفعول به وتعلق التمييز نحو [illegible] امتلأت من [illegible]

فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من
مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلاثة أوجه أحدها
أن تكون كافة فإن يمس
مجهور الفنا فربما قام به بعد الوفود وفوده وغير كائنه
ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم
ونكرة موصوفة ربما تكره النفوس من الأمر ويحتمل
الثلاثة قوله
لقد رزئت كعب بن عوف وربما
فتى لم يكن يرضى بشيء يضيمها
فتى مرفوع بما لتفسيره بضيمها الآية وربما حينئذ مختصة
بالفعل كما إذا وإن تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى
أو لم يكن فتى يرضى ومفعولها ظاهر فعل تقديره
وربما رزئت فتى لم يكن يرضى ومفعول برزئت
المذكور وفي هذه الأوجه كافة أو يحتمل زائدة وفتى
محله جر أو نكرة موصوفة أي رب شيء فتى لم يكن
يرضى

باب الإضافة فائدة

قال في البسيط ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات
وأسماء الإشارة لا يجوز إضافته لملازمة القرينة
الدالة على تعريفه وضعا وأما الأعلام فالقياس يقتضي
عدم إضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها
بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة ولكن اشتراك

الاتفاقي

الاتفاقي فيها ألحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود
الواضع وليس الاشتراك في الأعلام مقصود الواضع
فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة والأعلام تشترك
في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير
الوضع للحقيقة الأخرى على خلاف وضع اللفظ في النكرات
ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم
دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم
والحقيقة وقد جاء دخول اللام عليها وإضافتها إلحاقا
للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي وكأنه يجيء
في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ إذ اتفق
جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من
أفراد من سمي بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه
باللام وإضافته في قوله
باعد أم عمرو من أسيرها وقوله
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ووضع اللام في
قوله
وقد كان منهم حاجب وابن أمه
أبو جندل والزيد زيد المعارك
فأما الإضافة في كلام الأعلام أكثر من تعريف اللام
وإنما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول
اللام لوجهين أحدهما التأنيس بكثرة الإعلام

بين المضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد الرحمن
وان كان فيهم نكرة الاضافة لعلمهم بتنافيهما والمعنى
انه قد يستدل بالاضافة عدم التعريف في المقصد
فلم يستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما هي
فيه نكرة وانه وجد كثير منها العرب وادخلوا الاول
في الاول فهو ملتبس بالنسبة الى الاضافة المعنوية
التي تفيد التعريف **فائدة** قال ابن يعيش اذا
اضيفت العلم سلبته العلمية وكسوته بعد تعريفها
اضافيا وجرى مجرى الجنس وعلامات في تعريفها بازاء فيه
كقوله :
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم : قال واذا اضيف العلم
الى اللقب [illegible] كاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف
العلمية كان الاسم الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة
قاعدة قال ابن السراج في الاصول الاصل والقياس
انه لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب
استعملت في بعض ذلك فخصت اسماء الزمان باضافتها الى
الافعال لان الزمان مضارع الفعل لان الفعل له بني
وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما
فيه من الدلالة عليه **ضابط** الاسماء في الاضافة قسمان
الاول ما يلزم الاضافة فلا يستعمل مفردا وذلك ظروف
وغير ظروف فمن الظروف جهات الست وهي فوق وتحت

وامام

وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة
وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى وبعد ودون
واذ واذا وحيث ومن غير الظروف مثل وشبه
وغير وبيد وقيد وقاب وقيس واي وبعض
وكل وكلا وكلتا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه
واولو واولات وقد وقط وحسب ذكر ذلك كله
في المفصل **الثاني** ما لا يضاف اصلا كمذ ومنذ
اذا وليهما مرفوع ونحو المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات سوى اي واسماء الافعال وكم وكاين
الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء **قاعدة**
الاضافة تصح بادنى ملابسة كقولك لغيرك في طريق
[illegible] الطريق الذي تجد مرورك فيه ومثله قول
احد حاملي الخشبة خذ طرفك اضافة الطرف اليه
لملابسته اياه في حال الحمل وقول الشاعر :
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
سهيل اذاعت غزلها في الاقارب
اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه ذكر
ذلك في المفصل وشرحه **ضابط** قال ابن اسحاق
في الغبيطة ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة
غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت
في زوال ابهامها الى اضافتها لجملة كاذ واذا في الزمان

فصل ذكر ابن هشام في المغني الامور التي يكتسبها
الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد
الثاني التخصيص كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب
زيد الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن
الوجه فان رفع الوجه قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن
ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف
القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث
كقوله رحمة الله قريب السادس تانيث المذكر كقطعت
بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين
الثامن المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع
وجوب الصدر كغلام من عندك وصبيحة اي يوم سفرك
العاشر البناء في المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن
المبهم المضاف الى اذ او الى مبني وهذا الفصل اخذه
ابن هشام من كتاب نظم الفرائد للمهلبي وقال المهلبي
في نظم ذلك

خصال في الاضافة يكتسبها
المضاف من المضاف اليه عشر
ثم تذكير وظرف
ومعنى للجنس والتانيث نقر
وتعريف وتنكير وشرط
والاستفهام والحدث المصدر

وذكر

وذكر الشيخ انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من
عندك وبالحدث المصدرية وبالجنس قولك اي رجل
بالنسبة الى قوله درهم وبالشرط غلام من تضرب اضرب
وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد العقيب
لانه لا صار لا تشابه تضف حتى سلبته التعريف
في النسبة للاشتراك العارض في التسمية وهذه
الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر ابن التخصيص
والتخفيف وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه
الثلاثة ومسئلة اكتساب التنكير من الاضافة
في غاية الحسن وهي سلب تعريف العلمية وقد تقدم
تحقيق ذلك في اول الباب وقلت انا

ويكتسب المضاف فخذ امورا
احلتها الاضافة فوق عشر
تعريف وتخصيص بناء
وتخفيف كضارب عبد عمرو
وترك القبح والتجوير شرط
والاستفهام ما نسب الصدر
وتانيث وتذكير وظرف
وسلب للمعارف شبه نكر
ومعنى الجنس والعدد المقوى
فخذها بحاكي عقد در

وقال ابن هشام في تذكرته في المسائل الثانية قد
خبط الناس فيما ذهبوا اليه وقالوا انه منحصر في اربعة اقسام
• قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى
ويلفظ بالتاء نحو قطعت بعض اصابعه
وما بعض السنين تمررننا ويلتقط بعض السيارة
• وقسم هو بعض المؤنث ويلفظ بالتاء واسه تريده
الا انه ليس مؤنثا نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه
غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض
الاصابع فانه يكون اصابع • وقسم يلفظ بالتاء و
تريده الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل
اليمامة • والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون
المضاف كلا للمؤنث كقوله • • •
ولهت عليه كل معصفة • رجال ... بشر
فانث كلا لانه المعصفات في المعنى **فائدة** قال
بعضهم • • • • •
ثلاث ... مضافة عند جميع النحاة
منها افاقيل ... ولبنت ... اصلاه

باب المصدر قال ابن هشام في تذكرته
المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ... اعورا
والمفعول نحو ... والمصدر المؤول
كذلك في موضع الفاعل نحو عسى زيد ان يقوم

والمفعول

والمفعول نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى **فائدة**
قال ابن هشام في تذكرته قال الجرجاني اقوى اعمال
المصدر منونا لانه نكرة كالفعل ثم مضافا لان الاضافة
في نية الانفصال ثم ... ابعد ودونهما ذو ال

باب اسم الفاعل قاعدة
قال ابن السراج في الاصول كل ما كان يجمع بغير الواو
والنون نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول
مررت برجل حسان قومه من قبل ان هذا الجمع
المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى انه يعرب
كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون
نحو منطلقين فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل
المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه **باب**
التعجب قول البصريين في ما احسن زيدا يلزم
منه شذوذ من اوجه • احدها استعمال افعل
للتعدية قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك
لان عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني
وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام الثالث
جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف الفاعل في اسمع
بهم وابصر نقلته من خط الشيخ ابن هشام

باب افعل التفضيل قاعدة
قال ابن السراج في الاصول كلما قلت فيه ما افعله

تقبست فيه افعل به وهنا انعم من هذا وما لم تقل فيه ما افعله
لم تقل فيه هذا احمق من هذا ولا افعل به **ضابط**
قال ابن هشام في تذكرته قولهم ان افعل التفضيل
يستعمل مضافا وبمن وباللام يستثنى من استعماله
بال خير وشر فانه لم يرد استعمالهما بال للتفضيل

باب اسماء الافعال

قال ابن هشام في
تذكرته اعلم ان هاوها وهاء دم ما در في العربية
نظيرا له الا تركات غيره من حيث انه لا يظهر فيه
الضمير البتة وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال
فعل اسمع بل ها وما اقر والكتابه به

باب النعت

ضابط قال في البسيط جملة ما يوصف به ثمانية
اشيا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وهذه الثلاثة هي الاصل بانها التي تدخل في حد
الصفة لانها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
وذلك لان الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين
في الاسم وانما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات
والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي المشتقة
من المصادر وهي التي توجد المعاني فيها والرابع المنسوب
كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول والخامس
الوصف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف
بالمصدر كرجل عدل وهو سماعي والسابع ما ورد من

المسموع

المسموع عنه كمررت برجل اي رجل والثامن الوصف
بالجملة **ضابط** قال في البسيط الاسماء في الوصف
على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم
الاشارة والمعرف باللام والمضاف الى واحد من المعارف
اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به
وهو ثواني الكنى والاسم عند سيبويه وما وغل
من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات
وما احسن قول الشاعر

اضرب في الغيب هوى شادنه مشتغل لنحو لا ينصف
وصفته ما ضرب يوما له فقال لي المضمر لا يوصف

وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف
به ولا يوصف وهو الجمل وقال ابن عصفور في شرح
الجمل الاسماء تنقسم اربعة اقسام قسم لا ينعت
ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام
والمضمر وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس بمعرب
في الاصل ما عدا الاسماء الموصولة واسماء الاشارة
وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل من الاسماء
الا تابعا كبسن وليطان ونائع من قولهم حسن
بسن وشيطان ليطان وجائع نائع وهي محفوظة
لا يقاس عليها وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم
وما كان من الاسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ب

وحايط وما اشبه ذلك • وقسم ينعت وينعت به وهو
ما بقي من الاسماء وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام
• قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر • وقسم ينعت بشي
واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة
• وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه
ال او بمضاف الى ما فيه ال • وقسم ينعت بثلاثة اشيا
وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبالمضاف
وبالاشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله
وبما فيه ال وبالاشارة **تقسيم** قال في البسيط تبعية
الصفة لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام ما يتبع
الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب له موضع من
الاعراب يخالف لفظه وما يتبع الموصوف على محله لا غير
وهو جميع المبنيات التي اوغلت في شبه الحرف كالاشارة
وامس والمركب من الاعداد وملا التبرية في الجره وما يجوز
ان يتبع على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع
اسم لا والمنادى وما اضيف اليه المصدر او اسم الفاعل
باب التوكيد قال ابن النحاس في التعليقة
قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد
من ضماير الرفع لا غير سوا كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا
او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت
به هو **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته لما وطن

لايجوز

لا يجوز فيه التوكيد اللفظي وذلك قولك احذر الاسد
الا يجوز لك في هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذر منه لئلا
يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نايبا عن
العمل **فائدة** قال الاندلسي التاكيد اللفظي اوسع
مجالا من التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث
وفي الجمل ولا يتقيد بمظهر او مضمر معرفة او نكرة
بل يجوز مطلقا الا ان السماع في بعضها اكثر فلا تكاد تسمع
او تنقل ان زيدا قايم وانما الكثير ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة
ضابط قال ابن الدهان في غرته الاسم ينقسم
الى ثلاثة اقسام قسم يوصف ويوكد كزيد والرجل
وقسم يوصف ولا يوكد كرجل • وقسم يوكد ولا يوصف
كالمضمر **قاعدة** قال ابن هشام في تذكرته اذا
اجتمعت الفاظ التاكيد بدات بالنفس فالعين
فكل فاجمع فاكتع فابصع فابتع وانت مخير بين ابتع
وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك
او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع
فلا يوتى به دونها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل
باب العطف اقسام العطف ثلاثة
احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقايم
ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف

فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا
على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد
يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما جاء
زيد قائما لكن او بل قاعد لانه في العطف على اللفظ اعمال
ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا
الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
بالنصب وله ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك
المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز
مررت عمرا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة
فلا يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل
فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع
عمرو هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال
بدخول ان الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيدا
قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر
وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط
حسنه كثرة دخوله هناك قاعدة الواو اصل
حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف
باحكام • احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم

والتأخر

او التأخر • الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا
• الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد
المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي
عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق واذا فقد احد الشرطين
امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم
زيد ولا عمرو • الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول
الله • الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي
عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه
• السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون
• السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
نحو على ربعين مسلوب وبال • الثامن عطف ما حقه
التثنية او الجمع نحو فقدان مثل محمد ومحمد • التاسع
عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو وجلست
بين زيد وعمرو • العاشر والحادي عشر عطف الخاص
على العام وبالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل
بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات • وملائكته وجبريل
وميكال • ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس
حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام • الثاني عشر
عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما
معنى ولقد نحو وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن
العيون والجامع بينهما التحسين • الثالث عشر

عطف الشيء على مرادفه نحو والفى قولها كذبا ومينا
الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلام ● الخامس عشر عطف
المخفوض على الجوار نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم
السادس عشر ذكره ابو علي الفارسي عطف الجملة
الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط
دون سائر الحروف نقله عنه ابن جني في سر الصناعة
وفي تذكرة ابن الصائغ عن شرح الجمل للاعلم ابسط
حروف العطف الواو لان الواو لا تدل على اكثر من الجمع
والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى
معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب
والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد
وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب **ضابط**
قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف
الا بعد شيء خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها
ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي
خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد
النداء والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة
وهو بل بعد النفي والنهي والايجاب والامر **ضابط**
قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام قسم
يشرك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو

الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط
وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن
وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو اما واو وام
ضابط قال ابن هشام في تذكرته ليس في
التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو لانها
لا ترتيب فيها **فائدة** قال الابذي في شرح الجزولية لا يجوز
عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما
عدا ذلك قال ابن الصائغ في تذكرته واورد شيخنا
شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى
ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم
وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصائغ
وعندي انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى
يتلخص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه
او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة والذي يظهر
من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع وكان
المعطوف مباشرا للعامل والعامل لا يجوز له اعمال في الضمير
وهو منفصل مع امكان اتصاله ادى غير الواو فليس
الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وفي قوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى فيجيء الى الاثنين فيجد
المكانين مكان ثم لان المقصود في الاية لا اولى ترتيبها
على الزمان الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة

بمعنى مع وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب
المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشرف
فالسؤال على فاعل ذلك وإذا تلخص ذلك لم يكن فيه
رد على الإبدي ويمكن المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم
أحد المتعاطفين معنى ما لو هدانا ولو حسن لمكانه
موافق الصناعة وقواعدها انتهى **فائدة**

في أقسام الواو قال بعضهم
ومعنى بوما لبعضهم نظما
عن الواو كم قسم تخلف له نظما
فمنها اثنا عشر من ضربا بتنا بعث
فدونكها إلى لا ترسمها رسما
فاصل وضمار ومع وزائد
وعطف وواو الرفع في الخمسة الأسما
ورب ومع قد نابت الواو عنهما
وواوك في الإيمان فاستمع العلما
وواوك للإطلاق والواو الحقت
وواو بمعنى أو فدونك والجزما
وواو أتت بعد الضمير لغائب
وواوك في الجمع الذي مورثه السما
وواو الهجا والحال واسم لآله
وسائسان من دونه الحال يوسمي

وواوك

وواوك في تكبير دار وواواز
وواو ابتداء ثم عدد بها بث

باب عطف البيان قال الأعلم في شرح
الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون
فائدة قال الأعلم عطف البيان لا يكون إلا
بعد مشترك

باب البدل

قال في البسيط تنحصر مسائل البدل في اثنتين وثلاثين
مسألة وذلك لأن البدل أربعة وكل واحد منها
ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعة وباعتبار
الإظهار والإضمار أربعة وثمانية في أربعة باثنين
وثلاثين وأمثلتها بجملتها جاء زيد أخوك
ضربت زيدا رأسه أعجبني زيد علمه رأيت زيدا
الحمار جاءني رجل غلام لك ضربت رجلا يدا له
أعجبني رجل علم له ضربت رجلا حمارا أكرمت زيدا
غلاما لك ضربت زيدا يدا له أعجبني زيد علم له
رأيت زيدا حمارا جاءني رجل أخوك ضربت رجلا
رأسه أعجبني رجل علمه رأيت رجلا الحمار قد
زيد أخوك زيد ضربته أباه ضربت زيدا إياه إياه
ضربته زيدا أعجبني زيد رأسه بد زيد قطعته
إياه الرغيف أكلته ثلثه ثلث الرغيف أكلته
الرغيف إياه أعجبني زيد علمه جهل الزيدين كرهتهما

اباه زيد كرهت جهله ● جهل زيد كرهت زيد اباه
اعجبني زيد الحماره ● زيد الحمار كرهته اباه ● حمار كرهت
زيد اباه ● زيد كرهته حمار ● اكلت الرغيف اكلت الرغيف
ثلثه ● جهل زيد كرهت زيد اباه ● احمار كرهت زيد اباه

فائدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان
البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة ● شرعي
ولغوي وقياسي ● فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية ● وقال الملأ الذين استكبروا من قومه
للذين استضعفوا لمن آمن منهم والغوي قوله

اني عمرو ● ● ●
اوامامة ميت من تميم ● ● ●
● ● ● فسرك ان تعيش تجي بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ● ● ●
● ● ● او الشيء الملفف في البجاد

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية البدل لقال
يا اخانا زيدا فائدة قال ابن الصايغ في تذكرته
نقلت من خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون
توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال
يكونان توكيدا و بيانا والغلط والبداء للنسيان
لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه ولله على الناس حج البيت من استطاع

والبيان

والبيان اعجبتني الجارية وجهها او عقلها باب
النداء قاعدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف
واللام الا الله وحده لانهما لا يفارقانه قاعدة
اصل حروف النداء يا ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا
ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله
عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا
المندوب الا بها او بوا وفي شرح الفصول لابن اياز
قال النحاة يا ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف
● اولها ندا القريب والبعيد ثانيها وقوعها في باب
الاستغاثة دون غيرها وثالثها وقوعها في باب الندبة
ورابعها دخولها على ايه وخامسها ان القران المجيد
مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها فائدة قال
الجزولي اذا نعت الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فنصب
الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل
وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق
والنداء المستانف واضمار اعني واضعفها النعت
وهو الذي اسقط لان العلم لا ينعت به واذا نعت
الاول فنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف
على تاويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه
الثاني ونصب الثاني على ما كنت تنصبه مع
[illegible] من الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون

ان يكون مضافا الى ما بعد الثانى ويكون الثانى توكيدا
للاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه **ضابط**
قال ابن الدهان فى الغرة الاسما على ضربين ضرب
ينادى وضرب لا ينادى فالذى ينادى على ثلاث مراتب
مرتبة لابد من وجود يا معها نحو النكرة واسما الاشارة
عندنا ومرتبة لابد من حذف يا معها وهى اللهم واما فى
قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب يجوز فيه
الامران **فائدة** قال ابن هشام فى تذكرته لا يجوز عندى
ندا اسم الله تعالى الا بيا **ضابط** فى تذكرة ابن هشام
تابع المنادى المبنى على خمسة اقسام قسم يجب نصبه
على الموضع وهو المضاف الذى ليس بال وقسم يجب
اتباعه على اللفظ وهو اى وقسم على تقديرين يجوز
اتباعه على المحل وهو اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه
على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد
وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المقرون بال
وقسم يحكم ~~اتباعه على اللفظ~~ وهو ما يحكم له بحكم المنادى
المستقل وهو البدل والنسق الذى بغير ال **ضابط**
قال ابن فلاح فى المغنى يجوز حذف حرف الندا من كل
منادى الا فى خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة
المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث
والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر وفى تذكرة

ابن الصائغ

ابن الصائغ حذف حرف الندا من الاسم الاعظم نص على
منعه ابن معط فى درته وعلل منع ذلك فى الدرة
ايضا بالاشتباه وقرره ابن الخباز بانه بعد حذف
حرف الندا يشبه المنادى بغير المنادى واعترض
عليه بانك تقول الله اغفر لى فلا يقع فيه اشتباه
قال ابن الصائغ ولابن معط ان يقول ما وقع اللبس
فى بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال
والعلة فى ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا الميم فكرهوا
ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض
قال ابن الصائغ يعنى تعريفهم من حرف الندا دليل على
انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال
النحاس فى صناعة الكتاب ما يقتضى جواز ذلك فانه
قال فى قولك سبحانك الله العظيم انه لا يجوز الجر
على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع
وتقديره يا الله انتهى **فائدة** قال ابن النحاس
فى التعليقة اصل حذف حرف الندا فى الاعلام ثم كل
ما اشبه العلم فى كونه لا يجوز ان يكون وصفا لاى
وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف الندا
معه **باب الندبة** قال ابن يعيش الندبة نوع
من الندا فكل مندوب منادى وليس كل منادى
مندوبا فليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز

ان ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبه وقال
الابدى في شرح الجزولية المندوب يشترك المنادى في
احكامه وينفرد بلحاق الف الندبه

باب الترخيم

قال المهلبي

ان اسما توالت عشرة لم ترخم عند اهل الخبره
منهم ثم نعته بعامل والمضافات معا والنكره
ثم شبه المضاف حالكم واثلاثي ومندوب النره
عندهم مسبعات راحم واذا كانت جميعا مفرده

واندة

قال ابن فلاح في المغني قالوا اكثر ما رخمت
العرب بلا نية شيا وهي حارث ومالك وعامر

باب الاختصاص

قال ابن يعيش قد اجرت
العرب اشياء خصوها على طريقة النداء لاشتراكها
في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من حيث
شاركه في الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام
اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك
ازيد عندك ام عمرو وازيد افضل ام خالد فالشيئان
اللذان تسال عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول
ما ابالي اقمت ام قعدت وسواء علي اقمت ام قعدت
فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لمشاركتها
في التسوية لان معنى قولك لا ابالي افعلت ام لم
تفعل اي هما مستويان في علمي كما جاءت التسوية

بلفظ

بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك
جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص
وان لم يكن منادى انتهى

فائدة

قال ابن فلاح
في المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص
اربعة اشياء وهي معشر وآل واهل وبنو ولا نسلم
ان العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها وعبارة
النحاس في التعليقة اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب
هذه الاربعة

باب العدد

قال في البسيط ادخال التاء في عدد المذكر وتركها
في عدد المونث للفرق وعدم الالباس قال وهذا
من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت
هنا علما للتذكير قال وهذا الذي قصد الحريري
بقوله الوطن الذي يلبس فيه المذكرات براقع
النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال قال
ونظيره انهم خصوا جمع فعال في المونث بافعل
كذرع واذرع وفي المذكر بافعلة كحمار واحمرة كالخاتم
علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد
المونث وما وجوابه مسئلة العدد ان العدد قبل
تعليقه على معدود مونث بالتاء لانه جماعة والمعدود
نوعان مذكر ومونث فسبق المذكر لانه الاصل
الى العلامة فاخذها ثم جاء المونث فكانت تركها لا

سلامته وسلامة الجمع انهم قصدوا ان تصحيح جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المونث تانيث معنوي لتعود لمقابلته جمع ما جمع والتانيث بالتانيث **فايده**

قال ابن الخباز ان اسماء تجرجا بها في موضعين الاول اسم الاعداد من الثلاثة الى العشرة تقول تميزها جمع الجمع من ثلاثة الى عشرة فلم يقولوا ستة الاسماء تنبيها على المعنى ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاعل المسمى فقيل ثلث وربع الى العشر ولم تفرع الاثنين شي من نصف نقله ابن هشام في سكرته **فايده** في تذكرة ابن الصايغ اثنا عشر كلمتان من وجه وبذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعهما دال على مسمى واحد وشوهد في خمسة

فايده ومن ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته ان في العدد على ثلاثة اقسام تلاثة ما يعرب على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر وما يعرب على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسة الاف وما يعرب عليهما وهو العدد المعطوف نحو الخمسة والخمسين جاورت مارتغب **باب**

الاخبار بالذي والالف واللام ضابط

قال ابو حيان منهم من لم يوجب من عدما لا يجوز الاخبار عنه

ومنهم

ومنهم من شرط فيما يجوز الاخبار عنه شروطا فالذي عدوا الذي لا يجوز الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والضمير العايد ونحوه وعطف البيان والتاكيد وضمير الشان وما يعود اذا لم يكن غيره والمسند اليه لعمل غير اعدى ومعموله والمضاف الى الماضي والمجرور برب وبهم وايمن الله وكيف وكم وكاين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب وما التعجب والمجرور بكاف التشبيه وحتى ومذ ومنذ واسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف الى مفرد واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذي ليس تحته معنى والمصدر والظرف اللازمان النصب والاسم الذي اظهاره لاتعاقب عن الضمير والاسم الذي لا فايدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو كل شاة وسخلتها ولا رب سخلتها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا الى الضمير نحو رب رجل واخيه ومن شرط شروطا قال الاستاذ ابو الحسن بن ابي الربيع هي اثنا عشر شرطا ان لا يكون نصب حرف صدر وان يكون اسما منصرفا ولا من المستقل

في اسمى اتمام ون يكون مما يصح تعريفه ولاما ورن عليه
ملايدخل على المضمرات وانه يكون في جملة خبريه وان
لايكون صفة ولابدلا وللعطف بيان وانه لايجمع على
انه يفسره ما بعده وانه لايكون خبرا رابطا ولا مضافا
الى اسم رابطا وانه لايكون من ضمير الجملة ولا مصدرا
خبره محذوف قد سدت الحال مسده انتهى قال وعبه ندن
وينحصر في شرطين احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمرا
والثاني ان يكون يصح جعله خبرا للموصول **ضابط**
قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز
في فاعل الفعل اللازم الخبر كذا وفي متعلق المتعدي بجميع
ضروبه من متعد الى اثنين او ثلاثة والمفعول الذي لم
يسم فاعله وفي باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكن
والمضاف اليه وفي البدل والعطف والمبتدا والخبر والمفعول
وحادي عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر الغايب
والعامل والمعمول من الاسماء واسما مركبة من المبتدا
والخبر والفعل والفاعل والاستفهام **ضابط** زعم
ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان
الذي اعم من باب الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية
والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل
متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح
لال ولا يصلح للذي وان تقول مررت بالقائم ابواه

لاالقاعدين

لاالقاعدين ولو قلت مررت بالتي قعد ابواها الا لمن
قام ابوه فاذا اخبرت عن زيد من قولك وان جاريتا
زيد لاقعد القائمة القائم جاريتاه لا القاعد زيد
ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا لمن قعد زيد
لم يجز لانه لاضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة
فقد صار للكل من الذي ومن ال عموم مطرد ودخول
في ما يدخل فيه الاخبار من ما اختصت به الذي اكثر
وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذي في قولك
المضروب الوجه زيد ولا يجوز ضرب الوجه زيد
وقال ابن السراج في المسئلة الاولى مررت برجل قائم
ابواه لاقاعدين انه شاذ خارج عن القياس قال
وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي
انه لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد قال ولكنه حكي
عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله
فلهذا الانعكاس عليه النقل قال الاستاد ابو الحسن
ابن الصايغ فهذا شيء يجري مع ال ولم يكن كلام قبل
ال وعنه اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذي
قال فلا يرد هذا على ابي علي وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر
عنه بال يخبر عنه بالذي ولكن اذا انطلقت لما وقعت
فيه ال ولا يقع في موضعها الذي كان كذلك انتهى

باب التنوين قال ابن الخباز في شرح الدرة

التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة وجماعة من
الجهال بالعربية لا يعدونه حرفا مستقلا ولا مبنى لانهم
لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث
بفعل المتكلم والمعنى من ابنية الافعال حدث •
وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة لا لنقل زيادة
على غيرها ضابط قال ابو الحسن بن ابي الربيع
في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين
الصرف واذا اريد غيره قيد بالموصولة والدالة
ضابط قال ابن الخباز في شرح ... اقسام
التنوين عشرة • تنوين التمكين • وتنوين التنكير •
وتنوين المقابلة • وتنوين العوض • وتنوين الترنم •
والتنوين الغالي • وتنوين المنادى عند الاضطرار •
وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار • والتنوين الشاذ
كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته
تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى • وتنوين الحكاية
مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي
اللفظ المسمى به • وقال بعضهم نظما •

اقسام تنوينهم عشر عليك بها • • •
فان تحصيلها من خير ما حرزا • • •
مكن وعوض وقابل والمنكر زد • • •
رنم او احك اضطرر غال وما همزا • • •

ضابط

ضابط قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين
في مواضع لدخول ال • وللاضافة • ولمانع الصرف •
وللوقف في غير النصب • وللاتصال بالضمير نحو ضاربك
ممن قال انه غير مضاف • ولكون الاسم علما موصوفا بما
اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم • ولدخول لا
وللنداء وقال المهلبي في ابيات

ثمانية تنوينها مت يحذف • • •
مع اللام تعريفا وما ليس يصرف • • •
وما قد بني فيه المنادى واسم لا • • •
وفي الوقف رفعا ثم خفضا تخفف • • •
ومن كل موصوف بابن مجاورا • • •
فريدا ابيه اسم كبير والكبير بعرف • • •
ذا النعت كنينات او اغب ذي • • •
من علمين او بالالقاب ... • • •
كذا ... فيه او اختلافا معا • • •
وثانيهما نون الهجاء فان توصف • • •

باب تنوين التوكيد

ضابط قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الثقيلة
دخلته الخفيفة الا في الاسمين المذكرين والمؤنثين
وجماعة النسوة فان الخفيفة لا تدخل ضابط
قال ابن عصفور يستثنى من قولهم لا تكون ما قبل نون

للتوكيد ان مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير
المذكر فان ما قبلها يكون مضموما، وضمير الواحدة المخاطبة
فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع
المؤنث فان ما قبلها في الصورتين لا يكون الا الفا **فائدة**
قال ابن الدهان في الغرة دخول نون التوكيد في اسم
الفاعل شذوذا في احضروا الشهودا ونظيره دخول نون
الوقاية عليه في قوله * امسلمني الى قومي شراحي *

باب نواصب الفعل المضارع قاعدة

ان اصل النواصب ان وام الباب بلا خلاف كما قاله
ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها
انها تعمل ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا ظاهرا ومنها
اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بظرف والمجرور
اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما في
المصدرية والعمل نحو اريد ان عندي تقعد وان في
الدار تقعد ولم يجوز احد ذلك في سائر الادوات الا اضطرارا
ضابط قال الاندلسي في شرح المفصل اذن لها
ثلاثة احوال حال تنصب فيها البتة وهي عند توفر
شرائط النصب ان تكون جوابا وان لا يكون معها
حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها
وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا
• وحال لا تعمل فيه البتة وهي عند اختلال احد الشروط

وحال

وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حرف العطف
عليها ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط
وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط
اعملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه
الاحوال ظننت واخواتها التي تعمل في تقدمها وتوسطها
ويجوز الالغاء اذا اعترضت فكذلك اذا ابتدئ بها واعتمد
الفعل عليها في جواب اعملت لوقوعها في صدرها وبقي
انها فارقته الا ان الفعل فضل عليها بانه يجوز فيه
الاعمال والالغاء واذن لا يجوز فيها اذا وقعت اولا الا
الاعمال لكون عوامل الاسماء اقوى من عوامل الافعال خصوصا
اذا كانت عوامل الاسماء افعالا وعوامل الفعل لا يكون
الا حرفا • وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتسعت
العرب في اذن اتساعا لم تتسع في غيرها من النواصب
فاجازت دخولها على الاسماء نحو اذن عبد الله يقول ذلك
وعلى الافعال واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل
واجازوا ان تتاخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه
اتساعات في اذن انفردت بها دون غيرها من نواصب
الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالقسم ولا
يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن
هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها
بعوامل الاسماء الناصبة بهذا التصرف الذي تصرفته

ولكن لا لكل عوامل الأسماء بل لظننت وأخواتها فقط فإنه يجوز
فيها الإعمال والإلغاء إلا أن ظننت إذا توسطت يجوز
فيها الإعمال والإلغاء وإذن إذا توسطت يجب فيها الإلغاء
لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت
عن بابها القوية ليس إلا **فائدة** تتصور في بعض
الأفعال الداخلة عليه إذن أن ينصب ويرفع ويجزم
وذلك إن تأتني أكرمك وإذن أحسن إليك يحتمل
أن يكون استثناء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ويحتمل
التأكيد ويحتمل الحال فيرفع أيضا **ضابطة** قال
عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية ليس في
الحروف ما ... ما ينصب مضمرا إلا أن خاصة
كما أنه ليس فيما جزم مضمرا سوى إن وليس في
نواصب الفعل ما يلغى سوى إذن قال ... وابن
الحسين بن إبراهيم لنظيري جواب ما ستة أشياء
أن ينصب بلا امتراء كالأمر والنهي والتمني والعرض
والجحد والدعاء **ضابط** قال أبو محمد بن السيد الأسباب
المانعة من الرفع بعد حتى سبعة أربعة متفق عليها
والثلاثة مختلف فيها فالأربعة المتفق عليها نفي الفعل
الموجب للدخول نحو ما سرت حتى أدخلها ودخول
الاستفهام عليه نحو أسرت حتى تدخلها والتقليل
الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى أدخلها وأن

تقع

وأن تقع حتى موقعا يكون فيه خبرا نحو كان سيري
حتى أدخلها والثلاثة المختلف فيها الامتناع من جواز
التقديم والتأخير وأن تلحق عوارض الشك

باب الجوازم فائدة

إن أصل أدوات الشرط وأم الباب قال ابن يعيش
لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء
لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى
شرط في الزمان وليست كذلك بل هي شرط في
الأشياء كلها انتهى وقال ابن الفواس في شرح الدرة
إنما كانت إن أصل أدوات الشرط لأنها حرف وأصل المعاني
بالحروف ولأن الشرط بها مبهم ما كان عينا أو زمانا
أو مكانا ومن ثم اختصت بأمور منها جواز حذف الفعلين
بعدها قال أبو بكر بن الأنباري وإنما جاز ذلك لأنها أم
الجزاء لأنها غلبت عليه تنفرد وتؤدي عن الفعلين
يقول الرجل لا تقصد فلانا لأنه لا يعرف حق من
يقصده فيقال له زره وإن ... وإن كان كذلك
فزره فيكتفى بإن من الشيئين ولا يعرف ذلك في غيرها
من حروف الشرط انتهى قال أبو حيان وظاهر
كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصا بضرورة
لكن صرح الرضي بأنه خاص بالشعر ومنها قال
أبو حيان لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفا ولا الجواب مذكورا

ايضا بعد غيران هو منها جوز بعضهم حذف ان لكن
الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات
الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سائر الجوازم والحذف
حرف الجر ومنها تجوز ايلاؤها الاسم على اضمار
فعل يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين
استجارك ولا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في
الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن مالك
وابو حيان وخصت ان بالجواز الكونها في الشرط اصلا
ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة
الى ما يليها ثلاثة اقسام قسم لا يليه الا الفعل ماضيا ومن
وما ومهما وايه وقسم يكون ما بعده ماضيا في محل الجزم
وذلك اذ وحيث وقسم يكون ما يليه على جهة
الجواز وهو ان ومتى وابن وان وكان **فائدة**
قال ابو حيان كما ترتبط الفا الجواب بشرطه كذلك ربط
شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني
فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتيب
لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم يدخل احتمل ذلك وغيره
وهذه الفا بمنزلة لام الموطئة في نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى
القسم **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته بعض
الجمل لا يصح ان تقع شرطا وذلك يقتضي عدم ارتباط

طيبعي

ينبغي بينها وبين اداة الشرط فاستعيب على الفا جوابا
جوابا له رابط وهو الفا او ما يقوم مقامها وهذا امر ى
النعت **قاعدة** الجازم ضعيف من الجار ولهذا
اختيار وفرع عليه انه يضمر الجنة وبهذا القسم
دون الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمر
وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه
لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل بمعمول الفعل
ولا بغيره وان كان يجوز الفصل بين الجار والمجرور
بالقسم في قولهم اشتريته بوالله الف درهم فان
ذلك لا يجوز في الجوازم لان عامل الجزم اضعف من عامل
الجر وفرع عليه الاخفش واختاره الشلوبين
وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط كما
في مسالة الجار اذ كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم
فالجازم اولى ان لا يعملهما وقال ابن النحاس في
التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء
وضعيف منه لان عوامل الافعال اضعف من عوامل
الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا
كان تضعيف حذف الجازم وابقاء عمله اولى واحرى
قاعدة قال ابن جني في كتاب التعاقب انصال
المجزوم بجازمه اشد من انصال المجرور بجاره وذلك
ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فيما قويت

لا دان

حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه
اقوى قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من
جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس بمعمول
للقسم كما ان جواب الشرط معمولا للشرط فقولك لا اقوم
من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت
كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز
تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا
في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه
جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر

باب الادوات

قاعدة قال ابن هشام في المغني الالف
من ادوات الاستفهام ولهذا اختصت باحكام ●
احدها جواز حذفها الثاني انها ترد لطلب التصور نحو
ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم
وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد ●
وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك
وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك
الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره
بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك نحو
اقام زيد ام لم يقم ● الرابع تمام التصدير بدليل انها
لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول
اقام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد وانها اذا كانت

في

في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على
العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا
افلم يسيروا اثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف
العطف كما هو قياس جميع اجزاء الكلمة نحو وكيف
تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون
هذا ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح
المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام ولهم الباب
واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لانها تدخل
في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به
يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام
نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل
فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل
بمعنى رب وهل لا يسال بها في جميع المواضع الا ترى
انك تقول ازيد عندك ام عمرو على معنى ايهما عندك
ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام
عمرو وقد تنتقل من الاستفهام الى معنى قد نحو
هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى وقد تكون
بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ● واذا
كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا
فيها ما لم يتوسعوا في غيرها من حروف الاستفهام
[illegible] استعملوا ان يكون بعدها المبتدا والخبر ويكون

الخبر فيه بلا واو نحو زيد قام واستغنى بذلك في نحو جاءني عمرو وقد
استغنى بما لقلة تصرفها فلا تأتي على زيد قد • فائدة
قال الزنجاني شارح الهادي وقد يفسر الكلام بأي وإذا تقول
عسجد أي ذهب أداء الحلم فتفعل أي تفسير الفعل
لكنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلم
بأي ضممت التاء الضمير فتقول استكتمته سري أي
سألته كتمانه بضم التاء سألته لأنك تحكي كلام المعبر عن
نفسه وإن فسرتها بإذا فتحت فقلت إذا سألته
كتمانه لأنك تخاطبه أي إنك تقول ذلك إذا فعلت
ذلك الفعل • وقال بعض الشارحين للمفصل السر
في ذلك أن أي تفسير فينبغي أن تطابق ما بعدها لما
قبلها والأول مضموم فالثاني مثله وإذا شرط تعلق
بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضمير فيه الى فيه
انشد وانشدوا في ذلك المعنى •

إذا كنيت بأي فعلا تفسره •
فضم تاءك فيه ضم معترف •
وإن تكن بإذا يوما تفسره •
ففتحة التاء أمر غير مختلف •

وقد أورد ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن
هشام في المغني • فائدة • ذكر ابن عصفور أن
لما خمسة وثلاثين موضعا الأول الاستفهامية

الثاني الموصولة • الثالث التي للتعجب • الرابع النكرة
التي يلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك • الخامس
الشرطية وهي في بعض المواضع خمسة تكون اسما
السادس الكافة التي تدخل على العامل فتبطل عمله
نحو إنما زيد قائم • السابع المسلطة وهي التي تدخل على
ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيثما وإذ ما وهي عند
ابن قتيبة • الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله
ولا تمنعه العمل وتفيد أكثر من التأكيد كقوله
فبما رحمة فبما نقضهم • التاسع التي يراد بها الدوام
والاتصال كقولك لا أكلمك ما ذر شارق الحادي عشر
نحو بحركة أن الخفيفة الموصولة بالفعل مثل أعجبني
ما تصنع أي يعجبني أن تصنع • العاشر التي يراد
بها الدوام والاتصال كقولك لا أكلمك ما ذر شارق
الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة أقسام
قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو لأمر ما يسود
من يسود • وقسم يراد به التحقير نحو هل أعطيت
إلا عطية ما • وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به
التنويع نحو ضربته ضربا ما أي نوعا من الضرب • الرابع
عشر النافية التي يعملها أهل الحجاز ويلغيها بنو
تميم • الخامس عشر النافية التي لا يعملون فيها
إذا لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد • السادس عشر

الوحشة وهي التي تدخل على النفي فتعكس ايجابا كما تدخل
التي قبلها على الايجاب فتعكس نفيا وهي التي في قولك
ما زال زيد قائما ونحو ذلك ❊ السابع عشر الداخلة بين
المبتدا والخبر نحو قولك ما هم ❊ الثامن عشر التي تكون
عوضا من الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل ❊ التاسع عشر التي تدخل على ان الشرطية في
فيهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو فاما ترين
❊ العشرون التي تدخل على ثم فتصيرها ظرف زمان
بعد ان كانت حرفا نحو لما فعلت ثم قمت ❊ الحادي والعشرون
والثاني والعشرون التي تدخل على لو لا امتناعية فتصير
الى التخصيص او بمعنى لولا امتناعية ❊ الثالث
والعشرون التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان
نحو كلما جئت اكرمتك ❊ الرابع والخامس والعشرون
التي تدخل على ان فتعد معنى التحضير نحو قولك لمن
يدعي اجتهادا ما قرات الجمل او معنى الحصر نحو انما زيد عالم
السادس والعشرون التي تدخل على قل ومثلها
تدخل على الافعال ❊ السابع والعشرون التي تدخل على
نعم وبئس نحو فنعما هي بئس ما اشتروا ❊ الثامن
والعشرون التي تتصل بمن الجارة فتصير بمعنى ربما
نحو وانا لمما نضرب الكبش ضربة ❊ التاسع والعشرون
المحدوفة من اما نحو ما ترك الدهر قد ابادها معدا انتهى

ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر السمينة الباقية وذكر
بعضهم ان ما تستعمل في تسعة فقال ❊ ❊ ❊
تعجب بما اشرط زد صل نكره واصف ❊ ❊
وسبهم ان المصدرية والكف ❊ ❊

باب المصدر وا لغ

قال ابن جني في خصائص المصدر مما هو ذاكر الحدث
المصاني كالضرب والقتل والاكل والشرب ❊ **قال م**
قال ابو الوليد بن رشد في شرح الايضاح اعلم انه
سوا اجرى عنه تم مجرى المصدر في خبرته عن اثنين
تقول زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم
وفي سوا امر اخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان
يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم
ان خفضت كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم
معطوفا على الضمير وهو نحو اكرمت وابن حبيب سواء
كان خبرا مقدما وهو مبتدا او العدم معطوف عليه
ولم يثن لانه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ
ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سواء وعمرو
على ان يكون سواء خبرا عنهما كما لو تقول زيد قائمان
وعمرو لان العامل في الخبر هو المبتدا والمبتدا هنا
مجموع الاسمين فقدم الخبر عليهما او اخر عنهما ولم
تجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزا العامل

وهو لا يجوز **قاعدة** الاصل في مفعل للمصدر وللزمان
والمكان ان يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والملبس
والمذهب والمخرج والمدخل قال في البسيط وقد خرج
عن هذا الاصل احد عشر لفظة جاءت بالكسر وهي
المسجد والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت
والمسقط والمغرب والمشرق والمسكن والمرفق والمفرق
والمسجد قال ابن بابشاذ فهذه كلها بكسر اذا اردت
بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير قال صاحب
البسيط ولم يأت في اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم
الا مع التأنيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة **فائدة**
في تذكرة ابن الصائغ يشتق من المصدر تسعة الفعل
واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المبالغة
والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم
الزمان والمكان التاسع اسم الشيء المعد للفعل كالمسجد
اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فاما المسجد فاسم
لمكان السجود وليس اسما للبيت بل الموضع السجود من
البيت **فائدة** قال بعضهم

ارى التفعال في المصدر بالفتح نحو التلعاب
وتفعال بكسر التاء في الاسما ايجاب
وللتجفاف والتقصار والتلقاء ارباب
وتبيان وتلقام وتلعاب لمن عابوا

وتمثال

وتمثال وتمساح وتمراد وتتراب
وتبراك وتقصار وتنبال بها عابوا
وتنبات وتهواء وتلفاء اذا ابوا

فهذه تسعة عشر مكسورة الاولين لا يكاد يوجد
في الكلام غيرهما وما سواهما يأتي مصادر وهي مفتوحة
الاول مثل التذكار والتسيار ونحوهما **باب**
الصفات في الصحاح لباس الشرح قال
الاخفش فعل على فعلاء وليس له افعل لانه لم يكن
قد يجيء افعل في الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد
فائدة قال في البسيط التركيب ينبغي ان يبلغ
عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة واربعين
وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام
او مضافا او مجردا من كل واحد منها وكل واحد من هذه
الثلاثة قد يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه
تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون
متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المؤنث
وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنية
ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد
منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه
سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت في
تسعة احوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة واربعين

باب أسماء الأفعال ضابط

قال في البسيط هي ثلاثة أقسام • قسم لم يستعمل إلا معرفة
نحو بله وآمين لأنه لم يسمع فيهما تنوين • وقسم لم يستعمل
إلا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو إيها في الكف وويها
في الإغراء وواها في التعجب • وقسم استعمل معرفة ونكرة
فينون لإرادة التنكير • ويجرد من التنوين لإرادة التعريف
وذلك نحو صه ومه وإيه وأف ضابط قال ابن جني
هي ثلاثة أقسام قسم لا يكون إلا لازما كصه ومه •
وقسم لا يكون إلا متعديا نحو عليك زيدا أي الزمه
ودونك بكرا وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا
كرويد وهلم وحي هل قال ونظيره في ذلك من الأفعال
باب رجته ورجت له وكلته وكلت له باب

التأنيث قاعدة قال ابن يعيش الأصل في
الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين
• أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها
يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وإنسان
فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة • الثاني أن المؤنث
له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط التأنيث
فرع على التذكير لوجهين • أحدهما أن لفظ شيء مذكر
وهو يطلق على المذكر والمؤنث • والثاني أن المؤنث
له علامة تدل على فرعيته إما لفظية كقائمة وإما معنوية

وهي

أو هي أن كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المؤنث مقصود
بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات ضابط
قال أبو حيان الاسم الذي يكون فيه علامة التأنيث
إما أن يكون حقيقي التذكير وحقيقي التأنيث أو مجازيهما
إن كان مجازيهما فالأصل فيه التذكير نحو عود وحائط
ولا يؤنث شيء من ذلك إلا مقصورا على السماع وبابه
اللغة نحو قدر وشمس وقد حفظ ذلك الناس
أعرابا وأبو حاتم وغيرهما وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث
فإما أن يمتاز فيه المذكر من المؤنث أو لا يمتاز ث
إن امتاز فالمؤنث أشارت التأنيث وبذكرات رد ت
المذكر وذلك نحو هند وزيد وإن لم يميز فيه المذكر
من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكر سواء أريد به
المؤنث أم المذكر وذلك نحو برغوث قاعدة قال
أبو حيان الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا تدخلها
الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار وأتان وبكر وقلوص وجدي
وعناق وتيس وعنز وحرز وأرنب وربما أدخلوا الهاء
تأكيدا للفرق كناقة ونعجة فإن مقابلها جمل وتيس
وقالوا غلام وجارية وحرر وعكرشة وأسد ولبوة
ضابط قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم ما بين حرفين
ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الأكثر في
التاء أن يجاء بها للتمييز المؤنث من المذكر في الصفات

كلم ومسلمة وشتم وشتمة ومجيئها في الأسماء غير الصفات
قليل كامرء وامرأة وإنسان وإنسانة وإنما نحو رجل ورجلة
وغلام وغلامة ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس
الذي لا يصنعه مخلوق كالتمر وتمرة ونمل ونملة ونحل ونحلة
وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأة
كثيرة وكمء واحد وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد
من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن
ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة وقد
تكون اللازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث
كربعة وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء
وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد
تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة
وناقة وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد
يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فإذا
جيء بالياء لم يجأ بها فيقال زناديق وجحاجيح فالياء والهاء
متعاقبان في هذا النوع وقد يجاء بها دلالة على النسب
كقولهم الأشعثي والأشاعثة والأزرقي والأزارقة والمهلبي
والمهالبة وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء العجمية
نحو كيلجة وكيالجة وهي مقدار من كيل معروف
وموزج وموازجة وهو الخف وقد يجاء بها عوضا من فاء
نحو عدة أو من عين نحو إقامة أو من لام نحو سنة

وقلة

وقلة أو من مدة تفعيل نحو تزكية انتهى وقال
المهلبي •
أتت الهاء للكلام لعشر • وثمان لقدرة ثم ذر
للمعكوس والكمء وشرقب • باب مضروبه ومضروب إثر
وللمعكوسة كقربك غدا • وللتكسير غرفة للمغر
وللتأكيد جمع مثل دمع • وللذم ونسبة للأثر
وللجمع لموزج والتعويض عدة • ومصدر مستقر
وللتعويض بالزناديق جاء • وساوى وارمة في المثر
وللإمالة نطوحة كذنب • وللتعديد رمة في التمر
ودعابة لترقية ثم للتحريك أي • ثم او شماكل سنثر
ثم حي ثم للبيان وكسره • لا النعا السما كمي في كل الر
فائدة قالوا إن الهاءات في الآخرة قال الفراء
للمؤنث خمس عشرة علامة ثمان في الأسماء وأربع في
الأفعال وثلاث في الأدوات فثمان في الأسماء الهاء
والألف الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع
في المؤنثات والخامسة الكسرة في أنت والسادسة
النون في أنتن وهن والسابعة التاء في أخت وبنت
والثامنة الياء في هذي والأربع في الأفعال التاء الساكنة
في قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت والنون
في فعلن والثلاث في الأدوات التاء في ربت وثمت ولات
والهاء في هيهات والواو والألف في قولك إنها هند قائمة

قال ابن البرهان وهذا حسن وان لم نقتصر منهما الا نقلا

فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو علي الفارسي في الموادر وايها آت يحدث هاءا تكون بدلا من التاء التي في نحو شجرة وشجرة وهاء استراحة تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابيه ولمه وهاء اصلية مثل شاة وشفاه ومياه **فائدة** قال ابن الخباز في شرح الدرة اصل الفعل ان يذكر لامرين احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس والثاني انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى لما تنسب فيه لكونه معنويا وانما تانيثه للفاعل **تنبيه** في تذكرة ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة ومؤنث لفظا كربيعة وطلحة

باب المقصور والممدود

ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان القصر والمد ثلاثة اقسام الاول ما جاء مع الكسر وبمد مع الفتح كالانا والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والغناء الثاني ما يقصر مع الضم ويمد مع الكسر كالاحى والسيما والصلى والخيرى والعدى الثالث ما يقصر مع الضم وبمد مع الفتح نحو البؤسى والرغبى والعليا والنعمى هذا ما ذكره ابن السكيت قال ويرقون ما يكسر ويقصر ويضم فيمد عن ابي زيد

وهو

وهو لغز خصي تكون على هذه الاربعة اقسام قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان كان مدركها السماع لان للنحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا بثبت واضح عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام نوع من القياس النحوي **فائدة** كل مؤنث بالتاء علمه ان لا تحذف التاء منه اذا ثني لئلا تلتبس وصار تاءه لانها لو حذفت التبس مثنيه بالمذكر ويستثنى من ذلك لفظان الية وخصية فانا فتح اللغتين واشهرهما ان تحذف منهما التاء في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلل ذلك بان ابو حيان بانهم لم يقولوا في مفرد الي وخصي فامن اللبس المذكور

باب جمع التكسير

ضابط قال ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على اربعة اضرب احدها ما سقط واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده كفلس وافلس ومسجد ومساجد الثالث ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد والفلك للجمع وهو يا فهجان وهو في الهجان ودرع دلاص وادرع دلاص **ضابط** قال ابن الخشاب في

الزيادة التي تراد في هذا الجمع سبعة احرفه منها ستة ا
مطردة يجمعها متى وابن وغير المطردة منها الميم في ملاح
جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كالكب واحال وملاح اومنها
ما يزاد حشوا كجال ومساجد وكعوب وعبيد ومنها
ما يزاد اولا اخر كذباب وعموه وعلما فايدة
قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسما الجموع وكم
احسن جمع علين مما التكسير افعل وافعلة افعال
في كثرة فعال وبالتا وفعل وفعال فعول
وبالتا فعالة فعال فعل مع فعل
وبالتا وفعلى ثم فعال وافعلا
فعلات فعلات فواعل مع فعل
فعالى فعالى فعالى فعاشن
ومع فعلاء فعلة كذا فعيل
فعالى ومما ضاهى وزان مفاعل
وتمته ولاسم الجمع فعلة مع فعل
فعالة فعلات وفعلة مع فعل
وفعلاء مفعولاء مفعالة فعل
وبالحلف فعل مع فعيل وفعله
والجمع عينا مع فعال فعل فعل
وواعد اسم الجمع ما جاء فردة
اوما اوبنا والعكس في النادر وفي

فايدة قال بعض الحومين في جموع القلة
بافعل وبافعال وفعلة
وفعلة يعرف الادنى من العدد
وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدباج
وسالم الجمع ايضا داخل معها
في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد
وقال الفاضل ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه
نقلت
جمع قلة احمال وارغفة وارجل نملة وسور سورة
واصدقا مع الزيدين مع كل ذا ومسلمات ومن تكلمت عشرة
هذا جاح الذي قاله معترفا وقد يزيد اخا باكثار من كثرة
قاعدة قال في البسيط لا يوجد في جمع ثلاثة
احرف اصول بعد التكسير قبلها يكون صدر الكلمة
الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير والتصغير
الخماسي الى الرباعي لتناسب صدر الكلمة وعجزها
في حروف الاصول قاعدة قال في البسيط كل صفة
كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها
بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي
تكسيرها لشبهها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف
وفي تذكرة ابي حيان بن مكتوم فقال لا يكاد يكسر لئلا
يذهب بنا المبالغة منه وشذ نحو ابن مقبل

عند الكسائي بالياء والنون • انتهى سيبويه

قاعدة قال في البسيط تكسير الخماسي الاصول
مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف
فيه **فائدة** قال ابن القواس في شرح الدرة الجمع
ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين
• وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت قلوبكما وفي المعنى
دون اللفظ كرهط وبشر وكل جمع التوكيد ونحوها مما ليس
له واحد من لفظه ثم ينقسم ايضا الى عام وهو التكسير
لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا • والى خاص وهو المذكر
السالم • والى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لانه
ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم
فهو اما مذكر او مؤنث **قاعدة** الجموع تستثقل
فاذا كان فيها خففت اما بالبدل كما في قرارا ومعايا
واما بالقلب كما في حتي وقسي واما بالحذف كما في جوار
وغواش وليال **ضابط** قال في ديوان الادب لم يجمع
من فعلاء على فعال الا نفساء ونفاس وعشراء وعشار

باب التصغير

قاعدة
كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات اولهن ياء التصغير حذفت
منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير
اثبت الكل نقول في حية حيية وفي تصغير ايوب
اييب باربع ياءات ذكره في الفاعدة الجوهري

في حاجة **ضابط** قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة
في البناء كالضماير واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ
وما ومن ولا في الاسماء المصغرة ولا غير وسوى
وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وعشي
بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفي جعفر
اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة
بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء
الشهور ولا اسماء الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل
ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة
ولا الاسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين
زاد الزمخشري في الاحاجي ولا المعظم والاتي والمصغر
استغناء عنه بقولهم شتيانا وشتيانا **قاعدة**
التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على ذلك
سيبويه والنحاة باسرهم • ومن ثم فتح ما قبل الياء في
التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير • وقيل في تصغير
اسود وجدول اسيود وجديول باظهار الواو كما
قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها وكسر
ما بعد الف مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير
وقالوا في تصغير عيد عييد شذوذا كما قالوا في جمعه
اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل
في التصغير بما يتوصل به الى امثال مفاعل ومفاعيل

في التكسير وللمجاز فيه من الترخيم والتحقير ما له في
التكسير قال ابو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف
قياس المكبر كقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية
عشيشية وفي رجل رويجل قال وهذا نظير جمع التكسير
الذي جاء على حد في تكسير المفرد كليال ومذاكير
واعاريض جمع ليلة وذكر وعروض قال وكان في
التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف
الزوائد كسويد في اسود وكذلك في جمع التكسير
نوع يسمى جمع ترخيم كالظريف وظروف وحبيب
وحبوب قال الفارسي كسر على حذف الزوائد
وهو مذهب الجرمي والمبرد في باب هذا في كل ما فيه زيادة
من الثلاثي الاصل وشبهه بتصغير الترخيم فقال
في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه
ما جمع على غير واحده المستعمل لانه خالف لما يجب
في تكسيره فيراه تكسيرا لما لم ينطق به كما يقولان
ذلك في التصغير قال وقد تكون صورة المصغر
مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير
كما يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن
اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن فاذا صغرتها
حذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير
مكانها ونظير ذلك في فلك فان مفرده وجمعه لفظهما

واحد

واحد وانهما يتغايران في التقدير قال وكذلك نحو
قبيل غير ضمة قفل كانت غيره وان الذي هو جمع ضمة
ذلك الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كان ما بين واد
واحد لجه وباب النسب بينهما من خمسة اوجه اشتراكهما
في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا وفي انكسار ما بعد
حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد
منهما حركة معينة وفي تغيير بنية الكلمة والخامس
ان الجمع تكسير والتصغير تعليلين ومن مذهبهم حمل الشيء
على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال ابن القواس في
شرح الفية ابن معط التصغير يشبه التكسير
ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه
الرباعية والتصغير واختراع البنية ووقوع العلامة
ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف
الزائد لما ليس على اربع وحذف الاصلي وفتح ما قبل
العلامة وحذف الف الوصل واعتلال اللام لحرف
العلة قبلها قال ابن الصائغ في تذكرته وبقي حادي عشر
كسر ما بعد العلامة قال وهو عندي اولى بالعد
فائدة قال في البسيط انما صح وله المصغر
لانه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى فعل
ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقا
بما سمي فاعله ضم اوله كما ضم اوله فائدة قال الاندلسي

جمع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانه
لو جمعت لوقعت الف التكسير في موضع يا التصغير
فيفضي الى زوالها فيزول التصغير والها ولان
التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع الا بما
في التقليل وهو التصحيح **فائدة** قال في البسيط
حذفت الالف كما فعل بالالف في الواو في دابة دوابة
وفي هدهد هداهد **فائدة** ثانية اذا صغرت نحو
وجاه احدهما ان تحذف الالف وتبقي اليا وتقول مينبد
تنقلب الالف يا كما انطبقت في غزال وتدغم يا التصغير
فيها فترجح الالف بالتقديم وترجيح اليا بالحركة
وحذف الالف وابقاء اليا احسن لتحرك اليا والالف
حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والما انضم الالحاق بعداز
وكانت اقوى عند سيبويه **فائدة** قال ابن السراج
في الاصول فان قيل ما بال افعال التعجب تصغر نحو
ما مياحه وما احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب
ان هذه الافعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف
ضارعت الاسما التي لا تزول الى يفعل وغيره من
الامثلة فصغرت كما تصغر فال ونظير ذلك دخول الف
الوصل في الاسما نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما
دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال
مخصوصة به دخلت عليها الف الوصل لهذا السبب

واسكت

هو اسكت اوابدا المنقص • وقال الزمخشري في الاحاجي
ذات قلت كيف عنى معنى الفعل او شبهه عن
التصغير واعمل بقسمه وقد صغرته قولك ما اميلح قلت
هو شي عجيب لم يأت الا في باب التعجب وحده وسببه
على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير
عن المتعجب منه الى الفعل الملابس له كما ينقلون
اسناد الصوم من الرجل الى النهار في نهارك صائم
فكان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل

باب النسب واغراضه

كل ما خرج يا مشددة فانها عند النسب لا يبقى بل اما ان
تحذف بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي
او تحذف احد حرفيها وينقلب الثاني واوا كرمية وتحية
فيقال رموي وتحوي او يبقى احدهما ويقلب الاخر
كحي وحيوي ويستثنى من ذلك كسا اذا اصغرته
ثم نسبت اليه فان ياءه المشددة تبقى على الاصح بالنسب
وذلك انك اذا صغرته كسي لانه يجتمع فيه ثلاث يا ات
يا التصغير واليا المنقلبة عن الف واليا المنقلبة التي
هي لام الكلمة فتحذف اليا المنقلبة عن الالف وندغم يا
التصغير في اليا الاخرة فيبقى كسي كاخي ثم تدخل يا
النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان تحذف احدى اليا ان
اليا فيبقى لانك ان حذفت يا التصغير لم يجز المعنى

واسمعي باق وان حذفت اليا الاخيرة لم يجز لما فيه من
توالي اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف
اليا التي كانت منقلبة عن الف كساع ما فيه من
تحريك بالتصغير فهذا التزم فيه القصر قسم
شواذ النسب ثلاثة اقسام • قسم كان ينبغي ان
يغير فغير كقولهم في الشتا شتوي • وقسم كان ينبغي
ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقولهم
في ذر تحرقه دراوردي وكان القياس ان ينسب
الى جحدري لانه مركب قاعدة ما النسب يصير الجامد
في حكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذلك
يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو
المغربين والكوفيين ذكره ابن فلاح في المغني

باب التقاء الساكنين قاعدة

الاصل تحريك الساكن المتاخر لان الثقل ينتهي عنده
كما كان في تكسير خامس وتصغيره فان الحذف يكون
في الحروف الاخر لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي
الى الاخر وكذلك الجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون
التغيير في الاول الا لوجه يرجحه • وقيل الاصل تحريك
الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو
كهمزة الوصل وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لانه
المتوصل ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين
او ثانيهما

ونا يبو بالوقف الاواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب
في الاخر قاعدة الاصل في ما حرك منهما الكسر لانها
حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين
لا يحتمل ان يكون اعرابا لانه لا يكون في كلمة يكون فيها
تنوين او ال والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما
يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف
فلما كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف
الذي هو مقابل الاعراب فحرك به قال صاحب البسيط
هذا قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما •
قال ويحتمل ان يقال الفتح احسن لانا نفر من الثقل
والفتح اخف الحركات او يقال الاصل ان يحرك بحركة
في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتغيير الحركة يكون
لوجه يخصها • وقال في البسيط اصل تحريك التقاء
الساكنين الكسر خمسة اوجه • احدها ان الاكثر انما يكون
التقاء الساكنين في الفعل فاعطي حركة لا تكون له اعرابا
ولا بناء ليكون ذلك كالعوض من دخولها اياه في باب
اعرابه وبنائه وجبر عجزه عنه • والثاني ان الفتح والضم
يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك
بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا بتنوين
او معاقب له فهو اقل لبسا بالتحريك به والتحريك بغير
الملبس اولى بالاتيان له من التحريك بالملبس • الثالث

ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع
فاذا احتيج الى تحريك سكونه للفصل حرك بحركة
نظيره وحمل بقية السواكن عليه • الرابع ان الكسرة
ادون من الضمة والفتحة لانهما يكونان في الاسماء المعربة
وغير المعربة وفي الافعال ولا يكون الكسر الا في الاسماء
المعربة فالحمل على الادون اولى من الحمل على ما كثر موارده
لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد • الخامس
ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط
اولى **باب الامالة** **ضابط**
قال ابن السراج اسباب الامالة ستة • كسرة تكون
قبل الالف او بعدها او يا قبلها وانقلاب الالف عن اليا
• وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن اليا وكسرة
تعرض في بعض الاحوال • وزاد سيبويه ايضا للامالة
اسبابا شاذة وهي شبه الالف بالالف المنقلبة وفرق
بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال **باب**
التصريف **ضابط** قال ابن الشجري في اماليه
اختص المعتل باشيا احدها ما جاء على فيعل لا يكون
ذلك الا في المعتل العين نحو سيد وميت وهين
ولين وبين • والثاني ما جاء من جمع فاعل على فعلة
لم يات الا في المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة
وداع ودعاة • والثالث ما جاء من المصادر على فعلولة

اختص

اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة وصار
صيرورة وكان كينونة والاصل عند سيبويه بيّنونة
وصيّرورة وكيّنونة ثم كينونة قلبت الواو يا وادغمت
فيها لاجتماع اليا والواو وسبق الاولى بالسكون والرابع
ما جاء من المصادر على فعل قسما مما اختص به المعتل
اللام وذلك نحو التقى والهدى والسرى **قاعدة**
قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا في الاسماء
المعربة ولا في الافعال وانما تكون اصلا في حروف
نحو ما ولا وفي الاسماء الموغلة في شبه الحرف نحو اذا
واني لانه لا يعرف للحروف اشتقاق تعرف به زائدها من
اصليها **ضابط** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت
من مجموع بخط ابن الرماح الالفات في اواخر الاسماء اربعة
منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زائد ملحق بالاصل
ومنقلبة عن زائد للتكثير • وغير منقلبة وهي التي
للتانيث كملهى ومعزى وقبعثرى وحبلى فالاول
مصروف نكرة ومعرفة والثاني كذلك والثالث مصروف في
النكرة دون المعرفة • والرابع لا ينصرف بحال **ضابط**
قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم اربع زوايد من جنس
واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب واو وقبلها ضمة ومتى
ادى الاعلال الى شي من ذلك وجب قلب الواو يا
والضمة كسرة فيصير من باب قاض ومشتر [illegible]

كما عرف فيها في بيدقة قال الشيخ قال الدباب حشام في تذكرته ونقف على ابيات لبعض الفضلا فيما بنيت على كون اللام ياء او واوا في المعتل من الافعال والاسماء وهي

بعشر بسبب القلب في الالف التي

عن الواو تبدوا في الاخبار والياء

مستقبل فعل الثلاثي وامره

ومصدره وفعلتين او الفعاء

وعين له ان كانت الواو فيهما

وتثنية والجمع خصا بالاسماء

وعاشرها سبرا امالة في الذكاء

يستند ن الاذهاب عنهم الماء

امثلة ذلك دعوة دعوت عروة دعوة دعوة

وعمية وهمية هوية عوكة فتباته عمرانه

فائدة الثلاثي اكثر الابنية قاله ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصائص الثلاثي اكثرها استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ولبس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك لكان الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له ولشيء اخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما

وتفعادى

ولتفعادي حاليهما لان المبتدا به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجؤا الحس بضد ما كان اخذا فيه ومنصبا اليه **فائدة** قال في البسيط اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته ها السكت فقلت في الباء من ضرب به ومن نصر نه ومن اضرب به وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب اب **فائدة** رايت بخط امه الفارقي في مجموع له قال رويته ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي التبريزي املاء قال املى علينا ابو العلاء احمد بن عبد الله ابن سليمان المعري قال الاشيا التي جاءت على تفعال على ضربين مصادر واسما فاما المصادر فالتلعاب والتبيان وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جا ستيفاف الهلال كانه التلقاء فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسما فالتنبال وهو القصير ورجل تنبالا اي عديوط ويقال بالفاء ايضا وتراك موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة في العنق وتنقار جبل معلوم اي خابية وتمراد برج صغير للحمام وتمساح معروف من دواب الماء

ورجل تمساح كذاب وتمتات واحد التماتين وهي خيوط
يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام
كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل
وتجفاف الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم
شاعر وترياق في معنى درياقة وطرياقة ذكره ابن
دريد في باب تفعال قال ابو العلا وفيه نظر لانه يجوز
ان يكون على فعيال وحتى تنواء من النبي بمعنى نوى
وتاوه سراب وهي الفريسة العهد بالزبل ولقاق
ثوبان يخاط احدهما بالاخر باب الزيادة

ضابط قال ابو حيان ايراد حرف من حروف الزيادة
عشرة وهي حروف سألتمونيها الا لاحد ستة اشياء الاول
ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى
هو اقوى الزوائد الثاني للمد كغزال وكتاب وعجوز وقضيب
الثالث للالحاق كواو كوثر وياء ضيغم الرابع
للامكان كهمزة الوصل وهاء السكت في الوقف على
قه الخامس للعوض كتاء التانيث في زنادقة فانها
عوض من ياء زناديق ولذلك لا يجتمعان السادس
لتكثير الكلمة كالف قبعثرى ونون كنهبل ومتى
كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون
للتكثير وقال بعضهم

حروف الاصل من مزيد الحروف باشتقاق لا وبالتصريف

واللزوم وكثرة ونظيره وخروج عنه اصح للتعريف
وباب يلزم المزيد بنائه او ترك الحرف حرف معنى لخفيف
ولعدم النظير اوسع باب فتفطن مخافة التحريف

فائدة قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا
في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل زيدت اولا
لا الالف لانها للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل من
[illegible] فكانت هنا مبتداة وقيل اصلها
الالف لانها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت
همزة لضرورة تحركها اذ لا يبتدأ بساكن ولئلا يلزم
التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل اصلها الكسر لانه
في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها
في الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل
مستمر اذ لا كان الساكن بعدها [illegible] لازمة

فائدة قال ياقوت في معجم الادباء انشدنا علم الدين
ابراهيم بن محمود بن سالم المكري قال انشدني القاضي
ابو زكريا يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي لنفسه
في الفي القطع والوصل

والف امام مزيد تختص بالفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان من رباعي نحو اجب يا زيد صوت الداعي
والضم فيما ضم ثالثه لعدا ثنائي من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما خلى ان زاد عن اربعة او قلا

فائدة من همزة الوصل الداخلة على الافعال
وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا
واقتدر اقتدارا فاما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها
فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة
وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين
واثنتين وامرء وامراة ومن ذلك ذكر ذلك ابن
جني في شرح المغرب

باب الحذف قاعدة

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فان كان غير مبني على
فعل حذفت منه اللام نحو عطي في تصغير عطاء واحي
في تصغير احوى وان كان مبنيا على فعل ثبتت نحو حيي
من حيي يحيي

باب الادغام قاعدة

قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعنى وهو
ايضا البينة بضعف [illegible] قال سيبويه
احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى بها خمسة
احرف متحركة في الشعر والاربعة في كلمة واحدة الا
ان يكون فيه حرف [illegible] او واحد الا دعة [illegible]
[illegible] لان التانيث عندهم في الحكم كلمة ثانية
ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك
وبعد المثل الثاني ساكن [illegible] سيبويه [illegible]
اعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين

باب الخط

قال ابن ملكون في تذكرته اختلف النحويون
في علة

في علة الحاق الالف بعد واو الجمع من نحو قاموا فذهب
الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث
كانت الهمزة متطرفة الا الواو وكانه يريد بذلك ان
الواو انما مكنت لصورة الالف بعدها اي ليست واوا
مختلسة [illegible] واو ممدودة مشبعة متمكنة وقال
ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف
وواو الجمع نحو كفروا وجرموا ونحو [illegible]
قولك لحق الالف لجاز ان يظن انه كفر ومن واو
واو وعطف فزادوا الالف بجوار الواو الى ما قبلها
وسماها الذلك الف الفصل ثم [illegible] المنفصل بالمتصل
في دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال
الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع
والضمير المنصوب نحو [illegible] وقول [illegible] واذا
كالوهم او وزنوهم فكالوهم [illegible] بغير الف لان الضمير
منصوب [illegible] ان معناه كالوا لهم واذا اردت انهم
كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالوا هم
ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف
ههنا لان الضمير مرفوع وهذا حسن [illegible]

الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكر الكمال ابو البركات ابن الانباري في كتاب
الانصاف في مسائل الخلاف وابو البقاء العكبري

فى كتاب التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون
من الوسم ٢ الاسماء الستة معربة من مكانين ونحو
وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل مشتق من
المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الالف
والواو واليا فى التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا
انها اعراب ٥ الاسم الذى تا التانيث لا يجمع
بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الامر مبنى وقالوا
معرب ٧ المبتدا مرتفع بالابتدا والخبر بالمبتدا
وقالوا المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا ٨ الظرف
لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر
اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن
١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب
ابراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على
المبتدا وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتدا
وقالوا بلولا نفسها او بفعل محذوف ١٣ اذا لم يعتمد الظرف
وحرف الجر على شى قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده
وقالوا يعمل ١٤ العامل فى المفعول الفعل وحده وقالوا
الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او معنى المفعولية ١٥
المنصوب فى باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا
بالظاهر ١٦ الاولى فى باب التنازع اعمال الثانى وقالوا
الاول ١٧ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود
المفعول الصريح وقالوا يجوز ١٨ نعم وبئس فعلان
ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل فى التعجب فعل ماض
وقالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا
يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب فى باب
كان خبرها وفى باب ظن مفعول ثان وقالوا حال
٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا
يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز ٢٤
خبر ما الحجازية منتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر
٢٥ لا يجوز طعامك ما زيد آكلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك
آكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ طعامك ما زيد آكلا وقالوا
لا يجوز ٢٨ اذا عطف على اسم ان قبل الخبر بالرفع الا
بالنصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل
النصب وقالوا لا يجوز ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد
على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى فى لعمرك زائدة
وقالوا لام القسم ٣٢ لا لما فيه الحصر اذا دخلت على
المفرد مبنى معه وقالوا معرب ٣٣ لا يجوز تقديم معمول
الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤
اذا وقع الظرف خبرا منتصب بفعل مقدر وقالوا
بالخلاف ٣٥ لا يقع الماضى حالا الا مع
قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٦

الاول

يجوز تقديم الحال على عاملها المضمر ونحوه سواء كان
صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا
٣٧ اذا كان الظرف خبر المبتدا وكرر بعد اسم الفاعل
جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها
وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٨ لا يجوز تقديم
التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا
٣٩ المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة
الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤٠ لا تكون الا بمعنى
الواو وقالوا تكون ٤١ لا يجوز تقديم الاستثناء في اول
الكلام وقالوا يجوز ٤٢ حاشا في الاستثناء حرف جر وقالوا
فعل ماض ٤٣ اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناؤها
وقالوا يجوز ٤٤ لا تقع سوى وسوا الا ظرفا وقالوا تقع
ظرفا وغير ظرف ٤٥ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة
٤٦ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف
لم يجر وقالوا يجوز ٤٧ لا يجوز اضافة النيف الى
العشرة وقالوا يجوز ٤٨ لا يقال قبضت الخمسة عشر
درهما ولا يقال الخمسة عشر الدرهم وقالوا يجوز ٤٩ لا
يجوز هذا ثالث عشر ثلثة عشر وقالوا لا يجوز ٥٠
المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب
بغير تنوين ٥١ لا يجوز نداء ما فيه الالف واللام في الاختيار وقالوا
يجوز ٥٢ الميم المشددة في اللهم عوض من يا في اول الاسم

وقالوا

وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذفت ووصلت الميم
المشددة بالاسم ٥٣ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا
يجوز ٥٤ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا
او اذا كان ثانيه متحركا ٥٥ لا يحذف في الترخيم من
الرباعي الا اخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٦ لا يجوز
ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز ٥٧ لا تلحق علامة
الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٨ لا يكون من لابتداء الغاية
في الزمان وقالوا يكون ٥٩ رب حرف وقالوا اسم ٦٠
الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو ٦١ منذ
بسيطة وقالوا مركبة ٦٢ المرفوع بعد مذ ومنذ
مبتدا وقالوا بفعل محذوف ٦٣ لا يجوز حذف حرف
القسم وابقاء عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة
وقالوا يجوز في كل اسم ٦٤ اللام في لعمرك زيد افضل
من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوف ٦٥ ايمن
الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين ٦٦ لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز ٦٧ لا يجوز
اضافة الشي الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف
اللفظان ٦٨ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا
مثنيان لفظا ومعنى ٦٩ لا يجوز توكيد النكرة توكيدا
معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٧٠ لا يجوز زيادة
واو العطف وقالوا يجوز ٧١ لا يجوز العطف على الضمير

المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه ٧٢ لا يجوز العطف
على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٣ لا تقع او بمعنى
الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٤ لا يجوز العطف بلكن
بعد الايجاب وقالوا يجوز ٧٥ يجوز حذف افعل منك في
ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٦ لا يجوز ترك المنصرف
في الضرورة وقالوا يجوز ٧٧ الآن اسم في الاصل
وقالوا اصله فعل ماض ٧٨ يرتفع المضارع لوقوعه موقع
اسم الفاعل وقالوا بحرف المضارعة ٧٩ لا تاكل السمك
وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف
٨٠ ينصب المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة منصوب
بان وقالوا على الخلاف ٨١ اذا حذفت ان الناصبة
فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٢ كي يكون حرف
جر وقالوا لا يكون ٨٣ لام كي ولام الجحود ينصب
الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها لا يجمع
بين اللام وكي وان وقالوا يجوز ٨٤ النصب بعد حتى
بان مضمرة وقالوا بنفسها ٨٥ اذا وقع الاسم بين ان وفعل
الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا
بالعائد من الفعل اليه ٨٦ لا يجوز تقديم معمول جواب
الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٧
ان لا تكون بمعنى اذ وقالوا تكون ٨٨ اذا وقعت ان
الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا ٨٩

اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة
واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٩٠
لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها ٩١ السين اصل وقالوا
اصلها سوف حذف منها الواو والفاء ٩٢ اذا دخلت تاء
الخطاب على تاء الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى
٩٣ لا تؤكد نون الاثنين ونون جماعة المؤنث بالنون
الخفيفة وقالوا يجوز ٩٤ ذا والذي وهو وهي بكمالها
الاسم وقالوا الذال والهاء فقط ٩٥ الضمير في لولاي ولولاك
ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع ٩٦ الضمير في
اياي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء ٩٧
يقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها **تمام المائة**
اعرفه المعارف المضمر وقالوا المبهم ١ اذا ولا ونحوهما
لا يكونان موصولا وقالوا يكونان ٢ همزة بين بين غير
ساكنة وقالوا ساكنة هذا ما ذكره ابن الانباري مسائل
خلافية بين الفريقين استدرك عليه ابن اياز في
مؤلفه منها الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال عند
البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما ٣ لا يجوز حذف نون
التثنية لغير الاضافة وجوزه الكوفيون تم الفن
الثاني من الاشباه والنظائر
النحوية في علم العربية ويليه
سلسلة الذهب اوله
الفن الثالث
[illegible]

سلسلة الذهب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وألهم ووفقه من دقائق الحقائق وفهم وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض من بناء الأبواب وسميته سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب

باب الإعراب والبناء مسألة

اختلفوا في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين أحدهما أنه مبني وعليه البصريون والثاني أنه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو رأي الكوفيين قال أبو حيان واختاره شيخنا أبو الحسن بن أبي الأحوص والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل الأولى هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا فمذهب البصريين لا وأن الأصل في الأفعال البناء والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم وفعل الأمر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الأصل في الأفعال الثانية هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها فمذهب البصريين لا وأنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلا وإبقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال أبو حيان حكى بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر

مبنيا

مبنيا على مسألة اختلفوا فيها وهي هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيرة وأصلها المضارع فمن قال أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية ومن قال إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف لسكون آخرها انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام مسألة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها إجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة الغائبة واختلف في علة البناء فمذهب سيبويه أن الفعل ركب مع حرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره أن النون لما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد إلى أصله وهو البناء فالحكم متفق عليه والخلاف في العلة خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان أو ضمير جمع المذكرين نحو تضربن أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب أو مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هنا معرب

لان المعرب لا تركيبه بلاثة اشيا فيتعلق كالشي الواحد
ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنالك لاجل
اجتماع النونات والنونين ومن علل بمقوبية
معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون
هنا لبناية مسئلة قال ابن النحاس في
التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في يخشى
ويغزو ويرمى تحذف عند وجود الجازم واختلفوا
في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت
عند الجازم لا للجازم وذهب ابن السراج واكثر النحاة
ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف
مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع
هل فيها حركات مقدرة اولا فمذهب سيبويه ان فيها
حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم
تحذف الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف
العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه
لا حركة مقدرة في الموضع وما ثبت لما كان الاعراب في الاسماء
لمعنى حافظنا عليه بان نقدره ولم يوجد في اللفظ
ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهته الاسم
لا لدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره
اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها
حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد

فى

في ابدت فضلة [illegible] والا اخذ من قوى البدن وكذا
الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف
انتهى مسئلة قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف
العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف
العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على
ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي
فان قلنا انه بدل قياسي يثبت حرف العلة مع
الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل
غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس بهمزة
فيحذفه كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمى
ويخشى انتهى مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن
النحاس في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب
هل يقال انها مبنية اولا توصف باعراب ولا بناء فيه
خلاف نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد او واحد اثنان
ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل حينئذ
في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد
والتركيب لطريان المعاني التي تلتبس لولا الاعراب
لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وان
قلنا لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند
التركيب اصلا من اول وهلة لانا بيانا عبره ولو
دخولها الاسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها

عند التركيب اسمي

باب المنصرف وغير المنصرف

فائدة فالذي في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من اعلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان فنا ندرجهما مع الجر والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه المثنى والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان المثنى والجمع والمعرف باللام والاضافة تخرج من الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة

مسئلة اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقاء في اللباب انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين ويبتني على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما جر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول ظاهر الحال وقال قوم يميلون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال

فلا يمنع

فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما حذف منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت مررت بالرجل الاسمر واسمركم الاسمر باق على منع صرفه وانما جر لانه اشبه الاسم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول تكون الاسم منصرفا بانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى

مسئلة مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث ممنوع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الغزالي الى انه منعه للعدل والتعريف بنية الاضافة ويبنى على الخلاف صرفه مذهوبا به مذهب الاسماء اي منكرة فاجازه الغزالي بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة فتقبل التنكير ومنعه الجمهور

مسئلة اذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وطالق وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض

ويدل لذلك ان العرب اذا سموا لم تدخل فيها التا
والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم ان نحو حائض
لم تدخله التا لاختصاصه بالمؤنث وانما تدخل
للفرق

باب العلم مسئلة

الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول
وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس
فيها مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى
الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها
وجهلنا نحن اصلها فتوهمها من سمي بلفظ لم يجد ذلك
مرتجلة وذهب الزجاجي الى انها كلها مرتجلة والمرتجل
عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا
وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد
وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات
والمرتجل والذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول
هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ
له اصل في النكرات انتهى وعندي ان الخلاف المذكور اولا
وهذا الخلاف احدهما مبني على الاخر

باب الموصول مسئلة

هل يجوز الوصل بجملة التعجب
فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان
قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز نحو جاء الذي
ما احسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لان التعجب

انما

انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا

باب المبتدا والخبر مسئلة

قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخل على المبتدا الموصول
ليت او لعل نحو ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار
فلا يجوز ان تدخل الفا في خبره واختلف في علة ذلك
ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله
فاذا عملت فيه ليت او لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز
دخول الفا حينئذ ومنهم من قال العلة ان معنى
ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني
ولعل للترجي والشرط للتعليق فلا يجتمعان ويتخرج
على هاتين العلتين مسئلة وهو دخول ان على الاسم
الموصول هل يمنع دخول الفا ام لا فمن علل بالعلة
الاولى منع من دخول الفا مع ان ايضا لانها قد عملت فيه
فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو
المعنى جوز دخول الفا مع ان لانها لا تغير المعنى
عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفا تدخل
في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها مسئلة ذهب
البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على
نفي او استفهام كان مبتدا وما بعده فاعل يغني عن
الخبر نحو اقائم زيد وما قائم زيد وذهب الاخفش
والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني

على رأيهم ان يعمل عمر ستمه باب مسئلة
اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل
هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني
على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة
اسمية واذا تقدمه من ناصر وما بعد اذا مخفوض بها
لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة
فصدر الكلام جملة فعلية فدم حرفا باب كان
واخواتها مسئلة قال الخفاف في شرح
الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا
وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور
والحال فمن قال تدل اعمل ومن لا فلا وقال ابو حيان
في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف
والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان
يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث مسئلة
قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه انه
لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه
وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدا
والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح
التسهيل تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدا
ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الاضعف
وهو الابتداء فمع الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال
المنع

المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابي
الربيع قال لانه مضروب لا يكون له الا مفعول واحد فما شبه
به يجري مجراه مسئلة اختلف لم سميت هذه الافعال
نواقص فقيل لنقصانها عن الحدث بناء على القول به
وعلى القول الاخر سميت ناقصة لكونها لا يكتفى بمرفوعها
مسئلة اختلف في جواز تقديم اخبار هذا الباب
على الافعال اذا كانت مقترنة بما نحو ما كان زيد قائما
فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ
الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام او لا
فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني باب
ما مسئلة البصريون على انه اذا اقترنت ما
بان بطل عملها نحو ما ان زيد قائم وذهب
وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان واختلف في
ان هذه فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون
على انها نافية وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان
يكون مبنيا على هذا الخلاف باب ان
واخواتها مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد
فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما وحيث
قد علمنا ان كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة او مفتوحة
فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن
علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة

وروى ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك نقله
من اكابر اهل الاندلس ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله
ابن ابي العافية وقال ابن الاخضر بقول الاخفش
وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي قال ابو حيان
وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي لام الابتداء
ازيحت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين
ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه
ذلك انها اذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة
واذا كانت غيرها لم تطلب المعمول بذلك فلذلك ما بقي من فتحها
قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فان ان عندهم بمعنى الا
وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد
علمنا ان كنت لمؤمنا الا الكسر لانها عندهم حرف
نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا مسألة
نعم ان المكسورة ومعمولاها اسما لان المفتوحة المكسورة
بشرط الفصل بالخبر نحو عندك انك فاضل وقال
الفراء لو قال قائل انك قائم يعجبني جاز ان يقول
ان انك قائم يعجبني قاله ابو حيان وهذا من الفراء
بناء على رايه انه لا يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه
مسألة اذا خففت ان المكسورة ثم وليها من الافعال
الا الافعال من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز

الكوفيون

الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية
ذكر ذلك السخاوي في شرح المفصل مسألة اذا وقعت
ان جواب قسم نحو والله ان زيدا لقائم فمذهب البصريين
وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر
وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون
وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط واصل
هذا الخلاف انها جملة القسم والمقسم عليه هل احدهما
معمول للاخرى فيكون المقسم عليه معمولا لفعل القسم
اولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح ان ذلك حكم ان
اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم
عليه لا عاملة فيه كسرها ومن جوز الامرين اجاز
الوجهين مسألة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان
كما لا يجوز ذلك في المبتدا دون نفي او استفهام وجوزه
الكوفيون والاخفش بناء على اجازته في المبتدا وجعلوا
قائما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها
والخلاف جار في باب ظن فمن اجاز هنا وفي المبتدا
اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن مالك
وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب ظن وفرق
بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا
يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من جواز
قائم الزيدان جواز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما

لو بان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من ذ وظننت
و منها وقوعه بعدها

باب لاسيما

قال ابو حيان في شرح التسهيل في ولا سيما اربعة مذاهب
احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني
الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح
وهو مذهب الفارسي والرابع جواز الكسر والفتح
من غير تنوين في الحالتين قال وقد رجح بعض الكسر والفتح
على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب
… هما الاسلمان انه بالكسر ومن قال هي حركة بنا فالذي
يقول انه يبني لجعله مع لا كالشي الواحد قال ولاسيما
بالفتح ولا يكون سيما بالكسر لان الحركة منهم لبنيتها
والذي يقول يبني لتضمنه معنى حرف يقول
ولاسيما بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب
المنصوب فكان انه جمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور
فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح انتهى

باب اعلم وارى

مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة
يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب
اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فمنعه الحذاق
في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف
هناك اجازه في الثالث ومن منعه في الثاني هناك
منعه في الثالث هنا

باب النائب عن الفاعل

باب اختار وذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الاقامة
لمفعوله الاول نحو اخترت زيد الرجال وجوز الفرا
والسيرافي وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول
فيقول اختير الرجال زيدا اه واشار ابو حيان الى ان
الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف
مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير
حرف الجر **مسئلة** قال ابو حيان المجرور بحرف
غير زائد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور
ان المجرور في محل رفع وهو النائب ومذهب الفرا
ان النائب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع قال
ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مررت بزيد
فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلهذا
قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناء على
قولهم انه في مررت بزيد المجرور في موضع نصب ومذهب
الفرا انه حرف الجر هو … في موضع رفع بناء على قولهم
انه في مررت بزيد نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للمفعول
كان هو في موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع
نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث ان النائب
ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام وقول رابع ان النائب
ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير
هو اي السير قاله ابن درستويه وينبني على هذا الخلاف

جواز تقديم المجرور نحو بزيد مررت فعلى القول الاول
انها التعدية لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز

باب المفعول به مسئلة

اذا تعدد المفعول في غير باب ظن كباب اعطى واختار
فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه
الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور
وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فلهما
التقدم وذلك مكانه عليه هشام وبعض المغاربة
قال ابو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم
المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت
درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا يجوز
على ما ذكر

باب الظرف مسئلة

قال ابو حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها
هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف او لا فان قلنا
لا تعمل فلا توسع وان قلنا بجواز ان تعمل فيه فالذي يقتضيه
النظر انه يجوز التوسع فيه معها مسئلة قال ابو حيان
في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون
مضافة للجملة بعدها ام لا فيه قولان فقيل تكون مضافة
وحصل الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست
مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة
لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبني

على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل
الجزاء او ما به ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر
الادوات

باب الاستثناء مسئلة

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى
العامل فيه ما لم يتقدم ويتوسط بين جزئي كلام نحو القوم
الا زيدا قاموا فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع
قال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في
المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه
ومن قال انه الا او نحوه جوزه مسئلة اذا ورد الاستثناء
بعد جمل يعطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه
خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال
ابو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى
فمن قال انه الا اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل ابى او
قال ان اتحد العامل عاد الى الكل فان اختلف تعلق بالاخيرة
خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى
واحد

باب حروف الجر مسئلة

اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص
على قولين مبنيين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث
ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي
وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من
ذلك ومن قال يدل عليه جوزه مسئلة قال ابو البقاء

في التبيين اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ كوما رايته
منذ يومان على اي شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب
احدها ان منذ مبتدا وما بعده خبر والتقدير
امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل
تقديره منذ مضى يومان وقال الفرا موضع الكلام
كله نصب على الظرف اي ما رايته من الوقت الذي
هو يومان قال وهذا كله مبني على الخلاف في اصل
منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفرا
اصلها من وذو طائية بمعنى الذي وقال غيره من
الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم

باب القسم مسئلة

قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في ايمن الله
هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع ويبنى
على هذا الخلاف خلاف في همزتها اهي همزة قطع ام همزة
وصل فذهب البصريون الى انها كلمة مفردة
موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب
الكوفيين انها جمع يمين وهمزتها همزة قطع

باب التعجب مسئلة

قال ابن النحاس في تعليقه اختلف النحاة في قولك
افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم
على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه

امر

ل

امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب على
الخلاف في التعجب هل هو انشاء او خبر قال وينبني
على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع
نصب او رفع فمن قال بانه معنى فعل الامر وان فيه
فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور في موضع نصب
بانه مفعول ويكون الباء اما للتعدية كمررت به
او زائدة مثل قرات بالسورة ومن قال بان معنى
افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع
رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل ويكون الباء عنده في هذا
الفاعل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله مسئلة
قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل نعم وبئس
خلاف مبني على الخلاف في افعل الذي للمبالغة هل هو
من باب نعم وبئس او من باب التعجب فمن قال
هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم
الالف واللام وغيره ما يشترط في فاعل نعم وبئس
ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله
الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول
الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب
في افعل به

باب التوكيد مسئلة

قال ابن النحاس هل يجوز ان يجمع كل واحد من اكتع وابصع
وابتع تاكيد المفرد فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم

والثاني بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا
والثالث يجوز ان يتقدم بعضه على بعض بشرط تقديم
اجمع قبله وقال وهذا الخلاف مبني على الفصل لكل
واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها
الاتباع فلا بد من تقديم اجمع وان قيل بان لها معاني
جاز ان تستعمل بانفسها انتهى

باب النداء

مسألة اختلف في اللهم فمذهب البصريين ان الميم
عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين انها بقية
من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وينبني
على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين
لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين
يجوز لان الميم على ما زعموا ليست عوضا من يا وقال ابو حيان
في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين
زعموا ان الميم عوض المشددة في آخره عوض من حرف النداء
فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان يباشرها وعندهم
الميم المشددة بقية من جملة محذوفة فدرها امنا
بخير وهو قول ضعيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم

باب اعراب الفعل

مسألة هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الاجوبة الثمانية
ان يتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه ياتينا وليت
قائمك تخرج وكم ما سير تسير فيه قولان قال

البصريون

البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على
الخلاف في اصل وهو ان مذهب البصريين في ذلك ان
النصب بان مضمرة وان الفاء عاطفة عطفت المصدر
المقدر من ان المضارع والعامل على مصدر متوهم من الفعل
المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اتيان فيكون
منا اكرام وعلى هذا امتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم
على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واصحابه
ان الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف
هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض
جملته فلم يمتنع **مسألة** اختلف هل يجوز الفصل
هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بان يقال
ما زيد يكرم فنكرمه اخانا يراد ما زيد يكرم اخانا
فنكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين
الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الاصل السابق
فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر
متوهم من يكرمه فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله
كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في
تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف
عندهم ولا مصدر متوهم **مسألة** قال ابو البقاء
في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير
ناصبة للفعل بل الناصب ان مقدرة وعلى هذا تترتب مسألة

وهو ان معمول هذا العمل لا يتقدم عليه • وقال الكوفيون اللام هي الناصبة وان وقعت بعدها ان كانت موكدا وعلى هذا يتقدم معمول هذا العمل عليه

باب التصغير مسئلة

قال ابو حيان اختلف في تصغير جحمرش فقيل يكسر على جحيرش • وقال بعضهم يكسر على هذا سرو قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ماهو فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للالحاق بجحمرش وادغمت في الميم فهو من باب ادغام المثلين • وقال اخرون وزنه فعللل والمدغم نونه وحروفه كلها اصول كحروف جحمرش وجحمرش وصهصلق قال والاول هو الصحيح • والثاني قول الاخفش ويناقض فيه كلام سيبويه

باب التصغير

مسئلة اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين • احدهما وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرون وصويحبون ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد من التصغير على لفظها • والثاني

وعليه

وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها انها اشار الى حيث البنا ابو حيان

باب الوقف مسئلة

هل يجوز الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع • فان قلنا انه يتقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول • وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يجز قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله دونه

مسئلة

اختلف في اذن في الوقف على اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد قال ابن هشام في المغني وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون

مسئلة اذا نكر يحيى بعد العلمية هل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه • تم الفن الثالث من الاشباه والنظائر النحوية في علم العربية ويتلوه اول الفن الرابع كتاب الجمع والفرق في الجمع والفرق

١

كتاب الجمع والفرق

وهو الفن الرابع من
الاشباه والنظائر
النحويه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شيء نظيرا من
الجمع والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه
اضوا من البرق **وبعد فهذا** هو بعض النوع من الاشباه
والنظائر وهو فن الجمع والفرق وها انا اذكر فيه
الابواب التي بينها المفارقة وكثير من الاحكام والنظائر
المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة **وسميته**
اللمع والبرق في الجمع والفرق **القسم الاول في ذكر**
ما افترق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام في المغني الكلام اخص من الجملة لا مرادف
لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد
ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة
عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم
وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان
وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما
ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر
قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام
قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة
بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب
جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى
وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف

الكلام

الكلام والجملة وانتصف للشيخ بدر الدين الدماميني
فذكر ما حاصله ان المسالة ذات قولين وان كلا منهما
ذهبت الى قول قلت وممن ذهب الى الترادف ضياء
الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير
نحو من ثلاث مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في
جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط يوهم ان المعتد
منه في هذا الاطلاق الاعم الاغلب فلا يقدح ما عرض
من المانع في بعض الصور نحو جاء الذي مررت به زيد
للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز
تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب فلا يقدح
ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاء الذي مررت
به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل
يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاغلب ولا يقدح
في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك
كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخالف احكام
في جملتي الشرط والجزاء انها لا تفيد احداهما من غير الاخرى
وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان تعلم
ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه
مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها
قائمة برأسها وها انت الجملتان لا تستغني احداهما
عن الاخرى فصار كل واحدة منهما تفتقر الى التي تجاورها

نحو لذلك مجرى المفرد من اللفظ صار كذا الجملة وجوابها
فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري احكام الجمل
• وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام
النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق
احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص وان
اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا وجوابا او صلة
فاطلاق مجازي لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلقت الجملة
عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى
انهم كانوا كذلك • وقال الشيخ بها الدين بن النحاس في التعليقة
على المقرب يفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار
الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين وبسبب الهيئة
الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار
كثرة الاجزا التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين
الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة
باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزاء
الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموجبة
تسمى صورة

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال هذا الموضع
كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى ان يقوده الى
افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا اهلك
والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذاك

من

من لا دربة له الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما
تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك يقولون
قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا ههنا فاعل في الصنعة
كما انه فاعل في المعنى وكذلك معنى قولنا سرني قيام
هذا وقعود ذاك بانه سرني ان قام هذا وان قعد ذاك
ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لانهما فاعلان
في المعنى ولا تستصغر هذا الموضع فان العرب قد مرت
به وشمت روائحه وراعته وذلك ان الاصمعي انشد
شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان جعل قوافيه
كلها في موضع جر الا بيتا واحدا وهو

يستمسكون من حذار الالقاء
بتلعات كجذوع الصيصاء
ردي ردي ورد قطاة صما
كدرية اعجبها برد الما

فطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله
كانها وقد رآها الرآء الذي سوغه ذلك على ما التزمه
في جميع القوافي ما كنا على سمته من القول وذلك
انه لما كان معناه كانها في وقت رؤية الرائي وعلى حال
رؤية الرائي تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان
يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكانه لذلك لم يخالف
ونظير هذا عندي قول طرفة

وجفان تعتري نادينا وسديف حين هاج الصنّبر
يريد الصنّبْر فاحتاج في القافية الى تحريك الباء فتطرق
الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم
هذا بكر ومررت ببكره وكان يجب على هذا ان يضم الباء
فيقول الصنّبُر لان الرا مضمومة الا انه تصور معنى اضافة
الظرف الى الفعل فصار الى كانه قال حين هيج الصنبر
فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكانه
قد نقل الكسرة عن الرا اليها ولولا ما اوردته في هذا
لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب ماخذا من ان تقول
انه حرف القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة
في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل لا الى الفاعل وكيف
حرّف غير المضاف اليه قيل الفعل مع الفاعل
كالجزء الواحد واقوى الجزاين منهما هو الفاعل فكان الاضافة
انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى
الجر فان قلت فانت اذا اضفت المصدر الى الفاعل
جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع
فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ ذلك بعد
حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى
ان تتوهمه مجرورا قيل هذا الذي اردناه وتصورناه
هو مؤكد للمعنى الاول لانك كما تصورت في المجرور
معنى الرفع كذلك تممت حال الشبه بينهما فتصورت

في

في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب
الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسا
في تصوره زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه بان
عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك
تفعله العرب وتعتقده العلما في الامرين ليقوى تشابههما
وتعمر ذات بينهما ومن ذلك قولهم في قول العرب
كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه انت مع شانك
وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم من امم ان الثاني خبر عن
الاول كما انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك
خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمري ان المعنى عليه
غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف
على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال
كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان
وعليه جاء العطف بالنصب مع ان كما قال الشاعر
اغار على معزاي لم يدر انني
وصفراء منها عبلة الصفوات
ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون
في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت
ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط
وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما
ان يكون هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك زيدا

معناه حدثنيه او ذو لحرك كذلك الان ربما الآن [illegible]
يبقى عليك من حيث كان اسم الفعل متعديا لانه منصوب
بهما ولا ترى انه فرق بين تقدير الاعراب على تفسير المعنى
• فاذا مر بك شي من هذا من اهل هنا فاحفظ نفسك
منه ولا تسترسل عليه فان امكنك ان تكون تقدير
الاعراب على تفسير سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه
وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبل
تفسير المعنى على ما هو عليه وتحقق طريق الاعراب
حتى لا يشذ شي منها عليك واياك ان تسترسل فتفسد
ما تؤثر اصلاحه • الا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا
سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط وهو لا شك
كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اي
ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتأول
ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربته بسوط كان
معناه كذلك لزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف
حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا
فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن
ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف في ضربته سوط
ومعناه ضربته بسوط فهذا الذي هو معناه فاما طريق
اعرابه وتقديره فحذف المضاف اليه انتهى • وقال
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا لا افعل هذا البتة

نسلم

بذي تسلم قال يعقوب المعنى والله بسلامتك فهذا
تفسير المعنى • واما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك
• وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستثناء
بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن
على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض
خلقه الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة
والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير
المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب • فائدة
قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لم صار
المنعوت [illegible] وصفته على طريقه ما انه مفعولا لاجله
طريقه تحمل [illegible] فالجواب ان المعنى عندكم واحد وانما
الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى والجواب
ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى
متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد
قائم في اللغة التميمية •

الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي

قال ابن يعيش [illegible] الاعراب يقدر على الالف المقصورة لان
الالف لا تتحرك بحركة لانها ساكنة في الحلق وتحريكها
يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج
الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لا لان الكلمة غير
معربة بل لنبو في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما

من المبنيات وان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها
لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في غيرها
معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جمعا في موضع
كلمة معربة وكذلك يا المنقوص لا يظهر فيها الرفع
والجر لثقل الضمة والكسرة على اليا المكسور ما قبلها
فهي ناشية عن ثقل الضمة والكسرة قال ابن ابي الربيع
فوا نتعلمه الفرق بين الموضع في المبني والموضع المقدر
انا اذا قلنا قام هولاء ان هولاء في موضع لا نعني به ان الرفع
مقدر في الحرف كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيه
لان اخره حرف جلد يقبل الحركات وانما نعني به ان هذه
الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة
بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني
به ان الضمة مقدرة على الالف لفظا بحيث لولا امتناع
الالف من الحركة واستثقال الضمة والكسرة في يا القاضي
لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن الصايغ في تذكرته
الفرق بين اعلى واحمر من جهة اشيا جمع اعلى بالواو
والنون وعلى افاعل واستعماله بمن ونحو نسبت علاه
ولزومه احد الثلاثة ال او الاضافة او من وقال
المهلبي • • • • •
الفرق في الاعلى والاحمر قد اتى • •
في جملة في الجمع والتكسير • • •

ودخول

ودخول من وخلاف تانيثهما • • •
• • • ولزوم تعريفه بلا تنكير
قال في الشرح وهذه الاشيا جارية في الاعلى وبابه
كالافضل والارذل وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر

ذكر ما افترق فيه ضمير الشان وساير الضماير

قال في البسيط ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة
اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير
الغايب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او
تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه
بخلاف غيره من الضماير وسر هذه الاوجه انه موضوع
والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره
عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وان
لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الضماير
اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير يعود اليه وانه
لا يفسر الا بجملة وغيره من الضماير يفسر بالمفرد
وان الجملة بعدها لها محل من الاعراب والجمل المفسرات
لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر
مقامه وغيره من الضماير يجوز اقامة الظاهر مقامه
وانه لا يكون الا الغايب دون المتكلم والمخاطب لو جهين
احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغايب هو
المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني

انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة عن الجملة
التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم
وقال ابن هشام في المغني هذا الضمير مخالف
للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده
لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء
منها عليه والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه
في هذا ضمير والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد
ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه
الا الابتداء او ناسخه والخامس انه ملازم
للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين
او باحاديث

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل

قال ابن يعيش ربما التبس الفصل
بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد
ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا المضمر والفصل
ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك
كان زيد هو القائم فصل لا تاكيد لوقوعه بعد ظاهر
وقولك كنت انت القائم يحتملهما ومن الفرق
بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على
اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس
كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين
البدل فان البدل تابع للمبدل في اعرابه كالتاكيد الا ان

الفرق

الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اتيت
بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد
فاذا اكدت او فصلت لم يكن الا بضمير المرفوع ومن
الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد
تدخل على الفصل ولا تدخل على التاكيد والبدل لان
اللام تفصل بين التاكيد والمؤكد والبدل والمبدل
منه وهذا من تمام الاول في الابيات

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب
وبذلك يفارق سائر الضمائر ونظيره على هذا القول
اسماء الافعال

ذكر الفرق بين علم شخص وعلم جنس

قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق
علميته اربعة اقوال احدها لابن سعيد وبه قال
ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره
بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم
فانه اشارة الى ما ثبت في المعقول معرفته وتمييزه عن غيره
عن اشخاص الجنس كوضع زيد عثمان على اشخاصها
ولذلك يقال ثعالة ويعرف اسامة اي اشخاص
هذا الجنس والثاني انهم احتاجوا في هذا النوع الى تعيين
الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام
الشخصية يحتاج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ

حملها على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد قال
ابن يعيش تعريفه لفظي وهو في المعنى نكرة لانه لفظ
واما اطلق على الجنس فهو يطلق على افراده ولا يخص
شخصا بعينه وعلى هذا يخرج عن حد العلم والقول
الثاني لابن الحاجب انها موضوعة للحقائق المتحدة
في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن نحو اكلت
الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعموم تقدم
المعهود الوجودي فاذا كان موضوعا للحقيقة المعهودة
المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد في الوجود فلا
بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقه على الواحد في الوجود
لوجود الحقيقة المقصودة ويكون التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع لذلك لا يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار
الوجود المتعدد فكان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة
الموجود فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على
غير ما وضع له قلت وانما جعلت الحقايق في ذلك بين
الحقايق الا انه بمنزلة المتواطئ الواقع على حقايق
مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه
حقايق المتواطئ المختلفة فكذلك هنا يشترك
الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجودي مغايرا
للذهني والفرق بين اسد واسامة انه اسد موضوع
لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل والتعدد فيه

من

من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه
على الواحد في الوجود التعدد والتعدد فيه جاء منا
لا مقصودا بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتفق
لوضعه غرض صحيح في الواحد من جنسه احد بل انما
طرقه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما
يشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه
فان وقع بعد مرة اخرى على مثل ذلك لغرض اطلق عليه
ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا توقف على تصور ان هذا
الموجود هو المسمى اولا او غيره فصارت متشخصات
كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث يكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع الاشخاص نسبة مثل نسبة زيد الى الاشخاص
المسمى به وعلى هذا اذا اطلق على الواحد فقد اطلق
على ما وضع له وان اطلق على الجميع فلا يندرج الكل تحت
الوضع الاول لاطلاق واضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية
وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور ان الثاني
والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع قلت ان
لفظ علم الجنس موضوع للقدر المشترك بين
الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا
يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي والاقراس
وعريض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق
على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له وجود عند

المشترك وهو الاجناس وعرض الاعلام ويلزم من الحاجة
الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا
بالوضع بخلاف اسم فان تعدده مقصود بالوضع •
واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس
بامور • احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجواز
في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس
لدخول اللام عليهما ولم يجز ابن عرس اسم جنس لامتناع
ابن العرس • والثاني امتناع الصرف بدليل على العلمية
الثالث نصب الحال عنها عن الاغلب • الرابع نص
اهل اللغة على ذلك • واما الاضافة فلا دليل فيها
لان الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض
واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى
كلام صاحب البسيط **فائدة** قال صاحب البسيط
الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك
الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع
الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف
فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان
واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما
المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ
الواحد فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك
النكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترقا

الاشتراكان

الاشتراكان **فائدة** قال ابن الزملكاني في شرح المفصل
الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان ان
معنى التثنية ان المشتركات في التسمية ومعنى الرجلان
المشتركات في الحقيقة قال فخر خوارزم وبذلك و
لو سميت مرة بزيد وجمعت بينها وبين شخص
سمي بزيد لعلمت في التسمية بزيد للاشتراكهما
في التسمية مع اختلافهما كما في قتيب وانما اتوا باللام
دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف
من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر
لان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة
ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل
مع انه قد يعرف اعلام يعرفها ملابس فيضاف
اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك **فائدة**
قال ابن يعيش الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على
لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه • منها
ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو
التي بمعنى صاحب • ومنها ان ذو في مذهب طي يوصف
بها المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة
والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان
اضفتها الى معرفة وصارت معرفة وصفت بها
المعرفة وليست التي بمعنى الذي كذلك لانها

معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها ان
التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا يكون الا بالواو
وليس كذلك التي بمعنى صاحب **فانه** قال الاندلسي
في شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمي والموصول
الحرفي ان الذي يوصل بما هو خبر وان يوصل بالخبر والامر
وغير ذلك وان المقصور المصدر والمصدر يستوعب من
جميع ذلك **ذكر ما افترق فيه باب كان**
وباب ان افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر
على الاسم وعلى كان نحو كان قائما زيد وقائما كان
زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان
يكون ظرفا او مجرورا **ذكر ما افترق فيه باب كان**
وسائر الافعال قال ابو الحسن بن ابي الربيع
في شرح الايضاح كان واخواتها مخالفة للافعال الاصول
في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت
بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت لم يبق
كلام والثاني ان هذه الافعال لا توكد بالمصدر لانها
لم تدل عليه وغيرها من الافعال يوكد بمصادرها لانها
تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا والثالث ان الافعال
التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له
لا تقول كين قائم لان قائما خبر عن المسند فاذا ازال
المسند ازال الخبر واذا وجد المسند وجد الخبر الرابع

ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا
تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر لمبتدا
وقال ابن الدهان في الغرة في الفرق بين هذه الافعال
والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول
كضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها هو منصوبها
فائدة قال ابن النحاس في التعليقة ما دام
يخالف باقي اخواتها من وجه ويوافقها من وجه اما
وجه المخالفة فلان ما فيها مصدرية في موضع نصب
على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما وتحتاج
الى شيء اخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دام مقيما
اي مدة دوام اقامته وما في باقي اخواتها حرف نفي
واما وجه الموافقة فلانها ترفع وتنصب مثلهن
والله اعلم **فائدة** قال الاعلم في نكته الفرق بين كان
وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم
ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك
غير منقطع غناه نقله ابن الصائغ في تذكرته **فائدة**
قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة
ان التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة
بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي
وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معطي
انه يخبر بها عن ذات انما يفيد حدوث

ويتوقف و الناقصة يخبر بها عن المقتضى الصفة الحادثة
من انما كان او لم يكن موجودا والذات موجودة قبل حدوث
الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد
بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له وتوصف
بها الجملة والناقصة بخلاف ذلك كله انتهى . وقال
الشيخ تاج الدين ابن مكتوم في تذكرته قال الامام
ابو جعفر بن الامام ابي الحسن بن البادش قال
ابو القاسم الشنتريني فيما نقلته من كتاب بخط ابيه
من زعم ان كان التي بمعنى الامر والشان هي الناقصة
نفسها فقد اخطأ وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التي
على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها
والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتي
على معنى الامر والشان لا يتقدم خبرها والناقصة
يتقدم خبرها والتي على معنى الامر والشان لا ينعت
اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى الامر
والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان يكون
فيها عائد يرجع الى الاول والناقصة ليست كذلك لا بد
من عائد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة . فقد
ثبت بهذا كله ان كان التي على معنى الامر والشان
ليست الناقصة قال ابي والصحيح ان كان المفسرة للامر والشان

هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب بها وعلى ذلك
ان الامر يكون مبتدأ ومعمولا لان واخواتها وظننت واخواتها
والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشياء مثبت
انه خبر المبتدأ او لما ذكر معه بمثابة خبر كان انتهى

ذكر ما افترق فيه ما الناصبة و [illegible]

قال المهلبي شابهت بينهما ولابس لثلاثة اوجه
دخولها على المبتدأ والخبر وكونهما للنفي وكون النفي
نفي حال ثم خالفت ليس في عشرة اوجه يبطل
عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله .
واذا عطفت عليها بسببي نحو ما زيد ذاهبا ولا سائرا
اخوه جاز في سائر الرفع والنصب او اجنبي لم يجز
الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو . ولا تتحمل
الضمير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما .
ولا تفسر فعلا لان الافعال يفسر بعضها بعضا . واذا
كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا
اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اوثق
من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام
لانها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم
زيد بحسنه في ليس . وقال في جميع ما جاز في ما يجوز في
ليس ولا يجوز في ما جميع ما جاز في ليس لقوة ليس
في بابها بالفعلية والشيء اذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه

من جميع وجوهه وإن نظا
نعم فإن العرف جا بين ما
وليس لعشر تثبيت لاولى الفهم
زيادة ان من بعدها مبطل لها
والا واخبار تقدمن للعمل
ومعمولها يجري كإن تقدما
ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
ويمنع الاضمار في ذا انتفا ولا
تفسر فعلا للذي ولا انفدم
وان كان بعد الاسم فعل تحملا
تضمنه للفعل اولى من الاسم
ولا يكمل الماضي اذ منه خبرها
ولا ابنا في تقدمه حدث قسمي

ذكر ما افترقت فيه ما وليس

قال ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود • الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاجي لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع • الثالث انها لا تعمل الا في النكرات

ذكر ما افترقت فيه اخوات ان

قال ابن هشام في تذكرته لأن وأن ولكن احكام

خمسة

خمسة هي فيها تفترق دون سائر اخواتها احدها العطف على الموضع • الثاني دخول الفاء في الخبر بتضمن معنى الشرط • والثالث عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف اخواتها فلا نتنع • الرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا اقترنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت سماعا وكان ولعل قياسا عليها لاشتراكهن في ازالة معنى الابتدا والحق خلاف قولهما لانه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها باقيا مع ما بخلاف غيرها • الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد وفيها بندور هذا هو الانصاف وابطل تاويل فيه • ولكنني من حبها لعميد ولا في قراءة بعضهم الا انهم لياكلون الطعام لكن ذلك لبقاء معنى الابتداء معه انتهى

ذكر ما افترق فيه ان المشددة المفتوحة وان المخففة

قال ابن هشام في المغني اشتركوا بينهما في جواز حذف الجار وسدها مسد جزءي الاسناد في باب ظن • وخصوا ان المخففة وصلتها بسدها مسدهما في باب عسى وخصوا المشددة بوقوعها في باب لو نحو عسى ان يقوم ويمتنع عسى انك قائم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم وفي شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان المشددة العاملة

في الأسماء من أربعة أوجه أحدها أن لفظها قريب من لفظها
وربما وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني أنها تعمل عمله
فيه مصدرية التعبية والثالث أن بها ولما عملت
فيها من عامل الإعراب كالتقبلية والرابع أن كل
واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى وقال ابن النحاس
في التعليقة أن المشددة للحال وأن الخفيفة تصلح
للماضي والمستقبل **ذكر ما افترقت فيه لا وإن**
قال ابن هشام افترقت لا من إنّ من سبعة أوجه أحدها
أنها لا تعمل إلا في النكرات • الثاني أن اسمها إذا لم يكن
عاملا يبنى • الثالث أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها
نحو لا رجل قائم بما كانت مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا
قول سيبويه وخالفه الأخفش والأكثرون ولا خلاف
أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا • الرابع أن خبرها
لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا • الخامس
أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده
فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها
ولا رجل وامرأة فيها • السادس أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت
• السابع أنه يكثر حذف خبرها إذا علم **ذكر الفرق
بين الإلغاء والتعليق** قال ابن إياز معنى التعليق
في باب ظن أن تبطل عملها على الاسمين بحرف يكون حاجزا
لفظا عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما

وهذا

وهذا حكم بين حكم الإلغاء وهو إبطال العمل بالكلية وبين
حكم كمال العمل فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة
وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة وقال ابن الخشاب
ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى
واستعارته له كل الإجادة وقال ابن يعيش في شرح
المفصل التعليق ضرب من الإلغاء لأنه إبطال عمل
العامل لفظا لا محلا والإلغاء إبطال عمله بالكلية فكل
تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقا قال ابن النحاس
في ادعائه بين التعليق والإلغاء عموما وخصوصا نظر
فإنه لا عموم وخصوص بينهما وقد ذكر ابن هشام
قال ابن أبي الربيع لا يجوز الإلغاء إلا بشروط التوسط
أو التأخير وأن لا يتعدى إلى مصدره وأن يكون
قلبيا قال فأما التعليق فيكون في هذه الأفعال
وفي أشباهها انتهى **ذكر الفرق بين حذف
المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا**
قال ابن هشام جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف
المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه
بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقوله
تعريفه فيما يتعدى إلى اثنين من يسمع يخل أي
تكن منه خيلة والتحقيق أنه تارة يتعلق

الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من
اوقعه ومن اوقع عليه جيء بمصدره مسندا الى فعل
كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق
بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر
المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا
لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له
ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا
رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحيا والاماتة
وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم
واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت
منك رؤية هنالك وتارة يقصد اسناد الفعل الى
فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربا
ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع
اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك
وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل
الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما شيء حميت
بمستباح **ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم**
قال ابن ابان لا يجوز في باب اعلم الالغا ولا التعليق كما يجوز
به ابو [illegible] في علمه لانك لو قلت اعلمت زيدا عمرو

قايم

قايم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر وكان غير مفيد
لان قولك عمرو قايم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد
وكذا الحكم في الالغا ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على
المفعول الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون
الثاني وفي الاقتصار على المفعول الاول خلاف
ذكر ما افترق فيه المفاعيل
قال ابن جني المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل
يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل
تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان
يتعدى الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام
زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين الا ترى
ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك
على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له
مفعول على معنى ان فعلك وقع به **ذكر الفرق
بين المصدر واسم المصدر** قال الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو
الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر
في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى
وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب
في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا
فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر

من الشمات وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو
مصدر سبّح المسبح لفظ س ب ح بل المعنى المعبر عنه
بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى ●
وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين
مصدر واسم مصدر أن المصدر الذي له فعل يجري
عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى
وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فإنه نوع من
الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون
مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا
أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور
والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور
اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل ما يؤكل انتهى

ذكر الفرق بين عند ولدن ولدى

قال ابن هشام مفترقين من ستة أوجه لا يكون عند
ولدن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو آتيناه رحمة من
عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف لدى وأنه لا يكون لدن
فضلة بخلافهما وجر لدن بمن أكثر من نصبها وجر
عند كثير وجر لدى ممتنع وهي مبنية وهما معربات
وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شبت حتى شاب
سود الذوائب وقد لا تضاف أصلا فإنهم حكوا في
غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة والنصب على التمييز

والرفع

والرفع بإضمار كان تامة وهم أن عند أمكن من لدى من
وجهين أحدهما أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني
نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري
في أماليه ومبرمان في حواشيه والثاني أنك تقول
عندي مال وإن كان غائبا ولا تقول لدي مال إلا إذا
كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن
الشجري وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند
وقول غيره أولى انتهى

ذكر ما افترقت فيه إذ وإذا وحيث

قال ابن هشام في تذكرته اعلم
أن إذ وإذا وحيث اشتركن في أمور وافترقن في أمور
فاشتركن في الظرفية ولزومها والإضافة ولزومها
وكونها للجمل والبناء ولزومه وأما المعنى فقد خرج عنه
فهذه ثمانية في قبلته ولتشترك إذ وإذا في أنهما
للزمان ولا يكونان للمكان وأنهما يكفان بما عن الإضافة
مضمنين معنى الشرط جازمين قياسا مطردا وأنهما
يضافان للجملة الفعلية وافترقت إذا بأنه لا يفارقها
معنى الشرط دونها وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية
● وافترقت حيث بأنها تكون للمكان والزمان والغالب
كونها للمكان انتهى

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمري فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا وتسكينا

موضع عندنا لنا فسكن ولقي حركة تراه مبينا
مجلسا وسط الجماعة أي هم وسط الدار كلهم جالسينا
قال الفارسي في القصريات اذا قلت حفرت وسط
الدار بالسكون فوسط ظرف وليس مفعول به واذا
قلت حفرت وسط الدار بالتحريك فوسط مفعول
به وليس بحال **ذكر الفرق بين واو المفعول معه**
وواو العطف قال ابن يعيش فان قيل نحن
متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل في حكم الاول واشركه
في الفعل فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم باب
المفعول معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو
وهذا الباب ان العطف يوجب الاشتراك في الفعل
وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة
فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ولا توجب
بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك
قام زيد وعمرو فليس لاحدهما ملابسة للاخر ولا مصاحبة
له واذا قلت ما صنعت واباك فانما يريد ما صنعت
مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت اسير
والنيل فهم منه المصاحبة والمقاربة وقال الابذي
الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا
قلت قام زيد وعمرو ليس احدهما ملابسا للاخر
ولا فرق بينهما في وقوع القيام من كل منهما على حد

واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما
يريد ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعالك به
وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به **باب**
الاستثناء قال ابن يعيش الفرق بين البدل
والنصب في قولك ما قام احد الا زيد انك اذا نصبت
جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة
فتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد
الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما
ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع
للمستثنى في نحو زيد في الدار قائم وقائما انتهى **فصل**
قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها
اذا كانت استثناء انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم
الذي وصفته بها شيئا ولم تنفه عنه لانها مذكورة
على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد
وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن
زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد
واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب
فما بعدها نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها
محمولة على الا فكان حكمها كحكمها **ذكر ما افترقت فيه الا وغيرها**
قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقت الا
وغير في ثلاثة اشياء احدها ان غيرا توصف بها حيث

لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك فتقول عندي
درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز
• الثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز
حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام
القوم الا زيد ولو قلت قام القوم الا زيد لم يجز بخلاف
غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسببه
ذلك ان الا حرف لم تتمكن في الوصفية فلا تكون صفة
الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل في التأكيد الا تابعا
الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان
اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة
امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام
واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة
وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما
والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش
في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى بخلاف
التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز
مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز

الخامس

الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا
متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز
على الصحيح • السادس ان حق الحال الاشتقاق
وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان • السابع ان
الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك
انتهى ما ذكره وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ار
من عدها

ذكر الفرق بين الحال والمفعول

قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها
تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله
وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول
ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله
وتفارقه في انها هي الفاعل في المعنى وليست غيره
فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك
بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا
ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل
والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم
الاجنبي ولذلك عاطبها ربها معمول بالنفس
مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس
المفعول كذلك ولا تكون الا نكرة والمفعول يكون
نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وهو
ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي

واذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان
جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف
الزمان لان الحال لا يبقى بل تنتقل الى حال اخرى
كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره وقال
الزمخشري في المفصل يجوز اخلاء الجملة الحالية المعربة
بالواو عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف
لانعقاد الشبه بينها وبينه • وقال ابن النحاس في
التعليقة الحال تشبه الظرف لانها مقدرة بفي
وتفارقه في ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على
حال مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد قائما اي في حال
قيامه • وقال السخاوي في شرح المفصل الحال تشبه
المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر
• اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة على
كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب
وعلى حال ولان كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء
بعد استقلال الفعل بالفاعل • واما شبهها بالظرف
فمن قبل انها مفعول بها وانها تنتقل كانتقال الزمان
وتقضيه ويحسن فيها دخول في • واما شبهها
بالصفة فان الصفة اصل الحال في الغالب الا اسم
فاعل ومفعول واسما الفاعل والمفعول انما كانا
ليوصف بها الا ان تكون مفعولا فيها • واما شبهها

بالتمييز

بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة
التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع • واما شبهها
بالخبر فانها نكرة جاءت للتقييد وكذلك الخبر والتنكير
فيه هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها
يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمفعول به
يكون ظاهرا ومضمرا ومصدرا ونكرة ومشتقا
وغير مشتق • والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة
الفاعل او المفعول وهي في المعنى صاحب الحال بخلاف
الظرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا ومتقدما واما
الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها
• وقال ابن الشجري في اماليه الحال تفارق المفعول
به من اربعة اوجه • الاول لزومها التنكير والمفعول
يكون معرفة ونكرة • والثاني ان الحال في الاغلب هي
ذو الحال وليس المفعول هو الفاعل • والثالث ان
الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول
لا يعمل فيه المعنى • والرابع ان المفعول يبنى له الفعل
فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية
ويميزها منها امور • احدها ان المعترضة تكون غير
خبرية كالامرية والدعائية والتنبيهية والتبرئية

الثاني انه يجوز تقديرها بدليل استقبال لن والسين
وسوف والشرط الثالث انه يجوز اقترانها بالفا
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو ومع تصديرها بالمضارع
المثبت

ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الاندلسي في شرح
المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان الثاني غير
الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سوا وافقه
في اسمه او لم يوافقه فانه يصدق ان يكون الغلام
والمالك واحد فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ
واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني
ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني
والتي بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث ان التي بمعنى
اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي
بمعنى من يصح فيها ذلك قال ابن برهان اذا صح ان
يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من
فاذا امتنع فهو بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام
لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح
في التي بمعنى من

ذكر الفرق بين حتى الجارة والى

قال السخاوي في تنوير الدياجي حتى
اذا كانت جارة وافقت الى في انها غاية وخالفتها
في ثلاثة اشياء احدها انها لا تدخل على المضمر

فلا

فلا يقال حتاه كما يقال اليه والثاني ان فيها معنى
الاستقصاء وليس ذلك في الى والثالث ان الى تقع
خبرا للمبتدأ كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا تكون
كذلك وقال ابن النحاس في شرح الفية ابن معط
حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها في اوجه
احدها ان المجرور بها يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها
او ملاقيا لآخر تقول اكلت السمكة حتى راسها
ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها الى
ثلثها والثاني ان ما بعد حتى لا يكون الا من جنس
ما قبلها فلا تقول ركبت الجبل حتى الحمار ولا يلزم ذلك
في الى تقول ذهب الناس الى السوق والثالث ان حتى
لا تقع مع مجرورها خبرا للمبتدأ بخلاف الى والرابع انها
مختصة بالظاهر بخلاف الى

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في الاصول الفرق
بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان
يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب
زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب
زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز
هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب
زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من
ستة اوجه ان اسم الفاعل يتحمل الضمير

بخلاف المصدر وهو ان الالف واللام فيه تفيد شيئين
التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف
فقط وهو انه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا ضاربا
بخلاف المصدر وهو انه يعمل بشبهه الفعل والمصدر عامل
بنفسه لا يعمل بشبهه شيء لانه الاصل • وانه لا يعمل
الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة
الثلاثة وهو السادس مما ذكره ابن السراج من الاضافة
وقال نظما • • • • •

ينافي مصدر الافعال واسم • لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده استتر ولام • وتقديم لمعمول بعكس
وعدوها الاضافة ثم وزن • وازمنة بخلف غير حدس

وقال ابن السيد في اماليه ومن الفرق بينهما ان
المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل
الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف
الفاعل من المصدر نحو اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل الا في
ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر
لم يأت الفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما من جهة
المعنى كما يحذف المفعول يحذف الفاعل الا مبنية

المصدر

المصدر لها سوا

ذكر ما افترق فيه مصدر وأن وأنّ وصلتهما

افترقا في امور احدها والثاني قال ابن مالك في شرح
التسهيل اذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان
معا فلا بد من حرف التعليل نحو جئتك لرغبتك
فيّ او جئتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان
المصدر ان وصلتها او أنّ وصلتها لم يجب حرف
التعليل فيجوز ان يقال جئتك ان رغبت فيّ
وجئتك الساعة ان وعدتك امس وكذا انك رغبت
فيّ لأن أن وأنّ قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف
الجر هذا الباب وغيره انتهى بنصه بقوله وغيره الى
قوله في الالفية نقلا التعدي واللزوم • •
والرابع انه لا يطرد مع امس كعجبت ان قعد
بدل عجبت ان قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار
مع المصدر وجوبا وحذفه مع ان وان وصلتهما الثالث
قال الوجيهان ثم ابن الوراق فلا يكونوا ان يضاف الى
ان ومعمولها والثالث ان معناها التراخي فيما بعدها
من جهة الامكان وليس بثابت والنية في المصدر اثبات
عينه ثبوت عين ما اضيف اليه واذا كان ما اضيف
اليه غير ثابت في نفسه فان تثبت غيره محال قال
الوجيهان وهو مردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن
العرب في قولهم مخافة ان تفعل ويقال اجيء بعد ان تقوم

وقبل ان تخرج • الربيع قال ابن يعيش قالوا في التحذير
اياي وان حذف احدكم الارنب بمعنى يرميه بسيف
او نحوه كان في موضع نصبه كانه قال اياي وحذف احدكم
الارنب ولو حذفت الواو لجاز مع ان فيقال اياي وان
حذف احدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو
ولا من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل
وما عمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف
ما لم يجز في المصدر الصريح • انما حسن قال ابو حيان
في اعرابه نصوا على ان ان المصدرية لا ينعت المصدر
المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني
ان قمت السريع يريد قيامك السريع ولا عجبت من
ان تخرج السريع اي من خروجك السريع قال وحكم
باقي حروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم
وصف المصدر المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي
بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس
لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت
به العرب وقال ابن هشام في المغني اعلم انهم حكموا
لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه
لا يوصف كما ان الضمير كذلك السادس والسابع
والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطى المصدر
حكم ان وان وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما

مسد

مسد جزئي الاسناد في باب ظن وعسى ولا في النيابة
عن ظرف الزمان تقول عجبت انك تقوم او انك قائم
ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان يقوم
ولا يجوز حسبت قيامك وتقول جئتك صلاة العصر
ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر قلا ابن جني والزمخشري
• وقال ابن ايار يجوز حذف حرف الجر مع ان وان
كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبت اماك تريد
في ما لك اذ المسموع يحذف معها طول الكلام بصلتها
ولا طول هنا وقال ابن الفواس يجوز في باب التحذير
مع ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما
لا يجوز في غيرها مصدرا كان او غيره • التاسع قال
ابن يعيش في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم وقول
الشاعر
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • بنيت مثل
وغير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن فانه قيل
والفعل في تاويل المصدر وكذلك ان المشددة مع
ما بعدها والمصدر اسم متمكن فكيف مثل وغير قد
اضيفا الى متمكن فلم وجب البنا قيل لان ان مع
الفعل في تقدير المصدر ليس بمصدر والاسم غير
ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفت
الى ما ذكرنا من الزوجها الاضافة بنيت لان الاضافة

بالذات تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها في
الاسم ● اما ... تقول خرجت ضرب زيد اخراجا ولا ايقاع
ضرب زيدا ان ضربته على ايقاع ان والفعل في الفعال
موقع المصدر واجاز الاخفش وجمهور ان
يخص الفعل بالاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر
المبهم وعليه بعضهم بان ان تعمل تعطي محاولة الفعل
ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ ايقاع
ان مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز
الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت
ونحوها هو في تقدير المصدر اجاد مختصر قد ينوب المصدر
عن الظرف نحو جئتك خفوق النجم ومقدم الحاج وانتظرته حلب
ناقة ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو ان والفعل
كرهوا ان يقولوا انتظرتك ان تحلب ناقة ...
● الثاني مختصر قال ابن مجاشع في كتابه معاني الحروف
الفرق بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج ان الاول
مصدر غير مؤقت والثاني مصدر مؤقت لانه بين جهة
الوقت ● وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين
ذكر ان مع الفعل بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر
من وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر
بمنزلة الجمل لانه يكون الفعل الذي تنسبه الى فاعله
والفعل الذي فعل والفعل الذي يفعله واذا ذكرت ان

مع

مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك
مثال ذلك اعجبني ضرب زيد وان ضرب زيد وان
ضرب زيد وان تضرب وان تضرب زيد والاخر ان ذكر
المصدر لا يدل على زمان بعينه وذكر ان مع الفعل
يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما
يأتي ● وفرق ثالث وهو ان ان وصلتها له شبه بالمضمر
في انه لا يوصف ولذلك اختار الجرمي في ليس قوله
تعالى ليس البر ان تولوا النصب لانه اذا اجتمع مضمر
ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب
في الاختصاص انتهى ● وفي تذكرة ابن مكتوم عن
تعاليق ابن جني من قال فانما هي اقبال وادبار يعمل
فانما هي ان تقبل وان تدبر وان كان هذا المعنى المصدر
وذلك لان قوله اقبال مصدر دال على الازمنة
الثلاثة ولانه مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقوله
ان تقبل خاص لان ان تخص الاستقبال فلما
كانوا توسعوا في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا في
هذا الثاني وان كان معناه المصدر للمخالفة التي
بينهما انتهى **ذكر ما افترق فيه مصدر
واسم الفاعل** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت
من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل
في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل

وتعريفه ال العهدية والجنسية غير الموصولة
وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد والعمل
عن مفسر كالذي هو لعهد عمرو ضاربه الآن ونظيره كالناس
المعنى اولاده. ربما عرف فيه اسم الفاعل و مفعول

قال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل
ويفارقه بستة اسباب • احدها لا يعمل عند البصريين
الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا • الثاني
اشتراط اعتماده عند البصريين • الثالث انه اذا جرى
على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل
الرابع انه يجوز تعديه بحرف جر وان امتنع ذلك
في فعله نحو فعال لما يريد وقول الشاعر

ونحن التاركون لما سخطنا ... ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات
بخلاف الفعل مع فاعله ولذلك يعرب بخلاف الفعل
مع فاعله عند التسمية به • السادس ان الالف والواو
في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على التثنية
والجمع وهما في ضربا ويضربون اسمان يدلان على الفاعل
المثنى والمجموع وقال في موضع آخر اعلم ان الالف
والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول ولاسم الفاعل
حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل منهما

ضمير

ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضمائر دالة على
الفاعل والمثنى والمجموع والفاعل في الصفة عند
سيبويه • وانما حكمنا بانها حروف وليست بضمائر
لتغييرها بدخول العامل والضمائر في الفعل لا تتغير
بدخوله وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في التثنية
والجمع لثلاثة اوجه • احدها انها تنحط رتبتها عن رتبة
الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير
التثنية والجمع • الثاني انه لو برز لكان بصورة
الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل وحينئذ
فيؤدي الى اجتماع العلامتين في التثنية احدهما ضمير
والثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع
احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع
بينهما لانهما ساكنان ولا بد من حذف احدهما واذا
كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة
من الحذف لان الموجود علامة التثنية والجمع
وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لا يتغير • والثالث
ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع على الاسمية
استغني عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية
والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع
فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه
وذكر الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم

الفاعل اذا ثنى او جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه
لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في المفعول من
شخص بن احمد وقال المرسلي ::
مرتب سنن لم يكن باسم فاعل ::
يترك عنها ويسند بها الفعل
ويعمل اذا لم يعتمد في محله ::
ولا بد من ابراز مضمره يتلو
وان كان معناه المضي فيبطل ::
وتسقط نوناه اذا مضمر خلو
ويسند به فردا وحجاك واوه ::
واحنا بها في الجمع عرفا به يتلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى
من المتعدي كقائم وذاهب واسم المفعول انما يبنى
من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم يسم فاعله فكما
انه لا يبنى الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره
في البسيط قال فان عدي اللازم بحرف جر وظرف جاز
بناء اسم المفعول منه نحو زيد المغضوب عليه وزيد
متعلق به ومن ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية
تفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته
الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد

وزيد

وزيد مكسو العبد ثوبا وقال الاندلسي في شرح المفصل
الفرق بين اسم الفاعل المراد به المضي وبين اسم
المفعول المراد به الحال او الاستقبال من وجوه احدها
ان الاول لا يعمل الا اذا كانت فيه اللام بمعنى الذي والثاني
يعمل مطلقا الثاني ان الاول يتعرف بالاضافة بخلاف
الثاني الثالث ان الاول اذا ثنى او جمع لا يجوز فيه الا
حذف النون والجر واما الثاني فيجوز فيه وجهان عدمها
النون والنصب

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن النحاس في شرح الكافية الصفة
المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من
وجوه فاما وجه الشبه فالصحة التذكير والتانيث
والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فتسعة احدها
انها لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي نحو زيد حسن
وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه
عمرو لنقصها عن مرتبة اسم الفاعل الرابع انها
لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله
او بعده فانها تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل
فانه يدل على ما دل عليه الفعل ويستعمل في الازمنة
الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك
اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتى بها على زنة
اسم الفاعل فقال في حسن حاسن وحسن هو الذي بمعناه

الحسن مطلقا وحسن الذي ثبت له الآن او غدا او في
السنين وحنا في به صدرك فعدل عن ضيق الى
ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال
لا الفعال فاذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من
الماضي لكونه قد ثبت وحينئذ فيلزم ان لا تعمل
لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو لا يعمل لانا
نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت
وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل الحال
مطلقا وهو ممنوع بمعنى الحال موجود فيها فانك اذا
قلت مررت برجل حسن دل على ان الصفة موجودة
لا يضاف زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدمت
• الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم • السادس
انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها
الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود السابع
انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال
زيد كثير المال والعبيد بالنصب في عبيد كما يقال زيد
ضارب عمرو وبكرا الا انه انما يعطف على الموضع بالنصب
اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها
كذلك بل هو مرفوع في المعنى لان الاصل في كثير ماله
كثير ماله وذكر ابن السراج في الاصول فرقا ثامنا وهو
ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان

فتقول

تقول عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز في الصفة
المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة غير حقيقية
نحو حسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة
لليد والمعنى حسن وجهه • وزاد ابن هشام في [illegible]
المغني فروقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا
للمضارع في حركاته وسكناته وهي تكون مجارية له
كمطلق اليدين ومطمئن النفس وطاهر العرض
وغير مجارية له وهو الغالب • والثاني انه لا يخالف
فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها
• والثالث انه لا يصح حذف موصوف اسم الفاعل
واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه
ويقبح مررت بحسن وجهه • والرابع انه لا يفصل مرفوعه
ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت
• والخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة
• والسادس انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهي
لا تعمل محذوفة • وقال الاندلسي في شرح المفصل
الامور التي عارضت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل
سبعة الاشتقاق واتحاد المعنى والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث • واما الفرق بينهما وبين

اسم الفاعل في وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجد
الا حالا واسم الفاعل يصلح بلا زمنه للثلاثة ثانيها
انها لا تعمل الا فيما كان من سببه موصوفها اعني الاسم
الذي تجري عليه اعرابا ثالثها اسم الفاعل يعمل في معمولها ...
رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا خامسها
ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاحسن
الجر سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا سابعها
انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان ثامنها [illegible] تاسعها
انها يمتنع ان يتقدم فيها الموصوف ويضاف معمولها الى
مضمر عاشرها انها لا تكون الا لمعنى ثابت واسم الفاعل قد
يكون وقد لا يكون بعد شرحها [illegible] لا توافق اسم الفاعل عدد حركة
وسكونا قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذي
اخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها
به بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك ان
الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل في
المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب فان قيل
ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب قلنا انهما
صفتان قال الاندلسي هذا الذي ذكره فرق ايضا
وهو ان المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا
قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب
من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجه فلا يجيز الا ان

فعل

فعل بالوجه حسنا من الوجه هو الفاعل في الحقيقة
اذ الاصل زيد حسن وجهه ولنسبه ذلك الا الاعتبار.
كما اشترط في اسم الفاعل [illegible] فرق فيه افعل في
التعجب وافعل التفضيل قال صاحب [illegible] التعجب
والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى ● اما اللفظ
فتركيبها من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى
فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو يشتركان في
زيادة العلم ● ويفترقان في ان افعل في التعجب ينصب
المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب
المفعول به على اشهر القولين والثاني انه ينصبه
للسماع والقياس اما السماع فقوله ∴
اكر واحمى للحقيقة منهم ∴
∴ واضرب منا بالسيوف القوانسا
واما القياس فانه اسم ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل
عمل اصله قياسا على سائر الافعال سيما العاملة ●
والجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل دل
عليه اضرب اي نضرب القوانس ● وعن القياس انه
مرفوع بالمعارضة من وجهين ● احدهما ان الاسماء العاملة
لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى العمل الذي بمعنا ها
● وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى
يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قوي شبهه

مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول لما اشبه
بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي
الصفة المشبهة وافعل التفضيل واخواته من امتنعت
منه هذه الاحكام فبعد لذلك ان يشبه العمل فيه بل
لم يعمل في الظاهر ذكر صاحب البسيط **ذكر ما افترق
فيه نعم وبئس وحبذا**
قال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس
في المبالغة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا
مع كونها للمبالغة في المدح يتضمن تقريب الممدوح من
القلب وكذلك في الذم يتضمن بعد المذموم من
القلب وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك
ومما افترقا فيه انه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل
الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد
وجرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه اخرون
منهم الفارسي والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن
عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز
وافاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما والا لم يجز
قال والذي اجرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجر في حبذا
لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة
مبهم فله مرتبة بين مرتبتي فاعل نعم وهما المظهر
والمضمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم

المظهر

المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام المضمر في نعم
فيلزم تمييزه بل لما كان ابهام فارق به الفاعل الظاهر
في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا
ولما نقص ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم
التمييز في حبذا ظاهرا ومقدرا ولم يجز مع المضمر
في نعم انتهى **ذكر ما افترقت فيه النعوت**
قال في البسيط الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة
اوجه احدها انه لا يجوز حذف المؤكد ويجوز حذف الموصوف
وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو
بنفسه او بمعناه فلو حذف لبطل سر تاكيده واما الصفة
ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز
حذفه وبقاؤها لافادتها المعنى الزائد على الموصوف
[illegible] المستقبل بالنظر الى المعنى الزائد • والوجه
الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض
والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض
وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ الصفات
متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز
في التاكيد لاتحاد معانيه • الوجه الثالث ان الفاظ
التاكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات
يجوز قطعها عن اعرابه • وسره ان القطع انما يكون لمعنى
مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها

واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه • والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضمير دون الصفات وسر ان التوكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في غاية الايضاح فلذلك احتيج اليه • واما الصفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه والضمير في غاية الايضاح فلا يحتاج الى الايضاح لانه ان كان لمتكلم او مخاطب فقرينة التكلم والخطاب توضحهما وان كان لغائب فالقرينة القاطعة توضحه فلا يحتاج الى الايضاح • والوجه الخامس ان النكرات يؤكد منها ما يصح معانيها دون الفاظها ونوصفها وسره ان معاني الفاظ معارف ولا يؤكد النكرة بالمعارف • واما الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير • وقال ابن ... في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من اوجه • احدها ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك و ذكان لفظيا فانه يجري في الكلام باسره مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك • الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتوكيد لا يتبع الا المعارف اعني التوكيد المعنوي • الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك في التاكيد • قال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما

يفترقان في غير ذلك والصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في شيء من سببه استحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا سمي له وما قطعيه بطريق وجود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المقصود به كما دل عليه زيد • واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا ثم افردت الطويل ولم تقدر جريه على محل لم يدل عليه وانما دل على شيء من صفته الطول على الجملة • وفرق ثالث وهو ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة • وفرق رابع ان النعت يكون الشيء ولسببه وعطف البيان لا يكون بسببه ذلك • وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك والنعت فيه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان • وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الوجوه ايضا • وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين

المتبوع كبيان الصفة والثاني ان حكمه حكم الصفة في
انسحاب العامل عليهما • الثالث انه يطابق متبوعه في
التنويع كالصفة الرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة
• واما اوجه المفارقة • فاحدها ان الصفة بالمشتق
غالبا • وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان يختص
بالمعارف • والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر
بعضهم انه يكون في النكرات ايضا والثالث ان حكم الصفة
ان تكون اعم من الموصوف او مساويا ولا تكون اخص منه
لانها تستمد من الفعل بل تحدث لمعنى التنكير ولذلك
احتملت ... التنكير ولا يشترط
ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان
زيدا اخص من الاخ • الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع
الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان
لعدم المدح والذم المقتضي للقطع • قالوا ويشبه البدل
ايضا من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه
اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل
• والثاني انه يكون بالجوامد كالبدل • والثالث انه
قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل • والرابع
انه قد يكون لفظ الاول على جهة التاكيد كقوله
يا نصر نصر نصرا كالبدل • اما اوجه المفارقة فاحدها
ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل

في

في تقدير جملتين على الاصح • والثاني ان عطف البيان
يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل
فانه يبدل النكرة من المعرفة وبالعكس • والثالث
انه عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل
• والرابع ان البدل قد يكون غير الاول في بدل البعض
والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان • وقال
ابن جني في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي
سال ابا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه
ابوه بدل ام صفة فقال ابو الحسن لا ابالي بايهما
اجبته قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف
والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل • وقال ابن
يعيش قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتاكيد
لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة
ورفع للمجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه
• الا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك جاز ان تريد كتابه
او رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت
نفسه او عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل
منه ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين ومن البيان
ما يحصل بالنعت غير ان البيان في البدل مقدم وفي
النعت والتاكيد مؤخر وقال ابن هشام في المغني
افترق عطف البيان والبدل في ثمانية امور فذكر

ثلاثة من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب
البسيط والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان
لا يكون جملة ولا تابعا للجملة ولا فعلا تابعا للفعل بخلاف
البدل والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك
في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة كقراءة
يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى بنصب
كل الثانية والثامن انه ليس في نية احلاله
محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان في نحو يا زيد الحرث ويا سعيد كرز وفي نحو
انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس
الرجال والنساء او الرجال والنساء وفي نحو يا ايها الرجل
غلام زيد وفي نحو اي الرجل زيد وعمرو جاءك وفي نحو
جاءني كلا اخويك زيد وعمرو وعبارة ابن السراج
الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان
تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره
ان يوضع موضع الاول قال والفرق بين العطف
والبيان بين النعت والبدل ان الثاني في العطف
غير الاول والنعت والبدل هما الاول قال ابن يعيش
ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين
احدهما النداء نحو يا اخانا زيدا والثاني نحو
انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد

عطف

عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد
في الاول وامتناع الاضافة في الثاني قال ابن يعيش
ومما يفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود
بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت
المستعمل فيه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني
لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان
عليه والثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد
عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني
وعلى هذا لو قلت زوجت بنتي فاطمة وكانت عائشة
فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في
النسب والمقصود لا غلط فيه وان جعلته بدلا لم يصح
النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو
الثاني وذكر صاحب البسيط مثله وقال وينبغي
للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب
[illegible] على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك
[illegible] مباحث حكم وجواب في مثل هذه الصورة
ونحو الصحة وفي شرح التسهيل لابن جماعة باب العطف
[illegible] ان لها عطفا على اللفظ وعلى
[illegible] على الموضع والبدل يكون على اللفظ وعلى
[illegible] يكون على الموضع وفيه الفرق بين العطف
[illegible] والعطف على الموضع ان العطف على الموضع قاله

موجود وأثره مفقود والعطف على التوهم أثره موجود
وعامله مفقود. وقال السخاوي في سفر السعادة
قال شيخنا أبو اليمن الكندي ينبغي أن يعلم أن كثيرا
من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على
حقيقته وإنما ذكره سيبويه عارضا في موضع وأكثر
ما يجيء تابعا للأسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد ألا ترى
أنه ينون زيد فدل على أنه ليس ببدل وعلى هذا يقول
يا أيها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لأن أي
لا توصف إلا بما فيه الألف واللام وإنما يكون بدلا من أي فلذلك
كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من أوضح شيء
وهو من المواضع التي لا يجوز فيها البدل وللبدل مواضع
تمتنع فيها ويجب فيها عطف البيان فتعلم بذلك أن
عطف البيان من قبيل التوابع قائم بنفسه في أحكامه
وأحكامه في التكرير والعطف والإعراب في المعطوف عليه
والضمير والعامل فيه أحكام الصفة فلذلك أدخله
سيبويه في جملتها ولم يفرد له بابا. قال ومن الفرق
بين الصفة وعطف البيان أن الصفة لا بد من تقديرها
ثانيا وإلا بطل كونها صفة وعطف البيان علم لا بد من
تقديره غير ثان ولا وإلا فسد كونه علما فلذلك
لا يصح أن يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى. وقال
ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبدل الكل

من الكل

من الكل والتأكيد فيها بيان لمتبوعها ويفترق من
أوجه فيفارق عطف البيان النعت من وجهين
أحدهما من حيث النعت بالمشتق أو بالمؤول به
وهو ليس كذلك والثاني من حيث أن النعت يرفع
الضمير والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه
ناشئ عن الأول فينبغي أن يحذف فيقال تكون
في الحقيقة لغير الأول نحو برجل قائم أبوه والبيان
لا يكون إلا للأول ويفارق التأكيد من وجهين
أحدهما أن التأكيد بألفاظ محصورة وهو ليس كذلك
والثاني أن التأكيد يرفع المجاز عموما وإنما يرفع الاشتراك
ووجه ثالث على رأي الكوفيين أنهما يتخالفان
في التعريف والتنكير في نحو صمت شهرا كله ويجوز
ذلك في البيان خلافا للزمخشري ويفارق البدل
من وجهين أحدهما أن متبوعه هو المقصود بالنسبة
وليس كذلك البدل فإن المقصود التابع لا المتبوع
وإنما ذكر الأول كالتوطئة والثاني أن البيان من
جملة الأول والبدل من جملة أخرى انتهى. وقال الأندلسي
في شرح المفصل امتاز البدل عن بقية التوابع
الأربعة بخواص لا توجد فيها فإنما امتاز عن
الصفة بوجوه أحدها أن الصفة بالمشتق وما
هو في حكمه ولا كذلك البدل فإن حقه أن يكون بالأسما

لجامدة او المصادر • الثاني ان الصفة تطابق الموصوف
تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه ذلك • الثالث
انه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك
الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال
والصفة لا تنقسم هذه القسمة • الخامس ان البدل
منه ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة •
السادس ان البدل لا يكون للمدح والذم كما تكون الصفة
• السابع ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك
الصفة • الثامن ان الصفة تكون جملة تجري على
المفرد وفي البدل لا تكون كذلك فلا تبدل الجملة
من المفرد • التاسع ان الوصف يكون بمعنى في شيء
من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك و
قلت سلب زيد ثوب اخيه لم يجز • العاشر
ان البدل موضوع على مسمى المبدل منه بخصوصيته
من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا
على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام • واما امتيازه
عن عطف البيان فمن وجوه • احدها انه يجري في المعرفة
والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة على ما قيل •
الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لا غير والبدل
قد لا يكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه او لا ولا
واحد منهما وهو بدل الغلط • الثالث ان البدل يقدر

معه

معه العامل ولا كذلك في عطف البيان • الرابع ان في
البدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان
• واما امتيازه عن التأكيد فلان الفاظ التأكيد المعنوي
محصورة واما اللفظي فهو اعادة اللفظ الاول والبدل
ليس كذلك ولان التأكيد قد يكون المراد منه الاحاطة
والشمول وليس هذا في البدل هو واما امتيازه عن
عطف النسق فظاهر • وقال ابن الدهان في الغرة
المناسبة بين التوكيد والبدل انهما مكرران يلتحقان
الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم
على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وان
في التوكيد مسددا لمعنى المؤكد وكذلك في البدل يجيء
ما للاول فيبدل منه • ومن المقاربة التي بين الوصف
والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمباينة
بينهما ان الصفة لا تكون الا مشتقا والفعل لا يلزم
فيه ذلك • وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ
وذلك البعضي والاشتمالي وليس كذلك الصفة
اذا كانت للاول بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ
وفي البدل ما لا يحتمل ضميرا البتة وليس كذلك الصفة
اذا كانت للاول والبدل يخالف متبوعه بالتعريف
والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق
بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف

ذكر ما افترق فيه الصفة والحال

واما ابن القواس الحال لا تشبه بالصفة من حيث ان
كل واحد منهما لبيان هيئة منفيا فهو قال في البسيط
الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة لازمة
لموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد
الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا
قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال
مجيئه فحسب الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين
مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل
والمفعول الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه
بخلاف الحال الرابع ان الحال يلازم التنكير والصفة
على وفق موصوفها الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها
وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها
لا تتقدم على موصوفها السادس ان الحال تكون مع
المضمر بخلاف الصفة السابع ان الحال ليس في عاملها
خلاف وفي عامل الصفة خلاف الثامن ان الحال يغني
عن عائدها الواو بخلاف الصفة التاسع ان الصفة
تدخل من الحال في باب الاشتغال العاشر ان الصفات
المتعددة لموصوف واحد جائز وفي الاحوال المتعددة
كلام انتهى ذكر ما افترقت فيه ام متصلة ومنقطعة
قال ابن الصائغ في تذكرته فلما من جعفر بن

الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه
فالمتصلة تقدر بأي ولا تقع الا بعد استفهام والجواب
فيها تعيين بعض الاسم او الفعل ويقدر الكلام بها واحدا
ولا اعراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم
الرفع باضمار مبتدا وتقتضي المعادلة وهي ان تكون
همزة الاستفهام تلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما
كأزيدا ضربته ام عمرا ازيد وعمرو وستلتزم عنها
واولتيك كالحرف لا استفهام والذي لا انفصال عنه بينهما
ويوسما النحو نعم قلت اضربت زيدا ام ملكته قيمته
وقال الرسلي
الفرق في امرا اجاءك متصله
من اوجه سبعة للقطع منعزله
وقوعها بعد الاستفهام عارية
عن قطع الاعراب في الاسما معتدله
كالفصل والفصل لا يختل بينهما
جواب ما يليها التعيين المحتمله
من بعد تقديرك اي ثم مفردها
من بعد هادا احل في حكم ما عدله
وكون ما بعدها من جنس اوله
وعكس ذلك تقضيه لمنفصله

ذكر ما افترقت فيه ام واو

قال ابن العطار في تقييد الجمل ام واو يشتبهان من وجوه
ويفترقان من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية
والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشيا ووجوه
المخالفة خمسة موجودة في البسيط نعرف بينهما من
اربعة اوجه • احدها ان ام تتقيد بالاستفهام دون او
• الثاني ان وضع الهمزة تقدر بايهما وام مع الهمزة
المعادلة تقدر بأي • الثالث ان جواب الاستفهام
مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين
• والرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام
مع ام المعادلة لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة
حكم الاحدية وحكم الاحدية • قالوا واما الفرق بين
موقعهما فاذا كان الاستفهام باسم نحو ايهم يقوم
او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام
لان التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة
الى ام في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين
واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو
فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل للتفضيل
موضوع لما قد ثبت فلا يعطف معه الا التعيين
دون الاحدية • واذا وقع سوا قبل همزة استفهام
كان العطف بام وسوا كان ما بعدها اسما ام فعلا
كقولك سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي

اقمت

اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب
ما بعد ام لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف
على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سوا همزة استفهام فلا
يخلو اما ان يقع بعده اسمان او فعلان فان وقع بعده
اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد
وعمرو وفي التنزيل سواء محياهم ومماتهم لان التسوية
تقتضي التفريق بين شيئين وان وقع بعده
فعلان من غير استفهام كقولك سواء علي قمت او قعدت
كان العطف باو لانه يصير بمعنى الجزاء واذا وقع بعد ما ابالي
همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا
ضربت ام عمرا لان الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق
المعادلة والمجموع في موضع المفعول لابالي ولذلك
لا يصح السكوت على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعد
همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا او عمرا
فان العطف بام لعدم الاستفهام الذي يقتضي
ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل او وتقول
ما ابالي ضربت زيدا والاجود في قولك ما ادري ازيد
في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت
شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانها بمنزلة علمت
فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة
وافعل المعلق معلق في المعنى بمجموعهما على معنى ايهما

وقد ذكروا جواز او وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يصح
السكوت على ما قبل او والضابط لذلك في الفرق بينهما
انه يحسن السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو موضع
ام والثاني انه يصير في معنى ما اورده احد المعنيين فمن
ولا معنى له انما المعنى يقتضي ما ذكره ابن العطار
نقل واما قوله

اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
اطال فاملى او تناهى فاقصرا

قال ابن جني العطف فيه باو واما تقدمت الهمزة ان
جملتين فعلية في موضع حال اي تناهيت عنده في
حال طوله فاملائه او حال تناهيه فتقصيره انتهى

ذكر الفرق بين او واما

قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين او
واما من جهة المعنى من وجهين احدهما ان اما
لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر الثاني ان اما لا بد معها من
حرف العطف واو لا يدخل عليها حرف العطف

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في المغني حتى العاطفة بمعنى
بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها
ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا
كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي

لم

ولم اقف عليه لغيره والثاني ان يكون اما بعضا من جمع
قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت
السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى حديثها
والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول
الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع والثالث ان يكون غاية لما قبلها
اما في علو او في ضعة الثاني انها لا تعطف الجمل الثالث
انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين
الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز
واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها
للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن
هشام وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي لحظه
ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه ان
محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج
حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت
في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار
مع حتى احسن قال ابن هشام ولم يطلقوا وجوبه

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل
نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف
على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة
لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك

لالتقاء الساكنين ثم لقي النون الخفيفة ساكن سقطت
[illegible] فصلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا
بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت
النون الخفيفة ولم تحرك انحطاطا عن درجة التنوين
حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين فالحاصل
ان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف مما
يدخل الاسماء مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل
الا في المستقبل في القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف
عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون
عن التنوين انحط ما يلحقه عما يلحق التنوين [illegible]
الحرف عند التقاء الساكنين فقال ابو علي لما يدخل الاسم
على ما يدخل الفعل مزية يعني فضلوا التنوين
بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون تجدد في الاسماء
السالمين **ذكر ما افترقت فيه تنوين [illegible]**
والنون المؤكدة [illegible] قال ابن الخواص في شرح
الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارقه التنوين [illegible]
سه في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف
بخلاف النون وان النون تحمل حرف الاعراب بخلاف
التنوين **ذكر ما افترقت فيه السين وسوف**
قال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين
بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك وبانها قد
تفصل

تفصل بالفعل الملغى كقوله • وما ادري وسوف اخال
ادري • وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها
اوسع من السين قال ابن هشام وكانهم نظروا الى
ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد
• وقال ابن اياز في شرح الفصول الفرق بين السين
وسوف من وجهين الاول التراخي في سوف اشد منه
في السين بدليل استقراء كلامهم قال تعالى وسوف تؤتي
[illegible] وقال تعالى سيقول السفهاء
من الناس ما ولاهم [illegible] القول • والثاني انه يجوز
دخول اللام على سوف ولا يكاد يدخل على السين وقال
ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على
ثلاثة احرف والسين اقعد في شبه الحروف لكونها على
حرف واحد فاختصت سوف بدخول اللام عليها بخلاف
السين **ذكر ما افترقت فيه الفاظ الاغراء**
والامر قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك
ودونك ونحوها في الاغراء وبين الامر الماخوذ من الفعل
من وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز
عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول
زيدا عليك ومنها ان فاعلها مستتر لا يظهر
اصلا في تثنية ولا جمع • ومنها ان الجر هنا لا يتعلق
بشيء ولا محل له [illegible] عند [illegible] ولا المازني

كقوله تعالى ارجعوا وراءكم فقيل وراءكم بمعنى لا ارجعوا لانه
اسم فعل بل ذكرناه تأكيدا ومنها ان الاعراب يكتب بالفعل الا بقوله
وذلك زيدا فيكرمك ومنها ان المفعول به اذا كان
مضمرا كان منفصلا ولم يجز ان يكون متصلا نحو عليك
اياي ولا يقال عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن
تمكن الافعال ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود
قال ابو حيان افترقا في اشياء احدها ان اضمار ان في لام
الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز
في موضع والامتناع في موضع فالجواز حيث لم يقترن
الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان تكرمني والا
حيث اقترنت بلا فانه لا يجوز اظهارها حينئذ لئلا يثقل نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب وفرارا من توالي المتماثلين الثاني
ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان
زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو جاء زيد ليذهب الثالث
انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد
ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب
ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا
بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا
ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد
امس ليضرب عمرا الخامس انه لا يجب النفي
معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام

كي

كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا السادس انه لا يقع
موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز
ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمرا السابع
ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك
بعد لام كي الثامن ان النفي متسلط مع لام الجحود
على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم
من نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي متسلط على
ما بعدها نحو ما جاءني زيد ليضربك فينفى الضرب
خاصة ولا ينفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه
التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب
حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكأنك قلت
ما كان زيد مستعدا للقيام وتقدر في كل موضع ما يليق
به على حسب سياق الكلام ففي نحو قوله تعالى وما كان
الله ليطلعكم على الغيب يقدر مريدا لاطلاعكم على الغيب
واما لام كي فانها متعلقة بنفس الفعل الذي هو معلول
مضمرا بعدها وحلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود
تقع بعد ما لا يستقل ان يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع
الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل
قوله

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد
انه على اضمار كان لتدل اللام على المعنى ... اي فما كان جمع ليغلب

لتكون اللام فيه لام الجحود لان ما قبلها وهو
نفي لا يستغني كلاما

ذكر ما افترقت فيه او والواو والفاء بنصب المضارع بعدهما

قال ابو حيان لا احفظ النصب جا بعد الواو وبعد الدعا
والعرض والتحضيض والرجا فان فينبغي ان لا يقدم
على ذلك الا بسماع [illegible] وكذلك مع التشبيه الواقع موقع
النفي ومع قصد المعنى [illegible] فان عموم قوله [illegible] في مواضع
انما [illegible] احوال [illegible] ويحتاج ذلك الى السماع من العرب
• وانفردت الفاء بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند
سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن وبرفع
مقصودا به [illegible] الاستئناف واجاز الزجاجي
الجزم في النفي ايضا نحو ما تأتينا تحدثنا وعلى هذا
وان سبعهم كل ما ينصب فيه الفا يجزم ولم يستثن شيئا

ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية وان التفسيرية

قال ابو حيان من الفرق بينهما اي المصدرية والمفسرة
ان المصدرية يجوز ان تتقدم على الفعل العامل فيها
واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم مع لان المفسر
لا تتقدم على المفسر

ذكر ما افترقت فيه لم ولما

قال ابن هشام في المغني افترقا في خمسة امور احدها
انها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم
ولم يقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي

لما يتصل بالحال كقوله

فان كنت مأكولا فكن خير آكل
والا فادركني ولما امزق

ومنفي لم يحتمل الانقطاع [illegible] ولم اكن بدعائك رب شقيا
والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم
يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد المنفي بعد
لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب لم تقول قمت فلم
تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت
فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن • الثالث ان
منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك
في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا
يجوز لما يكن • الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي
لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه
الى الآن وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله
ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع
دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد • الخامس ان منفي
لما جائز الحذف لدليل كقوله

فجئت قبورهم بدءا ولما
فناديت القبور فلم يجبنه

اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز وصلت
الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
فقروق وعلة هذه الاحكام كلها أن لم لنفي فعل
ولما لنفي قد فعل وقال ابن القواس في شرح الدرة
لما شاركت لم في النفي والعمل وتفارقها من أربعة
أوجه أحدها أن لم لنفي الماضي مطلقا ولما لنفي قد
ولما لنفي الماضي المتصل بعد والثاني أن لم مفردة
ولما مركبة والثالث أنها قد يحذف الفعل بعدها
ولا يحذف بعد لم إلا ضرورة والرابع أن لما تنفي ما تقدم
لنفي الزمن الأخير عنه فلم فإن النفي بها ينقطع
اضطرب النحويون في تخريج قراءة من قرأ وإن
كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم قرأه من شدد الميم فيها
وشدد إن وخففها فقال صاحب كتاب اللامات عن
المبرد أنه قال هذا لحن لا تقول العرب إن زيدا لما خارج
وقال المازني لا أدري ما وجه هذه القراءة وقال
الفراء أصله لمن ما فلما كثرت الميمات حذفت منهن
واحدة فهي على هذا نحو لام توكيد ومعنى كثرة الميمات
أن نون من حين أدغمت في ميم ما انقلبت ميما بالإدغام
فصارت ثلاث ميمات وقال المازني أيضا إن معنى ما
ثم تشغل كما أن المؤكدة تخفف ومنها التثقيل
وقال أبو حيان ورتبات تخريجات في هذه القراءة

وتلخيص

ويرى بعضهم مختار ما نورد عن صحة ذكري وتركها
من القواعد النحوية فأما التلخيص فله سبيل إليه البتة
لأنها مستوية مثل التي قبلها سبعة ويعضه قال لا أدري
ما وجهها فمحمود لخفاء إدراك ما عليه وأما ناويه
أن مستعلة فإنها مخففة من الثقيلة فلا وجه من الخطأ
لأنها لو كانت نافية لم تنتصب ما بعدها كل من كان يرتفع
وعلى هذا لا يعتد بكلام من تكون مشغلة فيه
زيد ما ومن لقراءتها فإنه غاية الضعف إذ لا كلفة
عليه لهم لنافي معنى إنما وقد كنت منذ قديم ذكرت
في تخريج هذه القراءة تخريجها على القواعد النحوية
من غير شذوذ وهي أنها لما الجازمة وحذف الفعل
المجزوم بها لدلالة معنى الكلام عليه ومعنى وإن كلا
لما يجبس او ينقص عمله او مكافاة من هذا المعنى
فحذف النفي لدلالة قوله ليوفينهم ربك أعمالهم
عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الآية على أحسن
ما يكون واجمله ولم يهتد أحد من المعربين في هذه
الآية إليه على وضوحه وبقي هذه في علم عربية وأحكام
النحو بحث مشايخ عصرهم ذلك ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله
... شعيب قد حكى في شيء عن ابن الحاجب
أن ما هذه هي الجازمة وحذف الفعل بعدها نوف سدنع
قال ... ابن إياز ... في شرح الإيضاح علم

ان العرب جعلت لو ولولا في موطن واحد او وقعت بعدها
ثم تقالت لو ان زيدا قايم كما قالت لولا ان زيدا قايم
وفعلت هذا هنا لقربه من لولا ولشبهه ان بالفعل فلما
ان اذا وقعت بعدها او قد وقع بعدها الفعل **ذكر ما جاءت**
في مدة الانكار ومدة استذكار
قال في التسهيل لا تلي زيادة المتذكر ها علامة زيادة الانكار
قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف
والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض له ما اوجب
قطع كلامه وهو طالب لما يتذكر ما بعد الذي انقطع
كلامه فيه فلذلك لم يلحقه **ذكر الفرق بين هل**
وهمزة الاستفهام قال ابن هشام تفترق
هل من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق
وبالايجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل
على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار
ولا تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام ويراد بالاستفهام
بها النفي وتاتي بمعنى قد **ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى**
قال الزمخشري في المفصل والفصل بين متى واذا ان
متى للوقت المبهم واذا للمعين وقال الخوارزمي
الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى
ذلك المجرى مما علم انه كائن ومتى لما لم يترجح بين
ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس

خرجنا

خرجنا ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج اخرج لمن
لم يتيقن انه خارج وقال في البسيط تفارق متى
الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا
في الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط
القرآن بها وان شرط متى يحتمل الوجود والعدم والثاني
ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها
غير مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه اذ كانت
للوقت المعين ومتى للوقت المبهم **ذكر ما افترقت فيه**
ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف
الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى
ان متى اكثر استعمالا منها وصارت اظهر من ايان في الزمان
ووجه اخر من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان
وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه
وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام
وتفارق متى من وجهين احدهما ان متى اكثر
استعمالا منه والثاني ان ايان يستفهم به في الاشياء
المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا
وذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى
ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان
ويتوجه منع الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا
منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا يشاركها فيه ايان

قلت فهذا قول مالك ذكر ما افترق فيه جواب لو
ولولا قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان
فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد
يقرن بقد كقوله

ولا الامير ولولا حقه عنه ...
... لقد شربت دما احلى من العسل

ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جئتني
لقد احسنت اليك وليس ببعيد ان يسمع ذلك
فيجوز قياس لو على لولا في ذلك عند من لم يره سماعا
سائغ وجواب لو ولولا اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القرآن
باللام كثيرا وبدونها في مواضع ولم يجئ جواب لولا في
القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولو في موضع
واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فمرة
جعله ضرورة ومرة جعله جائزا في قليل من الكلام

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في البسيط اما مشابهتهما فانهما اسمان وانهما
مبنيان وانهما يفتقران الى مبين وانهما لازمان
للتصدير وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما
عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما مخالفتهما فان
الاستفهامية يحسن حذف مميزها والخبرية لا يحسن
حذف مميزها وان الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها

ولا يجوز

ولا يجوز ذلك في الخبرية الا في الشعر وان الاستفهامية
اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك اعشرون
ام ثلاثون وكم درهما اخذت اثلاثين ام اربعين ولا يلزم
ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم غلمان
عندك ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية
يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان
وكم درهم عندك لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير
من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار الذي ذكرته
ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة
ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفي
عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام
وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب
ما بعدها على حسب اعراب كم من رفع او نصب او جر
لانه بدل منها لان الاستفهام يفصل منه ويستفاد
من الا معنى التحقير والتقليل وكم عطاؤك الا الفان
وكم اعطيتني الا الفين وبكم اخذت ثوبك الا درهم
وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد
الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لما بينهما من التباين
من كم للابهام ... ارادة ابهامها بالبدل ولافادته معنى
التعليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا
الا شيء فان اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى

بعدها منصوب لانه استثنا من موجب ولا يجوز البدل
في الموجب فيقال كم غلمانك جاوني الا زيدا وقال ابن هشام
في المغني تفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام
مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلاف مع الاستفهامية
الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا
لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه
مستخبر ثم ذكر ثلاثة ما تقدم وهي عدم اقتران
المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها مفرد ومجموع
ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصل
من ذلك ... فروق وهاك مديح المهيمي في بيان
الفرق في كم بين الاستفهام والخبر

من عشر اسمو حتى كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا
ما وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في سوال بها
وصيد لا تقتضيك الحق في الاثر
وليس من خبرها التكثير حسب لا
عطف عليها بلا في سائر السير
ولا تضاف الى ما بعدها شبها
وقد ترى بعدها الا بمستطر
وكل هذا في الاستفهام يحكمه وضده في كم الاخرى على الخبر

ذكر

ذكر ما افترقت فيه كم وكاين

قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة
امور الابهام والافتقار الى التمييز والبنا ولزوم
التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام
اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور
وابن مالك وتخالفها في خمسة امور احدها انها
مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني ان مميزها مجرور
بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور وابن مالك وتخالفها
في خمسة امور احدها انها مركبة لزومه الثالث انها
لا تقع استفهامية عند الجمهور والرابع انها لا تقع مجرورة
والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

ذكر ما افترق فيه كاين وكذا

قال ابن هشام توافق كذا كاين في اربعة امور التركيب والبنا والابهام
والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور
احدها انها ليس لها الصدر الثاني ان تمييزها واجب
النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها

ذكر ما افترق فيه ان ونون

قال في البسيط افترقا من ستة اوجه احدها انه
المعربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها
الوقف بل يحتمل الزيادة في الوصل والوقف وهي
مثبتة ولا يلحقها الزيادة الا في الوقف والثاني

انه من لمن يعقل واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب
ما يضاف اليه لانها بعض من كل والثالث انه العلم يحكى
بعد من ولا يحكى بعد اي والرابع ان رب قد تدخل على
من دون اي والخامس ان اياً قد يوصف بها بخلاف
من والسادس ان من تلحقها الالف والياء والواو ويا
التثنية في الحكاية بخلاف اي **ذكر ما فرق فيه**
تا التانيث والف التانيث قال ابن يعيش
الف التانيث تزيد على تا التانيث قوة لانها
تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه وتغير
الاسم عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى
واحمر وحمرا فبنية كل واحد من المونث ها هنا غير
بنية المذكر وليست التا كذلك انما تدخل الاسم
المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث نحو
قائم وقائمة ويزيدك ذلك عندك وضوحاً ان الف
التانيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى
وحبالى وسكرى وسكارى وليست التا كذلك بل
تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان
فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التا
فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها علة
اخرى كانه تانيثان فلذلك منعت الصرف
وحدها ولم تمنع التا الا مع سبب اخر وقال في باب

الترخيم

الترخيم دخول تا التانيث في الكلام اكثر من دخول الف
التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث
نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة
نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها في الترخيم
وان لم يكن ما فيه علماً **ذكر ما افترقت فيه التثنية**
وجمع السلامة قال ابن السراج في الاصول التثنية
يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع
فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون
ولا في جبل جبلون ومتى جا ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ
ولشذوذه وضعف القياس عليه قال ابن السراج والمذكر
والمونث في التثنية سوا وفي الجمع مختلف فاذا جمعت
المونث على حد التثنية زدت الفاً وتاً وحذفت الها
ان كانت في الاسم وضممت التا في الرفع وجعلت التنوين
فالضمة في جمع المونث السالم نظير الواو في جمع
المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المونث
في الخفض والنصب نظير اليا في المذكرين والتنوين
نظير النون **ذكر ما افترق فيه جمع التكسير**
واسم الجمع قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير
من وجوه احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير
الثاني الاشارة اليه بهذا الثالث اعادة ضمير
المفرد اليه الرابع ان يكون خبراً عن هو الخامس

استمر بتصغيره وانه يرد الى مفرده **ذكر ما افترق فيه**
التصغير والتكسير قال في البسيط اذا رقا الى ان يساوي
التصغير لا يبلغ كالصلاف ببنية الجمع وفي الجودات
وقال في تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيّد
واعيّر وقسيّر وجديّل بالادغام ولا يجوز ذلك في التكسير
وتقال في مقاعد ومقال معيبم ومقيتيل بالادغام
وفي التكسير مقاوم ومقاول بلا ظهار واو ولا يقبل ذلك
وقولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء
الشيء ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصائغ
في تذكرته سئلت عن السيبيعي اذا كان النسب الى الجمع
ثمانيه واحد الى الواحد فانه لم يكن له واحد نسب الى الجمع
وكان التصغير للجمع فيما به واحد الى الواحد وفيما
لم يكن له واحد ان يرجع الى المفرد وعلا اختص الى ما ب
فقلت **نسب** النسب الى الواحد لم يكن الا لاجل ضفة
حيث المنسوب الى الجمع هو المنسوب الى الواحد وتصغير
الواحد في الجمع انما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير
فافترق البابان **القسم الثاني باب الاعراب**
والبناء مسئلة يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه
واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل
من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من
وجهين قال في البسيط والفرق انه يشبهه بالحرف

تخرجه

تخرجه الى ما تقتضيه الحرف من البنا وعلة البنا قوية
فلذلك جذبته العلة الواحدة واما شابهة الفعل
فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا
يحتمل الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه
ولا تقدر على جذبها عن الاصالة الى الفرع عنه فلذلك
احتيج الى سببين ليحصل الثقل بتعاضدهما وغلبتهما
بنوع ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى الفعل وقال
ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه
واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج
عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف
يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه
مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه
الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن
الاسم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج
الحرف اولا لانه احد القسمين وبقي الاسم والفعل
مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفهما
بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة
الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الادمي
فنسبة الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت
بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو
ابعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو اقرب

منه ٭ وقال ابن النحاس في التعليقة ٭ فان قيل فلم يبن الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فتشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا

مسئلة قال ابن الدهان في الغرة قال بعض المتقدمين فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البنا فالجواب ان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البنا لا يتبعض لا يتبعض استوى الاصل والفرع فيه

مسئلة قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل اللغات بخلاف امس فان امس اشبه الحروف لابهام فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي

باب ما لا ينصرف وغيره

مسئلة اذ سمي بجمع واخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل وانصرفا عند الاخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد ٭ قال في البسيط والفرق على الاول انه لا تمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية العدد واما عدل جمع فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف ولذلك عدل له

اخر

اخرجه اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كالم يناف العدل في سحر

مسئلة الجمهور على ان البناء في نحو معديكرب ساكنة سواء اضيف او ركب ٭ وقال بعضهم يحرك بالفتح قياسا على المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من وجهين ٭ احدهما انه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص ٭ والثاني انها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كما في درديبس ولان حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض

مسئلة قال ابن اياز فان قيل ان حرف الجر ممتنع من الدخول على الفعل ومع هنا اذا دخلت على ما لا ينصرف الاجر في موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة يتغير بها معنى الاسم اذ هما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه ٭٭ والثاني ان حروف الجر تجرى ما بعدها مجرى الاسماء التي تجرها بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كانه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به اه

٭ وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فرقا

اخره منهما الالف واللام والاضافة ابعدا الاسم شبه
لا ينصرف عن شبه الفعل واخرجاه منه فما دخل شبيه
بعد دخل العدم من ... بعد شبه الفعل فمن فيه فلما
او ادخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يعمل فيه قبلا
فلا يتقدم فيه ● وسبب ان الالف واللام ما يمنع عن
التنوين فكان الاسم منونا والتنوين هو الصرف وعلامة
التمكن وليس العامل كذلك ● ومنها ان لو ... ان
العوامل لبطل اخص ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم
تبرد احسه على الفعل فلو كان منفعل بدخول العوامل
لكان كل عامل يدخل فيه يوجب صرفه ويبطل الفرق
بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف

مسئلة

الاسماء غير المنصرفة تنوينها للضرورة وقال ابن الحاجب في اماليه
والاسماء المبنية لا تنوين للضرورة لان التنوين فرع الاعراب
وهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين

باب النكرة والمعرفة

مسئلة

اذا اتصل بالفعل
ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها
تطلب كسر ما قبلها ● قال في البسيط فان قيل بعد كسر
الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع
بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم وكذلك هو
في تقدير المنفصل قلنا الفرق بينهما من وجهين ●
احدها ان ياء المتكلم تقتضي كسرتين قبلها كسره فتغير

لاجتماع

لاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ولا تحتمل ذلك في
الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقاء
الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة والاسم يحتمل
احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات
والثاني ان ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها
فتصير الكسرة قبلها كالملازمة بخلاف التقاء الساكنين
فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا
تشبه حركته الحركة الملازمة

باب اسماء الاشارة

مسئلة

قال الواحدي في البسيط المذكر ذلك فلم
يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا
في المؤنث تلك والاصل تيلك فحذفوا الياء وسكنوا اللام
● والفرق انه لو ابقيت الياء كما ابقيت الالف في ذلك
وقيل تيلك كان يؤدي الى نهاية الثقل وهي وقوع
الياء بين كسرتين ولا كذلك ذلك للمذكر فانه لا يحصل فيه
مع تحريك اللام وان نقل الا ... والكسرة مناسبة
الحرف ... فتخف الذال وخفة المذكر فانه يقتضي
الحذف ذكر ذلك في البسيط قال وقد جاء تالك في التعبد
فلم يحذف الالف كما لم تحذف الف ذا الا ان استعمالها
اقل من تلك حملوا لكثرة استعمال تلك عوضا عن الثقال
ما لك

باب الموصول

مسئلة

جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ان لو كانت مع ما ومن

ومنه المعربون وجوزوا ان ما الاستفهامية اذا تضمنت
المؤنثة معناها تخرج من التخصيص الى الابهام
الذي كان في البسيط ولا قياس مع الفارق **مسئلة**
قال ابن الدهان في الغرة يجوز ان توصل ان بالامر نحو
كتبت اليه بان قم ولم يجز ان يوصل الذي بالامر لان الذي
اسم يفتقر الى تخصيص من صلة وليس كذلك ان لانها
حرف **باب الابتداء مسئلة**
قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد
قلت من وجهين احدهما ان زيد اخوك تعريف للعهد
واخوك زيد تعريف للاسم • والثاني ان زيد اخوك لا ينفي
ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك
زيد ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن
الخاص وهذا ما يشير اليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي
وصديقي زيد نقله ابن هشام في تذكرته **مسئلة**
قال الشلوبين اذا قلت زيد اسد لزم فيه ضمير يعود
على المبتدا لانه قام مقام المشتق وهو قام مقام المشتق من
الضمير الذي كان ينفصل منه واذا قلت زيد الاسد وابو
يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه
قد قام مقام ما هو المبتدا في المعنى وهو مشتق
لان المراد ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق
فلم لم يتحمل هذا القائم مقام الضمير هنا كما كان فيما قام مقام

ونظيره

وجهه ان ما قاله الجزولي ان تعرف باب المعنيين
ان الذي قام مع الخبر هناك قام مقامه على معناه من
غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقام
في هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد
به انه على جهة المبالغة تغيير المعنى وحمل الثاني
كانه الاول لا مثله فيما قام مقامه على غير معناه لم يتحمل
من الضمير ما كان يتحمله هذا اذا قلت انه هو ابو يوسف
ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو مبالغة وان لم يكن كذلك
وظننا انه بمعنى ان مثله الذي حذف منه مثل من الضمير
ما كان يتحمله مثل ان ثبت فيه وجوبا **مسئلة** قال
ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف
الناقص اذا تم بالحال وجعلوا منه من قوله تعالى ولم يكن
له كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن
فيه وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا بالصفة
كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه • وفرق البصريون
فاجازوا الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار
بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال
فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو
فضلة **باب ما واخواتها مسئلة**
قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم علموا ان
الباقي في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتاكيد النفي

في اللام وقولك ان زيدا القائم غير مرتبط لانها لتأكيد
معنى الابتداء فيمتنع فيه حرفان الحرف الاول
ان الباء قد امتنع في اللفظ وقد يتوقف اليها تمام المعنى
بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في كقولك لزيد
منطلق ولانتم اشد رهبة واما ان زيدا لقائم
فيدخول ان على حرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبرها لا يكون
الا على اصله وهو المضمر حين تكون الباء اشد تخلا
اللام فان خبرها لمضمر اعلى اصله وان لم تكن اللام زايدة
اهـ [illegible] قال ابن عصفور في شرح المقرب
فان قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع
بعد ما النافية او لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك
في لن ولم ولما مع انها حروف نفي كما ان ما ولا كذلك فالجواب
ان الفرق ان لن لنفي مستقبل وهي في مقابلة السين
في مستقبل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم
فقالوا زيدا لن اضرب كما تقول زيدا سأضرب ولم ولما
صارتا لملازمتهما للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه
وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز فيما
لانها لا تلزم الفعل الذي تنفيه كما تلزمه لم ولما ولا جعلت
في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل فان قيل وزعم الشلوبين
ان العرب انما اجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما
عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك في

الواجب

الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم
عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية
عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت
والعرب لا تقوله فدل على ان السبب خلاف ما ذكره

باب كان واخواتها مسئلة

قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير
الشأن وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق الرماني
بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد
وقد عرف ان ضمير الشأن لا يكون خبره الا جملة

باب ان واخواتها مسئلة

قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب
على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالعمل من حيث كان
الاصل في العمل للفعل على ما سبق قياسه في تقدم
المرفوع على المنصوب اذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على
المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة
عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها على المرفوع
حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل
فرع وتقديم الفاعل اصل مسئلة قال الاندلسي
فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد
مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة
مع ان بينهما مغايرة قلت الفرق ان معنى الكلمات

هناك زائد او كالزائد وهنا بخلافه ولابد ان
يكون واحد من الحرفين لابد بعده من اسم وخبر ونظيره
قولهم علمت ما قاله سيبويه ان زيدا لمنطلق مسئلة
قال الاندلسي قال السيرافي يجوز بعد اذا التي للمفاجأة
كسرها وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها
والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه
ويجوز ان يكون مصدرا وغير مصدر كقولك خرجت
فاذا ان زيدا صاحب فهناك تفتح ان لان التقدير خرجت
فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صايح واما
حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها او نهاية في العاطفة
والتي للغاية باب ظن واخواتها
مسئلة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي
قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديتها الى
مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديتها الى مفعولين
فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال
ما علمت لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي
في ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة
المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها
العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدلك على ذلك
ان عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما
تدرك بالحواس وبالمشاعر قلت له انجوز ان

يقال

ان يقال عرفت ما علمته مسندا في اللفظ انكرت وعلمت
ما كان مسندا في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم
معرفته عبارته بالانكار تعدت الى مفعول واحد واذا
اريد بها العلم المقابلة عبارته للجهل تعدت الى مفعولين
ويكون هذا فرقا بينهما حتى لان انكرت ليس بمعنى
جهلت لان الانكار يرفع بعض ما ثم العلم والجهل لا يصح مع
العلم ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون
باللسان وان وصف القلب به كقولنا نكرم قلبي
كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة
متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح انتهى باب
المفعول فيه مسئلة استنكروا توافق
ما في الظرف المشتق من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد
زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا لتوافق المعنى
خلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت
جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز
به محل سماع وما نحو قعدت جلوسا فلا مانع له
من القياس ذكره في المغني باب الاستثناء
مسئلة قال ابن النحاس في تعليقه ولابن
جني جاز ان يعمل الفعل ان عدا من غير واسطة وهو لا
في ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غير الاسم

الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة
توصل ايضا الى غيره بلا واسطة لذلك قالوا قيل
فلم لم تبن غير لتضمنها معنى حرف وهو الا فالجواب
ان غير لم يقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لانها
تضمنت معنى مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء
اخراج والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة
في المعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الاصل
لا لتضمنها معنى الا فلم تبن

باب الحال

مسئلة قال في البسيط يستضعف سيبويه
مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال اي جريا او شديدا
وقويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف
والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف ادخل
في الاشتقاق من الحال فجرى مجرى الخبر وقد يكون خبرا
يكون صفة قال والقياس التسوية بينهما لانه
يرجع بالتاويل الى معنى الوصف او بحذف مضاف
اي مثل اسد • وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى
ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من
الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف
فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا انه
يحمله في الحال على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة
للموصوف تجري مجرى حرف التعريف وهذا الحد المعروف

بين

بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين
مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر
وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه • قال وقد ضعف
سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون صفة لانه اسم
اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا
خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا على انه يكون
حالا من غير شيء واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد
يكون خبرا ما لا يكون صفة • الا ترى انك تقول هذا مالك
درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكونوا صفة
وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من سبع
شخص وانما المراد انه في الشجاعة مثله والصفة
والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم
لان المراد جوهرهما

باب التمييز

مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة اجاز المازني والمبرد
والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال
ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق
بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات
المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا التمييز لكان
المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز • وقال الابذي في شرح
الجزولية التمييز شبيه بالنعت فلم يتقدم وانما تقدم
الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بفي وانتصبت

ص

الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات
ففارقت النعت وقال الفارسي في التذكرة انما يجوز
تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة المفسر ان يقع
بعد المفسر وايضا فشبهه بشبه غيره هو ان
الحال فحملت على الظرف ● وقال ابن يعيش في شرح المفصل
سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا
كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر
لضعفه ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل
المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فقضية الدليل
جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه
منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا
في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى
والمعتقد الا ترى ان التصبب والتفقؤ في قولنا
تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق
والشحم والمعنى تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه
فلو قدمناه لاوقعناه موقعا لا يقع فيه الفاعل
لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا
وكذلك اذا قدمناه لم يصح ان يكون في تقدير فاعل
نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل
فان قيل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم
الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل

نحو

نحو قولنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله
لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه
واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل عمله
لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع

باب الاضافة مسئلة

اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم رد المحذوف فقال
هذا فيّ وفتحت فيّ ووضعته في فيّ وذلك لانك
تقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك فتكون
الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا اضافته
بالاضافة لزم ان تكسر الفا لتكون تابعة الخ ● قال
ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها
دالة على الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية
وما الفرق بينهما فالجواب انه في الف
التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه
الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء
وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في
التقدير من حيث ان الفا تكون تابعة لما بعدها
فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض

باب اسماء الافعال مسئلة

لا يجوز تقديم معمولات
اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه الكوفيون
قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق

على الاول انهما في نوع العمل لشدة شبهه به واسماء
الافعال ضعيفة قاله في البسيط ايضا
النعت مسألة قال في البسيط يشترط
في الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية لوجهين
لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه
وما عدا الخبرية من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية
وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة
لعدم ايضاحها وبيانها الا ترى انك لو قلت
مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل
ضربته لم تفد النكرة ايضاحا ولا بيانا فان قلت
هذا بعينه يمنع وقوعه خبرا للمبتدا ولا يمتنع
كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته
فهلا جاز وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من
وجهين احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه
والجملة محكية بالخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر
ثم يرد ذلك في الصفة لانه لا يجوز حذفها لان حذفها
ينافي مقصودها والثاني ان المبتدا يجوز نصبه بالفعل
اما على حذف اضمر او على التفسير ولا يتغير المعنى
فان زيدا اضربه وازيد [illegible] سواء في المعنى واما النعت
فلا يجوز نصبه في الموصوف سواء حذف منه ضميره ام لا
لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت برجل اضربه

لم يقع

لم يقع صفة لرجل باعرابه ولا الصفة تابعة الموصوف
ولا يعمل التابع في المتبوع مسألة قال الابذي
لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما شيء
واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه مسألة
قال الخفاف في شرح الايضاح وتبعه في كتاب المهذب
لابن اسحاق الزجاج جواز تثنية الصفة الرافعة
للظاهر وجمعها فصيح الكلام لا لضعف لغة اكلوني
البراغيث بل [illegible] والفرق انه لما عملت الصفة اشبهت
الاسماء التي تثنى وتجمع وانما يمتنع ذلك فيما يجري
على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان احدهما
ان يراعى اسميتها فتثنى وتجمع والثاني ان تجري مجرى
الفعل فلا تثنى ولا تجمع قال ابن عصفور وهذا قياس
حسن لو ساعده السماع والذي حكى ائمة
النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت
الظاهر ضعيف كما في اكلوني البراغيث وينبغي عليه قياس
قوله ان يجري في المضارع الاعراب والبناء لان اصله
البناء واعرب لشبهه الاسم ولذا في الاسم الذي لا ينصرف
التصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل
انتهى مسألة قال ابن الحاجب في اماليه انما
قبح ان حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه
ثم يفعل ذلك في الموصول علما لان الصفة تدل على

الدلالة التي دل عليها الموصوف نفسها وباعتبار التعريف
والتنكير لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصوف
لا يعطف عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم
معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فتختل المعنى

باب العطف

مسألة لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار
عند البصريين بخلاف المنصوب وجوزه الكوفيون
قياسا على الضمير المنصوب والجامع بينهما الاشتراك
في الفضلة قال في البسيط والعرف على الاول من اوجه
• احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة اتصاله
به وبذلك لا يمكن استقلاله • والثاني انه يشابه
التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما اتصل
به ويحذف في النداء نحو يا غلام • والثالث انه قد
يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما
لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل
محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة وهذه
الاوجه معدومة في المنصوب • وقال الحريري في
درة الغواص فان قيل كيف جاز العطف على المضمر
المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على
المضمر المجرور الا بالتكرير • فالجواب انه لما جاز
ان يعطف ذلك المضمر على الاسم الظاهر جاز ان

يعطف

ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر
على المضمر الا بتكرير الجار نحو مررت به وبزيد وهما
من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية
انتهى **مسألة** اذا اكد ضمير المجرور كقولك مررت
بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز
العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير
الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما اتصلا
به وذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه
• احدها ان تأكيده لا يرفع العلل المذكورة في
المنع بخلاف تأكيد الفاعل فانه يرفع عنه المانع من العطف
• الثاني ان تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على
خلاف القياس وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع
جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس
على ما جار على القياس • الثالث ان ضمير المجرور
اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل
قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه
وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله
فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين فلم يؤثر
التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم
يشتد اتصاله اثر التأكيد في جواز العطف عليه
• الرابع انه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع

تجوز فيه تجوز بيد مخالفة اللفظ والمعنى فما اللفظ
فان قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما
المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ونحو
من المعنى فيه يكون مغاير بغاعل لا لمخالفة اللفظ ولا
لمخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط مسئلة لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد
او فاصل ما عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا
على البدل ● والفرق على الاول ان البدل هو المبدل
منه في المعنى فبذلك جاز من غير شرط [illegible]
في العطف فانه مغاير للاول فلا بد من تقوية
للاول يدل على ان المعطوف لمغاير متعلق به دون
غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة

باب مسئلة

يجوز في وصف المنادى المضموم عند الكل بالطويل
ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصب على الموضع
فان [illegible] فان قيل فزيد المضموم في موضع
منصوب فلم لا يكون بمنزلة امس في انه لا يجوز فيه
حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس
الدابر بخفض على النعت لم يجز وكذلك لو قلت مررت
بعثمان الظريف لم ينصب الصفة على اللفظ
قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء

مشابهة

مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في
كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك
امس فان حركته متوغلة في البناء الا ترى ان كل اسم
مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس
كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسورا الا ترى انك
تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم
يجب فيه من البناء ما وجب في امس وكذلك عثمان
فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف
مسئلة قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون
ان هذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه
وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام
ما الفرق بين الموضعين قلت الفرق من
وجهين احدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى
حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف
النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب
معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك
شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا
وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر
● والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذا
ان تستعمل به لواحد من جماعة ثم نزعت منه الاشارة
التي كانت فيه وزمنه الاشارة [illegible] فصار بابه [illegible]

من تبع الاتباع ومع ذلك فلا يقال هذا اقيس باسقاط
حرف النداء **مسألة** قال ابن الحاجب في اماليه
ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه متحد
في الاوجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاز في المعطوف
مذهب لا وجهان • احدهما العطف على اللفظ • والثاني
العطف على المحل مثل • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب •
فالجواب ان الفرق من وجهين • احدهما ان
قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو جائز حذفه
مجاز الاثبات باشرع وليس كذلك في باب لا في الصورة
المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما حذف حرف
النداء ههنا دون لا لكثرة النداء في كلامهم • الوجه
الثاني ان لا بعد اسمها الى ان صار الاسم ممتزجا
امتزاج المركبات ولا يمكن بناء ذلك مع حذفها ولم
يسبق بناء اسم على امتزاجه بالاول لانه قد فصل
بينهما بالعطف ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات
مسألة قال ابن الحاجب قولهم الا يا زيد والضحاك
فيه جواز الرفع والنصب ولم يأت في باب لا الا وجه
واحد وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس
• والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر
في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لانك لا انما اتى
بها للمعنى المتعدد وقد تعذر في قولك لا غلام لك

ولا العباس

ولا العباس ولا وجوب النصب فيه فرع دخول
الفتح فيه اذا كان منفيا ولم يدخله لعلة فلا
يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح
انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى
قولك لا رجل في الدار لا من رجل وبه يتعلق ومثل
ذلك فيما ذكرناه • الا ترى انه اذا وقع بعدها
معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ
الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما بعد لا في العلم
بعد غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو
المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء
في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء وان كان
متعذرا فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه
بأي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا ايهذا الضحاك
فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا
فانها لا تدخل على المعرفة بما **مسألة**
لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف
الثاني قياسا على النسب فانه يجوز حذف الثاني
• قال ابن فلاح في المغني والفرق على الاول
ان النسب الى شيء من الجمل يأتي النسب معها ولو لم
يحقق ما حذف لادى الى جعل ثلاثة اشياء شيئا
واحدا فلذلك حذف منها في النسب لقيام ثالثة

مقام المحذوف واما الترخيم فممتنع لان شرطه
ثبات النداء الباقي المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز
الترخيم ولانها اشبه بالمضاف والمضاف اليه فكون
الاول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمه كالمضاف اليه

مسئلة ـــــــ العدد مبني

قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء
المركبات في العدد بمنزلة الكلمة الواحدة
فهلا اعرب مجموعها اعراب معديكرب واخواته قلت
الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج هنا اشد
اذ كان احد الاسمين منها لم يكد يستعمل على انفراده
بل حضرموت مثلا في استعماله على الهيئة ابلغ
كدمشق مثلا وبعده اذ فكان اسمه معربه فلذلك
حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل
بمعناه خمسة اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة
فالعطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه
وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعرابه والثاني
ان العدد في الاسم موضوع على ان لا يعرب ما قام لما
وضع له من تفسير الكميات فقط فاشبه الاصوات
كما اصوات ينطق بها ساكنة كاسماء حروف التهجي
وانما يعرب عند التباسه بالمعدود

مسئلة ـــــــ نواصب يعمل فيه الباء الزائدة نحو بحسب

في دار زيد بتقديم وقافواء الزائدة لا تمنع العمل في المضاف
على الاخ وقد الاخفش نقل قياسا على الباء الزائدة والفرق
على الاول ان الباء الزائدة تختص بالاسم فان الزائدة لا تعمل انما
زيدت في نعوم قبل اسم وملا تختص فاصله انه لا يعمل في ما بعدها بات

[illegible] لا يتقدم معمول كمولات على عاملها لنحو فالا
اعرافه فقال لما ملك اربابه كي يجوز تقديم معمول معمول لن عليها
فقد جمع لسحاه الا الاخفش الصغير فقول زيد لن اضرب
والفرق ان ان وان مصدرية موصولة ومعمول صلة ومعمول
معمول من تمام صلتها فلا تقدم عليها كذلك لا يتقدم على
صلتها وان وان بخلاف ذلك وحكي عنه من حكم ان لا يجوز تقديم
معمول معمولها فلا يقال حيث النحوي انما ولا النحو حيث كي انما
لا انها ايضا حرف مصدري موصولة كان فكما لا يتقدم معمول صلته
انه كم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلتها الى الموصوف
واما قول بعض الغزاة انه نقدم المعمول وما جرى مجراه بلغت بها
صاحبك ان الكريم واجار الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال
الموجبات ولا نص احفظ عن العرب في ان معمول قولهم ابيه
يشتري في عملها انه ليس بمصدرية ان لا تعمل الا في فعل مصدر
في مصدرية في النية لان النية بالمعمول التاخير قال ولقائل
ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعدها لانها ان كانت مركبة
من اذ وان او من اذ وان فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في ان
وان كانت بسيطة واصلها اذ الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لانه

ما كان في حيز لا يجوز تقديمه عليها وانها لما كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا
لان ما بعدها من تمام ما قبلها لا يتقدم معمول ما بعدها عليها ولما كان من
مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على اداة الشرط
اجاز ذلك في هذه لانها تقرب من الشرط مسئلة قال ابو حيان سأل
محمد بن الوليد ابن كيسان وكانا قد قرأ كتاب سيبويه على المبرد ورأى
ابن كيسان قد تبعه لم اجاز سيبويه اظهار أن مع لام كي ولم يجز
ذلك مع لام الجحود فلم يجبه بشيء انتهى قال ابو حيان والسبب
في ذلك ان لن سيقوم او ما كان ليقوم اجابة كان سيقوم
فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين أن الناصبة
او بين السين او سوف كذلك لا يجمع بين أن واللام التي في مقابلة
لا مسئلة [illegible] بعدك وحتى الجر في الاسماء والنصب في الافعال
واختلف النحويون فقيل كل منهما حرف ناصب وقيل كلاهما جار لفظا و[illegible]
بعدها بأن مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر
والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة تكون
حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع
بنفسه والصحيح ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان النصب بعدها
بأن مضمرة لا بها قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين كي
حيث تجوزوا فيها انها ناصبة بنفسها قلت النصب بكي اكثر من الجر
ولم يمكن تأويل الجر انه حرف للقصر فحكم به وحتى ثبت جرها للاسم كثيرا
وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرناه من الاضمار [illegible]
بخلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت

في

في الفعل وخصصته بالاستقبال مسئلة قال الاندلسي في شرح
المفصل قال بعض المتأخرين انما عملت أن في المضارع ولم تعمل ما لانها
ان نفسه تقلبه الى معنى المصدر والاستقبال وما تنقله الى [illegible]
والحال اي معنى المصدر فقط وكلاهما كان اقوى على تغيير معنى الشيء
كان اقوى على تغيير لفظه وقال السيرافي انما لم ينصبوا بما اذا كانت
مصدرا لانها [illegible] يجعلها اسما وتبع الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة
الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل
بعدها صفة فلا ينصبه واما سيبويه فجعلها حرفا وجعل الفعل
بعدها صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى الذي نصبت به أن هو
شبهها بأن المشددة لفظا ومعنى وكذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول
أن أن تقوم كما يجمعون ان ان زيدا قائم وهذا مفقود في ما
[illegible] ما يليها الاسم [illegible] والفعل [illegible] فلم تختص انتهى وقال ابن [illegible]
الفرق بين أن وبين ما ان ما [illegible] على الاسم والفاعل والمبتدأ والخبر
وان اختصت بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه وعدم اختصاص ما
[illegible] مسئلة يجوز تسكين لام الامر
بعد و و ف نحو وليوفوا [illegible] فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي
ولا يجوز ذلك في لام كي وذكر ابو جعفر النحاس بان لام كي حذفت بعدها
ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر وفرق
ابن مالك بين لام الامر اصلها السكون [illegible] ان كسر [illegible]
لاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر مسئلة اختلف
في لم هل هي غيرت صيغة الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى الماضي

على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة
انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني
مذهب المبرد وتبعه ابن قاسم في الجنى الداني وقال انه الظاهر لان المضارع
الواقع بعدها دون الاول لا نظير له وبخلاف ان الماضي بعدها غير ثابتة
المعنى الى الاستقبال بصيغة المضارع الى لفظ الماضي وللفرق
كما قال ابو حيان ان لم تثبت وقوع صيغة الماضي بعدها ولم يبين
لدعوى تغيير اللفظ موجب لخلافه لم وانما قال انها تمتنع وقوع صيغة
الماضي بعدها فلا بد ان تقوم بانه غير صيغته مسألة الامر صيغته
مرتبة على الاخر مقتطعة من المضارع وبخلاف ان النهي ليس صيغة
مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا لطلب
وانما كان كذلك لانه نهي [illegible] منزلة النفي من الايجاب لان
في المعنى الى انه [illegible] في النفي الى ذلك وكذلك كان بلا [illegible]
في اللفظ لا التي للنفي مسألة لا تدخل لا التي للنهي على اداة شرط
فلا يقولون الا تفعل [illegible] للنفي المحض ولا يجوز ان يكون للنهي لانه طلب خبر
والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم ان لا التي للنهي فاذا دخل
على اداة الشرط لم يجزم وبطل عملها وكانت النافية [illegible] الشرط وذلك
بخلاف [illegible] الاداة الشرط [illegible] والفرق
ان اداة الشرط لم تلزم العمل [illegible] تدخل عليه وتدخل على الماضي فلم يكن
لها ذلك اختصاصا بالمضارع فضعفت [illegible] من حيث
كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل مسألة ان قيل
لم [illegible] ولم يجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط على الذي

بالتي

بالتي قبله [illegible] فالجواب ان الفرق من وجوه احدها ان
الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل في [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] والثاني ان الجملة
[illegible] تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما
والثالث ان [illegible] اسم [illegible] والشرط [illegible]
[illegible] ذلك من خط ابن هشام في بعض
تعاليقه وذكره ابن الحاجب في اماليه مسألة قال ابن [illegible]
فان حرف الجزم اضعف من حروف الجر وحروف الجر لا [illegible]
فكيف علقت ان [illegible] قيل الفرق بينهما الا [illegible] فحرف الجر
[illegible] واحد [illegible] وحرف الجزم [illegible] عمل فيهما
باب الحكاية مسألة تحكى الاعلام من دون سائر
المعارف [illegible] والفرق بينها وبين غيرها من المعارف
من ثلاثة اوجه احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من
الترخيم وامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو [illegible] وحيوة [illegible]
وحذف التنوين [illegible] ابن [illegible] فالحكاية [illegible]
بهذه الاحكام المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام منقولة عن الاجناس
[illegible] والحكاية تغيير [illegible] والتغيير [illegible]
[illegible] والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك
فرجحوا الحكاية [illegible] السامع [illegible]
[illegible] الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق [illegible] يحكى
[illegible] الكلام [illegible] ابن ابي [illegible] الرفع [illegible]

رايته زيدا او مررت بزيد فقال ايّ زيد من غير حكاية لان من لما بنيت
مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه
خبر المبتدأ واما ايّ فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لتوهيم
رفعها مخالفة ما بعدها ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون
لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكد بالمرفوع ومنعوا ان الزيدين
اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التاكيد النصب
مسئلة لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد
او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في
التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان
والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه
بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا لان
المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا
يبين ذلك بيانا نافيا للحكاية وايراد لفظ المخبر في كلام الحاكي
على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط لجوازها ان يكون
المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان
المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان
منع الحكاية وهو الاقوى منع ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا
او عكسه لم تجز الحكاية اتفاقا

باب النسب

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات
بالتحريك ولم تجز طوَلي في النسبة الى طويلة قلت بينهما فرق
وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة

بنا

بنا مستانف

باب التصغير

مسئلة قال ابو حيان أرؤس اذا سميت بها امراة ثم خففت الهمزة
بحذفها ونقل حركتها الى الراء فقيل اروس وصغرتها قلت أريس
ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا واذا صغرت هندا قلت
هنيدة بالهاء والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل
عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكانه رباعي لم ينقص منه شيء
فان قلت لم لم تلحقه بتصغير سما اذا قلت سميه اليس
الاصل سمو قلت لا يشبه التصغير سما لان التخفيف جائز
في ارؤس عارض بخلاف سما فان الحذف لازم فيصير على ثلاثة
احرف اذا صغرت فتلحقها الهاء وبهذا الفرق بين اروس وسما
اجاب ابو اسحاق الزجاج بعض اصحاب ابي موسى الحامض حين
سال ابا اسحاق عن ذلك وكان ابو اسحاق الحامض قد
دس رجلا ليغض قطعا على ابي اسحاق فساله عن مسائل
فيها عويص من هذه المسئلة منها وكان في هذا المجلس المشوق
الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح ابا اسحاق
ويذم من يحسده من اصحاب ثعلب فقال

صبرا ابا اسحاق عن قدره ** فذو النهى تمتثل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده ** فانهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ** ليستحسنون المكر والغدرا
نبئت بالجامع كلبا لهم ** ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ونحض الحجى ** وشامخ الاطواد والبحرا

والدعمة الوطفاء في سمتها • إذا الرحا صمتها خضرا
فلك أوصاف كتاب الورى • يا بابت والنبيه الى الكبرا
يطن جهلا والذي رشحته • ان يلمسوا العيوق والغفرا
فارسلوا النزر الى غامر • يمرنا يستوعب السترا
قاله ابوا اسحاق ابن جاهل • ولا يضيق منك به صدرا
وعز خشايا رزق الورى • خطيبهم من ثمه خيرا

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات
همز الوصل في نحو استضراب اذا صغروا لان ما بعدها
متحرك لان التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد به لعارض
كما لم يعتد به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك
اللام بحركة المنقول فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان
عارض التصغير لازم لا وجه في لسانهم بان مصغر غير متحرك
ابدا وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز ان لا يحذف الهمزة ولا تنقل
الحركة فيبقى الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاحوال

مسئلة اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف
اتفاقا نحو رايته عصا واختلف في الوقف على المنقوص المنون
فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل يحذفها نحو هذا قاض
ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان
قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة يا المنقوص واتفقوا على اعادة
الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل اليا

باب التعريف مسئلة

الزايد بوزنه بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال
ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة
حروف سالتمونيها من حيث انها عامة لجميع الحروف
ففرقوا بينها في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف
منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن
باحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها
فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن

تم الفن الرابع من الاشباه
والنظاير النحوية يتلوه ان
الفن الخامس الطراز في
الالغاز وقد تم نصف
الكتاب الاول
من الاشباه
والنظاير

١١٩٢

بيانات المخطوط :

عنوان المخطوط : الأشباه والنظائر النحوية

اسم المصنف : السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر

بداية النسخة : بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر، والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، العالم بما في الضمائر . . .

نهاية النسخة : . . . تم الفن الرابع من الأشباه والنظائر النحوية، يتلوه أول الفن الخامس، الطراز في الألغاز، وقد تم نصف الكتاب الأول من الأشباه والنظائر النحوية، التمام في . . . سنة 1292

عدد الأوراق : 389

عدد أسطر الورقة : 21

مصدر المخطوط : المكتبة الأزهرية - 339625

ملاحظات :